

المكتبة التاريخية

اهل الذمة في الإسلام

تأليف

دكتور ا. س. ترتون

الأستاذ بجامعة لندن

ترجمة وتعليق

الدكتور حسن حبشي

أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد

كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٩٦٧

هذه الكتابية
ملك الأستاذ الدكتور
رامي زكي بطرس



دار المعارف

اهل الذمة في الإسلام

تأليف

دكتور ا. س. ترتون

الأستاذ بجامعة لندن

ترجمة وتعليق

الدكتور حسن حبشي

أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد

كلية الآداب - جامعة عين شمس



دار المغاري

:

هذا الكتاب ترجمة لكتاب :

Caliphs And Their Non-Moslem - Subjects.

By

A. S. Tritton.

الطبعة الثانية ١٩٦٧

الفهرست

ص	
هـ	مقدمة الطبعة الثانية
ط	مقدمة الطبعة الأولى
س	كلمة شكر
١	الفصل الأول : عهد عمر
١٣	• الثاني : الإدارة الحكومية
٢٥	• الثالث : الكنائس والأديرة
٦٥	• الرابع : الفتنة في القاهرة المملوكية
٨١	• الخامس : الدولة والكنيسة
٩٥	• السادس : العرب النصارى
١٠٩	• السابع : الشعائر الدينية
١٢٧	• الثامن : ملابس أهل الذمة
١٤٣	• التاسع : المضايقات المالية
١٥٧	• العاشر : الأحوال الاجتماعية
١٧٤	• الحادى عشر : الطب والأدب
٢٠٣	• الثانى عشر : الأسس الدينية
٢٢٩	• الثالث عشر : الضرائب
٢٧٥	خاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

موضوع هذا الكتاب جديد رغم قدمه ، ولا زال موضع بحوث مختلف بعضها عن بعض في دوافعها مما يتباين معه النتائج التي يتوصل إليها كل كاتب نظراً لما يتوافر بين يديه من مصادر أولية ، وهذا دليل على حيوية الموضوع .

ولعل موجز القول أن الإسلام لم يكن دين طبقية ، بل إنه دين يدعو لقيام المجتمع السليم الذي تنصهر فيه كل العناصر الموجودة على اختلاف أجناسها وألوانها وثقافتها ومناحي تفكيرها مع من شريعة لها قوامها الكفاية والعدل وإتاحة الفرص للجميع ، وإن لم يكن معنى ذلك تساوى الأنصبة لأن العمل عنده من كبرى الركائز في تقييم المرء ، واختلاف الناس في الدرجات فيما بينهم إنما يقوم على أساس إنتاج كل فرد منهم ، ليس لعرق النسب والأصل قيمة إلا فيما يؤديه صاحبه للمجتمع ، وليس للثروة الموروثة أثر ، وما يقيم لهُذين من قدر إلا المجتمع الطبقى كما حدث في أثناء النبوة حين أنكر كفار قريش أن تكون للرسول - عليه السلام - النبوة وهو ليس بالثرى المترف ، وكانوا يودّونها - ضلالة - لو أنها سيقمت إلى بعض كباراتهم في الجاهلية أمثال عتبة بن ربيعة أو الوليد بن المغيرة ، وقد أشار إلى ذلك تعالى في كتابه الكريم حيث قال - جل من قائل - (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ، أم يتسمون رحمة ربك ؟ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) ، هذا إلى أن الإسلام أجلّ العمل ومجهود كل فرد ، قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً) وقوله أيضاً (من

همل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأنجيئنه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ، يضاف إلى هذا أن الإسلام هو الذى سوى بين معتنقيه وبين من استظلوا بحكومته حتى ولو لم يعتنقوه ، ولذلك كانت حضارته موصولة غير مقطوعة ومنتجة غير عقيمة ، وإذا كان الغرب يزهو على الدنيا بأن بعض شعوبه - فى أزمنة متأخرة - قد ثارت على قيود الإقطاع والعبودية ونادت بالتحرف فإن الحضارة الإسلامية هى التى أرست هذه القواعد منذ أربعة عشر قرناً ووضعتها موضع التنفيذ ، وإن الناظر للعالم اليوم - لاسيما العالم الغربى - ليرى أن حضارته قد اعتورها التخلخل وأصبح مجتمعه مجتمعاً مريضاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية فبعد عن الجوهر الحقيقى لفكرة الحضارية الهادفة إلى تقدير ذاتية الوجود البشرى إذ استشرت لديه روح الجبروت والظلم والطغيان وهدر القيم الإنسانية والمثل العليا ، وراح يحارب الحركات التحررية - أيا كان مظهرها - وتطلع لأن يحتجن - هودون غيره - ثروات الدنيا وسخر فى استغلالها لنفسه كفاح العاملين ، وإلا فهل يتجاوب مع فكرة التقدم البشرى أن يقدر لجيل واحد أن يشهد حريين ضروسين لم يفصل بين خاتمة أولاهما وبداية ثانيتهما غير عشرين سنة ؟ وهل يعقل أن تغمر دول كبرى عيونها على إخراج شعب من أرضه ، أو أن يكون اللون مدعاة تفرقة فى المعاملة بين أبناء الوطن الواحد ؟

فهل كان من ذلك كله شئ فى الإسلام والحضارة العربية ؟

إن الإجابة بالنفى . فلقد دعى الإسلام إلى تعايش سلبى تحترم فيه إرادة الشعوب والأفراد (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ودعى إلى السلم (وإن جنحوا

للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) ولم يجعل طبقة تمتاز على طبقة أو فردا يعلو فرداً فيتحكم في الرقاب ، قال تعالى (ما كان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب والحکم والنبوة ثم یقول للناس كونوا عباداً لی من دون الله والکن كونوا ربانین بما کتمت تعلون الكتاب وبما کتمت تدرسون ، ولا یأمرکم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أوباباً أیأمرکم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) هذا إلى أن الفكر الإسلامی نادى منذ عصر بعيد بالحرية في أسمى صورها وأزهى ألوانها وحارب من أجل تطبيق هذه الغاية ومساند حركات التحرر بل إنه ابتدعها ، ففي الوقت الذي كانت أوروبا فيه أوصالاً ممزقة وأشلاء مبعثرة تحت أقدام القبائل الجرمانية المتبربرة في القرن السابع للميلاد كانت الدولة الإسلامية قد انتظمت قواعدها وأصبح لها دستور یحدد مكانة كل فرد فيها ویقرر نصيبه في المجتمع الذي يعيش فيه ثم كانت هناك جماعة تنادی بسوق الخلافة لأي شخص حتی ولو كان عبداً حبشياً ، والتاریخ أصدق شاهد على أن الشعوب التي دخلت في نطاق الإسلام والدولة العربية قد تمتعت بالحرية التامة ، واحترمت شعائرها وتقاليدها وأحرامها المقدسة واطمأنت إلى وجودها وذاتيتها ، ومن ثم راحت تعمل في كنف الحكومة العربية بروح ملؤها الإخلاص ، كما اصطنع الحکام العرب والمسلمون وجالاتها في جميع وظائف الدولة صغیرها وكبیرها .

* * *

وبعد فما لنا إلا أن نقول ربنا آتنا من لدنک رحمة وهیء لنا من أمرنا رشداً

مقدمة الطبعة الأولى

يعالج هذا الكتاب موضوع العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية من تعارف المسلمين على تسميتهم بالذميين وم أهل الكتاب ومن لهم شبهة بأهل الكتاب ، وهي الجماعات التي قدر لها أن تحتك احتكاكا مباشرا بأصحاب النفوذ والسلطان في البلدان الإسلامية في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، ووسيلة هذا الاحتكاك إما أن تكون تلك الطوائف قد عاشت في هذه الأقطار ذاتها ، أو أن تكون الدولة قد اصطنعت بعض الرجال غير المسلمين في وظائفها المختلفة بالدواوين ما عدا القضاء ، أو أن يكون الإثنان معاً ، كما يعالج في الوقت ذاته المراسيم التي صدرت بشأن جماعات أهل الذمة في مختلف البقاع ، ويصور أحوالهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في فترة العصور الوسطى على وجه الخصوص .

* * *

والكتاب قائم في الأصل على عهد عمر الذي قطعه لأهل دمشق ، وسواء أصبح وجود هذا العهد أم لم يصبح ، وسواء أصبحت نسبته إلى عمر أم لم تصبح — مما يعالجه المؤلف — فإن ذلك ، العهد ، كان اللبنة الأولى في دفع الدكتور ا . س . قرتون لمعالجة موضوع شائك شائق .

أما إنه شائك فلأن بحث أوضاع الجماعات الذمية في المجتمع الإسلامي يتطلب الرجوع إلى كتب التاريخ والتشريع والفقه الإسلامية وغير الإسلامية من المعاصرة وأشياء المعاصرة ، وهذا يتطلب مرة أخرى جلدا وصبرا على جمع النتف المبعثرة هنا وهناك ، والربط بين بعضها والبعض الآخر لتكوين مادة

مستقلة ، ولا يؤمن الزال في هذه المزالق الناعمة ، بل إن اختلاف وجهات نظر الأئمة والفقهاء في الإسلام لما يجعل الإنسان يقع في حيرة : أيها يأخذ ؟ وأيها يترك ؟ وسيرى القارئ خلال هذا البحث كيف تعارضت آراء المجتهدين والفقهاء وأهل الرأي في المسألة الواحدة ، وأفتى كل واحد منهم أو كل جماعة برأى يتعلق به . وهو نتيجة اجتهاده الخاص ، مما يجعلنا نواجه عدة آراء يعارض بعضها البعض حول موضوع واحد . وربما يكون الأمر أيسر أمام أتباع المذهب المعين من المذاهب المختلفة ، فيأخذون بما أفتى به شيخهم وصاحب مذهبهم ويتركون غيره ، ومعنى هذا أن السلطان أو الوالى أو الملك أو الخليفة : الشافعى أو الحنبلى أو المالكي أو الحنفى لا تصعب عليه الأمور حين يتبع فتوى صاحبه وشيخه ، أما نحن الذين نريد أن نحكم على التشريع ، الوضعى الذى سنه الحكم من حيث صلاحيته للفرد وصلاحيته للمجموع دون التقيد بالسوابق فنجد الأمر صعباً كل الصعوبة .

على أن هذا الاختلاف في الآراء وتباين وجهات النظر هو دليل على حيوية الجماعة وتقلبها الموضوع على شتى نواحيه ، ومن الخير أن نتجهد ، كل جماعة فتخرج برأى جديد وإن كان قائماً في أسسه على الأصول الدينية والنظر لحاجات المجتمع الذى يتطور ، على الدوام ، إذ التطور سنة الحياة والتجديد مظهره المادى ، سواء أكان هذا التجديد في العمارة أم التفكير أم أساليب الحياة .

• • •

ولما أن موضوع الكتاب شائق فذلك راجع اطرافته وجدته ووقوفنا على مدى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنصارى وغيرهم من الذميين الذين كان يضطرب بهم المجتمع الإسلامى في العصر الوسيط ، وفي هذا جلاء لنواح قيمة بأن تكون جزءاً من الجوانب الرئيسية في الدراسة الجديدة للتاريخ الذى

اقتصروا أغلب جمهور المؤلفين المحدثين في لغة الضاد على تناوله من الناحية السياسية فقط ، متأثرين في ذلك بالروح المدرسية التقليدية القديمة التي لازالت طابع كثير من المؤلفات والأبحاث ، وهي روح ترجع إلى ما هو أقدم من هذا وأعني بها تأثر الكتّاب العربى اللغة بنظام الكتّاب القديمة التي درجت على أن تجعل التاريخ حوايات ، وأن تأخذ العالم ، عرضيا ، مع أن في قدرة الباحث اليوم أن يزيل صده هذه الكتّاب ليخرج ما فيها إلى القراء غذاء شهيا مستساغا يحجب التاريخ إلى المطالع ويكثر من الراغبين فيه .

* * *

على أنه ربما كان من الصعب الوصول إلى فكرة مقررة واضحة المعالم بشأن أسلوب معاملة الذميين ، لأن ذلك موقوف على شخصية الحاكم أو الوالى أو السلطان أو الملك أو الخليفة إزاء غير المسلمين ، كما أنه موقوف على الحركات الشعبية فى داخل الدولة الإسلامية ، سواء نجمت هذه الحركات من جانب المسلمين أم صدرت عن غير المسلمين ، مما سيراه القارىء مفصلا مبسوطا فى هذه الترجمة .

وإذا تقرر فى الأذهان أن الإسلام صريح فى النص على وجوب معاملة الذميين بالحسنى أمكن اعتبار أى معاملة غير هذه المعاملة حدثا شاذا ليس من الأصول الثابتة فى شىء ، وقد تزدهم حوليات معينة بهذه الأحداث الشاذة ، لكن ذلك لا ينهض دليلا على أن روح الإسلام هى المعاملة الأديان السماوية كالنصرانية أو اليهودية ، بل يجب أن نفتش عن الدافع لهذا الانحراف فى نواح أخرى غير الدين ذاته . ثم أنه يجب أن تذكر أن الأحداث العدائية التى نجدها فى الكتّابات التاريخية إنما ترمز لعصور بعيدة عنا زمنيا ، وهى عصور تغلب فيها الناحية الدينية ويضيق أفق تفكير أهلها عن أن يتصوروا حياة الغير ما يؤمنون به

ويعتقدونه ، ولست أعتذر لهذه العصور الوسطى عند المسلمين وغير المسلمين حين أشير إلى الاضطهادات التي حاقّت بمجماعات « الهيجونوت » في فرنسا في مستهل العصور الحديثة على أيدي إخوانهم في الدين وأهني بهم الكاثوليك ، ولست كذلك أدافع عن العصور الوسطى حين أترك للقاريء أن يقرر بينه وبين نفسه ما أدى إليه انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة رومية زمن هنري الثامن ، وما صاحب هذه الحركة الانفصالية من أشد أنواع النضال والقسوة واصطناع وسائل العنف والاضطهاد في سبيل فرض المذهب الجديد ، حتى لقد قدر لإنجلترا أن تشهد استعمال النار والمشتقة من جراء التطاحن الديني المذهبي في هذا العصر ، على أنه كلما تقدم الزمن وزاد اتساع الثقافة قل التعصب ، ويوم يعم العلم جميع النواحي تتحقق الحرية الفكرية بأوسع صورها ، وينعم العالم - في الشرق والغرب - بالتمتع بآثارها ، وذلك ليس بالقليل .

وقد نشأت العلاقات بين المسلمين والذميين منذ بداية الدعوة المحمدية ، وتطورت في التاريخ في مراحل عدة ، على أنه لم يفرد لها كتاب مستقل يجمع بين دفتيه ما تعرضت له هذه العلاقات من ضعف وقوة وتراخ ، هذا على الرغم من ورود النتف الجمة في كتب التاريخ والأدب والفقه والحديث ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى وضع كتاب شامل في هذا الموضوع في أيدي طلاب الحقيقة التاريخية ، وهذا هو السبب الذي من أجله أقدمت على ترجمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يسد فراغاً أو يدفع بعض القراء على الاستزادة من هذا الموضوع البكر ومعالجة ناحية أو أكثر معالجة مسهبة فائضة ، حتى نستطيع الوقوف تماماً على الأوضاع الهامة في العصر الوسيط .

وبعد فقد أطالت على القارئ في هذه المقدمة ، على أنني أحب أن أقول كلمة ختامية وهي أنني أحسب أن المؤلف قد وفق في جمع المادة الأولية لموضوع أهل الذمة في الإسلام وكذلك في معالجته هذا الموضوع ، وهو توفيق سيلسه القارئ حين يطالع الكتاب ، أو يكون قد لمس إن بدأ به ثم تبي بمقدمة الترجمة هذه ، وعلى أية حال فليست أحب أن أفرض على القارئ وجهة نظر معينة ، بل أحسب أن الخير أن أترك الحكم للقارئ على الموضوع والترجمة والتعليق .

وقد تفضل المؤلف الدكتور تريتون Prof. Tritton — مشكوراً غير ماجور ولا مأمور — فأذن لي بترجمة الكتاب ، كما تفضل فكتب بعض نواحي البحث من جديد وأرسلها إلي فترجمتها ووضعيتها حيث أشار ، وقد أردت أن أنه على ذلك حتى يلحظ القارئ ما قد يكون من الفرق بين المادة الواردة في هذه الترجمة العربية وبين المادة الواردة في الأصل الإنكليزي لاسيما فيما يتعلق بالضرائب .

كما رأيت الواجب العلمي يقتضي أن أضيف في صلب الكتاب ما لا يخل به ، وميزت ذلك بفاصلتين على هذه الصورة [] ، أي أن كل ما بينها قد أضافه المترجم للإيضاح والتفسير ، وكذلك زدت على الأصل جميع التعليقات الواردة في حواشي هذه الترجمة العربية ، ولم أشأ أن أنص عليها .

على أنني أحب أن أرفع جزيل الشكر والامتنان لغبطة الحبر المعظم مار اغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل الاحترام بطيريك أنطاكية وسائر المشرق على السريان الأرثوذكس ، الذي تفضل فأمدني بمعلومات قيمة سيرها القارئ في حواشي الكتاب شاهدة بفضلها وعلمه ودقته .

كذلك أشكر صديق الكريم المؤرخ الدكتور عبد العزيز الدوري مدير

النشر والترجمة بوزارة المعارف بالعراق ، الذي تفضل بتعليقات رائعة
وتحقيقات دقيقة عن الناحية المالية في الفصل الخاص بالضرائب كما أحب أن
أشكر الأب قنواقي المحترم Père Marie Marcel Anawati من دير الآباء
الرهبان الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، الذي تفضل معاودتي في العثور على بعض
النصوص العربية الواردة في الترجمة .

* * *

وبعد فأرجو أن تكون مادة هذا الكتاب عوناً لمن يريد البحث في أوضاع
الذميين في العصور الوسطى .

معنى حبشى

القاهرة — المثل

الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩

كلمة شكر

أقدم خالص الشكر للزميل الكريم الدكتور جوزيف نسيم يوسف المدرس بكلية الآداب جامعة الاسكندرية لتفضله - نيابة عني - بمراجعة هذا الكتاب في أثناء الطبع مما استغرق منه وقتاً وجهداً كبيرين .

ولا يزال الشكر موصولاً للعالمين الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري مدير جامعة بغداد والاب قنواقي من دير الآباء الدومينيكان بالعباسية .

ويعزّ عليّ أن أقرن الشكر بالاسم العميق على زجل الدين والعلم الحبر المعظم مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم البطريك السابق لانطاكية وسائر المشرق على السريان الارثوذكس والذي تشهد تعليقاته - داخل هذه الترجمة - على علمه الجليل .

الفصل الأول

عهد عمر

جرت العادة أيام الخلفاء على فرض قيود معينة يلتزمها غير المسلمين في حياتهم العامة والخاصة ، وتعتبر هذه القيود ثمناً يدفعونه لقاء تمتعهم بالعيش في دار الإسلام ، ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى أتباع الملل المعترف بها ، وهي المسيحية واليهودية والمجوسية والسامرية والصابئة (١) ، ويعرف أتباع هذه النحل بأهل الذمة ، والمعتقد أنه ورد في القرآن ما يؤيد هذه القيود في قوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون » (٢) .

وقد اشتمل العهد المعروف بعهد عمر بن الخطاب على تلك الامتيازات المختلفة ، ولهذا العهد صور عدة متباينة ، إحداها واردة على هيئة كتاب صادر منه ، يقتبس فيه جزء من رسالة بعث بها إليه النصارى جاء فيها « إنكم لما قدّمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وأهالينا وأموالنا وأهل ملتنا ، على أن تؤدّى الجزية عن يدٍ ونحن صاغرون ، وعلى ألا نمنع أحداً من المسلمين أن ينزل كنائسنا في الليل والنهار ، وأن نضيفهم فيها ثلاثاً ، ونطعمهم الطعام ، ونوسّع لهم أبوابها ، ولا نضرب فيها بالنواقيس إلا ضرباً خفيفاً ، ولا نرفع فيها أصواتنا بالقراءة ، ولا نؤوى فيها ولا في شيء من منازلنا جاسوساً

(١) السامرية من فرق اليهود الذين ينقسمون إلى عدة طوائف كالربانيين والقرائين ممن ينكرون على السامريين أن يكونوا يهوداً لاختلاف التوراة التي بيدهم عما بيد الطوائف الأخرى، راجع القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) التوبة ، ٩ : ٢٩ .

لعدوكم ، ولا نُحدث كنيسة ولا ديراً ولا صومعة ولا قلاية ، ولا نجد ما خرب منها ، ولا نقصد الاجتماع فيما كان منها في خطط المسلمين وبين ظهرانهم ، ولا نظهر شركاً ولا ندعو إليه ، ولا نظهر صليباً على كنائسنا ولا في شيء من طرق المسلمين وأسواقهم ، ولا نتعلم القرآن ، ولا نعلّمه أولادنا ، ولا نمنع أحداً من ذوى قربانا من الدخول في الإسلام إذا أراد ذلك ، وأن نجزّ مقام رءوسنا ، ونشدّ الزنابير في أوساطنا ، ونلزم ديننا ، ولا نقسّبه بالمسلمين في لباسهم ولا في هيئتهم ولا في سلوكهم ولا في نقش خواتيمهم فنتقشها نقشاً عربياً ، ولا نكتنى بكنائهم ، وعلينا أن نعظمهم ونوقرهم ، ونقوم لهم من مجالسنا ، ونرشدكم في سبلهم وطرقاتهم ، ولا نطلع في منازلهم ، ولا نتخذ سلاحاً ولا سيفاً ، ولا نحمله في حضر ولا سفر في أرض المسلمين ، ولا نبيع خيراً ولا نظهرها ، ولا نظهر ناراً مع موتانا في طريق المسلمين ، ولا نرفع أصواتنا في جنازهم ، ولا نجاور المسلمين بهم ، ولا نضرب أحداً من المسلمين ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرت عليه سهامهم ، شرطنا ذلك كله على أنفسنا وأهل ملتنا ، فإن خالفنا فلا ذمة لنا ولا عهد ، وقد حلّ لكم منا ما يحلّ لكم من أهل الشقاق والمعاندة (١) .

وهناك صورة أخرى من العهد واردة في رسالة إلى أبي هبيرة وإلى على الشام ، وواضح أنها من دمشق ، وفيها يقول : إنك حين قدمت بلادنا سألتناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا ، إنا اشتَرطنا لك على أنفسنا ألا نُحدث في مدينة دمشق ولا فيما حولها كنيسة ، ولا ديراً ، ولا قلاية ، ولا صومعة راهب ، ولا نجد ما خرب من كنائسنا ولا شيئاً منها مما كان في خطط المسلمين ، ولا نمنع

(١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للبادية
وأبناء السبيل ، ولا نثوى فيها ولا في منازلنا جاسوسا ، ولا نكتم على من
غش المسلمين ، وعلى ألا نضرب بنوا قيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ،
ولا نُخرج صليبنا ولا كتابنا ، ولا نخرج باعوثاً ولا شعانين ، ولا نرفع
أصواتنا بموتانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم
بالحنازير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نُظهر شركاً في نادى المسلمين ، ولا نرغب
مسلياً في ديننا ، ولا ندعوا إليه أحداً ، وعلى ألا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين
جرت عليهم سهام المسلمين ، ولا نمنع أحداً من قرابتنا إن أراد الدخول في
الإسلام ، وأن نلتزم ديننا حيث كنا ، ولا تشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة
ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم ، ولا نتكلم بكلامهم ،
ولا تتسمى بأسمائهم ، وأن نجزم مقام رؤسنا ، ونفارق نواصينا ، ونشد
الزناجر على أوساطنا ، وألا نقش في خواتمنا بالعريية ، ولا نركب بالسروج ،
ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نجعله في بيوتنا ، ولا نتقلد السيوف ، وأن نوفر
المسلمين في مجالسهم ، ونرشدكم الطريق ، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها ،
ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نشارك أحداً من
المسلمين إلا أن يكون للمسلم أمر التجارة ، وأن نُضيف كل مسلم عابراً سبيلاً
من أوسط ما نجد ، ونطعمه ثلاثة أيام ، وعلينا ألا نشتم مسلماً ، ومن ضرب
مسلياً فقد خلع عهده (١) .

أما العهد الوارد في المستطرف فقريب الشبه من رسالة أبي عبيدة ، لكن
تنقصه عبارة واحدة لا ندرى إذا كان قصصها نتيجة خطأ الكاتب أم سهو الناسخ،

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٤٩ :

فأقول الفصل في هذا موكل إلى مقارنة الأصول الأولى ، ومن ثم فإنه جاء على هذه الصورة ، ألا تحدث في مدائننا ولا فيما حولها كنيسة ولا ديراً ولا قلابة ولا صومعة راهب ، ولا نجد ما خرب منها ، ولا ما كان منها مختطاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار، وأن نوسع أبوابها للبار وابن السبيل (١) .

وفي هذا العهد نلاحظ تقاطعاً بالغة الغرابة ، ذلك أنه لم تجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يرضونها ليوادعهم الغالب، أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم المسيحيون على أنفسهم تناول القرآن ثم وأولادهم بأية صورة من الصور، ومع ذلك يقتبسونه منه في خطابهم للخليفة في قولهم : ... أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . ثم إن العهد ينسب تارة إلى عمر وأخرى إلى قائده ، وقد لا يكون هذا عجيباً فربما أنه صدر من القائد ثم صادق عليه الخليفة ، والامر المستغرب من الوجهة العامة أنه عهد لم ينص فيه على اسم البلد ، فلو كان صادراً عن دمشق - قسبة الولاية - لوردت الإشارة إليها . وإذن فربما وضع هذا العهد أولاً في مكان نسي اسمه ثم ادعى القوم فيما بعد أنه كان عهداً من أبي عبيدة إلى أهل دمشق ، وقد يكون هذا الرأي قريباً من الصواب بناء على وجود معاهدات أخرى مع دمشق ، تلك المعاهدات التي تختلف عن معاهدات خالد التي يقول فيها (٢) وهذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها ، أعظام أمانا على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية . إلى مثل هذا

(١) الألبشهي : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢١ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

العهد الآخر الذي اشترط فيه على الذميين بأرض الشام ، إرشاد الضالة ، وأن
يبنوا قناطر أبناء السبيل من أموالهم ، وأن يضيفوا من مرَّ بهم من المسلمين
ثلاثة أيام ، وألا يشتموا مسلماً ولا يضربوه ، ولا يرفعوا في نادي أهل الإسلام
صلباً ، ولا يخرجوا خنزيراً من منازلهم إلى أفنية المسلمين ، ولا يمرّوا بالخر
في ناديم ، وأن توقد النيران للغزاة ، ولا يدلوا على عودة للمسلمين ، وألا
يمسحوا ببناء كنيسة ، ولا يضربوا بناقوسهم قبل أذان المسلمين ، وألا يخرجوا
الرايات في عيدهم ، وألا يلبسوا السلاح في عيدهم ، وألا يظهر السلاح
في بيوتهم (١) .

ومن ناحية أخرى فإننا لا نجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه
عهد عمر بحال من الأحوال ، إذ كلها عهدود بالغة البساطة ، ويمكن الاستشهاد
على صحة ما نقول بالعهد مع مدينة حمص إذ جاء فيه (٢) : « إن أهل حمص صالحوه
على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحاتهم ،
واستثنى عليهم مربع كنيسة يوحنا للسجد ، واشترط الخراج على من أقام
منهم » ، بل إن العهد الذي قطعه عمر بنفسه لأهل القدس لم يرد بهذه الصورة
المفصلة ، وأهم ما فيه قوله (٣) : « أعطاهم الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم
وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ، ولا تهدم ،
ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا
يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من
اليهود ... ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى

(١) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ — ١٥١ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣١ .

(٣) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا ما منهم ، . .
ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى
يحصد حصادهم . .

إذا تبين لنا هذا ساورنا الشك في نسبة العهد إلى عمر ، لأنه يدل على أنه
كان بين النصارى والمسلمين صلوات أقوى من الصلات التي كانت بين الفريقين في
مستهل أيام الفتح ، ولا نستطيع الادعاء بأنه أراد وضع تشريع للمستقبل ، إذ
لم يكن ذلك من أسلوب عمر ولا من رأى مشاوريه الذين لا يعنيههم - كسياسيين -
إلا ما هو واقع فعلا في يومهم دون اعتبار لاحداث المستقبل ، والدليل على
صحة هذا الرأى وارد في القوانين المتعلقة بالجزية ، تلك القوانين التي اعتبرت
أن العرب سيظلون يعيشون على جهود الأذميين الذين أدّى إسلام الجمهور الكبير
منهم فيما بعد إلى تدهور مالية الدولة تدهورا فجائيا عظيما ، وبوغت الدولة
ذاتها بخطر داهم لم يجر لها بحسبان ، وقد يدعى البعض أن موقع بلاد الشام
على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضا للحروب مع
البيزنطيين ، وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على سكانها ، ويمكن
للرد على ذلك أن نقول إن هناك قسما واحدا من الولاية كان وحده - دون
غيره - عرضة لخطر الغزو الأجنبي ، ذلك هو الجزيرة - أعنى شمالى العراق - التي
كانت في نفس الوضع إن لم تكن أكثر منه عرضة للاحتكاك الحربي بالروم ،
لكننا لا نسمع شيئا ما عن تلك القيود التي فرضت على أهل الشام وإن كانت قد
اتخذت فيما بعد في ربوع العالم الإسلامى ، لكن ليس ثمة بينة بين أيدينا تدلنا
على أنها طبقت في بلاد الشام زمن عمر .

لكن ليس هذا كل ما فى الأمر ، إذ توجد صورة أخرى من العهد يقال إنهم

انتهوا إليها بعد عادثة جرت بين عمر وأبي عبيدة من جانب ، وبين البطرك قسطنطين من جانب آخر ، إذ اشترط (١) على الموسر دفع ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى المدفع اثني عشر درهما .

« وعلى ألا يحدثوا كنيسة ، ولا يرفعوا صليبا بين ظهراى المسلمين ، ولا يضربوا ناقوسا إلا فى جوف كنيسة ، وعلى أن نشاطهم منازلهم فيسكن فيها المسلمون ، وعلى أن آخذ الحقد القبلى من كنائسكم لمساجد المسلمين فإنها أوسط فى الملائن ، وعلى أن لا يعبر أحدهم بخنزير بين ظهراى المسلمين ، وعلى أن يقرؤا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق ، وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم ، وعلى أن لا يتألوا مع عدوهم ، وإلا استحللنا سفك دماهم وسبى أبنائهم ونساءهم ، لهم بذلك عهد الله وعقده وذمة المسلمين ، (٢) .

بذلك تنتهى إلى خاتمة لانستطيع منها فكاكا ، هى أننا لانعرف كيف كان عهد عمر ، ، ولانعرف أية مجموعة من معاهدات الصلح يمكن أن تؤسم باسمه ، والظاهر أنه كان من التقاليد المرعية فى مدارس الفقه وضلع نماذج للعهود والمعاهدات ، ومن أمثلتها العهد الوارد فى كتاب «الأم» ، للشافعى والذى ننقله كحقيقة يثبتة عن الحدود المفروضة على أهل الكتاب ، إذ يرد فيه - بعد ما هو مألوف من ذكر اسم البلد المعاهد وأميره - قوله (٣) « لك ولهم على وعلى جميع

(١) غازى بن الواسطى : الرد على الذميين ، راجع مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية J. A. O. S., 1921, p. 391 .

(٢) يشكر المترجم الأب قنواى المحترم من دير الآباء الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، فقد هداه إلى هذا النص العربى .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

المسلمين الأمان ما استقمعت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم ، وذلك أن
يجرى عليكم حكم الإسلام ، ولا حكم خلافه بحال يلزمكم ، ولا يكون لكم أن
تمتنعوا منه في شيء وأيناه نلزمكم به ، وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً صلى
الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره به فقد
برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وذمة جميع المسلمين ، وتقض ما أعطى
عليه الأمان ، وحلّ لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحلّ أموال أهل الحرب
ودماؤهم ، وعلى أن أحداً من وجاههم أن أصاب مسلمة بزنا ، أو قطع الطريق
على مسلم ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال ، أو
بدلالة على عورة المسلمين وإيواء لعيونهم فقد تقض عهده ، وأحلّ دمه وماله ،
وإن نال مسلماً بما دُونُ هنا في ماله أو عرضه ، أو نال به من مسلم فنعه من
كافر له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم ، وعلى أن نتبع أفعالكم في كل ما جرى
بينكم وبين المسلم ، فما كان لا يحل لمسلم بما لكم فيه فعل ردّدناه وعاقبناكم
عليه ، وذلك أن تبيعوا مسلماً بيعاً حراً ما عندكم من خمر أو خنزير أو دم ميتة
أو غيره ، وبطل البيع بينكم فيه ، وتأخذ ثمنه منكم إن أعطاكموه ، ولا نردّه
عليكم إن كان قائماً ، وفريقه إن كان خمرأ أو دماً ، ونحرقه إن كان ميتة ، وإن
استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئاً ونعاقبكم عليه . وعلى ألا تسقوه أو تطعموه
محرمات ، أو تزوجوه بشهود منكم أو بنكاح فاسد عندنا ، وما بايعتم به كافراً
منكم أو من غيركم لم نتبعكم فيه ولم نسألكم عنه ما تراضيتم به ، وإذا أراد البائع
منكم أو المبتاع تقض البيع وأتانا طالباً له فإن كان منتقضا عندنا نقضناه ،
وإن كان جائزاً أجزأناه ، إلا أنه إذا قبض المبيع لم يردّه لأنه يبيع بين مشركين ،
ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجريناكم على حكم
الإسلام ، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه ، وإذا قتلتم مسلماً أو

معاهدنا منكم أو من غيركم خطأ قالدية على عوانتكم كما تكون على عوانت المسلمين ، وإن قتل منكم رجل بلا قرابة قالدية عليه في ماله ، وإذا قتله عمداً فعليه القصاص ، إلا أن تشاء ورثته دية فياخذونها ، ومن سرق منكم فرفعه المسروق إلى الحاكم قطعه ، إذا سرق ما يجب فيه القطع وغرّم ، ومن قذف وكان للقذوف حدّ حدّ له ، وإن لم يكن له حد عزّر : حتى تكون أحكام الإسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا وما لم نسم ، وعلى أن ليس لكم أن تظهروا الصليب في شيء من أمصار المسلمين ، وألا تعلنوا بالشرك ، ولا تبينوا كنيسة ولا موضع مجتمع أصلاتكم ، ولا تضربوا بناقوس ، ولا تظهروا لأحد من المسلمين قولكم بالشرک في عيسى بن مريم ولا في غيره ، وعليكم أن تابسوا الزناير من فوق جميع الثياب والأردية وغيرها حتى لا تخفى الزناير ، ونخالقوا المسلمين بسروجكم وركوبكم ، وتباينوا قلائسكم وقلائسهم بعلم تجعلونه بقلانسكم ، وألا تأخذوا على المسلمين سروات الطريق ولا المجالس في الأسواق ، وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه : ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة ، ولا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه ، ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي ، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً ، ولا ناقض لدمتكم عما بها ، فمتى وجدنا عنكم شيئاً أخذتم به ، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمت في بلادكم واختلقتكم بلاد المسلمين غير تجار ، وليس لكم دخول مكة بحال ما ، وإن اختلقتكم بتجارة - على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين - فلكم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة ، والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز ، فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه ، ومن نبت الشعر منكم تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة

إن رضىها ، فإن لم يرضها فلا عقد له . ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا على صبي غير بالغ ولا على مغلوب على عقله ولا مملوك ، فإذا أفاق المغلوب على عقله ، وبلغ الصبي ، وعتق المملوك منكم فدان دينكم فعليه مثل جزيتكم ، والشرط عليكم وعلى من رضىه ، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ، ولكم أن تمنعكم - وما يحل ملكه عندنا لكم - ممن أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على ما جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا ، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن تمنع لكم شيئاً ملكتموه محرراً من دم ولا مية ولا خمر ولا خنزير ، كما تمنع ما يحل ملكه ، ولا تعرض لكم فيه إلا أن لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين ، فما ناله مسلم أو غيره لم نغرمه ثمنه لأنه محرّم ولا ثمن لمحرّم ، ونزجره عن العرض لكم فيه ، فإن عاد أدب بغير غرامة في شيء منه ، وعليكم الوفاء بجميع ما أخذناه عليكم ، وألا تغشوا مسلماً ، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بقول ولا فعل ، ولكم هدى الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم ، وعلى من بلغ من أبنائكم : ما عليكم بما أعطيناكم ما وفيتهم بجميع ما شرطنا عليكم ، فإن غيرتم أو بدلتهم فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ، ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه هذه الشروط لازمة له ولنا فيه ، ومن لم يرض نبذنا إليه .

• • •

وهدف الفصول التالية من هذا الكتاب هو تعقب نشأة تلك التشريعات بقدر الإمكان ، غير أن إحدى الصعاب التي نلقاها هي أن معظم المؤرخين المسلمين كانوا قلبي يعنون بشئون الذميين ، ومن الصعاب الأخرى أن التشريع في الشرق غالباً ما يكون تعبيراً عن إرادة الحاكم أو هواه ، والملحوظ هو أن القوانين

تسن وتظل نافذة المفعول طالما هي حائزة رضا المشرع ، فإن ضجر بأحد المواضع أو شرع في هواية أخرى فسرعان ما تعود الأمور إلى مجراها القديم ، وسنرى أمثلة كثيرة تعزّز هذه الفكرة .

غير أننا نذكر ملاحظة عامة واحدة قبل الدخول في التفاصيل ، تلك هي أنه مفروض على الذي - من الناحية النظرية - مراعاة جميع شروط العهد إذا أراد الحماية ، أما الواقع فثمت مسائل قليلة تصرف عنه حماية القانون الإسلامي ، وإن لم يتفق الفقهاء اتفاقاً تاماً على ماهية تلك المسائل وموضوعها. إذ يذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل للقول بأن امتناع الذي عن دفع الجزية يحل المستولين من حمايته ، ويخالفهم في ذلك الرأي أبو حنيفة ، ويرى أحمد ومالك أن هناك أربعة أمور تجعل الذي بريئاً من ذمة الشرع هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغي ، وإذ ذاك ينتقض عهده ، سواء اشترط ذلك أم لم يشترط ، على حين أن ابن (١) القاسم قال ثمانية تنقض عهد الذميين هي أن يجمعوا على قتال المسلمين ، أو يزنّ أحدهم بمسلة ، أو يصيبها باسم نكاح ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، أو يقطع على المسلم الطريق ، أو يؤوى للشركين جاسوساً ، أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، أو يقتل مسلماً أو مسلبة عمداً .

وينصح أبو حنيفة بعدم المبالغة في القسوة على الذميين الذين ينالون من الرسول بالهجو ، ويقول الشافعي إن العفو جائز على النادم عن إهائه النبي وحينذاك ردّ له اعتباره وامتيازاته ، وإن يكن ابن تيمية قد ذهب إلى وجوب قتل مثل هذا الشخص (٢) .

(١) الشرائع : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) Andrae : Person Muhammeds, P. 268.

الفصل الثاني

الإدارة الحكومية

حينما ركز العرب أقدامهم في البلاد التي تم لهم فتحها أبقوا النظام الإداري على حاله التي وجدوه عليها ، واصطنعوا الموظفين الذين لم يهربوا عند مقدمهم ، وشيخه بهذا من الوجهة التاريخية ما فعله ابن سعود ملك الحجاز حينما استولى على ولاية الحفوف التركية ، إذ لم يستطع أحدا من رجاله العرب القيام بالعمل الكتابي المناط بصاحب بيت المال أو لعلمهم لم يرغبوا في ذلك العمل ، ولم يكن ملائما من السياسة استعمال تاجر من أهل البلد ، ومن ثم استبقى ابن سعود العامل التركي في وظيفته ولم يصرفه عنها ، وقد أحسن العرب في بعض الأحيان بالضيق لعدم وجود الرجال الأكفاء الملائمين للعمل ، وحدث حينما استولى المسلمون على قيسارية — التي كان وقوعها في يد العرب نهاية لحرب فلسطين — أن بعث العرب ، سبيها إلى عمر بن الخطاب فجعل بعضهم رقيقا ليتامى الانصار ، واصطنع البعض كتابا وأدخلهم في خدمة الدولة ، (١) ، كما اتخذ أبو موسى الأشعري له كاتباً نصرانياً (٢) .

على أن عمر بن الخطاب — كما يروى — رفض استعمال مسيحي من أهل الحيرة (٣) ، كما يقال إن معاوية خاف من عبد الرحمن بن خالد فرشى طيبه ، ابن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٢ .

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة (طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٥) ج ١ ، ص ٤٣ ؛
وغازي بن الواسطي : الرد على الذميين في J. A. O.-S., 1921. p. 388

(٣) ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٤٣ .

أثال ، النصراني وأغتراه أن يدسَّ اسم له قدسه ، فكافأه معاوية بوضع الجزية عنه ، وولاه جميع خراج حمص (١) .

ظلت الدواوين حتى زمن عبد الملك تدون باليونانية والفارسية والقبطية دون العربية ، وفستدل من رواية للبلاذري على أن متولى قلم التصريف [وهو كتابة الخراج] في بلاد الشام كان سوريا ، وفي إيران فارسيا ، كما اختار معاوية كاتباً أعجمياً له هو « سرجون » ، فلما نقل الديوان إلى العربية قال سرجون لأبناء جلدته « اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم (٢) » ، إلا أنه لم يقدر لهذه النبوءة المحزنة أن تتحقق ، فقد مات سرجون بن منصور وخلفه ابنه ، وكانت عادة الحكومة قد جرت على استعمال النصارى الذين قلما خلى منهم ديوان من دواوين الدولة (٣) ، ونلاحظ في سنة ٢٥٣ هـ (= ٨٦٧ م) وجود إيصال ضريبة باللغتين العربية واليونانية (٤) ، وقد استعملت العربية لأول مرة في أعمال الحكومة بأصفهان زمن أبي مسلم (٥) ، كما أننا نرى رجلاً مسيحياً يتولى إدارة سجن قريب من الكوفة سنة ٢٦ هـ (= ٦٤٦ - ٦٤٧ م) وقت أن كان الوليد بن عقبة عاملاً عليها (٦) .

ولما تم للعرب فتح مصر أبقوا من فيها من العمال البيزنطيين ، ومن

(١) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٢ ، ص ٨٢ ؛ الأغاني ج ١٥ ، ص ١٢ ، ويشك « فلهوزن » في إختياره لخمص .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٩٣ ، ٣٠٠ .

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٤) Fulhrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, N. 787 .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ١٩٦ .

(٦) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

هؤلاء عامل يدعى « ميناس » كان هرقل قد ولاه أعمال المنطقة الشمالية من البلاد ، وقد جمع بين الأمية والفظاظة وشدة البغض للصريين ، ومع ذلك استبقاه المسلمون في عمله بعد فتحهم الديار ، فظل يباشر عمله كما كان يباشره من قبل . وهناك آخر اسمه « شنوده » وكلت إليه حكومة الريف ، وثالث اسمه Philoxenus استعملوه والياً على أركاديا أو الفيوم ، وكان هؤلاء الأشخاص يؤثرون الوثنيين بعظمتهم ويمقتون العيسويين ، ويرغمونهم على أن يجلبوا للمسلمين الكلاً واللبن والعسل والفواكه والزبيب وغير ذلك مما قد لا يكون في طاقتهم (١) ، وقد أقتل ميناس على الاسكندرية فبلغت جزيتها أيامه ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ، ثم حل مكانه آخر يدعى « جون » فدفع ٣٢,٠٠٠ دينار وهو القدر الحقيقي الذي نصت عليه المعاهدة (٢) .

ومن الأشخاص المعروفين « أثناسيوس » (٣) الرهاوى ، الذي شغل بعض مناصب الحكومة في مصر ، وقد عينه مروان أولاً مع مسيحي آخر اسمه « اسحق » ، ثم بلغ مرتبة الرياسة في دواوين الإسكندرية ، وحمل بقية الموظفين المسيحيين على رفع ملتمس إلى والي حول الشؤون الكنسية [وبأن بيعة الإسكندرية يلزمها خراج عظيم] ، وكان ينعت في المكاتبات الرسمية « بالكاتب الأفخم » ، وكان بديوانه عشرون كاتباً ثم زادوا إلى أربعة وأربعين ، وكان « أثناسيوس » هذا هو متولى ديوان الخراج لعبد العزيز ، ثم انتهى الأمر أخيراً بصرفه عما بيده . وخلفه ابن يربوع [الفزارى من أهل حمص] ، وفي أثناء عودة « أثناسيوس » إلى بلاد الشام صوددت كل أملاكه بمصر ، وتختلف الروايات

(١) Journal Asiatique, 1879, p. 375.

(٢) Journ. Asiat., 1879, p. 384.

(٣) (يسميه المقرئى « بأتناش » راجع الخطط ، ج ١ ، ص ٩٨) .

في شأنه ، فيزعم بعضها أنه كان يتناول ستين ألف دينار سنوياً إلى جانب دينار واحد يأخذه من كل جندي ، ويقول ابن العبري إن شهرته وصلت إلى سمع عبد الملك بن مروان الذي وكل إليه تعليم أخيه الصغير عبد العزيز (١) فتدرج في معارج القوة حتى بلغ الذروة منها ، وكان لديه أربعة آلاف عبد وكثير من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة . واستطاع أن يشيد كنيسة - أم الإله ، في الرها من إيجار أربع مائة حانوت يملكها بها ، فحسده سرجون - وكان ملكاً في المنصب - ووشى به عند الخليفة زاعماً أنه قد مد يده بالسرقة إلى بيت مال مصر ، وظل دائباً على الوشاية ، ومن ثم تنازل « أثناسيوس » عن مبلغ كبير من المال أرضى الخليفة ، ومع ذلك فقد تبقى لديه قدر ضخم ، وعلى الرغم من المبالغات الظاهرة فمن الجلي أنه كان واسع السلطان عظيم النفوذ ، وأنه استعمله في صالح رفاقة المسيحيين .

وهناك شخص اسمه تيودوسيوس (٢) Theodosius من الملكانيين البارزين وقد شغل منصباً رفيعاً في الإسكندرية ، والمأثور عنه أنه رحل إلى دمشق حيث دفع إلى يزيد مبلغاً من المال وعاد حاملاً مرسوم توليته حاكماً على الإسكندرية ومربوط وما يلحق بهما دون أن يكون لوالى مصر سلطان عليه . وكان تيودوسيوس هذا من أشد الناقمين على البطريك القبطي [أنبا أغاثوا] ، ومن ثم استغل

(١) ساويرس : سير البطارقة ، طبعة سيولد ، ص ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
 Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1447 ؛ والكندى :
 كتاب الولاية والقضاء ، ص ٥٩ ، ٥٠ ؛ القرينى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨ ، Bar Hebraeus ،
 Chronicle, (Paris) p. 112 ، وميخائيل السرياني ترجمة Langlois ص ٢٤٧ .
 (٢) يسميه - ساويرس - « تاوضوسيوس » وإنما آثرنا في الترجمة العربية اللفظ الوارد
 أعلاه في المتن .

مكانته للكيد له . فأخذ منه كرها ستة وثلاثين ديناراً ، كل ستة عن تلاميذه ،
(ومن المحتمل أن يكون رجال الدين آنذاك معفون من الضرائب) . كما فرض
عليه أن يدفع له كل ما ينفقه على رجال الأسطول إلى غير ذلك من الأموال (١) .
والظاهر أن في هذا القول شيئاً من المبالغة ، بيد أنه ليس ثمت ما يدعو للشك
في أنه كان في قدرة الرجل المسيحي أن يتمتع بالسلطان العظيم .

وفي خلال فترة بطريركية اسكندروس (٨١ - ١٠٦ م = ٧٠٠ - ٧٢٤ م)
كان تيودور والياً على الاسكندرية (٢) ، وهو يلقب في الكتب الرسمية
بأجستاليس Augustalis ، ذلك اللقب الذي جرت العادة زمن الحكم البيزنطي
على إطلاقه على حاكم الاسكندرية (٣) ، والأرجح أنه كان تحت إمرة عربي .

وحدث في زمن الحجاج أن عمده محمد بن مروان حاكم شمال الجزيرة إلى
قتل أناستاسيوس Anastasins بن أنندريا كبير أهل الرها ، ويضيف المؤرخ
الذي يذكر هذا الحادث إلى ذلك قوله ، وحتى ذلك الوقت كان النصارى يشغلون
مناصب الكتابة والولاية وحكم الأقاليم نيابة عن العرب ، (٤) . وقد كره عمر
ابن عبد العزيز أن تكون يد الذي هو العليا فيكون له السلطان على المسلمين
وحاول منع ذلك ، ورسالته في هذا الصدد إلى الولاة رسالة تعليمية ، يقول
فيها : « أما بعد فإن الله عز وجل أكرم بالإسلام أهله ، وشرفهم وأعزهم ،
وضرب الذلة والصغار على من غالفهم ، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٣ ، ١١٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ .

(٣) Greek Papyri in the Brit. Mus., Vol. 4. No. 1392.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser 111, Vol. 1, p. 294 .

فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل الذمة فتبسط أيديهم وألسنتهم ،
وتذلهم بعد أن أعزم الله ، وتهينهم بعد أن أكرمهم الله تعالى ، وتعرضهم
لكيدهم والاستطالة عليهم ، ومع هذا فلا يؤمن غشهم لإيائهم ، فإن الله عز وجل
يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودّوا
ما عنتم ، قد بلت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر قد بينا لكم
الآيات إن كنتم تعقلون ، . لذلك عزل جماعة من العمال القبط بمصر واستبدل بهم
عمالاً مسلمين ، والواقع أنه كان شديد التمسك بتطبيق ذلك المبدأ في جميع نواحي
الدولة الإسلامية لأنه كتب ذات مرة يقول (١) : إن من أراد أن يقيم في مملكته
وبلاده فليكن على دين محمد مثله ، ومن لا يريد فليخرج عنها ، .

كذلك اتخذ الخليفة سليمان لنفسه كاتباً نصرانياً يقال له : البطريق بن النقا ،
واستعمله ناظراً على مبانيه في الرملة من أعمال فلسطين ومراقبة القنوات
والآبار والمسجد القائم بها (٢) .

وحوالى هذا الوقت كان المسلمون يتولون في الحكومة الوظائف الثانوية
التي لا يعتد بها ، ويرد في أخبار سنة ٧١٤ ، ٧١٦ م خبر دفع مرتب كاتب
عربي لقاء قيامه بالمحافظة على الخيل (٣) . كما أتنا نجد في سنة ٧١٠ م ذكر موظف
عربي - أو مسلم - في بلدة صغيرة (٤) ، وربما كان هذا الأمر ذا أهمية لأنه في

(١) الكندي : كتاب الولاة والقضاة ، ص ٦٠ ؛ ابن عبد الحكم : سيرة سيدنا عمر بن
عبد العزيز ، ص ١٦٥ ؛ الكامل لابن الأثير ، سنة ١٠١ هـ ؛ ساويرس : سير البطارقة
الاسكندرانيين ، ص ١٤٣ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٣ .

(٣) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1434.

(٤) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1347.

الآزمة المتأخرة كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف السرية ، ونطالع في كتاب أرملة هشام إلى خالد القسري ما يشير إلى « استعانتهم بالمجوس والنصارى وتولييتهم رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، وتسليطهم عليهم » .

كما عين المنصور يهودياً اسمه موسى كان أحد اثنين من جباة الخراج (١) ، ومن الواضح أن صلات النصارى بأصحاب السلطة الرئيسية كانت صلات طيبة ، فقد جاء إلى المأمون رجل من أثرياء « بورة » من أعمال مصر واسمه بكام ، سائلاً إياه أن يوليه الأمر في بلده ويسوق إليه رياستها فقال له الخليفة (٢) « اسلم ، فتكون مولاي » فأجابه بكام « لأمير المؤمنين عشرة آلاف مولى مسلم ، أفلا يكون له مولى واحد من النصارى ؟ » فضحك المأمون منه وجعله كبير بلدة « بورة » وإقليمها .

أما المتوكل فقد أعاد النهى بعدم الاستعانة بالذميين في أعمال السلطان (٣) ، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين فصل في سنة ٢٤٧ هـ (= ٨٦١ م) القائم بحراسة المقياس [الهاشمي] للنيل وكان نصرانيا ، وولّى مكانه أبا الرّداد [المعلم] ، وأجرى عليه راتباً تختلف الروايات في تقديره ، فيجعله بعضها ستة دنانير شهرياً ، والبعض الآخر سبعة (٤) . على أنه بتولى المقتدر الحكم عاد العمال المسيحيون إلى ما كان بأيديهم ورجعوا إلى سالف قوتهم وعلى أمرهم ،

(١) البريد : الكامل ، ص ٧٩ .

(٢) Michel Le Syrien : Chronicle, trad. Langlois, p. 261, (٢)
Chronica Minora, C.S.C.O. Ser., III Vol. 4, p. 248. أنظر أيضاً كتاب
سعيد بن البطريق : قلم الجواهر ، ص ٥٨ . Eutychius: History, Vol. 2. p. 434.

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٤) الكندي : كتاب الولاة والقضاة ، ص ٣٠٢ ، ٥٠٨ .

فتشكى الناس إلى الخليفة فأمر في سنة ٢٩٦ هـ (= ٩٠٨ م) بإسقاطهم من الخدمة إلا أن ذلك لم يدم (١)، إذ نرى أنه في سنة ٣١٣ هـ (= ٩٢٥ م) أصبح أحد المسيحيين [وأسمه بنان] كاتباً لصاحب الديوان، وصار إلى [مالك بن الوليد النصراني] ديوان القصر، وسبق ديوان الخاصة وبيت المال إلى نصرانيين [هما ابن القناني وأخوه] (٢)، ولما كانت سنة ٣١٩ هـ [= ٩٣١ م] تطلع الحسين بن القاسم لنيل الوزارة [بعد عبد الله بن محمد الكلواذى]، وحينذاك رأى ضرورة التقرب إلى النصارى ومصانعتهم (٣)، كما نرى أن كثيراً من رجالات ذلك العهد البارزين كانوا يستعملون كتباً من النصارى أمثال ابن أبي ساج وإلى أرمينية وأذربيجان، ومفلح الحصى، وعلى بن عيسى الوزير [الذى أقر على ديوان الجبهة]، وأبي سليمان بن داود بن همدان من الأسرة الحاكمة بالموصل ومونس المنصور وأبناء رايق (٤)، كما أن أحمد بن طولون استعمل مهندساً نصرانياً لكنه غضب عليه فضربه ورماه في المطبق، فلما أراد بناء مسجد جديد له أشار بعضهم عليه أن يأخذ الأعمدة من الكنائس في الضياع الخراب وفي ريف الدلتا، فأنكر ابن طولون ما أشاروا به عليه بحجة أن هذه الأعمدة نجسة، وأنه يريد بناء مسجده بالمال الحلال، وسمع مهندساً بمشككته فكتب إليه من محبته رسالة ينبئه فيها بقدرته على بناء مسجد بلا عمد سوى عمودى القبلة، فبعث أحمد في طلبه من سجنه، فقتل أمامه وقد طال شعره

(١) عريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ٣٠ .

(٢) عريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ١٢٥ .

(٣) عريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ١٦٤ .

(٤) عريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ٣١ ، ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، وراجع

أيضاً . Eclipse of the Abbasid Caliphate, vol. 1. p. 218.

وتدلى على وجهه ، واستفسر منه عن جليلة الخبر ، فرسم له صورة المسجد على قطعة من أديم وسله إياها ، فلما تم البناء وصله ابن طولون بعشرة آلاف دينار ، وأجرى عليه مبلغاً معيناً من المال حتى مات ، كما خلع عليه الخلع تقديراً له (١) ، وسميت قرية « أندونه » باسم مولى نصراني من موالى أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون قد فصله من عمله وغرمه خمسين ألف دينار (٢) .

وحدث في بغداد أن دخل أحد الوزراء النصاري واسمه « عبيدون بن صاعد » على القاضي « اسماعيل بن (٣) اسحق » فوقف له مرجباً به ، ولاحظ القاضي أن الشهود وبقية الحاضرين أنكروا عليه هذا العمل ، فلما خرج الوزير قال لهم اسماعيل « قد علمت إنكاركم ، وقال الله تعالى (٤) « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم » وهذا الرجل يقضى حوائج المسلمين ، وهو سفير بيننا وبين خليفتنا . وهذا من البر (٥) » ، فأمن السامعون على قوله وبه .

وقد ورد في إحدى الروايات أن كلا من عمرو بن العاص وعبد الملك والمأمون ويحيى بن الفضل فصل الذميين من الدواوين (٦) .

ولقد كان الكاتب القبطي [ابن عيسى بقطر] بن سغا المسمى بيولس متولى

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

(٣) راجع ترجمة القاضي اسماعيل بن اسحق بن درهم في معجم الأدباء ، طبعة الدكتور

فريد رفاعى ، ج ٦ ، ص ١٢٩ — ١٤٠ .

(٤) القرآن ، ٦٠ : ٨ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء ، طبعة مرجوليوت ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

(٦) غازى : الرد على الذميين ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

الخراج بمصر زمن الإخشيديين (١) ، وكان الفاطميون يعلقون أهمية كبرى على وظيفة كبير الكتاب ، ويختارون وزراءهم - مسلمين كانوا أم ذميين - بناء على مهارتهم في الكتابة ، ويقول أحد الشعراء في معرض الحديث عن منزلة اليهود زمن الفاطميين (٢) :

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
العرف فيهم ، والمال عندهم ومنهمو المستشار والملك
يا أهل مصر إنى نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك

ومن المؤكد تماماً أنه لم يتول أحد من النصارى ولا من اليهود وظيفة الجباية والكتابة في الأندلس ولا في بلاد المغرب (٣) .

ويشير المقدسى - وهو من أهل القرن الرابع الهجرى - إلى أن الكتاب في بلاد الشام ومصر كانوا من المسيحيين ، كذلك كان معظم المطبوعين في بلاد الشام (٤) ، وفي سنة ٣٦٩ هـ كان متولى الوزارة في بغداد نصراانيا وهو نصر بن هرون (٥) ، ولما لام الناس ابن الفرات ورموه بالكفر لسوقه إمارة الجيش إلى أحد المسيحيين دافع عن نفسه بأنه اقتدى بالخلفاء السابقين الذين ولوا النصارى وظائف الدولة (٦) ، وكان هؤلاء العمال النصارى يلقون كل

(١) المقرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (طبعة ١٣٣١ هـ) ، ج ٢ ، ص ١٢٩ ، ١٤٦ .

(٣) المقرئى : نفح الطيب (طبعة دوزى) ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٤) المقدسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٨٣ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. II, P. 496.

(٦) الجهمشيارى : كتاب الوزراء (طبعة أمدرود) ، ص ٧٥ .

مظاهر الاحترام ، لأن المسلمين رفضوا تقييل أياديهم بعد أن فرض ذلك عليهم .
وحدث في سنة ٣٨٧ هـ (= ٩٩٧ م) أن آلت الرياسة في بلدة « دقوقا » ،
إلى اثنين من النصارى وتمكنّا بها وتصرفا فيها تصرف الحاكم ، واستعبدا المسلمين ،
فقدم بعض هؤلاء المسلمين على جبرائيل بن محمد (١) وقالوا له « إنك تريد الغزو
ولست تدري أتبلغ غرضاً أم لا ، ونحن عندنا من هذين النصرانيين من قد
تعبّدنا وحكم علينا ، فلو أقت عندنا وكفيتنا أمرهما ساعدناك على ذلك (٢) » ،
فقبض جبرائيل عليهما واستولى على أملاكهما . كذلك استوزر الخليفة المعز
سنة ٣٨٠ هـ [٩٩٠ م] عيسى بن نسطورس النصراني ، واستناب بإشام منشة
اليهودي ، قال الوزير إلى النصارى وشجع النائب اليهود ، فضج الناس بالشكوى
فألقى الخليفة القبض عليهما وأخذ من عيسى ثلاثمائة ألف دينار ، وغرم منشا
مبلغاً ضخماً (٣) ، وقد وردت الإشارة في غير هذا المكان إلى قصة نصر المسيحي
في بغداد (٤) .

ثم عاد عيسى بن نسطورس إلى خدمة الحاكم ، فنجده هو والفضل بن
إبراهيم سنة ٣٩٣ هـ عنده ، وبعد ذلك بسنوات قلائل - أعني سنة ٤٠٠ هـ -

(١) تفصيل ما يجمله المؤلف في المتن أعلاه هو أن جبرائيل بن محمد كان قد ملك دقوقا ،
وكان من جماعة الفرس الرحالة ببغداد ، وأراد النزول لما توفّر له من الجند والسلاح ، ولذلك
سار - وقت أن كان في خدمة مذهب الدولة - واجتاز بدقوقا فوجد المقلد بن المسيب قائماً
على حصارها ، فاستعان أهلها بجبرائيل ، فلي طلبهم وحماهم كما هو وارد أعلاه .

(٢) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٧ ، Bar Hebraeus: Chronicle, P. 201.

(٣) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٠ ؛ ابن لؤي : بدائع الزهور في وقائع الدهور ،

طبعة ١٣١١ هـ ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 205.

تولى المنصور بن عبدون الحجامة له ، كما استوزر الحاكم بأمر الله سنة ٤٠١ هـ
زرعة بن عيسى (١) .

وكان أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هرون ابني يهودى اسمه سهل بن قنستر ،
وكان أحدهما يحترف التجارة ، ويشغل الآخر بالصيرفة إلى جانب نقله البضائع
من العراق ، وقد طبق صيتهما الآفاق لاتساع تجارتها ولإظهارهما ما يحصل
عندهما من الودائع الخفية لمن يفقد أو يموت من التجار في القرب والبعد ،
فنشأ لهما جميل الذكر في الآفاق ، ودخل إبراهيم في خدمة الخليفة الظاهر [لإعزاز
دين الله] ، وجلب له شتى صنوف الأمتعة والأموال حتى استجلب رضاه عليه ،
وحدث أن اشترى الظاهر منه جارية سوداء أعجبتة فاستولدها المستنصر [بالله
أبا تميم معد] ، فكانت هذه الجارية ترضى مصالح إبراهيم وأدخلته في خدمتها ؛
ولما مات الجرجاني ، تولى الوزارة بعده ابن الأنبارى الذى ذهب إليه
أبو النصر [أخو أبي سعد] مهتئاً ، فجبهه أحد أصحابه بالقول الغليظ ،
فتوقع أبو نصر أن يزجر ابن الأنبارى الخادم وأن يعتذر إليه ، لكن جرى
عكس ما توقع فتكررت الإهانة مرة أخرى ، فشكى الأمر إلى أخيه الذى
سرعان ما أهاج الملكة الوالدة على الوزير ، فراحت تغرى ابنها بفصله وتعيين
أبي نصر صدقه بن يوسف [العلاجى] مكانه ، وكان المستنصر صنيعاً من
صنائع إبراهيم فلم يخلف لأمه أمرها واستجاب طلبها ، وتم ذلك سنة ٤٣٦ هـ ،
وعلى الرغم من أن إبراهيم لم يتقلد الوزارة إلا أنه كان القوة التى تحرك العرش
من الخلف (٢) .

(١) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

(٢) القرىزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٤ .

أما في فارس فقد انزعج نظام الملك وزير ملكشاه من استعمال الذميين في الحكومة مكان الترك ، لذلك كتب سنة ٨٤٤ هـ يقول : ما قام يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو قرمطى بعمل جليل أو حل محل تركى إلا كان الإهمال أبرز صفاته ، إذ لا احترام عند هؤلاء الناس للدين ، ولا حب عندهم للدولة ، ولا راحة في قلوبهم على الرعية ، بل سرعان ما يُمسّون موفورى الثراء ، وإن المؤلف ليخشى العاقبة السيئة ، ولا يعرف ماذا تقول إليه الأمور ، ولم يحدث في أيام محمد ولا مسعود ولا طغرل بك ولا ألب أرسلان أن تجرأ مجوسى أو يهودى أو نصرانى أو كافر على المساهمة في الحياة العامة (١) ، ولا شك أن الكاتب كان تحت ضحية تأثير شعور كراهية عام ، وأنه ألصق بالماضى فضيلة لم تكن فيه .

وتولى مجد الدين بن المطلب سنة ٥٠١ هـ الوزارة في بغداد ، بعد أن اشترط على نفسه ألا يستعمل ذمياً في دواوين الدولة (٢) ، ومع ذلك فقد حدث في سنة ٥٠٦ هـ أن عهد إلى أبى منجا بن شemia المهندس اليهودى بالإشراف على حفر القناة التى سميت باسمه (٣) ، وقد حكم الأمر سنة ٥١٩ هـ دون وزير واختار صاحبى ديوان أحدهما سامرى هو أبوى يعقوب إبراهيم ، واتخذ مستوفياً له هو ابن أبى نجاح الراهب الذى تحكم فى الناس وتمسك من الدواوين واغتصب الأموال من المسيحيين ، ثم شرع بعدئذ فى مضايقة بقية المباشرين والعاملين والضعفاء والعمال حتى تشكى الجميع - رؤساء وقضاة وكتاباً - من ضرره ، فأمر الأمر بقتله (٤)

(١) سياسة نامه ، طبعة باريس (١٨٩١) ص ١٣٩ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٠١ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

[فضرِبَ بالنعال حتى مات] . ثم استوزر الحافظ سنة ٥٢٩ هـ تاج الدولة بهرام الأرمني المسيحي ، فعمد بهرام إلى فصل المسلمين وتولية الأرمن مكانهم ، وأساء السيرة مع جمهور المسلمين ، فقام رضوان بالثورة ضده ، مما حمله على الهروب إلى أسوان حيث قتل (١) ، هناك سنة ٥٣١ هـ (٢) .

ولقد كان قتل أسد الدين شيركوه لأحد الكتاب النصارى (٣) بتكرير سبياً في اتصاله بنور الدين محمود ، ومن الجلى أن شيركوه كان ينفذ في مصر أوامر نور الدين حين عهد إلى فصل جميع الأقباط من خدمة الحكومة ، على الرغم من أن صلاح الدين أعادهم إلى العمل ، ونلاحظ أن نور الدين فصل جميع النصارى من كافة دواوين الموصل ، وكذلك فعل إزاء جميع من بالقصر السلطاني منهم غير مستبق منهم سوى واحد هو خادمه عبدون ، وكان عبدون شيخاً طاعناً في السن ، حكماً ، غنياً بماله وعليه (٤) ، وحدث في سنة ٥٦٩ هـ أن استعمل صلاح الدين أحد النصارى لكشف خبر تأمر الصليبيين والمصريين ضده (٥) .

وقد وصف المقرئ طريقة جمع الضرائب في مصر وعدم الانتظام في جبايتها ، ذلك أنه إذا انخفض النيل عن الأراضي وتعلقت نواحي مصر بأصناف

(١) ذهب الدكتور تروتون — كما هو مبين بالمتن — إلى القول بمقتل بهرام ، لكن رواية ابن الأثير تغير إلى أن بهرام حين حاول دخول أسوان منعه واليها من الدخول ، وقتل السودان من الأرمن خلقاً كثيرين ، وقد خل ذلك بهرام على أن يبعث إلى الخليفة الحافظ يطلب منه الأمان ، فاستجاب له الخليفة وأمنه ، فعاد إلى القاهرة « حيث سجن بالقصر الخلفي » ، ثم تهرب وخرج من الحبس .

(٢) الكامل لابن الأثير ، سنة ٥٣١ هـ .

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٧٠ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2. p.168.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٦٩ هـ .

الزراعات وبذر الحب - ندب من الحضرة رجال ذوو نباهة وثقة ، لهم معرفة بعلم الخراج ، ويصحبون في العادة معهم كاتباً من النصارى ، ويخرج كل إلى ناحية ، فيحررون مساحة ما شمله الرى من الأراضى بما بار أو شرق ، فإذا مضى من السنة القبطية أربعة شهور ندب من الأجناد من عرف بالحاسة وقوة البطش ، وعين معه من الكتاب العدول من قد اشتهر بالأمانة ، وكاتب من نصارى القبط غير من خرج عند المساحة ، فيستخرج مباشرة كل بلد ثلث ما وجب من مال الخراج (١) .

ولما انتهى الفيضان زمن ولاية الحافظ لدين الله انتدب [الموفق بن الخلال] جماعة من العدول والكتاب النصارى إلى الولايات والأعمال لتحرير ما شمله الرى وما زرع من الأراضى وتقدير خراجها وكتابة المكلفات . وحدث أن خرج إلى بعض الجهات من يمسحها من شاد وناظر وعدول ، وتأخر الكاتب النصراني ثم لحقهم ، وأراد الكاتب عبور النهر إلى الناحية الأخرى ، فحمله ضامن المعديّة ، حتى إذا بلغ به وجهته المقصودة سأله أجره فغضب الكاتب وسبه ، وقال له : أنا ماسح هذه البلدة وتريد منى حق التعديّة ؟ ، فقال له الضامن : إن كان لى زرع خذه ، ثم تقدم فخلع لجام بغلة القبطى وألقاه فى معديته ، فلم يجد الكاتب بدا من دفع الأجرة حين أخذ لجام بغلته . ولما انتهت مساحة البلد وفرغ من تبييض مكلفة المساحة - ليحملها إلى دواوين الخراج فى العاصمة كما جرت العادة - أضاف عشرين فدانا إلى المجموع وترك فراغاً ياحدى الصفحات ، وأطلع الشهود على القائمة فوقعوا بصدقها ، ومن ثم كتب هو فى البياض الذى تركه أرض اللجام ، باسم صاحب المعديّة ، وقدرها بعشرين فدانا لكل فدان

(١) المقرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

أربعة دنانير ، ثم حمل المكلفة إلى ديوان الأصل ، وكانت العادة جرت أنه بعد انقضاء أربعة أشهر من السنة الخراجية إرسال جند أصحاب بطش وقوة وشدة وكتاب وشهود وكاتب نصراني إلى الولايات والأعمال لاستخراج ثلث خراج الأرض وفقاً للسكلفات ، وكان هذا القدر من المال ينفق على الجند الذي لم يكن له وقتذاك إقطاعات ، ولم يكن من المألوف إرسال الرجل الذي قام بمسح الأرض بل ذب آخرين مكانه ، ولما ذهبت هذه الجماعة [وأعني بها الشاد والكاتب والعدول] لجمع ثلث مال الناحية استدعوا أرباب الزرع ومن بينهم ضامن المعديّة ، وأرغموه على دفع ستة وعشرين وثلثي دينار ، فأنكر أن يكون مالكا لآية أرض في تلك الناحية ، وأيّد القرويون في ذلك الإنكار ، فرفض الشاد - وكان فظا عسوقا - الاستماع إلى شهادتهم وضربه بالمقارع ، وأرغمه على بيع قاربه وغيره لدفع الثلث الثابت عليه ، فسار صاحب المعديّة إلى القاهرة وأبلغ الخليفة قصته ، فأعيد النظر في قوائم الخراج فلم يجدوا أية إشارة إلى أرض اللجام ، فأمر الخليفة بإحضار الكاتب وسمر في مركب وأقام له من يطعمه ويسقيه ، وتقدم أن يطاق به سائر الأعمال وينادي عليه ، كما أمر بكف يد النصاري كلهم عن الخدمة [فساءت أحوالهم] وكان الحافظ مولعاً بالفلك والتنجيم مؤمناً به ، فعمد النصاري إلى رشوة منجمه الخاص ، وطلبوا إليه أن يفضي للخليفة أن مصر ستزدهر إن أقام السلطان في تدير دولته واحداً معيناً من النصاري [هو الأكرم بن زكريا] ، فجازت الحيلة على الخليفة وجعل الأكرم أمير الدواوين ، وبادر الأكرم من ساعته إلى زيادة عدد المسيحيين أكثر مما كانوا قبلاً ، وظهرت عليهم دلائل النعمة ، فارتدوا الملابس الجميلة ، وركبوا البغلات الرائعة والخيول المسومة بالسروج ، وبالغوا في الشدة على المسلمين وضايقوهم في أرزاقهم ، واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ،

واتخذوا العبيد والمماليك والجواري من المسلمين والمسلبات ، حتى لقد حملوا أحد الكتاب المسلمين على بيع أولاده وبناته لغرامة فرضوها عليه (١) .

وحدث في أيام المؤامرات بين المصريين والفرنجة لإخراج صلاح الدين من مصر أن كان أحد الكتاب اليهود يكتب الرسائل من مصر (٢) .

وكان أحد النصاري ممن تولوا بعض مناصب الجيش قد ترهب وعاش في صحراء جبال حلوان ، وقيل إنه هجر على كنز للخليفة الحاكم بأمر الله ، فاستعان به في مساعدة الفقراء والمهجرين من كل ملة ، فطبق صيته شتى النواحي ، وصرف هو مبالغ طائلة في مدى سنوات ثلاث ، فجىء به إلى السلطان الذي أحسن معاملته وتلف به ، بيد أنه رفض أن يروح بسرّه أو أن يكشف مكنون أمره ، وإذ ذاك هدده السلطان وتطاول عليه بالسب فلم يزدّه ذلك إلا استمراراً على ما هو عليه ، فعيل صبر السلطان فعذبه حتى مات ، وأفتى غير واحد بقتله خوفاً على ضعفاء الإيمان من المسلمين أن يزيغهم (٣) ، وقد حدث هذا سنة ٦٦٦ هـ .

ولما مات السلطان المنصور سنة ٧٥٥ هـ [= ١٣٥٤ م] وخلفه خليل على العرش أصبح كثير من الكتاب النصاري ممن في خدمة الأمراء شديدي التكبر على المسلمين ، وارتدوا الملابس الفخمة ، وعاشوا في بلهنية من الحياة ، وكان أحدهم في خدمة أمير اسمه عين الغزال ، وحدث في أحد الأيام أن صادف في طريقه سمسار مشوّة مخدومه ، فترجل السمسار وقتل قدم السكاتب الذي أخذ

(١) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

يسبئه ويتوعده لتباطئه في دفع أثمان بعض الغلة ، فراح السمسار يعتذرو ويرفق له ، فلم يزد السكاتب إلا غلظة ، وأمر خادمه أن يترجل ويقيد السمسار ويسحبه ويمضى به ، فاجتمع الجمهور حتى بلغوا صليبة مسجد ابن طولون ، وتوسل كثيرون إلى الكاتب أن يفك العاني فأبى ، فتكاثر الناس عليه وألقوه عن حماره وأطلقوا سراح السمسار ، وإذا كان السكاتب قريباً من بيت مخدومه فقد بعث أستاذه إليه بجندى وثلة من غلمانه وأوجاقيته لإتقاده فخلصوه من أيدي العامة وقبضوا على البعض لإدانتهم ، فأدى الأمر إلى اضطراب وهياج ، وأسرع الناس إلى القلعة طالبين المعونة من السلطان نصر الله الذي أرسل من يكشف له الأمر ، فأخبره بما فعله الكاتب النصراني بحق السمسار ، فبعث في طلب عين الغزال ، وأمر الجمهور بإحضار المسيحيين إليه ، كما أرسل في طلب بدر الدين بيدرا [النائب] وسنجر [الشجاعى] وأمرهم بإحضار جميع النصارى إليه ليقتلهم عن آخرهم ، فاستغاث به الذميون حتى حملوه على أن ينادى في كل من القاهرة ومصر القديمة ، أن لا يخدم أحد من النصارى واليهود عند أمير من الأمراء ، وأمر الأمراء أن يعرضوا على كتابهم النصارى اعتناق الإسلام ، فإن رفضوا ضربت أعناقهم وإن قبلوه بقوا في وظائفهم ، ورسم للنائب بعرض جميع مباشرى ديوان السلطان ويفعل معهم ذلك ، فاخفى كثير من المسيحيين ، وانطلق الرعاع ينهبون بيوتهم ، وأخذوا نساءهم مسليات وفتسكوا بالكثيرين ، ونجح أخيراً بدر الدين بيدرا في حمل السلطان على أن يرسل إلى والى القاهرة لينادى فى الملا بشتق كل من ينهب بيت نصراني ، وقبض على طائفة من الرعاع وطيف بهم فى الأسواق وضربوا ، ثم جمع [النائب] كثيراً من كتاب السلطان والأمراء من النصارى وأوقفوا على مقربة من السلطان الذى رسم بأخذ بعضهم إلى سوق الخيل [تحت القلعة] وبجفر خندق كبير وإقامتهم به وإضرار النار

فيهم ، فتوسل بيدرا من أجلهم وتشفع لهم عند السلطان الذي أصم أذنيه عن شفاعته قائلاً : ما أريد في دولتي ديواناً نصرانياً ، ، فرجاه بيدرا أن يبقى في الخدمة من أسلم منهم ، وأن يقط أعناق من رفضوا الإسلام ، ثم إنه أخذهم إلى قصر نائبه وقال لهم : يا جماعة ، ما وصلت قدرتي مع السلطان في أمركم إلا على شرط ، وهو أن من اختار دينه قتل ومن اختار الإسلام خلع عليه وباشر ، ، وحينذاك تقدم منه المكين [بن السقاعي] أحد كبار الكتاب والمستوفين وقال : ياخوند : رأينا قواد حتى يختار القتل على هذا الدين ... والله : دين نموت عليه بروح ، لا كتب الله عليه سلامة ، قولوا لنا الذي تختارونه حتى نروح إليه ، ، فانفجر بيدرا ضاحكاً وقال : : ويلك أنحن نختار غير دين الإسلام ؟ ، فأجابه المكين : : ياخوند ، مانعرف ، قولوا ونحن تتبعكم ، فجاء بالصدول فشهدوا بإسلامهم وكتب بذلك شهادات عليهم (١) .

وكان أحد الكتاب النصاري راكبا بجوار الجامع الأزهر وهو يلبس خفا ومهمازاً وقباء اسكندرياً طرحه على رأسه ، والطارادون أمامه يفسحون له الطريق ، ومن ورائه العبيد في أزهى ملابس يمتطون الأكاديش الفارسة ، فشق هذا المنظر على جماعة المسلمين الذين تصدوا له وأنزلوه عن فرسه وأرادوا قتله ، فاجتمع المارة من حوله وخلصوه من أيديهم وأطلقوه في سبيله ، وتسكلم بعضهم إلى الأمير : طاز ، فوعد بالإنصاف وبأن يجري الحق مجراه ، ففضلوا رفع شكواهم إلى الملك الصالح صالح وذلك بحضرة الأمراء والقضاة وكبار رجالات الدولة ، طالبين عقد مجلس خاص ليلتزم النصاري القيود المفروضة عليهم ، وجيء بالبترك ووجوه المسيحيين وحاخام اليهود وأعيانهم

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

إلى حضرة السلطان حيث تلى عليهم القاضي علاء الدين على [بن فضل الله كاتب السر] العهد الذى بين المسلمين والذميين وكانوا قد أحضروه معهم ، وطالب من الحاضرين قبول تلك الالتزامات ، ثم أخذ يعدد لهم كثرة خروجهم على العهد ، وقطعوا هم على أنفسهم هداً ألا يباشروا شيئاً من ديوان السلطان ودواوين الأمراء حتى ولو أظهروا الإسلام ، ومع ذلك فلم يجبرهم أحد على الإسلام ، وكتب بذلك إلى الولاة فى الأقاليم .

اندفع الرعاع وأخذوا فى الهجوم عليهم ، وأطبقوا عليهم فى الشوارع وأخذوهم فى الطرقات وقطعوا ما عليهم من الملابس وأوجعوهم ضرباً وكانوا لا يدعونهم حتى يعلنوا كلفة الإسلام ، وكانوا يؤججون النار لحرقهم ، فاضطروا للاختفاء فى بيوتهم ولم يجرؤوا على الظهور والمشى بين الناس ، وأخذت العامة فى تتبع عوراتهم وهدم دورهم التى تزيد فى العلو على دور المسلمين ، وعانى المسيحيون الأمرين ، وفقدوا هم واليهود من الطرقات ، وعلت الشكوى من بناء كنائس جديدة ، وحطم بعضها ، وحاول والى القاهرة كبح جماح العامة فلم يفلح ، وانفلت زمام الأمور من يد المسئولين .

حينذاك نودى فى كل مكان بالمرسوم الناضى بعدم مزاوله اليهود ولا النصراني العمل فى دواوين الدولة حتى رغم إسلامهم لأن الواحد منهم لا يزال مرتبطاً بأسرته ، وإذا أسلم أحدهم ألزم بملازمة المسجد لأداء الصلوات الخمس والجمع ، وإذا مات نصراني تولى المسلمون قسمة تركته على ورثته إن كان له وادث وإلا فهى إلى بيت المال . (١) .

* * *

(١) المقرئى: الخطط، ج ٢، ص ٤٩٩ .

على أن المسيحيين كانوا يستعملون في بعض الأحيان سفراء لاسيما إلى الدول النصرانية ، فقد ذهب البطريرك « ديونيسيوس » Dionysius إلى مصر سنة ٢١٦ هـ ، وعند بلوغه إياها أرسله المأمون لبعض الثوار لردّهم إلى الطاعة (١) . ولما ذهب زرياب المغني إلى الأندلس خرج المنصور المغني اليهودي لاستقباله والترحيب به (٢) ، وحوالي سنة ٣٤٤ هـ تلقى الخليفة الأندلسي عبد الرحمن سفارة من الملك أوتو ، وأنفذ معهم في عودتهم ربيعا الأسقف (٣) ، وفي زمن الحكم وصلت رسل [غرمية بن شانجحة ملك البشكنس] في جماعة من الأساقفة والقوامس (٤) .

وفي سنة ٣٨١ هـ (= ٩٩١ م) أنفذ لولو حاجب سعد الدولة وملكته ، السرياني ليطلب المعونة من الإمبراطور بازل (٥) ، كما اضطر جاثليق بيت المقدس وبطريرك أنطاكية لاستعمال نفوذهما عند الإمبراطور للحصول على عهد منه بحسن معاملة من عنده من أسرى المسلمين (٦) ، كما أن جمال الدين وزير قطب الدين أمير الموصل أرسل أغناطيوس Ignatius The Maphrian سفيرا إلى جورج ملك جورجيا لافتداء الأسرى العرب ، وكان حدوث ذلك حوالي سنة ٥٦٠ هـ (٧) .

* * *

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2, p. 266 seq.

(٢) المقرئ : نفح الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٣) المقرئ : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) المقرئ : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 218, 220.

(٦) نشوار المحاضرة ، ص ٣١ .

(٧) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 328.

ولقد أصبح كثير من الذميين عمالا حكوميين واعتنقوا الإسلام ، حدث ذلك وتكرر بدرجة لا تجعلنا في حاجة إلى إيراد الأمثلة ، وقليل ما كان الإسلام يفرض فرضاً ، وإن كان الأصبح بن عبد العزيز حاكم مصر قد أرغم بطرس والى الصعيد على اعتناق الإسلام ^(١) ، وكان الإغراء سلاحاً يتخذ في حمل النصارى على الإسلام ، فقد نادى حفص — حاكم مصر — بإعفاء كل ذى يسلم من دفع الخراج ^(٢) .

وشهدت سنة ٧٥٥ هـ في مصر إسلام الكثيرين من الذميين ، حتى لقد أسلم منهم في قليوب وحدها أربعائة وخمسون شخصاً في يوم واحد ؛ واعتنق الناس الإسلام وأقبلوا على تلاوة القرآن . على أن الناس لم يطمثوا أو يشقوا بهؤلاء المهتدين المحدثين ، لأنهم كانوا يحسون أنهم دخلوا الإسلام تقية وخديعة لكي يتمكنوا من نيل الوظائف في الدولة والزواج من المسلمات ، ومهما يكن الأمر فقد نجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً حتى لقد اختلط أهل الملتين اختلاطاً تاماً ، وكذلك الحال إزاء سلاطنتهم ^(٣) .

(١) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٦٤ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .

الفصل الثالث

الكنائس والأديرة

اشترط عهد عمر على النصارى ألا يستحدثوا من الكنائس شيئاً ، وألا يحددوا ماخرب منها وماتهدم ، أو يعيدوا بناء البيع القائمة في نواح من المدن أهلة بالمسلمين ، وخطت الحكومة زمن الرشيد خطوات أوسع من هذا إلى الأمام في تفسير هذا الاتجاه حين ادعى أحد الفقهاء (١) أن الشروط نصت في فتح المدن ، على ألا تهدم بيع الذميين ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها... وألا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة ، وأيد رأيه هذا بالفكرة القائلة إن كل ما أحدث من بناء بيعة أو كنيسة فإنه يهدم ، وكان قد نظر في ذلك غير واحد من الخلفاء الماضين ، وهموا بهدم البيع والكنائس التي في المدن والأمصار ، فأخرج أهل المدن الكتب التي جرى الصلح فيها بين المسلمين وبينهم ، والصلح نافذ على ما أنقذه عمر بن الخطاب إلى يوم القيامة (٢) . من هذا يتضح لنا أن الكنائس ظلت تبنى ، ويرجح أن عهد عمر المشار إليه ليس هو العهد الذي بين أيدينا حالياً ، وهناك فكرة قد تكون قديمة نظراً لنسبتها لابن عباس وهي القائلة ، إن كل مصر مصرته العرب فليس للذميين أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس . . . وكل مصر مصرته العجم ففتحته الله على العرب فزلوا على حكمهم فللعجم ما في عهدهم ، وللعرب أن يوفوا لهم بذلك (٣) ، ومع صراحة هذا النص

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٢ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٧ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٨ .

إلا أنه لم يكن مانعاً من اختلاف الآراء وتضاربها ، ويمكن تلخيص المذاهب الأربعة فيما يتعاق في هذه الناحية : بأن الأئمة يتفقون على عدم استحداث بيع أو كنائس في دار الإسلام ، ويرى مالك والشافعي وابن حنبل أنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب المدن والأصوار بدار الإسلام ، أما أبو حنيفة فيقول بالمنع إذا كان المكان قريباً من المدينة ولا يبعد عنها بأكثر من ميل ، فإن زاد عن ذلك جاز للذمين البناء ، أما إذا انهدم شيء من كنائسهم وبيعتهم في دار الإسلام وأرادوا ترميمه أو تجديده جاز لهم ذلك في رأى ابن حنبل والشافعي ومالك ، أما أبو حنيفة فيجيزه لهم إذا كانت الكنيسة أو البيعة في أرض فتحت صلحاً ، أما إذا كانت قد فتحت عنوة فإنه لا يجوز لهم ذلك ، وقد ذهب بعض أصحاب أحمد وجماعة من أعلام الشافعية كأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز للذمين ترميم ما تشعث ، ولا تجديد بناء على الإطلاق ، ولأحمد رواية ثانية أنه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب ، أما الرواية الثالثة فهي تجوز ذلك لهم على الإطلاق (١) .

ويقول ابن العبري إن البطرك النسطوري أبرم اتفاقاً مع العرب كان من بين ما اشتمل عليه شرط ينص على أن يمد العرب يد المساعدة للنساطرة في تجديد كنائسهم القديمة (٢) .

على أن المعاهدات مع المدن المختلفة لا تؤيد في مجموعها تلك النظرة ، فقد منح معظمها الفاتح حق الاستيلاء على أماكن العبادة (٣) ، أما المعاهدات مع مدن

(١) الشعرائي : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) Bar Hebraeus, Ecclesiastical History, Vol. 2, p. 115 f.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٧ .

فارس فنصت على أن تمنح تلك المدن حق ممارسة مملها وشعائرها ولا بد أنها تشمل أيضا على حق امتلاكها لأماكن العبادة ، ويلاحظ أن المسلمين استولوا على ربيع كنيسة [يوحنا] بمحصر (١) ونصف كنيسة هيت (٢) ، وتقول إحدى المعاهدات إن المسلمين استولوا على نصف كنائس طبرية ، وإن كانت هناك رواية أخرى تذهب للقول بأنهم تركوا جميع الكنائس لأصحابها (٣) ، وهناك ثلاث معاهدات مع الرُّما خلت إثنان منهما من كل إشارة إلى المسألة الدينية ، أما الثالثة فقد نصت على عدم استحداث كنائس جديدة (٤) [فقد صالح أبو عبيدة أهل الرما على أن لهم هيكلهم وما حوله ، وعلى ألا يحدثوا كنائس] ، ويذكر حنا النيقى أن المسلمين في مصر وافقوا على عدم احتلال أية كنيسة ، وعلى ألا يتدخلوا في شئون الأقباط بأي صورة من الصور ، ويشير المؤرخ في مكان آخر إلى أن عمرو بن العاص جبي الضرائب المفروضة ، لكنه لم يمد يده قط إلى شيء من أملاك الكنائس ولم يأت بعمل من أعمال النهب والتدمير ، بل لقد حافظ على اليسع حتى آخر أيام حياته (٥) ، وكذلك جاء في العهد المعطى لأهل بيت المقدس أن عمرأ د أعطى أهل إيليا لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمتها وبريشها ومائرها ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ،

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣١ ؛ المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ١٥٦ ؛ ابن حوقل : كتاب المسالك والممالك ، ص ١٧٧ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ؛ يعقوبى : تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٢ ، ١٧٤ .

(٥) John of Nikiou (Journal Asiatique) 1879, p. 383.

ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ، وشييه به تماما العهد المعطى
لأهل اللدة (١) .

أما قصة كنائس دمشق فشيبة في التعقيد بقصة الاستيلاء عليها لعدم إشارة
الطبرى إليها وسكوته عنها سكوتا مطلقا ، وهناك عدة صور للمعاهدة التي يقال
إن خالدأ أبرمها مع الدماشقة ، فقد اتفقت هذه الصور على ضمان سلامة الكنائس ،
وأطول هذه العهود ما جاء فيه قوله : « إنه أعطاهم أمانا على أنفسهم وأموالهم
وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك
عهد الله وسنة رسوله والخلفاء والمؤمنين ، لا يمرض لهم إلا بخير إذا أعطوا
الجزية (٢) » ، بيد أنه يقال إن أبا عبيدة استولى على أنصاف كنائسهم ومنازلهم .
وإن هناك عهدا بهذا المعنى أمضاه باسمه (٣) ، ويؤيد هذا قصة دعوة عمر بن
عبد العزيز ، وذلك أن حسان بن مالك [السكبي] كان قد خاصم أهل دمشق في
كنيسة كان رجل من الأمراء أقطعهم إياها ، فقال له عمر بن عبد العزيز (٤)
« إن كانت من الخمس عشرة كنيسة التي في عهدهم فلا سبيل لك عليها » . كذلك
يشير ابن عساكر إلى هذه الكنائس الخمس عشرة ، ويفسر امتلاك المسلمين
لبعض البيع على أساس أن اثني عشر رجلا من أهالي دمشق كانت لهم كنائس
في دورهم ثم هربوا من المدينة وقت الفتح العربي لها . فلما دخل المسلمون
المدينة احتلوا تلك الدور وتوابعها من الكنائس ، ومن الثابت أن الدماشقة
شكوا إلى عمر بن عبد العزيز من العرب في شأن إحدى البيع ، وهي بيعة يشير

(١) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ وما بعدها .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

ابن عساكر إلى أن معاوية كان قد أقطعها لبني نضر في مدينة دمشق ، فاستردها
عمر من العرب وردّها إلى النصارى ، فلما ولي يزيد بن عبد الملك أعادها إلى
بني نضر (١) .

والمتفق عليه الآن أن قصة تقسيم كنيسة مار يوحنا بين المسلمين والمسيحيين
إنما هي أدخل في باب الأساطير لعدم ورود هذا التقسيم إلا عند المؤرخين
المتأخرين زمنياً عن وقوعه الفتح ، ومن العجيب أن يقال إن المسلمين أخذوا
الجانب الشرقي من الكنيسة وحاولوه إلى مسجد ، ذلك أن وجود المذبح في
القسم الشرقي منها كان لا بد وأن يحمل المسيحيين على بذل أقصى الجهود والمحاولات
لاستخلاصه واستبقائه لأنفسهم لأداء مراسيمهم الدينية فيه ، لاسيما وهو يعد
أقدس بقعة في الكنيسة . أضف إلى هذا أن الجانب الشرقي من المدينة لا يزال
هو الحى المسيحى ، وعلى ذلك فمن المحتمل أن النصارى كانوا يعيشون هناك على
الدوام على مقربة من مكان تعبدهم ، وقد طمع كل من معاوية وعبد الملك بن مروان
في أخذ الكنيسة بأكملها من النصارى ، فلم يوفقا لإصرار أصحابها على عدم
الطاعة لهما ، وحاول الوليد بن عبد الملك نفس المحاولة ، كما حاول شراءها فلم يفلح ،
وإذ ذاك هدد بهدم ما بالمدينة والولاية بأجمعها من الكنائس ، وتذهب رواية
أخرى للقول بأنه هدد بالاستيلاء على كنيسة مار توما التي كانت على مقربة من
كنيسة مار يوحنا لأن الأخيرة توصف بأنها داخلها ، . وأخيرا نفذ الوليد
وعهده فهدم كنيسة يوحنا ليزيد في مساحة المسجد ، وتتفق الروايات جميعها
على نسبة الهدم إلى الوليد ؛ أما أبو الفداء فيذكر أن الخليفة لم يهدم غير بيعة

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٦ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

مجاورة للجامع وداخلة فيه وإن لم يرد قط أى خبر عنها عند البلاذرى والطبرى ،
ولقد قدم أحد الحجاج من الغرب واسمه Arculphus وزار دمشق أيام معاوية
وقال : « فى المدينة التى اتخذها سلطان المسلمين مقراً لحكمه بنيت كنيسة كبيرة من
أجل القديس يوحنا المعمدان ، وفى نفس هذه المدينة أقيم هيكل للشرقيين الكفار
يتعبدون فيه ، ، وتدل جميع الظواهر على أن كنيسة مار يوحنا كانت فى يد
أصحابها ولم يستول عليها المسلمون حتى زمن الوليد . وتمضى القصة فتشير إلى أنه
حينما سبقت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكى المسيحيون إليه ما فعله الوليد
ببيعتهم ، فأمر الخليفة عامله على دمشق بإرجاع الكنيسة إلى أصحابها ففعل ، فلم
يقع ذلك موقع الرضا من الدماشقة الذين قالوا : «أنهدم مسجدنا بعد أن أذنا
فيه وصلينا ويرد بيعة ؟ ، ومن ثم تم الاتفاق أخيراً على أن يكون للمسيحيين
كنائس الغوطة [التى أخذت عنوة] وألا يعودوا المطالبة بكنيسة يوحنا (١) ،
وقد يمكن إيجاد تفسير ملائم لمشكلة بقية الكنائس إذا أخذنا بعين الاعتبار رأى
القائل بأن المسلمين استولوا على الكنائس الموجودة فى النواحي التى هجرها
سكانها النصارى ، وأنهم استولوا كذلك على الكنائس الخاصة فى البيوت
المهجورة .

ومعظم المعاهدات المبرومة لا تتفق تماماً وما جاء فى عهد عمر ؛ فإذا تقرر
هذا فى الأذهان فإن الخاتمة التى نصل إليها هى أن واضعى تلك المعاهدات كانوا
لا يعرفون شيئاً عن ذلك العهد ، بل ومن المحتمل جداً أن يكون كثير من هذه
المعاهدات قد دسه المؤرخون فيما كانوا يؤرخون له وذلك فى وقت سابق جداً

(١) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ؛ البلاذرى : فحول البلدان ؛

ص ١٢٥ ؛ أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، سنة ٩٦ هـ .

لوقت الذي عرف فيه « العهد » ، وقد اشتملت الصفحات السابقة على بيان نظريات المشرعين والمؤرخين ، وكثيراً ما يعطى المؤرخون والجغرافيون تفاصيل يتجلى منها أن المحكام والرعايا لم يكونوا على الدوام يسرون وفق القانون ، فقد أعطى عمرو بن العاص جزءاً من بركة الحيش للمقوقس لتكون جبانة للقبط (١) ، وحدث في سنة ٦٠ أو ٦١ هـ أن هدمت الزلازل جانباً من بيعة الرها الكبرى فأمر معاوية بترميمها وإعادةها إلى سابق عهدها (٢) .

أما الكنيسة التي في دير بيت عبه فقد بنيت حوالي سنة ٢٥ هـ ، وربما كان تشييدها قد تم في زمن سابق لقيام الحكم الإسلامي في تلك المنطقة (٣) . كما بنيت كنيسة مار مرقس بالإسكندرية ما بين عامي ٣٩ ، ٥٦ هـ [زمن البطريرك أغاثو على حد قول المقرئ (٤)] ، على الرغم من أن ساويرس (٥) بن المقفع يؤجل هذا البناء إلى ما بعد ذلك التاريخ . ولقد بنيت أول كنيسة بالقسطنطينية في حارة الروم زمن ولاية مسلمة بن مخلد (٦) على مصر بين عامي ٤٧ ، ٦٨ هـ ، ولما أنشأ عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان أذن لخادمين ملكانيين من خدمه ببناء كنيسة هناك [عرفت بكنيسة القراشين] ، كما قام البطريرك [ليوناس] بتشديد

(١) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ السيوطي : حسن المأخرة ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 14, 1, P. 288; Chronica Minora, C. S. C. O., Ser. III,

Vol. 4, P. 231.

Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, Introd., (٣) P. 43.

(٤) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٥) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٩ .

(٦) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٨٦ .

أخرى ، بل إن عبد العزيز رسم لبعض الأساقفة بيانا ديرين هناك كما سمح لكتابه أثناسيوس ببناء كنيسة في قصر الشمع ، فلم يكتف أثناسيوس بواحدة بل شيد اثنتين هما كنيسة مار جرجس وكنيسة أبي قير داخل قصر الشمع وأقام ثلاثة بالرها (١) ، وقد اقتلع الوليد قبة نحاسية موهبة بالذهب من إحدى كنائس بعلبك ووضعها فوق الصخرة بيت المقدس ، كما نقل بعض عميد من المرمر والرخام من كنيسة مريم بأنطاكية إلى المسجد الأموي في دمشق ، وأمر بهدم إحدى الكنائس لأن دق ناقوسها كان يزعجه (٢) ، بينما يقال إن عمر بن عبد العزيز أمر عماله ألا يقدموا على هدم شيء من الكنائس وبيوت النار الموجودة يومذاك ، على ألا يأذنوا بإقامة أخريات جديدة (٣) . ووافى الموت يزيد الثاني قبل أن ينفذ أمره القاضي بهدم الكنائس (٤) . وحدث في سنة ١٠٤ هـ أن قام أسامة بن زيد - متولى الخراج على نصارى مصر - بمهاجمة الأديرة وهدم الكنائس ، فلما قام هشام في الخلافة كتب إليه بأن يجرى النصارى على عوائدهم وما بأيديهم من العهد (٥) ، ففضى البطرك قزما Kosmas إلى هشام واستطاع بمعونة بعض العلماء أن يحمل الخليفة على أن يرد له الكنائس الملكانية بمصر ، وهى الكنائس التى كان الأقباط قد استولوا عليها ، فكتب هشام إلى واليه

(١) Eutychius: Hist. 2, p. 369. f., Michel le Syrien, trad., (١) Langlois. p. 247. ، افثيوس : نظم الجوهر، ج ٢ ، ص ٤٠-٤١؛ أبو صالح الأرمي : تاريخ ، ص ٦٦ ، وترجمته ص ٥٧ .

(٢) Eutychius : Hist. 2, p. 372. ؛ السعوى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٨ ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ، ص ١٣٧١ وما بعدها .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٥) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

بمصر يأمره بأخذ دونه البيع من اليعاقبة وردها إلى قيسوم (١) ، وقد أراد هشام بناء جامع في مدينة الرملة وأنباء البعض أن نصارها يخفون أعمدة من الرغام في الرمل استعداداً لتشييد كنيسة لهم ، فأمرهم هشام بتسليمه إياها مهدداً إياهم بهدم كنيسة اللدة واستعمال أعمدتها في بناء مسجده ، فزلوا عند أمره وأجابوا طلبه (٢) .

أما في النواحي الشرقية القصوى من الدولة الإسلامية فإن الشعوب المحكومة كانت تعامل معاملة تنطوي على مثل هذا العطف ، فترى أن الصلح مع أذربيجان قد نص على موافقة العرب على ألا يقتلوا أحداً من أهلها ولا يسبوه ولا يهدموا بيوت نار ، كما نص على عدم استعمال العنف مع الأكراد ، لا سيما أهل الشيز ، فلم يمنعوا من مألوف عاداتهم في الرقص والزفن في أعيادهم ، وإظهار ما كانوا يظهرونه من قبل (٣) . وظلت بيوت النازقائمة إلى القرن الرابع الهجري ، وكانت كثيرة حتى لمعجز عليها من غير الديوان ، وكان في كل ولاية الكثير منها ، ويقال إنه أنفق على أحدها ثلاثون مليون درهم (٤) ، وكان بيت نار آخرين ، أقدسها عند المجوس ، ويحج إليه الناس من كافة نواحي الإقليم (٥) وأقصى البلاد ، كما يقال إن دخل بيت النار الموجود في المدائن كان يربو على الخراج الذي يجبي من كورة فارس بأجمعها (٦) ؛ وقد بقيت كرمان

(١) Eutychius : Hist., 2, p. 386؛ اقتشوس ، نظم الجوامع ، ص ٤٥ .

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٦٥ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٣٢٦ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٨٩ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ١٦٥ .

(٦) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ١٨٦ .

على مجوسيتها طوال خلافة بني أمية ولم تسلم إلا زمن العباسيين (١) ، ولما استسلمت مدينة «رور» [من مدائن السند] اشترط أهلها ألا تمتد يد بالسوء إلى صنمها [بد] ، وقال الأمير [محمد بن القاسم] يومذاك إن منزلة الصنم [بد] تكافئ منزلة كنائس النصارى واليهود وبيوت نيران المجوس (٢) ، وعمت هذه الفسكرة حتى ليعتبرها أبو يوسف - وهو يكتب في زمن الرشيد - مبدءاً مسلماً به ، ويقول إن الجزية كانت تؤخذ من المشركين .

على أن المأمون لم يقر هذا الوضع ولم يعترف به ، إذ خير وثنيي حرّان بين أمرين لا ثالث لهما : إما الإسلام وإما القتل (٣) ، ولما اقتيد الأنشين إلى المحاكمة ووجه برجلين كان قد جلدهما فدافع عن نفسه بقوله (٤) : « لقد ضربت كل واحد منهما ألف سوط وذلك أن بيني وبين ملوك السغد عهداً وشرطاً أن أترك كل قوم على دينهم وما هم عليه ، فوثب هذان على بيت كان فيه أصنام أهل «أشرو» سنة ، فأخرجوا الأصنام ، واتخذوا بيتها مسجداً ، فضربتهما على هذا ألفاً ألفاً لتعديهما ومنعهما القوم من بيعتهما » .

على أن العرب كانوا لا يلتزمون على الدوام شروط عهودهم التزاماً حرفياً ، وقد عرف عن عبد الله بن كليب أنه أول رجل ضرب بسيفه أبواب القسطنطينية وأول من أذن للصلاة في رحاب الإمبراطورية البيزنطية ، ولما علم برغبة الإمبراطور في قتله قال له (٥) : « والله لن قتلتنى لا تبقى بيعته في الإسلام إلا هدمت » .

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٢١ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٣٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ ؛ وابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

(٤) تاريخ الطبرى : ج ٣ ، ص ١٣٠ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفسية ، ص ١٩٣ .

وربما كان عبد الله مبالغاً في هذا القول الذي حمله عليه الكبرياء .

ولم يكن من المجهول أن المسلمين والنصارى كانوا ينتقون في الكنائس على مودة واتفاق ، فيذكر المسعودي قصة مجادلته أبي زكريا دنجا (١) النصراني وكان متفلسفاً جدلاً نظاراً، تناظر المسعودي وإياه في مسألة الثالوث في الكنيسة المروقة بالخضراء (٢) بتكريت . وكان المسلمون يحرمون تبييض بيوت النار بالمساجد (٣) .

وفي أثناء فتح إسبانيا أبدى المسلمون أقل مما هو مأثور عنهم من التسامح ، فقد حدث أن هدم موسى بن نصير - في إحدى حملاته - جميع الكنائس التي صادفها في طريقه وحطم نوافيسها (٤) ، ولما استسلمت ماردة أخذ المسلمون أملاك الذين قتلوا يوم الكمين والذين هربوا إلى جليقية ، كما وضعوا أيديهم على أملاك الكنائس وما فيها من الجواهر (٥) والحلى .

وقد بنى خالد القسري (بعد سنة ١٠٥ هـ) كنيسة لأمه وراء السور الجنوبي الغربي لمسجد الكوفة ، فسكان المسيحيون يدقون الناقوس حين يؤذن المؤذن للصلاة ، كما أن ترانيمهم كانت تعلو على صوت الإمام (٦) فلا يسمع ، وخوالياً

(١) تفضل بضبط منطوق هذا الاسم غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل الاحترام وذلك في رسالة منه إلى المترجم ، وهو يرى أن « دنجا » لفظة سريانية « دنسا » وهو اسم تسمى به بعض السريان تبعاً بعيد الدنج ، وهو الظهور ويسمى أيضاً « عيد الفطاس » . راجع أيضاً كتاب غبطته المرسوم باسم « الأولو المنتور » ، حصص ١٩٤٣ ، ص ٣٥٦-٣٥٧ ، ومقاله « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » ، في مجلة الجمع العلمي بدمشق ، مج ٢٣ ، ج ٤ ، ص ٤٩٧ .

(٢) المسعودي : التنبيه والإشراف ، ص ١٥٥ .

(٣) Ghazi: An Answer to the Dhimmis, p. 494.

(٤) المقرئ : تفحيط الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٥) المقرئ : تفحيط الطيب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٦) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٠ ؛ ابن خلكان : وفیات الأعيان ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

هذا الوقت ، أو قبله بمدة ، شيد دمسيسوس Damisius من أهل كورة أنصنا بمصر العليا ديراً كبيراً في الجبال (١) [وكان دمسيسوس صياداً يعمل النبال ويتمم قانون الرهبنة] ، كما أذن الوليد بن رفاعه - والى مصر - للنصارى بإعادة بناء كنيسة أبي مينا (٢) بخط الحراء ظاهر مدينة مصر ، وكان ذلك لما شكى إليه النصارى أن حرّمهم وأولادهم - عندما يمشون إلى الكنائس الداخلة بمصر - وفي عودتهم لا يأمنون من معترض يعترضهم وخاصة في ليالى صوم الأربعين ، فقتل من العرب جماعة كبيرة ، فتعالت شكوى جمهور غفير من المسلمين من بناء هذه الكنيسة لأنها أدّت إلى ثورة العرب (٣) .

وحوالى سنة ١٢٥ هـ هدم عشيبيّه أسقف بيت عبه كنيسة الدير وجدّد بناءها ، وكان الفقر إذ ذاك ضارباً أطنابه ، وقد أصرّ والى الموصل الجشع - تحت إلحاح جماعة ممن أكلت الغيرة صدورهم - على تفريم الدير خمسة عشر ألف درهم (٤) ، وحوالى هذا الوقت بالذات قام شخص اسمه هجير - وكان من أسرة شريفة - ببناء دير سّماه هجير آباد ، فرفض المطران تديثينه (٥) . وحدث في مصر أن نهب أبو الجراح بشر بن أوس دير مارت مريم قرب بلبس ، ثم مالّث أن رد إليه بعد قليل كل ما استولى عليه (٦) ، كما أن الخليفة

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٧ .

(٢) ويسميه أبو صالح « صاحب الثلاثة أكاليل النازلة عليه من السماء » .

(٣) أبو صالح الأرمني ، ص ١٠٣ ؛ الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٧٧ ؛ المقرئى : الخطاط ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، ج ١ ، ص ٣٣ .

(٤) Thomas of Marga : Bk. of Governors, Vol.1, P. 229.

(٥) Thomas of Marga : Op. Cit., Vol. II, P. 282.

(٦) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٥٨ .

مروان نهب ودمّر كثيراً من الأديرة بمصر أثناء هروبه من وجه قوات العباسيين^(١)، فقد أتى على جميع كنائس د طما، بالتدمير، غير مستثن منها سوى واحدة [هي نيسة أبي مينا الشهيد] وقرّر لإبقائها ثلاثة آلاف دينار، ولما عجز أثرياء البلدة عن جمع المبلغ له إلا ألفى دينار فقد حوّل تلك الكنيسة إلى مسجد^(٢)، وقومسّل إليه بعض التجّار أن يرد إلى المملّكانين كنيسة د بومينا، في مريوط، فكانت النتيجة حدوث ثورة في قصر الوالى^(٣).

وقد تمّ في سنة ١٤١ هـ إقامة مذبح وهيكل الكنيسة الكبرى في نصيبين^(٤)، وبعد ذلك بخمس سنوات ورد كتاب أبي جعفر المنصور إلى يزيد بن حاتم يأمره بالتحوّل من العسكر إلى الفسطاط وأن يجعل الدواوين في كنائس القصر بالفسطاط^(٥).

وحدث في زمن المهدي - أو ربما بعده بقليل - أو بنى دير للروم الشرقيين في بغداد^(٦)، ولم يكدهرون الرشيد يتولى الحكم حتى أمر على ابن سليمان والى مصر بهدم جميع الكنائس المستحدثة، فاستجاب له ابن سليمان وهدم كنيسة مريم الملاصقة لنيصة أبي شثودة كما هدم كنائس د محارس قسطنطين، وحاول القوم صرفه عن هذا العمل بأن بذلوا له خمسين ألف دينار، ويقول المقرئى إن تلك الكنائس هدمت قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة تقريباً عقب قيام قبط

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨١ ، ١٨٥ .

(٢) أبو صالح الأرمنى ، ص ٩٨ — ٩٩ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٧ .

(٤) Elias of Nisibis, 1884, P. 128.

(٥) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ١١٥ .

(٦) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٦٦٧ .

« سنخا » بالثورة (١) ؛ ولما جاء موسى بن عيسى - زمن الرشيد - سمح للنصارى بتجديد الكنائس التى هدمها على بن سليمان ، وقد تم هذا استجابة لنصيحة الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة [قاضى مصر] الذين احتجوا أن بناء هذه الكنائس من عمارة البلاد ، وأكدا له أن جميع البيع التى بمصر إنما بنيت فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين ، وينعت المقرئ عبد الله بن لهيعة بقاضى مصر ، ولا شك أن حجج هذين الرجلين كانت عاطفية أكثر منها عقلية (٢) .

وبنى « دير سمالة » ببغداد قرابة هذا الزمن (٣) ، وقد ساعد هرون جماعة الملكية على استرداد بعض الكنائس التى كان القبط قد استولوا عليها وسلبوهم إياها (٤) [ويوجع الفضل فى ذلك إلى مرقس بطرك الملاكانيين الذى سافر إلى بغداد وعالج بعض حظايا الخليفة] ، هذا على الرغم من أن الرشيد ذاته عمد فى سنة ١٩١ هـ إلى هدم بعض الكنائس « بالثغور » ، مستعملاً أنقاض اثنتين منها فى بناء مدينة « حدث » (٥) ، وربما كان الدافع له على سلوك هذا السبيل ما رآه من معونة نصارى العواصم لجماعة الروم البيزنطيين ، على أن الأسقف Anania اشترى من العرب قلعة خربة وأقام مكانها ديراً (٦) .

وحدث فى سنة ١٩٨ هـ أن كان إبراهيم القرشى والى حرّان يسير فى قصره

(١) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣١ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣٢ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 410 .

أما اسم البطرك فهو « بلطيان » كما هو وارد فى أفلاشيوس : نظم الجواهر ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٥) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٧١٢ ؛ Michel le Syrien, trad., Langlois, p. 263.

(٦) Michel : Op. Cit., P. 266 .

الشامخ فأبصر بعض عمائر مستحدثة فسأل جنده عنها فقالوا له إنها بيع مستحدثة استحدثها النصارى في ولايته ، وأن العرب لتتناقل أنه أذن بما لم يأذن أحد قط قبله به ، فأمر ألا تغرب شمس يومه هذا حتى تكون كافة اليعسج الجديدة قد سويت بالأرض ، وسرعان ما قدم القملة وهدموا مذهب الكنيسة الكاثوليكية ومذهب كنيسة Theotokos وجزءا من بيعة مارجرجيس وكنائس أهل خلقدونية والنساطرة وكنيس اليهود ، ولما أقبل الصباح ثاب إلى رشده وأذن بإعادة تشييد ما حطمه بالتدريج ، وسرعان ما جذدت البيع والكنائس (١) .

وفي أثناء الصراع بين الامين والمأمون خرب كثير من ديارات وادي هيب (المعروف بوادي النظرون) ، لكن أعيد ترميمها بعد سنوات قلائل (٢) ، وقام بعض حجاب المأمون بإعادة بناء كنيسة العنداء بناحية القنطرة ، واستطاع اثنان من الفراشين ، الحصول على إذن يخوّلهما بناء كنيسة على جبل المقطم ، لأن الكنائس الموجودة بالقلمنة كانت شديدة البعد (٣) ، وفي هذه الحقبة شيّد « بكام » - أحد أثرياء نصارى « بورة » عدة كنائس رائعة الجمال في بلدته « بورة » (٤) .

وإذا كان كتاب الأم للشافعي يورد آراء الشافعي وليس آراء تلاميذه فقد كان المفهوم سنة ٢٠٠ هـ عدم استحداث كنائس في أمصار مصرها المسلمون ،

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III; Bar Hebraeus : Chronicle, P. 129.

(٢) النخط للعريزي ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ومابعدها .

(٣) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ٦٦ وترجمته الانجليزية ص ١٥٤ ؛ Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 430-36. وسميت هذه الكنيسة أولا « كنيسة مريم » ثم عرفت فيما بعد باسم « كنيسة الروم » راجع افثيوس : نظم الجوهر ، ص ٥٨ .

(٤) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 434 ، أفثيوس نظم الجوهر ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

أما إن كانوا في قرية يملكونها منفردين فلم يكن هناك ما يمنعهم من إحداث الكنائس (١) .

ولم يكن المسلمون في بعض الأحيان حصيفين كشأنهم دائماً ، إذ ترد الإشارة إلى أن أحدهم حبس كاهن ليلة بطولها في المشهد الخارجي المجاور لأحدى الكنائس (٢) .

وقد وفد العرب من حران والرها وسميسطا على عبد الله بن طاهر يسألونه هدم الكنائس التي استحدثت في السنوات العشر الأخيرة فرفض سؤالهم قائلاً لهم إن هؤلاء النصارى المنكوبين لم يستحدثوا عشر الكنائس التي هدمت أو خربت ، ويضيف المؤرخ الذي يذكر هذا الخبر أن المسيحيين في زمن عبد الله ابن طاهر نعموا بالسلام والرفاهية (٣) ، أما أخوه محمد بن طاهر فقد أمر بهدم الكنائس القائمة في ديت نهرين ، لذلك سافر إلى مصر البطريرك ديونيسيوس وأخوه ديتودوسيوس ، مطران الرها ولقيا عبد الله ابن طاهر ثم رجعا يحملان المرسوم القاضي برفع هذا الاضطهاد (٤) .

وفي أثناء عودة عبد الله بن طاهر من مصر إلى بغداد لقيه في طريقه مسلمو بيت المقدس وشكوا إليه مجاوزة النصارى حدّهم واقترافهم ما هو محرم عليهم ، إذ زادوا في قبة كنيسة القيامة حتى جاوزت الصخرة علواً ، فأمر ابن طاهر بسجن توماس البطريرك وبعض رفاقه حتى تنجلي له الحقيقة ، فإن تبين له صدق

(١) كتاب الأم للشافعي ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

(٢) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, P. 229.

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O..Ser III, Vol.

2, P. 16.

(٤) Ibid. p. 21, 271.

المسلمين جلد النصارى . فجاء أحد المسلمين إلى المحبوسين ذات ليلة وقال لتوماس البطرك : أنا أعلمك حجة تتخلص بها أنت وأصحابك بعون الله مع القبة ، على أن تضمن لى أنك تعطيني ألف دينار ، وتجري على وعلى ولدى أو ولد ولدى إلى انقضائهم أبدا أرزاقا من مستغل هذه القبة ، فوعده البطرك وأكسده وعده بخط يده ، فقال له المسلم : إذا أحضروك وشهدوا عليك فقل لهم : أصلح الله الأمير ، إنما استرم موضع القبة ، ولم أهدم شيئا ولا زدت شيئا ، وهؤلاء الذين يشهدون إنما شهدوا على أن القبة كانت أصغر مما هي ، وأنى زدت فيها ، فليسالهم الأمير كم كان سمك القبة الصغيرة التى هدمتها على ما زعموا وكم سمك هذه القبة التى بنيتها . ففعل البطرك فمجزوا عن الإجابة ، ومن ثم أطلق منراح توماس ورفاقه (١) .

وحوالى هذا الوقت عمرت كنيسة بيت المقدس لمن يرد القدس زائرا من نصارى مصر (٢) . على أنه فى سنة ٢٣٩ هـ أمر المتوكل بهدم كل البيع المحدثه فى الإسلام . (٣)

يتجلى لنا مما سبق عدة حقائق أولها أن الكنائس كانت تبقى بحرية ، وكانت تشيد بموافقة السلطة وأصحاب الأمر والنهى بل وأحيانا بمساعدتهم ، ويقال إن عمر بن عبد العزيز منع بناء الكنائس ، على أن هذا القول مشكوك فيه إذ لم يذكره سوى مؤرخ واحد ، كما أن المراجع النصرانية قد خلت خلوا تاما من الإشارة إليه مما ينهض دليلا على عدم وقوعه ، وإذا خيلنا هذه الإشارة الوحيدة جانبا فليس هناك حتى سنة ١٥٠ أو ١٧٠ هـ أى إشارة إلى صدور أمر بمنع

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 452. وابن البطريق : قلم الجوهري ،

ص ٥٦-٥٧ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

استحداث الكنائس ، بل إن المتوكل كان أول من جرم إقامة بيع جديدة وذلك بمقتضى مرسوم أصدره سنة ٢٣٥ هـ . ومن ناحية أخرى نرى أن الكنائس كانت على الدوام منذ زمن بعيد عرضة للهدم تبعاً لهوى الوالى ، ولا مشاحة أن يكون الخطر عليها أعظم وأشد في أوقات الاضطرابات السياسية ، والغالب - وليس دوماً - أن الأمور تتوقف على طبيعة الحاكم : والياً كان أم خليفة ، على أن الشيء الوحيد الذى لا يرقى إليه الشك هو أن القرن الأول للهجرة لم يعرف قط شيئاً عن عهد عمر .

ومنذ القرن الثانى تبلورت الفسكرة القائلة بأن جميع أماكن العبادة قد بنيت زمن الإسلام ، ثم ما لبثت هذه الفسكرة أن أصبحت عامة فيما بعد .

لم يكن أمر المتوكل القاضى بتحريم استحداث الكنائس ختام تلك القصة ، فقد كان الناس ينفذونه أحياناً ويتغافلون عنه أحياناً أخرى ، كما أن العامة طالما قامت هى ذاتها بأخذ الأمر فى يدها ، ويكفى أن نورد ثبوتاً بالثورات التى حطمت فيها المباني الدينية .

قد هدم العامة فى سنة ٢٧١ أو ٢٧٢ هـ دير كليلا يشوع ، ينفداد ، وهو الدير [الواقع وراء نهر عيسى] ونهبوا ما به من الأواني الذهبية والفضية ، وبيع كل ما كان به من الأبواب الخشب (١) ، وقد يفسر الأمر الأخير بندرة الأخشاب فى بلاد العراق .

وحدث فى عام ٣١٢ هـ أن أحرقت كنيسة مريم بدمشق ، ونهب دير للنساء بجوارها ، وألم الدمار بكنائس أخرى كثيرة (٢) ، كما امتدت يد التحطيم

(١) Elias of Nasibis, P. 68. الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠٧ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

بعد ذلك بفترة وجيزة من الزمن إلى كنيسة من كنائس الملائكية في الرملة
هما كنيسة قيسوم و Cyriac وإلى غيرهما في عسقلان وقيصرية ، وتشكى الناس
إلى المقتدر بالله الذي أمر بترميم ما تحطم [وألا تؤخذ الجزية من الأساقفة
والرهبان والضعفاء] ، كذلك هدمت في سنة ٣٢١ هـ الكنيسة القائمة خارج
حصن تيس ، فأعاد النصارى بناء البيعة في المدينة ، ولكن ما كاد البناء
يشرف على الانتهاء حتى أضرم المسلمون فيه النار وهدموه ، فساعد السلطان في
إعادته (١) .

وفي سنة ٣٢٥ هـ أحرقت الأبواب الشرقية للكنيسة القيامة ببيت المقدس
ونصف ديرها ، وامتدت يد السلب إلى الكنيسة ذاتها (٢) ، وبعد عام أو عامين
من ذلك الحادث قام المسلمون بنهب كنيسة مريم الخضراء ، في عسقلان
وتخريبها ونهبوا ما فيها وأعانهم اليهود ، مما حمل أسقفها على الفرار إلى الرملة
حيث مات بها (٣) ، كذلك أحرقت كنيسة القبر المقدس سنة ٣٥٥ هـ ، فكتب
كافور إلى الإمبراطور الذي كان إذ ذاك يغزو الشام أنه ناهض لعمارتها (٤) ،
وحدث في سنة ٣٩٢ هـ أن قامت فتنة في بغداد ضد المسيحيين نهبت خلالها
بيوتهم وهوجمت أثناءها بيوتهم ، وأضرم الثوار النار في كنيسة من كنائس
الريان الأرثوذكسين فسقطت على جمهور من المسلمين ، وهلك تحت أنقاضها
جمع غفير من الرجال والنساء والأطفال (٥) ، كما لحق التدمير كثيراً من الكنائس

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, p. 513.

(٢) Eutychius, Op. Cit, 2, p. 529. : القرظى : المخطوط ، ج ٢ ص ٤٩٥ .

(٣) القرظى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٤) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 221.

(٥) Bar Hebraeus : Hist., p. 203; Eclipse of the Abbasid

Caliphate, Vol. 3, p. 418.

أثناء غزو أسد الدين شيركوه لمصر (١) ، بيد أنه ينبغي ألا تأخذنا الدهشة لهذا الأمر إذا علمنا أنه كان من أغراض الحملة إزالة البدعة الفاطمية ، وكان الشعور قد ازداد حدة وإتھاباً من جراء مقدم الفرنجة إلى مصر ، وكثيراً ما يشير أبو صالح في كتابه عن الكنائس في مصر إلى تخطيط البيع وهدم الأديرة .

* * *

وقد كان مسلك الحكومة يختلف باختلاف الأزمنة ، ففي سنة ٢٤٠ هـ شرع سكان حمص - بمساعدة النصارى - في التمرّد على والى المدينة والثورة ضده ، ومن ثم قضى المتوكل بنفى المسيحيين من البلد وتخطيط كنائسهم ، ودخلت واحدة منها في عمارة جامع حمص لجاوروتها إياه ؛ وقد تبدو هذه الأساليب العنيفة أمراً طبيعياً في مثل تلك الظروف (٢) ، ويتحسّر أفقشيوس ، على أن المسلمين في وقته كانوا يلتقون في كنيسة بيت لحم للصلاة ، وأنهم أزالوا الصور والتهاويل الدينية وأبدلوها بآيات من عذم ، كذلك كانوا يصلون على عتبات كنيسة قسطنطين بما يتعارض تمام المعارضة وعهد عمر (٣) . ولما بنى أحمد بن طولون الحى المعروف من مصر باسم القطائع أمر بإزالة مقابر اليهود والنصارى الموجودة بتلك الناحية وسوّاها بالأرض (٤) ، وفي سنة ٣٢٨ هـ أرسل والى مصر [وهو الأمير أبو بكر محمد بن طنج الأخشيد] رسولا من قبله [يدعى أبا الحسين] إلى مدينة تيس ليختم على كنائس الملكية فختمها وأحضر آلاتها إلى القسطنطين ، فافتسكها الأسقف بخمسة آلاف دينار ، واضطر لبيع أوقاف

(١) تاريخ أبي صالح الأرمنى ، ص ٩١ ، ٢٥٠ .

(٢) الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٢٣ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣٤ .

(٣) Eutychius, Hist. Vol. 2, p. 290 ؛ أفقشيوس : نظم الجواهر ، ج ٢ ،

ص ١٨ - ١٩ .

(٤) المقرئى : الخطوط ، ج ١ ، ص ٢١٥ .

الكنيسة للوفاء بهذا المبلغ (١) ، وبنيت كنيسة « مار بهرام » في طرابلس من أعمال الشام (٢) سنة ٣٥٠ هـ ، كما منح الوزير نصر بن هرون الإذن سنة ٣٦٩ هـ ببناء الكنائس والأديرة (٣) .

وكانت السلطات المستولة تبدى في بعض الأحيان شيئاً من الالتفات إلى المظاهر الشرعية ، وقد ذكر لنا الكندي شاهداً على صحة هذا الالتفات حيث يذكر [تقلا عن ابن زولاق] ، أنه اتفق أن تهدم جانب من كنيسة أبي شنودة ، وبذل النصارى مالا كثيراً لتتطلق لهم عمارتها ، فاستفتوا الفقهاء فأفتى ابن الحداد بهدم عمارتها ، ووافق أصحاب مالك ، وأفتى محمد بن علي العسكري بأن لهم أن يرموها ويعمروها ، فثارت العامة به وهموا بإحراق داره فاستتر ، وأحاطوا بالكنيسة ، فبلغ ذلك الأمير فاغتاض ، فأرسل وجوه غلبانه في جمع كثير ، فاجتمع عليهم العوام ورموم بالحجارة ، فراسلوه ، فأرسل إلى ابن الحداد وقال له « اركب إلى الكنيسة فإن كانت قائمة فتركها على حالها ، وإن كانت دائرة فاهدمها » ، فتوجه ابن الحداد وصحبته على بن عبد الله بن النواص المهندس ، وكثر الزحام فلم يزل يرفق لهم اللفظ ويلين لهم القول ويفهمهم أنه معهم حتى فتحو الدروب ودخل الكنيسة ، وأخرج جميع من فيها من النصارى وأغلق الباب ، ودفع للمهندس شمعة ، ودخل المذبح وكشفه وقال « يبقى خمس عشرة سنة ثم يسقط منها موضع » ، ثم يبقى إلى تمام أربعين سنة ويسقط جميعها ، فأعاد الجواب ، فتركها ولم يعمرها ، فلما كانت سنة ست وستين وثلاثمائة عمرت كلها (٤) .

(١) القرظي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 184.

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol 2, p. 408.

(٤) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٥٥٤ .

وأصدر الخليفة العزيز أمره بإرجاع كنيسة مرقس أبي مرقوده إلى البطرك الذى تعرضت العامة له وحالت بينه وبين ترميمها ، فلم يكن من العزيز إلا أن قدم المال من جيبه للبدء فى العمل ، فلم يقبل أحدا ما القيام به ، فاستجلب العمال وعهد إلى الجند بحراستهم (١) .

أما الحاكم بأمر الله فقد أمر بهدم الكنائس الموجودة فى البلاد التى يحكمها ، واستولى على محتوياتها وبيعت فى الأسواق أو أعيدت النهبية والفضية ، وكان بكنيسة المعلقة مخزن كبير يحتوى على كثير من المصوغات والملابس الزاهية . ويقال إن المسلمين كانوا يصلون فى كنيسة أبى شنودة فصودرت أراضيها ، واستولى كل فرد على ما تنطلع إليه نفسه ، ويشير أحد المؤرخين المسلمين إلى أن يد الهدم أصابت أكثر من ثلاثين ألف كنيسة مما بناها الروم فى مصر والشام وغيرهما ، أما ابن العبرى فأقل مبالغة من ذلك المؤرخ المسلم إذ يكتفى بالقول « بأن آلافا من البيع هدمت » من بينها كنيسة القيامة ببيت المقدس فقد هدمت عن آخرها وسلب الناس كل ما كان بها ، وأملت بها النسكبة الكبرى بين عامى ٤٠٣ ، ٤٠٥ هـ ، على الرغم من أن إحدى الروايات تجعل الفتنة فى بيت المقدس سنة ٤٠٠ هـ وهى الفتنة التى خربت فيها كنيسة « القصير » بمصر ،

(١) أبو صالح الأرمنى : تاريخ ، ص ٣٥ — ٣٦ وترجمته الانجليزية ص ١١٧ .

أما قصة هذه البيعة فيذكر أبو صالح الأرمنى أنه اختبر اعتقاد النصارى زمن العزيز فخرجوا وخرج المسلمون واليهود إلى جبل المقطم فعلى المسلمون وكبروا فلم تظهر لهم آية وتبعهم اليهود فلم تظهر الآية ، وحينذاك تقدم البطرك وجميع الشعب الأرثوذكسى فدعوا إلى الله وصلوا ورفعوا البخور وعتفوا « كراييصون » ثلاث مرات ، وإذا ذاك — كما يقول أبو صالح — تحرك الجبل ، فلما شاهد الخليفة العزيز ذلك قال « حسبك يا بطرك قد عرفنا ما فعله الله اسمك ... تمن على ما اخترت فأفعله لك » فتمنى عليه بيعة كانت قد دثرت فأمر بتجديدها كما هو وارد بالمتن .

وسرق العامة الخشب من الأقباض ولم تسلم من أيديهم نعوش الموتى وقد رجع الحاكم قبل موته عما كان آخذاً به من اضطهاد النصارى ، وأجاز لهم إعادة بناء أماكن عبادتهم ، فأقبلوا على تجديد ما ، وجعلوها أحسن مما كانت عليه من قبل ، على أن إحدى الروايات تنهب للقول بأن الكنائس ظلت مغلقة الأبواب مدة تسع سنوات (١) .

وقد أذن الخليفة الظاهر في سنة ١٨٤٠ هـ بترميم كنيسة القيامة نظير ترميم أحد المساجد بالقسطنطينية (٢) ، وفي عام ٣٩٤ هـ بنى البطريرك [سلووديس] في القاهرة كنيسة « بومرقورة » وكنيسة « السيدة » بحارة الروم (٣) ، وجرت فتنة زمن المستنصر بالله (٤٢٧ — ٤٨٧) في صعيد مصر أدت إلى قتل رهبان دير « أبانوب » قرب الأشمونين (٤) ، وفي عهد هذا الخليفة بالذات دنت كنيسة جرجيس في « خط الحراء » إلى أصحابها وكانت قد خربت أثناء دخول الكرد إلى مصر ، ثم أعيد ترميمها في السنة التالية وغيرها من البيع ، فتدمر العامة من ذلك العمل واتسألوا عليها تخريباً وهدماً ونهباً ، بيد أن النصارى استطاعوا استرجاع ما كان بها ، وودشت من جديد (٥) وحظيت كنيسة « المرتوتى » بمطف الخلفاء المحافظ والظافر والعاضد على التوالي (٦) .

(١) Bar Hebraeus, P. 204 f.؛ المقرئى: الخطط، ج ٢، ص ٤٨٧، ٤٩٤؛ ابن الأثير، سنة ٣٩٨؛ أبو صالح الأرمنى: تاريخ، ص ١٤٢، ١٤٧؛ أبو الهاسن: النجوم الزاهرة، مجلد ٢، قسم ٢، ص ٦٥؛ والسيوطى: حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٦٨ .

(٢) المقرئى: الخطط، ج ١، ص ٣٥٥ .

(٣) المقرئى: الخطط، ج ٢، ص ٤٩٦ .

(٤) أبو صالح الأرمنى: تاريخ، ص ١١٤، وترجمته الانجليزية، ص ٢٥٧ .

(٥) أبو صالح الأرمنى: ، ص ٣١، وترجمته ص ٩١ .

(٦) أبو صالح الأرمنى: ، ص ٥٩، وترجمته ص ١٤٠ .

وقد أقطع البستان ، إلى الفقيه المشرع بهاء الدين على الذي إقتطع للأرمن كنيسة يوحنا المعمدان في منطقة زويلة حيث يسكن البطريرك ، وأصدر السلطان سنة ٥٦٤ هـ مرسوماً تملك القبط بمقتضاه هذه الكنيسة ، وإذ ذاك رسم جماعة من النصارى لخدمهم بضرب حراسها المسلمين الذين شكوا إلى بهاء الدين على الذي أفضى بالخبر إلى السلطان ، فأبطل السلطان المرسوم الذي خوّل به القبط حق امتلاك الكنيسة ، إلا أنه لم تنقض فترة وجيزة حتى أمر السلطان عام ٥٧٣ هـ بإعادتها إليهم (١) .

وفي أثناء زيارة بنيامين التطيلي للكوكة شاهد بها كنيساً لليهود (٢) [عتيق البنيان ، ينسب للنبي دانيال] ، ومعنى هذا أن فكرة ابن عباس لم تنفذ عملياً .

وشب في المدائن عام ٥٧٣ هـ اضطراب ، وكان مسجدها مجاوراً لكنيس اليهود الذين طالما أزعجهم أذان الصلاة ، فلم يلق المؤذن بالآل إلى شكواهم وتأفهم ، مما أدى إلى قيام فتنة كانت الغلبة فيها لليهود ، فقدم المسلمون إلى بغداد لرفع شكواهم ، فلم يستمع إليهم ابن العطار حارس الخزان ، بل عمد إلى زجهم في المطبق وإن لم يطل مكثهم به ، إذ ما لبث أن أطلق سراحهم فجاءوا إلى مسجد القصروقت صلاة الجمعة لطلب المعونة من المصلين ، فقدم جماعة من الجند محاولين منهم عما هم بسبيله ، لكن العامة انحازت إلى جانب المتذمرين وازداد الغضب شدة وتحمسوا للدفاع عن الإسلام ، ونزعت العامة الطواييق من الجدران والمحيطان وأخذت في قذف الشرطة بها حتى ألزمتهم الفرار ، ثم اندفع الناس لنهب حوانيت الصياغة ومعظمهم من اليهود ، وقد حاول حاجب الباب صدمهم

(١) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ٢-١١ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ١٤٠ .

فرجموه بالحجارة فاضطر إلى الفرار واضطربت المدينة ، وعمتها الفوضى ،
وخرب كنيس اليهود الموجود إلى جوار باب البساسيري ، والتهمت النار
التوراة ، وأمر الخليفة بتحويل كنيس المدائن إلى مسجد (١) .

ولما استولى نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي على الموصل أمر بهدم
جميع الكنائس والعمائر المستحدثة فيها ، فهدمت اثنتان للنساطرة والسريان لكن
سرعان ما أعيد بناؤهما ، ثم تم في ذلك الوقت استيلاء الأكراد على دير مارمقي
بأرض نينوى ، فوضعوا أيديهم على كل ثمين به وقتلوا بخمسة عشر راهباً ،
كذلك استولوا على دير مارسرجيوس الذي تقلد فيه موسى باركيفا (٢) .

أما في الرها فقد هدمت كنيسة « أياصوفيا » حتى أساسها ، وقلعت أبقاضها
لبناء مسجد بجران وقلعة الرها . ثم حدث أن انهار حائط كنيسة الرنمل الغربي
ومن ثم انهدمت الكنيسة كلها وكنيسة مار اسطيقيان والشهداء الأربعين المتاخمة
لأحد المساجد (٣) . ولما تم الاستيلاء على بيت المقدس جردت جميع الكنائس -
عدا كنيسة القيامة - بما بها من الحديد والخشب والأبواب والرخام المحلى به
الجدران والأراضي ، وقرر على كل مسيحي يدخل الكنيسة قصد الصلاة عند
الضريح المقدس قطعة قدرها عشرة دنانير يؤديها إلى حراسه المسلمين (٤) ، بيد
أن نجم الدين أمير ماردين كان عطوفاً على النصارى شقيقاً بهم وبكنائسهم
وأديرتهم ، بل إنه كان يشاؤهم في الاهتمام ببناء الكنائس في إمارته ، وكان دائم

(١) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ هـ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 166, 168.

(٣) Ibid., Op. Cit. P. 168, 170.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 201. ؛ الخطط ،

الترداد على أديرتهم ، شغوفاً بالشرب والإقامة بها (١) ولما استولى قلعج أرسلان على بلدة دكيسوم ، حوالى سنة ٥٦٨ هـ جبّ الضريبة النهمية المفروضة على دير مار برصومة (٢) .

* * *

ولما غزا المغول دمشق سنة ٦٥٨ هـ أخذ هولاء على عاتقه حماية نصاراها الذين استلبت بهم النشوة فجاءوا بشرب الخمر في رمضان وإمراقه على ملابس المسلمين ووشهم به وإراقته على أبواب مساجدهم ، وكانوا إذا خرجوا محتفلين بالصليب أرغموا أصحاب الخوانيت على الوقوف لهم ، فمن رفض الامتثال لأوامرهم أساءوا معاملته ، وكانوا يقيمون الاحتفالات تمجيداً لدينهم وهم يصيحون « لقد انتصر اليوم دين المسيح » ، فإذا تذر المسلمون ضربوهم . وقد حبا هولاء كوكب القسوس بكل مظاهر التبجيل والاحترام ، فلما طرد التتار شرع المسلمون في نهب بيوت النصارى وهدموا كل ما استطاعوا إلى هدمه سيلاً ، وحطموا كنيسة كنيستين ، وذبحوا الكثير من النصارى واسترقوا بعضهم ، وبذلك تم لهم الانتقام لأنفسهم من أولئك الذين خربوا مساجدهم ، ولم يكتفوا بما ألحقوه بالمسيحيين فاثألوا على بيوت اليهود نهياً وصيروها أكوماً من القمامة (٣) ، ذلك إنه لما استولى المغول على حلب كان كنيس اليهود أحد البيوت التى أمن اللائون بها من الذبح (٤) . وحدث فى سنة ٦٦١ هـ أن هدمت كنيسة

(١) Ibid., Vol. 2, P. 182.

(٢) Ibid., Vol. 2, P. 187.

(٣) المقرئى : السلوك ، طبعة كاترمير ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ١٠٦ .

(٤) أبو الفدا : المختصر ، سنة ٦٥٨ هـ .

بالناصرية (١) ، وفي عام ٦٦٩ هـ استولى سلطان مصر على أنطاكية وحرق بعض كنائسها (٢) .

وفي سنة ٧٠٠ هـ ظهرت محاولة دبرها وزير ممتلك المغرب ترمي إلى هدم كل ما بمصر من الكنائس ، بيد أن قاضي القضاة تقي الدين محمد [بن دقيق العيد] أحبطها إذ أفتى بأنه لا يجوز أن يهدم من الكنائس إلا ما استجد بناؤه ، فأغلقت عدة بيع في وجه المصلين لبضعة أيام ، فسعى جماعة من أعيان المسيحيين في فتح واحدة منها فنجحوا مما أدى إلى نشوب الفتنة ، واطقت ثلاث سنوات أرسل بعدها ملك برشلونة هدية جليلة إلى أرباب الوظائف من الأمراء وإلى السلطان يفرهم على فتح الكنائس ، فلم يفتح سوى ثنتين منها (٣) [هما كنيسة حارة زويلة لليعاقبة وكنيسة البندقانيين] . وفي سنة ٧١٨ هـ طلب المسيحيون من السلطان محمد بن قلاوون الإذن لهم بترميم كنيسة « بربرة » ، فأذن ، فأقاموها كنيسة رائعة فخمة مما حاج حنق بعض المسلمين ، ودفعهم تذرهم لرفع شكواهم إلى السلطان مدعين بأن النصارى قد استحدثوا كنيسة مجاورة للكنيسة القديمة ، فأمر وإلى القاهرة [علم الدين سنجر الخازن] بهدم ما استجد من البناء ، وحينذاك قامت العامة بهدمها وإقامة محراب مكانها ، فرفع النصارى شكواهم إلى القاضي كريم الدين [ناظر الخاص] الذي غضب وتحمس لدين أجداده ، وظل يلح على السلطان ويغريه حتى أمر بهدم المحراب وبقي المكان خراباً وكومة أتقاض (٤) .

(١) أبو الفدا : المختصر ، سنة ٦٦١ هـ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٥٠٠ .

(٣) القرزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القرزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

وشهدت سنة ٧٢١ هـ هجوماً عاماً على الكنائس المصرية ، ورواية المقرئ مسهية في الطول حتى إننا لتؤثر إيرادها مستقلة ، ونكتفي بأن نشير إلى أن السبب في ذلك هو تعاظم التصاري على المسلمين ، فعمَّ الاضطهاد ، وامتدت يد التخريب إلى عدة كنائس بالقاهرة وما حولها ، كما امتد السلب والنهب إلى ما فيها ، وأخذ منها جميع ما بها من الخشب (١) ، كذلك حدث في سنة ٧٨٠ هـ أن هدمت كنيسة « بوجرج » بالجيزة ، وأصاب بيعة مرقس الإنجيلي بعد عشرين سنة ما أصاب كنيسة جرجيس ، لكن أعيد بناؤها مرة أخرى (٢) .

ويدلنا الخبر القائل بأن كنيسة « خندق » قد أقيمتا بدل كنيسة المقس على أن الأمر الناهي عن استحداث كنائس جديدة قد عم وانتشر (٣) ، ونلاحظ أنه مهما تفعل العامة فإن الحكومة كانت تتجه ضد الكنائس المستحدثة ، ويعدد المقرئ أسماء كثير من البيع التي أقيمت في الإسلام ويقول (٤) في معرض كلامه عن كنيسة السمرة وفي ختام حديثه عن كنائس اليهود « وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثة في الإسلام بلا خلاف » ، ولا يحاول المقرئ أن يوفق بين هذا القول وبين عهد عمر الذي يشير إليه .

وفي سنة ٨٦٠ هـ صدر المرسوم الذي يحرم على المسيحيين القيام بأي إصلاح أو ترميم في بيعتهم وكنائسهم وأديرتهم إلا بإذن خاص ، مما أدى إلى جلد قيم إحدى الكنائس وتجريسه في الشوارع والزج به بضعة أيام في السجن ، لأنه زاد

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ وما بعدها .

(٢) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(٤) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

في الإصلاحات عما أذن له به (١) .

* * *

على أن للتوأمين المسلمين في بعض الأحيان عبارات يتدحون بها العائر المسيحية، فيقول المسعودي إن كنيسة حمص التي بنتها الملكة هيلاني إحدى عجائب الدنيا (٢)، ويقول في عبارة أخرى إن كنيسة الرها إحدى عجائب الأرض الأربعة (٣) .

ويقتبس ابن رسته قولاً منسوباً إلى الروم — وإن كان هو ذاته لا يوافق عليه — وهو أنه ما من بناء بالحجارة أبهى من كنيسة الرها، وما من بناء بالخشب أبهى من كنيسة منبج لأنها بطاقات من خشب القباب، ولا من بناء بالرخام أبهى من قيسان أنطاكية، ويقال أيضاً إنه ما من بناء بالحجارة أبهى من كنيسة حمص (٤)، ويصف ناصري خيرو (٥) إحدى الكنائس فيقول إن باب مذبحها الحديدى المشبك أجل ما وقعت عليه حيناه .

(١) Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt (Old Testament and Semitic Studies in Memory of W. R. Harper) p. 400.

(٢) يرى غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم في كتابه « الدرر النفسية في مختصر تاريخ الكنيسة » ، ج ١ ، ص ٥٨٤ ، « إن كنيسة حمص كانت من أعجب أبنية العالم من كنيسة مار يوحنا المعمدان . وقد بدلت جامعا ، وهو المسمى اليوم « الجامع النورى » . أما النورى عيسى أسعد فلا يرى أنه من السهل تعرف « الكنيسة المشار إليها لانقلابات كثيرة حدثت في المدينة ، ولأن معظم كنائسها تحولت إلى جوامع » .

(٣) المسعودي : التفتيه والإشراف ، ص ١٤٤ .

(٤) ابن رسته : الأعلام النفسية ، ص ٨٣ .

(٥) سفر نامه ، ص ٩

الفصل الرابع

الفتنة في القاهرة المملوكية

حينما أنشأ الملك محمد بن قلاوون سنة ٧٢٠ هـ ميدان المهارى [المجاور لقنطرة السباع] فكر في بناء مكان للصيد مطل على النيل قرب جامع الطبرسى لذلك أمر بإزالة رابية من التراب هناك وحفر ماتحتها ، وجلب الماء إلى مكان الحفر ، وأصبحت تعرف « بالبركة الناصرية » ، وقد شرع القوم في حفر هذه البركة في ختام ربيع الاول سنة ٧٢١ هـ ، وبلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى حيث كان بها كثير من النصارى وعلى مقربة منها عدة كنائس في المنطقة المعروفة بمحكر « أقبغا » ، وهى الواقعة بين السبع سقايات وبين قنطرة السد خارج مدينة مصر ، فلما بلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى أخذ العمال يرفعون ما حول الكنيسة حتى أصبحت وسط الموضع الذى أمرهم السلطان بالحفر فيه ، واستمر الحفر حتى صارت الكنيسة مفردة فى مكانها ، وقصد القوم من ذلك أن تنهار من تلقاء ذاتها ، وإن لم يبد المسئولون أية رغبة فى هدمها ، فصاح كثير من غلمان الأمراء وغيرهم من العمال الذين يعملون معهم بضرورة تسويتها بالأرض ، إلا أن الأمراء لم يلتفتوا إليهم ، حتى كان يوم الجمعة التاسع من ربيع الثانى ، وقد انصرف الناس إلى الصلاة وتوقف العمل ، فتجمع حشد كثيف من غوغاء العامة بغير مرسوم من السلطان وصاحوا « الله أكبر ! » ، ثم أعمالوا مساحيهم فى كنيسة الزهرى حتى صيروها كومة من الانقاض والتراب ، وقتلوا من بها من النصارى ، وسرقوا كل ما فيها ، ثم اتالوا هدماً على كنيسة « بومينا » فى الحمراء وكانت معظمة لدى النصارى ، ويحمل إليها أقباط مصر ضائر ما يحتاج

إليه . ويقدمون النذور الغالية والصدقات بها ، فلا مشاحة إذا وجد المهاجرون فيها الكثير من المال والمصاغ وغيره ، وتسلق العامة القسم الأعلى منها وفتحوا أبوابها واستولوا على ما بها من الأموال والقماش وجرار الخبز ؛ وكان ما فعلوه أمراً مهولاً ، وما كادوا يفرغون من كنيسة الزهري حتى انصرفوا إلى كنيستين قريبتين من السبع سقايات ، وتعرف إحداهما بكنيسة البنات التي سميت بذلك لوجود بنات النصارى وجماعة الرهبان بها ، ففتحوا أبواب البيعتين وسبوا الراهبات اللاتي كان عددهن يربو على الستين ، وسلبوهن ما عليهن من الثياب ، ونهبوا كل ما استطاعت أيديهم الوصول إليه ، ثم أحرقوا الكنيستين وسوثنهما بالأرض ، حدث كل هذا أثناء صلاة الجمعة ، فلما خرج المصلون من المساجد شاهدوا هولاً كبيراً من جراء التراب الكثيف ودخان الحريق المنعقد فوق الرؤوس وهرج الفوغاء ومرجهم وهم يحملون ما نهبوه ، فشبّه الناس الحال لهوله بيوم القيامة ، وانتشر الخبر وذاع في كل النواحي حتى بلغ الرميّة تحت قلعة الجبل ، حيث طرقت سمع السلطان ضجة عظيمة ورجة منكرة ، وأبصر جمعاً ثائراً هائجاً فأفزعته منظره وأرسل من يستوضح له جلية الخبر ، فلما علم بما جرى انزعج انزعاجاً عظيماً ، وزاد غضبه من تجرؤ العامة في إقدامها على ارتكاب مثل هذه الأمور بغير أمره ، فأنهى إلى الأمير « أيدغمش » بالركوب في كوكبة من الأوشاقية والتزول وسط الجلية والقبض على محرّكي الفتنة ، وبينما كان « أيدغمش » يتأهب للسير وافته الأخبار بتمرد الأهالي في القاهرة وتخريبهم كنيستين : واحدة في حارة الروم وأخرى بحارة زويلة ، كما أن جمهوراً كبيراً من الرعاع ثار في مدينة مصر وهاجم كنيسة المعلقة بقصر الشمع حيث تحصن النصارى داخلها فحاصرتهم الدهماء وأوشكوا أن يتألوم بالأذى ، فزاد غضب السلطان وهم أن يركب بنفسه وييطش بالعامة ، إلا أن الأمير أيدغمش استطاع

أن يثنيه عن عزمه ويصرفه عن قصده ، ونزل «أيدغمش» من قلعة الجبل قاصداً مصر وركب الأميران ييبرس الحاجب وألماس الحاجب إلى موضع الحفر ، وركب الأمير «طينال» إلى القاهرة على رأس الجند ، وأمرهم السلطان بقتل كل من يقع في أيديهم من الرعاع ، وألا يمتنوا بالحياة على أحد ما يتمكنون منه ، وقامت مصر والقاهرة على قدم وساق ، وهرب الناهبون فلم يظفر الأمراء إلا بمن غلبه السكر بالخر الذي نهبه من الكنائس ، ولما بلغ «أيدغمش» مصر زحف والى المدينة في الحال إلى كنيسة المعلقة ، ليطرد النهاية من زقاق المعلقة ، إلا أنه قوبل بوابل هطل من الحجارة فاضطر إلى الهروب ، وأوشكت العامة أن تحرق أبواب الكنيسة ، فأشرع أيدغمش وأتباعه سيوفهم لدفع المهاجمين وللسكر عليهم ، إلا أن الجمهور المتجمع كان فوق الحساب والتصور ، فخاف «أيدغمش» مغبة الأمر ، فأمسك عن القتال وأمر غلمانه ومن معه من الجند بفض العامة دون إهراق نقطة من الدماء ، ونادى مناديه «من وقف حل دمه» ، ومن ثم تفرق سائر الناس وفروا هاربين ، وبقي «أيدغمش» حيث هو - حتى أذن العصر - خوفاً من عودة المتظاهرين إلى التجمع ثانية ، فلما اطمان من هذه الناحية عاد من حيث أتى ، بيد أنه ألزم والى مصر بالمبيت بجنده هناك وأمدم بمخمسين أو شاقياً للساعدة ، أما الأمير ألماس فقد ذهب إلى كنيسة «الحراء» و«الزهرى» لحمايتهما ، لكنه وجدتهما كومتين من التراب والأتعاض ، ولم يترك المتظاهرون جداراً واحداً قائماً حيث كان ، فعاد هو ومن معه من الأمراء إلى السلطان وأفضوا إليه بالنبا ، فزأيد حتى السلطان عن ذى قبل ، لكنهم مازالوا به حتى انفثاً فضبه .

عم تخريب الكنائس ذلك اليوم بدرجة مروعة ، وكان الجمهور يؤدي :

صلاة الجمعة يومذاك في جامع القلعة ، فلما فرغ المصلون وقف بينهم رجل موله وصاح في وسط المسجد ، اهدموا الكنيسة التي في القلعة ، اهدموها ، وظل دائباً على صياحه حتى جاوز كل حد وسقط منهوكا ، فتعجب السلطان والأمراء من قوله ، وإذ ذاك رسم السلطان لتقيب الجيوش وحاجبه بالنظر في المسألة ، فذهبوا من الجامع إلى خرائب التتر في القلعة ، فوجدوا كنيسة بنيت هناك ، فهدموا ، وما كادا يفرغان من هدمها حتى واقتها الانباء بما أصاب كنائس الحراء والقاهرة ، فتعجب السلطان من شأن ذلك الفقير وبعث في طلبه ، فلم يفتوا له على أثر ولم يعرفوا شيئاً عنه .

وحدث في الجامع الأزهر أيضاً يومذاك — حين اجتمع الناس لصلاة الجمعة — أن اعترت أحد الفقراء رعشة انتصب لها واقفاً بعد الأذان ، وقال قبل أن يخرج الخطيب ، اهدموا كنائس الطغيان والكفرة ، الله أكبر ! فتح ونصر ! ، وأخذ يتنقل بين الصفوف وهو دائب على ما هو عليه من الصياح والمناداة ، فنفضه الناس بأعينهم ولم يعرفوا خبره واقتربوا في أمره ، فقال البعض إنه مجنون ، وقال آخرون إنه إشارة لشيء ما ، ولما ظهر الخطيب أمسك عن صياحه ، ثم تفقدوه بعد الصلاة فلم يجدوه ، حتى إذا بلغوا باب المسجد أبصروا النهاية يحملون أخشاب الكنائس وثياب النصارى وغيرها من الأسلاب التي وصلت إلى أيديهم ، فاستفسروا الأمر فأنبأهم القوم أن السلطان قد أمر بخراب الكنائس ، فلم يخالجهم شك في بداية الأمر في صدق هذا الخبر ، لكن ما لبثوا أن علموا أنها فرية على السلطان وأنه لم يأمر بشيء من هذا القبيل .

وهلم في ذلك اليوم بالقاهرة كنيسة في حارة الروم ، وأخرى في حارة البندقين ، وثلثان في حارة زويلة ، وفي يوم الأحد التالي ورد الخبر من بدر

الدين بيلبك [المحسن] والى الإسكندرية يشير إلى حدوث فتنة في المدينة بعد صلاة الجمعة ، إذ وقع الصباح أثناء خروج الناس من المساجد ، لقد هدمت الكنائس ، فركب المملوك من فوره ، وإذا به يرى أربع كنائس قد استحال خراباً ، كذلك وردت البطاقة من والى البحيرة تنبئ بهدم كنيسة في دمنهور أثناء صلاة الجمعة فازداد التعجب ، حتى إذا كان يوم الجمعة ١٦ [ربيع الآخر] ورد النبأ من مدينة قوص ، بأن الناس عندما فرغوا من صلاة الجمعة قام رجل من الفقراء وقال : يا فقراء : اخرجوا إلى هدم الكنائس ، ثم خرج في جمع من الناس فوجدوا الهدم قد وقع في الكنائس فهدمت ست بيع في قوص وما حولها في ساعة واحدة ، وأخذت الكتب والبطاقات تنهال واحدة بعد أخرى من الوجه البحرى والقبلى تحمل نبأ تخريب الكنائس بعد صلاة الجمعة في جميع نواحي مصر من قوص إلى الإسكندرية إلى دمياط ، فاشتد غضب السلطان من العامة خوفاً على مملكته من الفساد ، وحاول الأمراء تسكين غضبه وقالوا له : هذا الأمر ليس من قدرة البشر فعله ، ولو أراد السلطان ونوع ذلك على هذه الصورة لما قدر عليه ، وما هذا إلا بأمر الله سبحانه وبقدرته لما علم من كثرة فساد النصارى وزيادة طغيانهم ، ليكون ما وقع قمة وعذاباً لهم ، وتسرب الخوف إلى نفوس أهل القاهرة ومصر من قمة السلطان حين علموا بتهديده بقتلهم ، مما حمل كثيراً من الأوشاب والطعام على الهرب ، لكن القاضى فخر الدين [ناظر الجيش] استطاع أن يؤثر على السلطان وأن يصرفه عن أخذ العامة بالشدّة ، ونجح كريم الدين [الكبير] ناظر الخصاص في إثارة غضبه ضدهم ، حتى أرسله السلطان إلى الإسكندرية لتحصيل المال وكشف الكنائس التى خربها المتظاهرون .

ما كاد ينقضى شهر على هذه الأحداث حتى شب الحريق في القاهرة ومصر ،

وكانت الخسائر تربعو على أضعاف خسائر هدم الكنائس ، واندلعت النار في ربيع الشواتين بالقاهرة يوم السبت عاشر جمادى الأولى ، وسرت في الليل ، وظلت وارية الأوار حتى مساء الأحد ، فكانت الخسائر فادحة ، وما كانت تطفأ حتى عادت للشبوب من جديد في حارة الديلم في ذقاق العريسة ، قرب بيت كريم الدين [ناظر الخاص] وحدث أن هبت بالليل ريح شديدة فامتدت النار إلى كل النواحي حتى بلغت دار كريم الدين ، فلما ترمى النبا إلى سمع السلطان اضطرب أشد الاضطراب لوجود الخواصل السلطانية بتلك الناحية ، وأنفذ جماعة من الأمر لإخمادها ، فجند جمهوراً غفيراً من الفعلة ، إلا أن الخطر تزايد من ليلة الاثنين إلى ليلة الثلاثاء ، وتعالى ألسنة اللهب ، وعجز الأمراء والعمال عن التغلب عليها لاتساع رقعتها ولشدة عصف الريح التي بلغت حدّاً اقتلعت معه اشجار النخيل وأغرقت المراكب ، واعتقد الكل أن القاهرة ستحترق عن آخرها ، فصعد الناس المآذن ، وأقبل الفقراء والأغنياء على السواء للصلاة ، وضجوا بالتكبير والدعاء ، وكثر النحيب ، واستخرط الرجال في البكاء ، وصعد السلطان إلى أعلى القصر إلا أنه لم يستطع الوقوف لشدة هبوب الريح ، واستمر الحريق ، ودأب السلطان حتى يوم الأربعاء على حض الأمراء على إخماد النيران ، وجاء نائب السلطان مع بقية الأمراء وسائر السقائين وكذلك الأمير بكتمر الساقى ، وكان يوماً مروعا مشهوداً لم ير الناس قط أفظع منه هولاً ولا مثله ترويعاً ، ودأب الرجال عند أبواب القاهرة لرد السقائين إذا حاولوا مغادرة القاهرة ، وكان كل سقاء من سقائى الأمراء والمدينة مشغولاً ، وشرع جميع النجارين والبنائين في هدم الدور ، فهدم كثير من القصور العظيمة والرباع الكبيرة وأشتغل في إطفاء النار أربعة وعشرون من الأمراء المقدمين إلى جانب

غيرهم من أمراء الطبلخانات (١) والعشرات والماليك ، وأصبح الشارع الممتد من باب زويلة إلى حارة الديلم أشبه بالنهر من كثرة الرجال والجمال التي تحمل المياه ، وأشرف الأمير بكتمر والأمير أرغون النائب على نقل الحواصل السلطانية من بيت كريم الدين إلى دار ولده في شارع الرصاصي ، وهدموا ستة عشر داراً بجواره وقبالته حتى استطاعوا نقل الحواصل ، وأمكنهم ما كادوا ينقلونها ويطفثون النار حتى شب حريق آخر في ربيع الظاهر خارج باب زويلة ، وكان يشتمل على مائة وعشرين منزلاً ، وعلى قيسارية تعرف بقيسارية الفقراء ، وهبت ريح عاصفة قوية ، فركب الحاجب والوالى لإخماد النار ، واضطرا لهدم بعض الدور المحيطة بها حتى نجت ، لكن الحريق مالبث أن عاود الشبوب في اليوم التالي في بيت الأمير سلار في خط بين القصرين ، وبدأ في الباذمتهج ،

(١) الطبلخاناه — كما عرفها القلقشندي — « بيت الطبل » ، ويقول إنه يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات ، ومحكم عليها أمير عشرة يعرف بأمير علم (راجع القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٣) ، كما أنه يقصد بها عادة فئة الموسيقى السلطانية . وقد جرت العادة في مصر المملوكية أن تدق الطبول كل ليلة بالقلعة بعد صلاة المغرب . كما أنها تصطحب السلطان في أسفاره وحروبه خارج مصر . وأمراء الطبلخاناه ، هم الرتبة الثمانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاية . انظر القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥ . أما أمراء العشرات فعشرة كل منهم عشر فوارس « وربما كان فيهم من له عشرون فارساً » ، ولا يعد إلا في أمراء العشرات ، ولا ضابط لعدد أمراءها . ويلاحظ أنهم يكونون صغار الولاية (راجع القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥) كوظيفة شد الدواوين وحامل الطبر وإمرة شكار التي يتحدث صاحبها في الجوارح السلطانية من الطيور وغيرها وأحواسها ووظيفة حراسة الطير وشد العماير (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢) كما يتولى أمير عشرة أمر الأعلام السلطانية والطبلخاناه (القلقشندي : شرحه ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) والظاهر أن هذه الرتبة معادلة لرتبة في الجيش الفارسي تعرف « بالأونباشي » أي مقدم عشرة ، ولا زال اللفظ يستعمل حتى اليوم في مصر . ويذهب الدكتور زيادة في شأن هذا التقسيم العشري في مصر المملوكية إلى أن المالك نقلوه من أوطنهم الأولى . انظر المقرئزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٣٣٩ . حاشية رقم ١ .

وارتفاعة عن الأرض مائة ذراع ، ولم يستطع القوم التغلب على النار إلا بعد مشقة .

أمر السلطان الأمير علم الدين سنجر الخازن وإلى القاهرة وركن الدين بيبرس الحاجب بالتيقظ والاحتراز ، ونودى في البلد أن يوضع عند كل حانوت دنّ أو زير فيه ماء ، وأن يقام مثل ذلك في جميع الحارات والأزقة والدروب ، فارتفع ثمن الدن من درهم إلى خمسة والزير إلى ثمانية ، وشبت النار في حى الروم وغيره من الأماكن ، وبذلك لم يكن يمر يوم دون اندلاع الحريق في موضع ما ، فأخذ الناس يتدبرون ما جرى ، ومرّ بخاطرهم أنه من عمل النصارى ، لأن النار كانت ترى في المنابر وحيطان المساجد والمدارس ، فاستعدوا للحريق وتبعوا الأحوال فإذا بهم يرونها نتيجة فقط صب على خرق مبللة بالزيت والقطران .

وفي ليلة ١٦ جمادى قبض على راهبين عند خروجهما من مدرسة والكهارية ، بعد صلاة العشاء ، وقد اندلعت النيران في المدرسة ، وكانت رائحة الكبريت تفوح من أيديهما ، فحملهما الناس إلى علم الدين الخازن وإلى القاهرة ، فأضى بخبرهما إلى السلطان الذى أمر بتعذيبهما ، ولم يكد السلطان ينزل من القلعة حتى ألقى العامة القبض على نصراني وجدوه في جامع الظاهر يحمل صرة في يمينه تشبه الكعكة داخلها قار ونقط ، وقد رمى واحدة إلى جانب المنبر وانتظر حتى بدأ الدخان يتصاعد ثم انقلت يريد الخروج ، فتشكك أحداهم فيه ، وراقبه من حيث لا يشعر ثم أمسكه ، وتجمعت العامة وقادته إلى بيت الوالى ، وكان الراهب متنكراً على هيئة المسلمين فعذب في حضرة الأمير ركن الدين بيبرس حتى اعترف بأن هناك جماعة من النصارى قد كونت من بينها فئسة لعمل النفط وتوزيعه مع

جماعة من أتباعهم وأنه كان واحداً منهم ، وأنه قد أمر بوضعه إلى جوار منبر جامع الظاهر ، فجاء بالراهبين الآخرين وعدتبا فاعترفا بأنهما من رهبان دير البغل ، وأنهما اللذان أضرموا الحريق في الأماكن التي أشرنا إليها في القاهرة لأنهما ناقمان على المسلمين ما فعلوه من هدمهم الكنائس ، وأن هناك طائفة من النصارى تكاتفت فيما بينها وأخرجت من بينها مالا كثيراً لإعداد النفط .

حينذاك وصل من الإسكندرية كريم الدين ناظر الحخاص ، فأفصى إليه السلطان نبأ القبض على المسيحيين فقال له : للنصارى بطرك يرجعون إليه ويعرف أحوالهم ، فأمر السلطان بإحضار البطرك إلى بيت كريم الدين ليتحدث إليه في أمر الحريق وما قاله المسيحيان عن نصيبهما ، فجاء البطرك متسربلاً بالظلام مخافة أن تفتك العامة به ، وقدم في حراسة وإلى القاهرة ، فلما بلغ دار كريم الدين جاءوا إليه من بيت الوالى بالنصارى الثلاثة الذين أعادوا على كريم الدين بحضور البطرك والوالى ماسبق لهم أن اعترفوا به ، فاستخرط البطرك في البكاء لما سمع وقال : هؤلاء سفهاء النصارى قصدوا مقابلة سفهاء المسلمين على تخريبهم الكنائس ، ثم غادروا المكان مخفوفاً بكل مظاهر التوقير والاحترام ، فوجد كريم الدين قد أعد له عند الباب بغلة فركبها وعاد من حيث أتى ، فانزعج خاطر العامة لهذا الأمر وتجمعوا ضده وكادوا يفتكون به لولا حراسة الوالى إياه ، فلما كان صباح اليوم التالى بكر كريم الدين — كما هي عادته — في النهاب إلى القلعة ، بيد أنه ما كاد يبلغ الشارع حتى تجمعت حوله العامة وصاحت به : « ما بحق لك يا قاضى أن تحامى النصارى وقد أحرقوا بيوت المسلمين وتركبهم بعد هذا البغال ! » فشق عليه ما سمع ، وعظمت نكايته ، فلما لقي السلطان حاول تهوين أمر النصارى الذين أخذوا ، وقال إنهم سفهاء وجهال ، فرسم السلطان للوالى بمعاودة تعذيبهم ، ومن ثم ركب

واشتد في تعذيبهم حتى اعترفوا بأن هناك أربعة عشر راهبا من رهبان دير البغل، قد عقدوا الخناصر وحلفوا جهد إيمانهم بحرق جميع ديار المسلمين وأن أحدهم يجهز النفط، وأنهم قد تقاسموا القاهرة ومصر فيما بينهم، وجعلوا منهم ثمانية للقاهرة وستة لمصر.

كبس دير البغل، وألقي القبض على جميع من فيه من الرهبان وأحرق أربعة منهم بشارع صليبة جامع ابن طولون يوم الجمعة أمام جمهور غفير من النظارة، وإذا ذاك ضريت العامة على النصارى فهاجموهم وسلبوهم ما عليهم من الثياب، ولجوا في ذلك حتى جاوزوا كل حد فغضب السلطان من فعلتهم وهم أن يوقع بالغوغاء، وحدث في يوم من أيام الآحاد أن ركب من القلعة منحدرا إلى الميدان الكبير (١)، فوجد في الطرقات حشدا كثيفا يضيح نصر الله الإسلام، نصر دين محمد بن عبد الله، فاغتاز، حتى إذا بلغ الميدان جاء الخازن بنصرانيين كان قد ألقى القبض عليهما وهما يحاولان حرق البيوت فأمر السلطان بحرقهما، فأخذوا، وحفرت لهم حفرة وأحرقا على مرأى من الجمهور، وبينما النار تأكلهما مر بهما ديوان [وهو خادم] بكتمر الساقى في طريقه إلى دار مولاه، وكان الخادم نصرانيا، فأكلت العامة تعاينه حتى أنزلته عن دابته، ومزقت ملابسه وحملته لإلقائه في النار، فأظهر الإسلام وصباح بالشهادتين فنجى من الموت.

وحدث أن كان كريم الدين عائدا من الميدان وقد لبس التشریف فأخذ الرعاع في وجهه وهم يصيحون به «كم تحامى للنصارى وتشد معهم!»، وأخذوا في سبه

(١) الميدان الكبير أو الميدان السلطاني بخط باب اللوق، بناء الملك الصالح نجم الدين أيوب، وجرت العادة أن يركب السلطان إليه عند وفاة النيل للعب الكرة المعروفة «بالأكرة» لعبة، وهي لعبة ال Polo في العصر الحديث، راجع القلقشندي، ج ٣ ص ٣٧٨، ج ٥، ص ٤٥٨؛ السلوك، ج ١، ص ٣٤١.

ولعنه حتى اضطر للرجوع إلى السلطان في الميدان ، وتعالى ضجيج العامة حتى طرق سمع السلطان الذي تميز غضباً حينما جاءه كريم الدين وأفضى إليه بما فعلته العامة معه ، وكان حاضراً معه إذ ذاك من الأمراء جمال الدين نائب السكر وسيف الدين البوبكري والخطيري وبكتمر الحاجب وغيرهم ، فسألهم السلطان ما يشيرون به عليه فقال له البوبكري : العامة عمية ، والمصلحة أن يخرج إليهم الحاجب ويسألهم عن اختيارهم حتى يعلم ، فلم يستصوب السلطان ذلك الرأي وتحول عنه إلى نائب السكر الذي قال له : كل هذا من أجل الكتاب النصاري فإن الناس أبغضوهم ، والرأي أن لا يعمل السلطان في العامة شيئاً وإنما يعزل النصاري من الديوان ، فلم يقع ذلك الرأي أيضاً فوقع الاستحسان والتحييد من نفس السلطان ، فقال له الأمير : ألماس ، الحاجب : امض ومعك أربعة من الأمراء وضع السيف في العامة من حين تخرج من باب الميدان إلى أن تصل إلى باب زويلة ، وأضرب فيهم بالسيف من باب زويلة إلى باب النصر بحيث لا ترفع السيف عن أحد ألبته . فالتفت السلطان إلى والي القاهرة وقال له : أركب إلى باب اللوق وإلى باب البحر ولا تدع أحداً حتى تقبض عليه وتطلع به إلى القلعة ، ومتى لم تحضر الذين وجعوا وكيلى كريم الدين إلا وحياة رأسى شنتك عوضاً عنهم ، وأرسل معه جماعة من المماليك السلطانية (١) فشى الأمراء متلصكين وكان الخبر

(١) هم الذين بشرهم السلطان المصري بماله الخاص ، أو من يتبقون عنده من ممالك من سبقه من السلاطين ، وقد بلغوا غاية القوة والسكرنة العدوية زمن الناصر محمد بن قلاوون والملك الظاهر برقوق (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥ - ١٦) ، وما يدل على مكانتهم في الدولة المملوكية أن الظاهر برقوق استحدث لهم ديواناً خاصاً يعرف بديوان المفرد (القلقشندي : شرحه ، ج ٣ ، ص ٣٥٧) وقد « رتب عليه نفقة ممالك من جامكيات وعليق وكسوة » ، وكان للمماليك السلطانية أمير خاص مهمته « التحدث عليهم والحكم فيهم » ، وهو من أمراء الطبلخانة ، وله نائب يكون أمير عشرة (القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ٢١) . وقد جرت المادة أن يكون هذا الأمير في الأصل من الخدم النصيان المعروفين بالطواشية (أنظر القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) .

قد ذاع فلم يجد خدمهم أحداً ما، ووقع القول بذلك في القاهرة فأغلقت الأسواق كلها أبوابها ، واستولى على البلد فزع لم يسمع بأشد منه ، ولم يصادف الأمراء أحداً ما في طريقهم حتى بلغوا باب النصر ، فلما وصلوا باب اللوق قرب بولاق وباب البحر أمسك الوالى ببعض التوتية والسكلايزية وأوشاب الناس ، وعم الذعر فهرب الكثيرون إلى البر الغربى من الجيزة .

وغادر السلطان الميدان وصعد إلى قلعة الجبل^(١) دون أن يصادف في طريقه أحداً من العامة ، فلما بلغ القلعة أسرع في استدعاء الوالى إليه ، ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى اقتيد أمامه ما يقرب من مائتى رجل أمسكهم الوالى ، فأمر الوالى بشنق بعضهم وقوسيط البعض الآخر ، كما رسم بقطع أيدي البقية فصاحوا به جميعاً : يا خوند ، ما يحمل لك ، مانحن الذين رجنا ، فبكى الأمير بكتير الساقى وبقية الأمراء رحمة لهم وظلوا يسترحمون السلطان حتى قال للوالى : اعزل منهم جماعة وانصب الخشب من باب زويلة إلى تحت القلعة بسوق الخيل ، وعلق هؤلاء بأيديهم ، فلما كان صباح الأحد علقهم من باب زويلة إلى سوق الخيل ، وكان فيهم من له بزة وهيئة فاخرة ، فتألم الأمراء لهم وبكوا شفقة بهم ، ولم يفتح أى حانوت أبوابه في ذلك اليوم بمصر أو بالقاهرة ، وغادر كريم الدين بيته قاصداً القلعة كالأوف عادته فلم يستطع المرور قرب أولئك المصلوبين ، ومن ثم عدل عن طريق باب زويلة ، وكان السلطان جالساً فى الشباك ، وقد أحضروا أمامه جماعة من أمسكهم الوالى ، فقطعت أيدي وأرجل ثلاثة منهم من خلاف ، ولم يستطع الأمراء استدراار شفقتهم عليهم لشدة حنقه ، فتقدم كريم الدين منه

(١) قلعة الجبل هى القلعة التى لاتزال إلى اليوم مشرفة من جبل المقطم على القاهرة ، وقد بناها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ ، انظر المقرئى: الخطط ج ٢ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

وكشف رأسه وقبّل الأرض بين يديه مسترحماً لهم ، فاستجيب وجاءوه ، وأمر السلطان بأن يعملوا في حفير الجيزة ، فأخذوهم ، إلا أن ثلاثة من قطعت أيديهم ماتوا في الطريق ، وأنزل المصلوبون من على الأعواد ، وبينما السلطان مطل من الشباك وقع الصوت بالحريق من جهة مسجد ابن طولون وفي قلعة الجبل وفي بيت الأمير ركن الدين الأحمدي بحارة بهاء الدين (١) وفي الفندق الواقع خارج باب البحر من المقس وما وراءه ، وفي صباح هذا الحريق أقوا القبض على ثلاثة من النصارى يحملون أمراً مشبعة بالنقط ، فأخذوهم إلى السلطان فاعترفوا بأنهم هم الجناة ، وأنهم أضرموا النار التي ظلت مشتعلة حتى يوم السبت ، فلما ركب السلطان إلى الميدان كما هي عادته وجد جمهوراً قوامه عشرون ألف رجل قد صبغوا ملابسهم بالنيلة ، ووضعوا الصلبان البيض عليها ، فلما أبصروه صاحوا صيحة رجل واحد : لا دين إلا دين الإسلام ، نصر الله دين محمد بن عبد الله ، يا ملك الناصر ، يا سلطان الإسلام انصرنا على أهل الكفر ولا تنصر النصارى ، ودوى صياحهم حتى ارتج الجوّ من هوله ، فأنزل الله الخوف في قلب السلطان والأمراء ، فركب وهو مشغول الفكر حتى بلغ الميدان دون أن ينقطع الصرير والصياح ، وتدبر الأمر فوجد الضرورة تدعو لمسايرة الظروف واستعمال الإدارة ، ومن ثم طلب إلى حاجبه أن ينادى بين يديه : من وجد نصرانياً فله ماله ودمه ، فلما سمع العامة ذلك ضجوا بالدعاء له وصاحوا : نصرك الله ، وكان من عادة النصارى لبس العمام البيضاء ، فنودى في القاهرة

(١) موضع هذه الحارة اليوم المنطقة التي يحدها من الشرق باب الفتوح، ومن الغرب شارع الخليج المصري. وكان بهاء الدين قراقوش يسكن هذه الحارة. وكانت تسمى قبل نزوله بها حارة الريحانية ، إذ سكنها قبله طائفة من جنود الدولة الفاطمية يعرفون بالريحانية . أنظر في ذلك النجوم الزاهرة ، طبعة دار السكتب المصرية ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، حاشية رقم ٧ .

ومصر ، من وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً راكباً حل له دمه وماله .

وحينذاك صدر الأمر بأن يلبس النصارى العمام الزرقاء ، وحرم عليهم ركوب الخيل والبغال ، أما من يركب منهم حماره فيركبه مقلوباً ، وألا يدخل نصراني حماما إلا وفي عنقه جرس ، وألا يلبس أحدهم ملابس المسلمين ، وألا يستعمل الأمراء كتاباً من النصارى ، وطرد منهم من كان في خدمة السلطان الذى كتب إلى سائر الأعمال يأمرها بفصل جميع المباشرين المسيحيين ، وقام المسلمون بعدة هجمات على النصارى حتى اضطروهم إلى عدم الخروج إلى الشوارع وأسلم الكثيرون منهم .

* * *

في كل هذا لم ترد كلمة واحدة عن اليهود ، ومن ثم كان المسيحي إذا أراد الخروج ومغادرة بيته استعار عمامة صفراء من أحد اليهود وتعمم بها ليكون آمناً على نفسه من وثوب العامة عليه .

وكان أحد الكتاب النصارى قد استودع يهودياً سبيكة مئمة أربعة آلاف درهم ، ثم اغتتم فرصة الظلام وخرج إليه متنكراً لاستردادها ، فأمسك اليهودى بتلابيب النصراني واستغاث بالله وبالمسلمين ، فأقبل الناس على الصوت للقبض على المسيحي الذى اندفع داخل بيت اليهودى مستجيراً بامراته ، ثم أشهد على برائة ذمة اليهودى بما عنده ، كذلك ومجد هدد من النصارى في دير الخندق يعدون النفط لإحراق الدور فأمسكوا وسملت أعينهم .

ثم نودى في الناس بالآمان .

وتعطل الناس يوماً لمشاهدة موكب السلطان في طريقه إلى الميدان لأنهم

كانوا قد خشوا على أنفسهم مجاوزتهم كل حد في صب ثقتهم على النصارى ،
وهذأت أفكارهم ، وذهبوا إلى الساحة وترحموا للسلطان وقالوا له « نصرک
الله یا سلطان الأرض ، اصطللحنا ، اصطللحنا » ، فسر السلطان وابتمس لما قالوه ؛
فلما أرخى الليل سدوله استحال ظلامه شعله من الضياء لعلوق النار في بيت
الأمير الناس الحاجب في القلعة ، وكانت الريح شديدة ، وتأججت النيران وامتدت
إلى بيت الأمير « أیتمش » ، حتى لقد ظن من بالقلعة وسكان القاهرة أن النار
قد أتت على القلعة بأكملها .

* * *

ونختم هذا الفصل بإيراد ثبت بالكنايس التي خربت بمصر سنة ٥٧٢١هـ ،
وبيانها كالتالى :

كنيسة فى خرائب التتر بالقلعة .

د الزهرى .

د الحراء .

د البنات ، قرب السبع سقايات .

د أبى میناء .

د الفهادین بالقاهرة .

د بحارة الروم .

د بحارة البندقيين .

كنیستان فى حارة زویلة .

كنیسة فى خزانة البنود .

كنیسة فى الخندق .

أربع كنائس في الإسكندرية .
كنيستان في دمنهور .
أربع كنائس في الغربية .
ثلاث كنائس في الشرقية .
سبع كنائس في الينساوية .
ثمانى كنائس في أسيوط ومنفلوط ومنية الخسيب .
إحدى عشرة كنيسة في قوص وأسوان .
كنيسة في أطفيج .
ثمانى كنائس في مصر (سوق وردان والمصاصة وقصر الشمع (١)) .
كذلك امتدت يد التخريب إلى كثير من الأديرة ؛ أما دير البغل
وشهران فقد بقيا مهجورين زمناً طويلاً .

(١) القرى : المخطوط ج ٢ ص ٥١٧ .

الفصل الخامس

الدولة والكنيسة

يعتبر « ساويرس » المصدر الرئيسى للأخبار المتعلقة بمصر ، وهو يشير إلى ما جرى يوم موت البطررك « أغاثو » ، إذ عمد تيودوسيوس (١) إلى ختم دار البطركية حتى عجز أهلها عن الحصول على الخبز يومذاك ، وظلت الأبسقوية (٢) مغلقة الأبواب حتى صدر المرسوم القاضى بفتحها ، رسم بذلك عبد العزيز بن مروان الذى استجاب لكاتبيه النصرانيين أثناسيوس وإسحق (٣) ، ولم يكن ذلك الغلق للأبسقوية نتيجة اضطهاد دينى من جانب الحكومة ، بل إن الغيرة الدينية بين أتباع الدين الواحد هى التى أدت إلى هذا الحادث ، نظراً لأن « تيودوسيوس » كان ملكانى المذهب .

ولما مات « يوحنا السنودى » ، حوالى سنة ٦٥ هـ (= ٦٨٣ م) لم يوافق المطارنة على الشخص الذى اختاره « يوحنا » ليخلفه من بعده ، بل عمدوا إلى

(١) كان « تيودوسيوس » رئيساً لجماعة الأروام الملقدون بمصر . وكان شديد الكراهية للأبنا « أغاثو » لرغبته فى تولي بطريركية المسيحيين بمصر . وإذا كان قد فشل فى هذه المحاولة فقد نجح فى الحصول على مرسوم من يزيد بن معاوية بتوليته الحكم على نصارى الإسكندرية ومربوط وما حولهما . وبلغ من كراهية تيودوسيوس للأقباط المصريين ولبطركهم أنه كان يقول لأتباعه « إذا رأيتم بابا الأرثوذكسين خارجاً ليلاً أو نهاراً فارجموه بالحجارة واقتلوه . وأنا أجاب عنكم » . إذا عرف القارىء العربى هذا أمكنه أن يتابع ما يريد من المؤلف فى المتن أعلاه .

(٢) لفظ يطلق على الدار البطركية ، وقد آثرنا استعماله فى الترجمة العربية .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٦ .

انتخاب بطرك سواه [هو الشماس جرجة من سخا] دون انتظار إذن الوالى الذى استحضر إلى القاهرة جميع من كان لهم يد في هذا الاختيار ، وألغى ما قرروه وأقره فيما بينهم ، وعين اسحق الملقب بحنا (١).

وفى سنة ٧٦ هـ (= ٦٩٥ م) مات يوحنا السيناوى ، فعمد الحجاج إلى منع النصارى من اختيار جاثليق آخر مكانه ، وظلوا بلا جاثليق حتى مات الحجاج (٢).

ولما مات اسحق اختار الاساقفة بطركا غيره جىء به إلى عبد العزيز ، لكنهم وجدوا شيئا من المعارضة فى إقرار هذا الاختيار ، إذ اقترح عليه بعضهم أن يسوق الاسقفية إلى شخص آخر مكانه اسمه « سيارون » فأخذ القوم فى البحث عنه حتى عثروا عليه ، فلما جىء به إلى الوالى سأله : « أتستصوب أن يكون هذا الشيخ يوحنا بطركا ؟ » فأجابه « لا يوجد بكورة مصر ولا المشرق من يستحق هذا الأمر مثله ، وهو أبى الروحانى ، وقد ربانى من صغرى ، وأنا

(١) ربما كانت ما ذكره الأستاذ ترتون بالمتن يحتاج إلى إيضاح ، وتفصيل الأمر أن الأنبا يوحنا السمنودى لم يكن قد اختار جرجه هذا ، كما أن كبار رجال الكنيسة المصرية كانوا كارهين لرسامة « جرجه » ، حتى إن أرشدياقن المدينة المعروف بمرقس منهم وقال لهم « إن لم تيجوا يوم الأحد على ما جرت به العادة فى القرايين ومجتمع أهل المدينة وإلا فإرسامه » . ويمقب صاحب سير البطارقة الإسكندرانيين على ذلك بقوله « ... وكان هذا أمرا من الله ليقدم من اصطفاه ألا وهو أنبا اسحق الراهب من أهل شبرا » . والظاهر أن عبد العزيز بن مروان كان شديد الاحترام والتوقير للبطرك المتنيح يوحنا السمنودى لأنه بعث فى استقدام جرجه . وبعث إليه أصحابه « ... فلما كشفوا الأمر وجدوا أن الأمر كذب . وأنه (أى جرجه) ليس الذى قال عنه الأب يوحنا فى حياته ، فنفض عبد العزيز الأمير . وبطل أمر جرجه » . وتقدم اسحق بأمر من الله . والرب يعينه » . راجع ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

أعرف أن سيرته مثل سيرة الملائكة ، ، فصاح جميع الأساقفة والكتاب الحاضرون ، الله يحى الأمير سنين كثيرة ، سلم الكرسي لسيان فهو مستحق البطركية مثل أنبا بنيامين ، ، فلما سمع الوالى ما قالوه بشأن غريب لم يعرفوه إلا منذ يومين اثنين فقط أمرهم باستصحابه ومسحه بالزيت (١) .

وخلى كرسي البطركية ذات مرة كان د أثناسيوس ، خلالها متولى الديوان فى الإسكندرية ، فطلب هو وجماعة من الكتاب من الوالى تعيين الأسقف غريغوريوس Gregory راعياً لشئون الكنيسة ، وقيماً على الأبسقوية نظراً لكثرة الدخل والمنصرف ، ففعل الوالى ما طلبوه منه (٢) .

ولما مات [يوليانوس] بطرك أنطاكية لم يسمح الخليفة الوليد بن عبد الملك بتعيين آخر مكانه (٣) .

وقد استطاع الملكانيون رشوة دقرة بن شريك ، بألف دينار ، فعين [نسطاسيوس] بطركاً ملكانياً للإسكندرية (٤) ، ولما كانت سنة ١٠٧ هـ (= ٧٢٥ م) أرسل الإمبراطور د لاون ، هدية إلى هشام بن عبد الملك ، وآتت الهدية أكلها فتمكن الخلقدونيون من سوق البطركية إلى قزما Kosmos بعد أن أقاموا بلا بطرك سبجاً وسبعين سنة (٥) ، ومن هاتين القصتين وما يتبعهما يمكن القول بأن د تعيين ، البطاركة قد حدث قرابة نهاية ذلك القرن ، كما أذن

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٢٣ .

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٣ .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٠ .

(٤) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤١ .

(٥) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

مشام لأحد البطارقة في الاستقرار بأنطاكية (١) .

وبينما كان « تيودور » على العرش البطرقي (١١٠ - ١٢٠ هـ) (= ٧٢٧ - ٧٣٨ م) كانت رفاة الأيسقوية والسكنيسة في الإسكندرية تزداد يوماً بعد يوم حتى عادت إلى حالها وسيرتها الأولى إن لم تزد عما كانت عليه من قبل ، وكان الكنيسة لم تعان قط شيئاً من التخريب (٢) .

وسأل النصارى « الحر بن يوسف » أن يأذن لهم بانتخاب أحد البطارقة فاشتراط عليهم أن يأخذ منهم قدراً من المال ليصيب هذا الطلب ، فلما لم يعطوه رفض تحقيق إربتهم ، ثم التمس الأساقفة من خليفته « حفص بن الوليد الحضرمي » أن يأذن لهم في إقامة بطرك ، فسألهم أن يبدأوا باختيار الرجل الذي يرونه ثم يحضروه إلى قصر الامارة ، فأثروا « خايل » من رهبان وادي هيب ، وسألوا حفصاً أن يأمر بإحضاره من هناك لإقراره في منصبه (٣) .

ولما توفي « أثناسيوس » بطرك أنطاكية عمده مشام إلى تعيين خليفته [واسمه « محسن »] ، كما عين جملة من الأساقفة معه (٤) .

وكانت الحكومة لاتي عن مراقبة أعمال القسوس مراقبة دقيقة ، وحدث أن وفد قسيس من الهند على البطرك « سيمون السرياني الأصل » سائلاً إياه إقامة أسقف لأهل الهند ، فامتنع « سيمون » عن إجابة طلبه هذا حتى يستأذن

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٨ — ١٦٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

الوالى ، إذ كان الهنود غير خاضعين للمسلمين (١) ، ومع ذلك [فقد اجتمع بالهندي قوم من الغايانيين (٢) ، ومضوا به إلى « تاووضروس » رئيس أصحاب « فنتاسياس » وعرفوه السبب الذى أوصل ذلك القس الهندي ، فقال له تاووضروس « أنا أتم لك إرادتك » ثم أخذ إنسانا من مريوط رسمه له أسقفا ، وأرسم له كاهنين] ، إلا أن رجال الخليفة أمروهم فى بعض الطريق وجاءوا

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٢) تفضل غبطة البطرك الأنطاكي بكلمة عن الغايالين فى رسالة منه إلى المترجم جاء فيها « الغايانيون Gaianites شيعة مذهبية ظهرت فى الاسكندرية عام ٥٣٥ م نسبة إلى رئيس شمامسة قبطى اسمه غايانوس Gaianus غاينا Gayana ، نازع البطريك ثاودوسيوس الأول كرسى الإسكندرية البطريك وبعد أن قام فيه مئة وثلاثة أيام نفاه القيصر بسطنيانوس الأول إلى جزيرة سرديلية وفيها ملك بعد مدة وجيزة . وبما أنه كان ميالا إلى بدعة الأسقف يوليان الحيالى تمسك حزبه بها وتطرفوا بآراء وخيمة وانتشروا فى بعض البلاد المصرية ، وفى سنة ٥٤٩ م انضمت هيئته إلى شيعة يوليان وأقاموا لهم رئيسا واحدا باسم بطرك فيما زعموا فعرفوا بالغايانيين والحيايين . ونحو سنة ٧١٣ م اعتنى وثيس فوجاه اسمه « يؤنس » بهداية أكثرهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية . (أنظر التاريخ الكنسى للطراى يوحنا الأنسى (+ ٥٨٧) ، مج ٣ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وكتاب الأسناد السريانية ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣١١ ؛ والسند القى رجنا إليه كتب نحو سنة ٦٧٠ م وتاريخ البطريك الأنطاكي مار ميخائيل الكبير السريانى ، ج ١ ، ص ٢٧٩ ، ٣٣١ ، ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٣٥٧ ، أخذاً عن البطريك ديونيسيوس التلمعى (+ ٨٤٥ م) وفى الترجمة الفرنسية ج ١ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ ، ج ٢ ص ٢٦٥ ، ٣٢٤ ؛ وكتاب : الكنيسة فى القرن السادس للقس دوشين الفرنسى ، ص ٩٥ - ٩٢ ، ٣٣٩) . أما المؤرخان القبطيان سويرس بن المقفع أسقف الأشمونين الذى كان موجودا سنة ٩٧٠ - ٩٩٧ لليلاد والعماس بطرس بن الراهب الذى كان حيا سنة ١٢٨٢ م ومن نقل عنهما من المتأخرين منهم خرفوا اسم « غايانوس » ب « قايانوس » و « داليانوس » . وزعموا خطأ أنه أطاع ثاودوسيوس بتنازله عن الرتبة فقبله فى درجته الأولى وعفا عنه . (راجع سير البطاركة الإسكندرانيين ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ من طبعة سيبولد ج ٣ ص ٣٥ - ٣٦ ، ٦٢ - ٦٣ من طبعة B. Evetts وتاريخ ابن الراهب ، ص ١١٨ طبع بيروت . والخريفة النفيسة . نقل عنها ، ج ٢ ، ص ٢١) ولو صح ما قلوه لما قامت باسمه شيعة عاشت نحو من مائتى سنة . أما التواريخ السريانية ، والأولان منها عاصرا الرجل ، فهى الصحيحة وعليها الاعتماد .

بهم إلى الخليفة مروان بن الحكم ، لكن الهندي استطاع الفرار والعودة إلى مصر ، فقطعت أيدي وأقدام الكاهنين والأسقف من خلاف وأصدر الخليفة أمره إلى عامله عبد العزيز بجلد البطرك [سيمون] مائتي جلدة وتغريمه مائة ألف دينار وإرساله إلى دمشق لتجسسه لصالح الهند ، إلا أن حسن طالع البطرك قبض له أن يكشف القوم نجباً الهندي الذي أعلن براءة سيمون من أنه ولي أحداً ما أسقفية الهند (١) .

وحدث أن كان هناك راهب اسمه « اسحق » يقيم في دير قريب من الرها ، فقدم عليه في أحد الأيام راهب من غيرديره استعمل ضرباً من الأكسير مكنه من تحويل قطعة من الرصاص إلى ذهب ، فلما وقف اسحق على السروثب على الراهب وقتله لـكنه لم يجد معه شيئاً متبقياً من الأكسيد ، ثم اتخذ له بطانة هند « أثناسيوس الصنلاني » مطران شمالى الجزيرة وأصبح أثيراً عند المنصور ، فرسمه أثناسيوس مطراناً لحران دون أن يكون له الحق في ذلك الترسيم ، ثم إن المنصور أرغم المطارنة والأساقفة على انتخابه بطركاً سنة ٥١٣٨ . أو ٥١٣٩ ؛ ولما كان « اسحق » يدرك تمام الإدراك أن الكنيسة لا ترضى عنه بحال ما من الأحوال ولا ترحب به فقد استحضر مكاتيب من الخليفة تقره في وظيفته ، كما خلع عليه المنصور ثوباً من الخزاة الخليفية ، ومضى « اسحق » فيما هو آخذ به نفسه من دراسة الكيمياء ، إلا أن أمره مالبث أن انكشف فقتل ورميت جثته في الفرات .

حينذاك طلب المنصور من الأساقفة اختيار « أثناسيوس » بطركاً وأعطاه مرسوماً يقره على ذلك ، وأعانه بالجنود اللازم لتأييد مركزه ، إلا أن أثناسيوس

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٧ .

مالبث في كرسى البطركية غير عامين ثم مات وحصل انشقاق في الكنيسة فاختار أساقفة الغرب الشماس « جورج » واختار أساقفة شمال الجزيرة « يوحنا » الذى عاجله الموت ، فلم يكن من داود - أسقف دارا - إلا أن وشى بجورج عند الخليفة متهما إياه بأنه قال إن اسم النبي محمد لن يمر قط على لسانه أو يخرج من شفثيه . وكان من الجلى أن الفرية كاذبة ، إلا أن عدم طلب « جورج » مرسوم التعيين حمل المسئولين على زجه في السجن حيث ظل به قرابة عشر سنين حتى مات الخليفة ، وإذ ذاك انتُخب داود سنة ١٤٦ هـ (= ٧٦٣ م) ، وقد تم ذلك الانتخاب استجابة لرغبة المنصور . ويقال إنه لما كان « داود » يزور إحدى الكنائس كانت ساحتها تغص بالجند والفرسان وليس بالقسوس ورجال الدين، أما الذين لم يعترفوا به بطركاً ولم يقرؤا له بذلك فقد سجنوا في مطبق حران (١).

ومن الواضح أن الحكومة دأبت على مراقبة الكنيسة مراقبة دقيقة ، وعلى الرغم من أن الأساقفة احتفظوا لأنفسهم بحق اختيار « الجائليق » إلا أن هذا الحق كان في الغالب صورياً ، وكان الشخص الذى يتجاهل قيمة رضا الخليفة عليه يعرض نفسه لسوء المعاملة ودمنيه بالتمرد ، ولم يكن من سلطان رئيس الجماعة المسيحية الحكم بجلد الأشخاص أو إعدامهم ، وإن يكن من حقه تغريمهم وتطبيق قرار الحرمان ضدهم ، وغالباً ما كان هذا الرئيس خاضعاً للأثرياء وأصحاب النفوذ في الحكومة . ولقد هدد « عين العبادى » بالحرمان لأنه اتخذ له جوارى يركن إليهن فوعده مهديه بالإسلام إن هم أصروا على تطبيق الأمر عليه (٢) .

(١) Chronica Minora, Vol. 4, p. 236, 243 - 247.

(٢) الجاحظ : الحيوان ، ج ٤ ، ص ٩

وكان الخليفة في بعض الأحيان يعمل من جانبه على تطبيق النظام، فقد حدث في إحدى المرات أن اجتمع د حنين بن اسحق ، و د الطيفوري الكاتب ، في دار أحد النصارى ببغداد ، وقد وضعت صورة المسيح وتلاميذه ، وبين يدي الصورة قنديل مشتعل ، فقال حنين لرب البيت د لم تضع الزيت وليس هذا المسيح ولا هؤلاء التلاميذ ، وإنما هم صور؟ ، فقال له الطيفوري إن لم يستحقوا الإكرام فابصق عليهم ، فبصق حنين على الصورة ، فما كان من الطيفوري إلا أن رفع خبره إلى المتوكل وطلب محاكمته طبقاً للشرع المسيحي ، فاستشير د الجاثليق ، والأساقفة فأجمعوا على تجريمه وقرروا حرمانه ، وتنفذوا القرار وقطع زناره ، وانصرف حنين إلى داره ومات من ليلته فجأة ، وقيل أنه سم نفسه (١) .

واشتدت الحكومة في مراقبة كبار رجال الكنائس رغم أنها كانت في بعض الأحيان تؤيد مصالحهم ، فقد حدث — حينما جاء عبيد الله بن طاهر الوالي إلى Kallinicus — أن قدم عليه د أبراهام ، ورجاله يطلبون منه المعونة والتأييد ، كما وفد بطرك أنطاكية الذي أذن له الأمير بالدخول قبل الشاكين والسماع إليه ، ثم سأله الوالي ما خبرهم ، فأنبأه البطرك بكل ما فعلوه وكيف كانت معارضتهم لأسلافه ، وأنهم ما جاءوا يطلبون إليه التعويض إلا لإثارة الاضطراب في البلاد ، ثم أمر عبد الله بإدخال هذا الرجل المعتوه وسأله ما شأنه فأجابه بأنه هو البطرك ، فعارضه البطرك الشرعي لعدم التزامه جادة الصدق ، وإذذاك أمر الوالي الجند الواقف خلفه أن يذهب إلى آلاف النصارى المجتمعين في الخارج ليسألهم عن يكون بطركهم الشرعي ، فلما سألهم ذلك صاحوا ولا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

بطرك لنا ولا رئيس سوى ديونيسيوس ، ، فلما رأى عبد الله ذلك نظر الى « إفرام » نظرة تعنيف وقال « يالك من منافق ، هذا هو البطرك الحقيقي ، وسرعان ما أخذ لباس البطرك إفرام وأنه عبد الله بن طاهر وقال له « لاتدعنى مرة أخرى أسمع أنك ليست البيرن^(١) أو أمسكت عصا الرعوية ، أو نوديت بأنك البطرك ، وإذا سمعت بعد الآن أنك سافرت في البلاد فدمك مهدور ، فعاد ديونيسيوس إلى أنطاكية ، وكان عبد الله به شغيقاً وله مبعلاً .

شخص بعدئذ إلى بغداد سيمون أخو إفرام ، وكان قد صدر ضده قرار الحرمان ، وحمل معه إذن على بن أبي طالب المحفوظ في « ديرجيه » الخارجي وأطلع عليه المسؤولين في بغداد ، وشرع يدون كثيراً من الوشائيات في حق ديونيسيوس ، زاعماً أنها مرسلة من النصارى وفيها يشكون من الشكوى من

(١) هي ترجمة لكلمة Pallium الأفرنجية . وقد دلتنا على استعمال هذا اللفظ غبطة الخبر العظيم البطريرك الأنطاكي . فقال « Pallium » في « حَمْدُهُ كَلَّ » السريانية . وقد أحسن القس يوحنا شابو المستشرق الفرنسي الشهير باستعمال اللفظة نفسها في ترجمة تاريخ البطريرك ميخائيل الكبير . « والبيرن » لفظة دخلت تاريخ الكلدان . راجع اخبار بطاركة المشرق لما رى ابن سليمان وعمرو بن متى الطيرهانى؛ وقالت فيها المطامير السريانية : « بيرون . برنس . قبع » وأوردنا في رسالتنا « الألفاظ السريانية في المطامير المرية » . مجلة المجمع العلمي ، ج ٢٣ ، ج ٣ . في هامش ص ٣٣٦ : والبرنس لفظ فارسي . وقيل إن البيرن اشتق منه . قالوا في تعريفه هو ثوب يطرح على الرأس ويترى على الكتفين **حَمْدُهُ كَلَّ** وهو قبع كان جاثليق المدائن ينفرد بلبسه . وهذه اللفظة السريانية ترجعها الراهب يرون اليسوعى في معجمه السرياني اللاتيني Vestis, Speciatina vestis pontificio : « ثوب خاص بالأخبار » ، على أن بعض النقلة الفرنجية ترجعوا البيرون بلفظة Pallium اللاتينية والانكليزية ولكنهم توسعوا فيها أو غلطوا . ذلك أن هذا الثوب الكنسى تطور استعماله بحسب الزمان . ولما بطل استعماله من عهد هيبند لم يهتد المتأخرون إلى كلفيته . راجع أيضاً تاريخ الرهاوى المجهول . نشره القس شابو في مجموعة . C. S. C. O. Vol. II, P. 269-270 .

الظلم الواقع عليهم ، وطالب بتطبيق وصية علي ، وادعى أن أخاه أحق من سواه بالسلطة الدينية ، واستطاع الحصول على مرسوم يخول لأفراهم الحق في الذهاب أن شاء دون أى معارضة ، ولما عاد سيمون بهذا المرسوم اجتمع حشد كثيف من الرهبان واستعدوا للذهاب إلى عبد الله بن طاهر ، وبعثوا في طلب البطريرك « ديونسيوس » من أنطاكية ، فلما حضر علم بأمر « أفراهم » الذي بعث عبد الله في طلبه ، فلما شاهد القلنسوة على رأسه تمنع فيها وظهر الغضب على أساريره وسأله « لم خالفت أمري ولبيست البيرن ؟ » فأجابه « إنها قلنسوة للرأس وليست البيرن » وأجاب البطريرك الإجابة ذاتها ، ولما وقف عبد الله على المرسوم الصادر من المأمون قال لديونسيوس « لا أستطيع خلع أفراهم حتى ترسل إلى بغداد وتسحتصل على قرار يالغائه » (١) .

ولما كانت أهمية البطارقة الطبيعية قد تعظم وتزداد بفضل عطف الوالى القوى أو الخليفة ذاته فليس من العجيب إذن أن الطامعين في هذا المنصب كانوا على استعداد لرشوة من يستطيع مد يد المعونة إليهم ليتمكن من تولى عرش البطركية .

وقد حدث نزاع في الكنيسة حوالى سنة ٤٤٩ هـ (١٠٥٧ م) ، إذ اختير بطركان أحدهما في قلعة المنصور والآخر في « آمد » ، وقد رشى أحدهما بالحكام الديوريين (٢) ، وجرى نفس الشيء في ماردين بعد ذلك بسنوات قلائل (٣) ، فقد تسلم والى الموصل سنة ٦٨٦ هـ (= ١٢٨٧ م) كثيراً من الهدايا (٤) .

(1) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 269.

(2) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 290.

(3) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 316.

(4) Ibid., Vol. 2, P. 320.

وتبين من القصة التالية ، أنواع المؤامرات والصعاب التي كانت الكنيسة تصادفها ، ذلك أن الجاثليق ، في قلعة الروم ، كان قد صب جام غضبه على « شهرمان » لرفضه تسليم أحد الرهبان الهاربين ، ومن ثم أمر الجاثليق بعدم ذكر اسمه في الصلاة في الكنيسة في بلاده ، وحرّم الاحتفاء به ، وحينذاك عمد صاحب قلعة « سن سن » Sansun - وكان أرمينيا من أسرة الجاثليق - إلى رشوة شهرمان ، وأخبره أن للجاثليق ولداً : الأمر الذي يسقط كل حق له في توليه منصبه الديني ، ولم يكتبف بذلك بل ساعده بالمال ، فرضى شهرمان ، وإذ ذاك جمع صاحب القلعة أربعين أسقفا فاختاروا رجلاً طاعناً في السن وجعلوه « جاثليقاً » ، وما لبث هذا أن عين ابن الحارس الصغير والياً على كل بلاد أرمينيا ، وراح الغلام يعين الأساقفة ويمسحهم بالزيت المقدس ، فلما سمع « قرياقاريوس » - جاثليق قلعة الروم فيما بعد - بهذا الخبر بادر بإرسال كتاب إلى الخليفة ببغداد يطلب فيه الممونة ، ومكنته هداياه الوفيرة من الحصول على مكاتب إلى بكتمر وإلى أرمينيا وخلاط ، فلما وقف بكتمر على هذه الرسائل أمر بخلع ذلك الغلام وخلع من عينهم من الأساقفة ، وبهذه الوسيلة استطاع « قرياقاريوس » استرداد أرض أرمينيا (١) . ولا بد أن هذه الأحداث جرت بين عامي ٥٨١ هـ ، ٥٨٩ هـ (= ١١٨٥ ، ١١٩٣ م) .

ويشير ياقوت إلى أن قلعة الروم كانت مركز البطركية الأرمنية ، وقد أذن المسلمون لقرياقاريوس بالمحافظة عليها ، كما تركوا للمسيحيين عامة حق الاحتفاظ بكنائسهم .

وعلى الرغم من أن البطررك كان عرضة لأن يكون العوبة في يد أصحاب

(1) Ibid., Vol. 2, p. 306.

السلطة الزمنية زمن السلم ، إلا أنه - وقت الاضطراب - كان ملاذ النصارى ، وقد حدث أثناء الفتنة التي تلت نهب بغداد أن سأله نصارى نكريت أن يرسل إليهم حاكماً لحمايتهم (١) .

• • •

أما فيما يتعلق بالدول الأجنبية فإن الحكومة كانت في بعض الأحيان تبتدى أشد الرغبة في المصادقة ، حتى لقد طلب الإمبراطور ميخائيل باليولوجس Michael Palaeologus من السلطان الظاهر بيبرس أن يأذن بتعيين بطرك ملكاني في مصر ، فوقع اختيار السلطان على د الرشيد السكحال ، وعينه وسيره إلى القسطنطينية في عدة من الأساقفة لرسامته ، ثم عادوا ومعهم هدايا الإمبراطور للسلطان ، فرد الظاهر بيبرس تلك الهدايا على الوفد (٢) .

وفي سنة ٦٧٣ هـ (= ١٢٧٤ م) جاء كتاب د الخطي ، ملك الحبشة إلى السلطان يسأله فيه د أن يجهز له مطراناً من عند بطرك الإسكندرية ، فأجيب إلى سؤاله (٣) .

كان البطريرك يعتبر موظفاً حكومياً ، ولا بد في تعيينه من موافقة الخليفة ، ويتجلى هذا بوضوح في المرسوم الصادر إلى الأنبا د عبد يشوع ، الثالث النسطوري الذي تولى البطريركية عام ١١٣٨ ، فقد جاء فيه د إن أمير المؤمنين لما وكله الله إليه من أمور عبادته ، وحمله أعباءه في أرضه وبلاده ، يرعى الأمة من اهتمامه عيناً يقضى ، ويوليها في عامة متصرفاتها حراسة شاملة وحفظاً ،

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 508.

(٢) المقرئى : السلوك (كآرمير) ج ١ ص ١٧٧ ، وطبعة زيادة ، ج ١ ص ٤٧١ .

(٣) المقرئى : السلوك (كآرمير) ج ١ ص ١٢٢ ، وطبعة زيادة ، ص ٦١٥-٦١٦ .

ويتفقد أحوالها تفقداً يصلح أحوالها ، ويصل حبالها ، ويعشب مرادها ، ويعم بذلك عموماً يشترك فيه المسلم منها والمعاهد ، والداني والمتباعد ، وطوائف الملك إيمان أهل الكتاب الذين حمام الشرع وذمتهم ، وكفتهم حياطته وحمايته ، لينى عليهم ظل الحسنى بأجمعهم ، ويقترن مرآهم فى النظر لهم بمسمعهم . ولما أنهيت حالك إلى أمير المؤمنين ، وأنتك أمثل أهل نحلتهك طريقة ، وأقربهم إلى الصلاح مذهباً وخليقة ، وأحوالهم للخلال التى اجتمعوا بها على تميزك عنهم ، وانفرادك واستحقاقك للإسفاف من بينهم بأمولك ومرادك ، وكونك متحلياً بشروط الجملقة المتعارفة عندهم بأدواتها ، مشهوداً لك بنعوتها الكاملة وصفاتها . وحضر جماعة من النصارى الذين يرجع إليهم فى الاستعلام [عن] سيرة أمثالك ، واستطاع أنباء مضارعيك وأشكالك ، وذكروا أنهم تصفحوا أحوال ذوى الديانات فيهم ، واستثبتوا بأديهم منها وخافيتهم ، بحكم مساس حاجتهم إلى جاثليق ينظر فى أمورهم ، ويراعى مصالح جمهورهم ، فانفقوا باجتماع من آرائهم ، والتام من قلوبهم وأهوائهم ، على اختيارك للرياسة فى دينهم ، ومراعاة شئونهم ، وتدير وقوفهم ، والتسوية فى عدل الوساطة بين قويمهم وضعيفهم ، وسألوا مضاء نصهم عليك بالإذن الذى به تستقر قواعده ، وتصدق مواعده ، وتستحكم مبادئه وتقوى واجباته ، فأوعز [أمير المؤمنين] بإسعافهم فيما سألوه بالإيجاب ، وإلحافهم فيما طلبوه جناح الإطلاب .

« وبوز الإذن الإمامى الأشرفى - لازلالت أوامره بالتوفيق مقصودة - بترتيبك جاثليقا لنسطور النصارى بمدينة السلام ، ومن يضمه منهم ذيار الإسلام ، وزعياً لهم ولهن عداً من الروم واليعاقبة والملكية فى جميع البلاد ، وكل حاضر من هذه الطوائف وباء ، وانفرادك عن كافة أهل نحلتهك بتقص أهبة الجملقة المتعارفة فى أماكن صلواتكم ، ومجامع عباداتكم ، غير مشارك فى هذا اللباس ،

ولا متسوغ في التخلي به لمطران أو أسقف أو شماس ، سطا لهم عن رتبك ،
ووقوفا بهم دون محلك الذي خصصت به ومنزلتك . وإن ولج أحد باب
المجازبة لك والخلاف ، وراع سرب المتابعة لك وأخاف ، وأبى النزول على
حكمك ، وعدل إلى حربك عن سلبك ؛ كانت المقابلة به لاحقة ، والعقوبة به على
شقاؤه حائقة ، حتى تعتدل قناته ، وتلين بالقرع صفاته . ويزدجر أمثاله عن
مثل مقامه ، وينحرم قانونك مما يقدح في نظامه ، وأمر بمملك على مقتضى
الأمثلة الإمامية في حق من تقدمك من الجثالة وسبقك ، وإجراء أمرك عليه
ومن تلاك منهم ولحقك ، والحيطة لك ولأهل مملك في الأنفس والأموال ،
والحراسة الكافلة لكم بصلاح الأحوال ، واتباع العادة المستمرة في موارد
أمواتكم ، وحماية بيعكم ودياراتكم ، والعمل في ذلك على الشاكلة التي عمل عليها
الخلفاء الراشدون مع من قبلكم ، ورعى بها الأئمة السابقون رضوان الله عليهم
عهدكم وإلّاكم ، وأن يقتصر في استيفاء الجزية على تناولها من العقلاء الواجدین
من رجالكم ، دون النساء ومن لم يبلغ الحلم من أطفالكم ، ويكون استيفاؤها
مرة واحدة في كل سنة من غير عدول في قبضها عن قضية الشرع المستحسنة ،
وفسح في أن يتوسط طوائف النصارى في محاکمتهم فيأخذ النصف من القوى
للمستضعف ، ويقود إلى الحق من مال إلى القسط والحيث ، وينظر في وقوفهم
نظراً يقوم بحقوق الأمانة وأشراطها ، ويمضى على واضح حدودها وسوى
صراطها . فقابل هذا الإنعام الذي شملك ، وحقق مناك فيما نأجتك نفسك
وأملك ، بدعاء ينبىء عن الاعتراف ويعرب ، ويبدع في الإخلاص ويعرب ،
وسبيل كافة المطاراة والقسيسين والاساقفة من الطوائف المذكورة أن يتخذوا
المأمور به في هذا المثال ، ويتلقوه بالانقياد والامتثال (١) .

(1). Bulletin of the John Rylands Library, 1926.

الفصل السادس

العرب النصارى

لم يسلم العرب جميعهم مرة واحدة ، فقد ظل بنو تغلب شديدي التمسك بنصرانيتهم ، فكانوا أبرز القبائل العربية في تمسكها بملتها ، وأراد عمر بن الخطاب أن يعدّهم وبقية المسيحيين سواء فيلزمهم دفع الجزية مثلهم فرفضوا الخضوع لأمره والامتثال لحكمه ، لما في هذا الأمر من الخط من قدرهم والتقليل من شأنهم ومكانتهم كعرب ، فلم يجد المسلمون بداً من النزول عند رأى التغالبة الذين ارتضوا لأنفسهم أن تضاعف عليهم الصدقة (١) وصارت الضرائب المفروضة على تجارتهم نصف العشر .

ولا مشاحة في أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين الفقهاء فيمن كانوا يدفعون الصدقة من أموالهم من النصارى ، فيرى البعض أنها واجبة على الرجال والنساء على السواء ولا يعنى منها سوى الصبيان ، أما أهل العراق فيرون أنها لازمة على الصبي والمعتوه يدفعانها على الغلة دون الماشية ، وأما الحجاز فيرى أن يدفعها النصارى على ماشيتهم ولا شيء عليهم في بقية أموالهم ولا على ما ملكت أيديهم من الرقيق . (٢) كذلك يختلف الفقهاء وأصحاب المذاهب فيما بينهم في هذا الصدد ، فيذهب أحمد بن حنبل إلى القول بأنها كانت تؤخذ من الجميع على السواء رجالاً وصبياناً ونساءً ، ويقول أبو حنيفة إنها كانت تجبى [في بني تغلب]

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ .

من النساء دون الصبيان ، على حين أن مالكا والشافعي يقولان إن نساءهم وصبيانهم كانوا معفون منها (١). واشترط عمر على نصارى تغلب ألا يُنصّروا أولادهم (٢).

والظاهر أن عمر بن الخطاب رأى أنه بما يعيب العرب أن تبقى جماعة منهم على غير الإسلام ، فقد أمر زياد بن جرير [الأسدي] متولى الخراج أن يشتد في معاملة التغالبة لأنهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب (٣) ، ولم يكن معنى ذلك عدم معاملتهم بالعدل ، بل إن العدالة كانت ملبوسة موفورة ، وليس أدل على تحققها من القصة التي تقول إنه كان لأحد التغالبة حصان قيمته عشرون ألف درهم ، فلما التقى صاحبه بجامع الضرائب [وهو زياد بن جرير الأسدي] دفع له ألف درهم وهي قيمة الضريبة المستحقة عليه ، ومضت مدة من السنة ثم جاءه نفس العاشر مطالبا إياه بدفع الضريبة مرة ثانية وإلا أخذ منه الحصان ، فشكى التغلبي إلى الخليفة [عمر بن الخطاب] الذي دسم بالألا يؤخذ نصف العشر إلا مرة واحدة كل سنة (٤) ، أضاف إلى ذلك أنه كان في قدرة التغلبي [النصراني] التخلص من الخراج وعدم دفعه إذا قرر للعاشر أن عليه ديننا يحيط بماله (٥).

وفي زمن عبد الملك كان مديح الأخطل سببا للهجوم على تغلب مما أدّى إلى قتل كثير من الرجال والنساء (٦) ، وليس هناك ما يدل على أنه كان للدين دخل

(١) راحة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٥٠٩ ؛ خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ١٢٧ ؛ الخراج لأبي يوسف ، ص ٦٩ .

(٤) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٥) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٥٠ .

(٦) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٥٦ .

في هذا التعدي ، بل إن المنازعات القبلية هي التي أدت إلى هذه الفتنة ، ومع ذلك فقد بدأ الاضطهاد إبان هذا الوقت بالذات ، إذ بعث محمد حاكم الجزيرة في طلب معاذ كبير بني تغلب واستبد به ، عساه يحمله على الدخول في الإسلام ، فلما أبي معاذ ألقى به الوالي في حفير من الوحل ثم أخرجه وجلده ، ولما لم يستطع حمله على ما أراد أمر به فقتل (١) ، وتكرر الاضطهاد في عهد خليفته الوايد بن عبد الملك الذي قال لشمعة شيخ تغلب « اسلم يا شمعة » قال « لا والله لا أسلم كارهاً أبداً ولا أسلم إلا طائماً إذا شئت » فغضب الخليفة من قوله وإصراره على رأيه وأقسم أن يرغمه على أكل لحمه ، فأمر فقطعت قطعة من فخذه وشويت بالنار وأطعمه إياها ، ومع ذلك فقد ظل حياً وبقيت آثار الجرح ظاهرة في جسمه (٢) .

واشتبكت تغلب في ذلك الوقت في حرب قبلية فقدت فيها شيخها ، حينذاك نادى أحد كبارهم وهو من بني قشير أنه مجير لكل حامل أخته وهي إذ ذاك آمنة عنده . فأتته الحبالى ، حتى إن المرأة كانت تشد على بطنها الجفنة من تحت ثوبها تشبهاً بالحلبى بما جعل لمن ، فلما اجتمعن له بقر بطونهن (٣) .

وبما تحسن الإشارة إليه أن هذه الوحشية أثارَت استمزاز الشيوخ (٤) .

كذلك كان بنو ثعلبة نصارى ، وسيرد وصف مقابلتهم لعمر بن عبد العزيز

(١) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 112.

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle. p. 115. ؛ الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٢٠ ، ص ١٢٨ .

(٤) وفي ذلك يقول الأخطل :

فليت الحيل قد وطأت قفيرا سناكبها ؛ وقد سطع النيار
فنجزيهم بينهمو علينا بنى لبسى ؛ بما فعل الفدار
وذلك ردا على شاعر راح يفخر بتلك القعدة الشعاء في قوله :
بقرنا منكمو ألفى بقير فلم ترك الحاملة جنينا

في الفصل الذي نتكلم فيه عن الملابس، والظاهر أنه كان تمت أساقفة من بني ثعلبة وبني جرم في العصور الإسلامية (١)، بل إنه بين عامي ٨٣٧ ، ٨٥٠ كان أحد الأساقفة في صنعاء واليمن وإن يكن نفوذه إسمياً (٢)، ونسمع سنة ١٨٣ هـ عن شخص اسمه «سيمون»، ويعرف بأسقف العرب (٣)، كذلك كانت أقسام من قبائل سليم وطى مسيحية هي الأخرى (٤)، ويذكر توماس من مارجة أنه كان هناك رجل يتولى أسقفية الجماعات المشرقة، وحدث لهذا الأسقف أن ذهب إلى كنيسة قائمة بالصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ليرفع الله القحط، فوقع عليه سكان الخيم العرب وأسرّوه وظل في حبسهم في شمال الجزيرة أربعين سنة واستعملوه راعياً لقطعانهم فأحسن القيام عليها، والظاهر أن أسقفية هذا الرجل كانت بين البدو أو بين البدو والحضر (٥).

وكان العرب إذا تخلّوا عن التزمت الديني انهدمت التفرقة بين المسيحيين منهم وبينهم، وعمول أصحاب الملتين على قدم المساواة، ونعرف أن أعشى بني تغلب النصراني كان شاعراً وزديماً للحر بن يوسف (٦) الذي تولى حيناً ولاية مصر، وحدث في ذات مرة أن كانا جلوساً على الشراب في بستان للحر بالموصل حين سكر الأعشى ونام، إذ ذاك دعا الحر جواريه فدخلن عليه قبتة، واستيقظ الأعشى فأقبل ليدخل القبة، فمانعه الخدم ودافعهم حتى كاد أن يهجم على الحر

(١) شيخو: النصرانية وآدابها، ج ١، ص ٩٩.

(٢) Thomas of Marga, Book of Governors, II, p. 448.

(٣) Chronica Minora, C.S.C.O., Ser. III, Vol. 4, p. 256.

(٤) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص ٣٠٩.

(٥) Thomas of Marga: Op. Cit., I, p. 132; II, p. 275 n.

(٦) فيما يتعلق بولاية الحر على مصر راجع النجوم الزاهرة (طبعة دار الكتب المصرية)

وجواربه ، فلطمه خصي منهم ، فخرج إلى قومه فقال لهم : لطمني الحر ، فوثب معه رجل تغلي ، فهجما على الحر حتى اطمه الأعشى .

وكان الخليفة الوليد بن عبد الملك صديقا للأعشى ، ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة مدحه الأعشى فلم يعطه شيئا وقال له : « ما أرى للشعراء في بيت المال حقاً ، ولو كان لهم فيه حق لما كان لك ذلك ، لأنك امرؤ نصراني (١) » .

وتخرج كتب الفقه جماعة العرب النصارى من زمرة « أهل الكتاب » ، وعلى ذلك فلا يجوز للمسلم الزوج منهم ولا يحل له أكل ذبائحهم (٢) .

* * *

أما اليهود فن العجيب أن المؤلفين المسلمين قلما يشيرون إليهم ، وقلما يرد ذكرهم في كتب الفقه التي تقتصر كلامها في الغالب على الذميين أو النصارى ، فلا جرم إذا تبادر إلى الذهن أنهم فئة ضئيلة مستضعفة ليست بذات خطر ، بيد أن واقع الحال لا يؤيد هذا الفهم وليس له من سند يزكيه ، والدليل على ذلك ما أورده بنيامين التطيلي من كثرة مصادفته إياهم أنى ذهب وإشارته إلى أن لهم في بعض الأحيان جاليات كبيرة العدد ، فكان لهم في الإسكندرية - إبان الفتح الإسلامي - جالية يتراوح عددها بين أربعين ألفا وسبعين ألفا ، بل الثابت أنه ورد في نصوص الهدنة بين العرب والبيزنطيين نص خاص باليهود يأذن لهم بالإقامة في الإسكندرية (٣) ، أما في فارس فكان اليهود أقل بكثير من النصارى (٤) .

(١) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٣ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٩٤ وما بعدها .

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٣ - ٧٤ . وراجع أيضا في هذا الموضوع

John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 374.

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٠٧ .

احترف اليهود التجارة واشتغلوا بالصناعة ، كما تعاطوا الطبابة ، وانخرطوا في سلك الحكومة ، ويرى القارىء في غير هذا المكان الأمثلة على تفوقهم في هذه الحرف ، ولقد أسلم يعقوب بن يوسف (١) بن كلس عام ٣٨٠ هـ وتولى الوزارة بعد أن سمع قول القائل فيه : إنه لو أسلم لصلح الوزارة (٢) ، وكذلك استوزر ملكشاه لنفسه أمين الدولة أبا الحسن بن غزال الطيب اليهودى السامرى ، الذى وجدوا عنده - عند قتله - ثلاثة ملايين قطعة من الذهب ، كما ترك مكتبة بها عشرة آلاف كتاب من الكتب القيمة النادرة (٣) [وظهر عنده من التحف والجواهر ما لا يوجد مثله إلا عند الخلفاء] ، كذلك كان يوسف برهان الفلك ، فلكى سيف الدين [بن (٤)] أخى نور الدين من يهود الموصل ذوى المكاة والخطورة (٥) .

وقد تعاطى اليهود شتى أنواع التجارة ، كما اتصلوا بالملوك لاشتغالهم بالمجوهرات ، وحدث أن تقدمت امرأة كافور إلى الخليفة المعز لدين الله الفاطمى وذكرت له أنها أودعت عند صائغ يهودى قباء من لؤلؤ منسوج بالذهب ، وأنه أنكره ، فاستقدمه الخليفة وألح عليه فى إرجاع الثوب إلى صاحبه لكنه بقى

(١) كان يعقوب بن يوسف بن كلس وزيراً للعزيز صاحب مصر ، وهو بنداى الأصل ، انتقل إلى الرملة ، وعمل سمساراً فأنكسر عليه قدر كبير من المال فاضطر للهروب إلى مصر حيث تاجر لكافور الإخشيدى ، وكانت بين كلس والوزير أبى الفضل جعفر بن الفران معاداة ، راجع أبا المحاسن : النجوم الزاهرة ، طبعة مصر ، ج ٤ ، ص ١٥٨ .

(٢) أبو المحاسن : تاريخ ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥ .

(٣) السلوك : كاترمير ، ج ١ ، ص ٢٧ ، ٣٠ ؛ وطبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٣٧٨ ، وماين القوسين من الطبعة الأخيرة .

(٤) راجع رحلة بنيامين ، ص ١٢٧ حاشية رقم ٤ .

(٥) رحلة بنيامين ، ص ١٢٧ .

على إنكاره ، فأمر المعز بتفتيش بيته فعثروا فيه على القباء مدفوناً في حجرة (١).
وكان يهود بيت المقدس يحتكرون تجارة الأصباغ في المدينة (٢) ، حيث
استأجروا معملاتها من الملك أموري الأول ، وبذلك تنحصر فيهم هذه المهنة
دون غيرهم ، رغم أن عددهم في بيت المقدس لا يتجاوز المائتين ، وكانوا
يقيمون في حى مجاور لبرج داود [ويقومون في بلاد الأندلس بخصى الرقيق
الصقالبة (٣) ، ونطالع في كتب التاريخ أن معظم [المخططين] في القرن السادس
للهجرة ببغداد كانوا من اليهود (٤) ، ولهم في ديارمو، بصقلية حارة باسمهم (٥).
أما يهود أوربة التجار فكانوا معروفين تمام المعرفة في البلاد الإسلامية ،
وهم يتكلمون العربية والفارسية واليونانية والفرنسية والإسبانية والروسية ،
و ينتقلون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق براً وبحراً ، فتراهم
يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباغ وجلود الخنز والفراء
والسمور والسيوف ، ويبدعون سفرتهم عادة من بلاد الفرنجة ويصنعون شطر
« الفرما » ثم يسافرون براً حاملين تجارتهم على الظهور إلى القلزم ومنه إلى
« الجار » وجدة فالهند فالصين ، ومن هناك يحملون المسك والعود والدارصيني
والكافور وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي ، ثم يؤوبون من نفس الطريق ،
إلا أنهم كانوا ينهبون في بعض الأحيان من فرنسا إلى أنطاكية ثم يسافرون
براً إلى القرات وبغداد ، ويركبون دجلة إلى الأبله وعمان والهند والصين (٦) ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ٩٩ .

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٧٥ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ .

(٥) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٨٥ .

(٦) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٥٣ .

وكان شأن أدباء اليهود وأطبائهم شأن المسلمين في التنقل والرحلة ، فدرس يوسف بن يحيى بن اسحق في جلادة ، ولما خير الموحدون اليهود بين الإسلام والنفي كتم ابن اسحق دينه ورحل إلى مصر حيث تقلد لموسى بن ميمون الذى كان هو الآخر قد نفي^(١) من اسبانيا ، وتقلد يهودا بن يوسف لثابت بن قرة الصابي ، فتلقى منه في الرقة علوم الفلسفة والطب^(٢) .

على أنه لم تكن الصلات ودية على الدوام بين اليهود والنصارى ، إذ كان المسلمون يرون في صدر أيام الفتوحات الإسلامية إمكان الاعتماد على اليهود في مساعدتهم إياهم ضد المسيحيين ، لذلك لم يكف معاوية يستولى على طرابلس حتى جلب إليها اليهود^(٣) وأسكنهم فيها ، وفعل المسلمون شبه هذا الأمر في الأندلس إذ أنزلوا اليهود في قرطبة وغرناطة وطليلة وأشبيلية^(٤) بعد أن تم لهم فتحها ، وذلك لأنهم كانوا يدركون عداوة اليهود للنصارى ، ولما عزم الوليد على تحويل كنيسة يوحنا في دمشق إلى مسجد لها التفت إلى زيد بن تميم متولى الخراج بها وأمره بأن يبعث في طلب اليهود لهدم الكنيسة^(٥) . وقد أوردنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب كثيرا من الأمثلة الدالة على كراهية اليهود للنصارى سواء في مصر أو في بلاد الشام ، ولكن هذا كله لا يمنع أن نشير إلى نجدة اليهود للنصارى في بعض الأحيان لاسيما في أزمنة الاضطهاد الذى كان يحيق بالمسيحيين ، إذ كان اليهود يعيرونهم عما تمهم الصفراء كي يتمكن العيسويون من اختراق الطرقات

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٢٣ .

(٢) المسعودي : التنبيه والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٧ .

(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١١٦ وما بعدها ، ص ١٧٠ .

(٥) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

آمنين من وثوب العامة عليهم ، وليس هناك ظاهرة نستدل منها على أن اليهود أثاروا ما أثاره المسيحيون من الشعور السيء ، إلا أن ذلك لم يكن مانعا من تناولهم بالسوء ، فمن الأمثلة التي كانت شائعة يومذاك قولهم (١) ، اليهودى لا يعطى الجزية حتى يلطم ، ، وشم مثل آخر يقول ، لا تسافر مع اليهودى لأنه يخدعك ، ، وسبب هذا المثل - كما تقول القصة - إنه كان ثمة مسلم راكبا مع يهودى فسأله المسلم ما يفعل ، فقال إنه يمشى حيث يسكون ظل دابة المسلم واقباً رأسه على الدوام .

ومثل هذا التحامل ينطوى وراء القصة التي تزعم أن موسى المطيب اليهودى قال - وهو على فراش الموت - للقاضى ، نحن معاشر اليهود من حلل السبت استحللنا دمه فى شريعتنا (٢) ، ، كما يظهر لنا أن القصة التي تزعم إغراق يهودى لجلوسه فى مكان فوق مكان السادة بحضرة المأمون ليست سوى مبالغة لقصة الكندى (٣) .

كان المسلمون ينظرون إلى اليهود نظرتهم إلى فئة دونهم مكانة ، لا يحق لهم أن يتناولوا إلا كثر من تناول الفئات المتساقط من موائد سادتهم ، ولا تزال هذه النظرة سائدة إلى اليوم فى اليمن حيث لا يحمل اليهود السلاح ، كما أن أهل البلاد يزدرون العربى إذا تُعرف عنه أنه قتل يهودياً ، على أن هذه النظرة لا ترجع إلى روح رياضية .

وفى أيام ناصرى خسرو كان اليهود يذهبون إلى بيت المقدس لأداء مراسم

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis, P. 397.

(٣) Ibid., P. 396.

الحج (١) ، وكان لهم كبيرهم الديني المسمى « رأس الجالوت » ، وحدث في زمن
المقتدر أن تولى هذه الوظيفة شخص اسمه (٢) « داود بن زكي » ، كما أن بنيامين
التطيلي يعطينا صورة واضحة زاهية المعالم عن نفوذ متولياها وخطورته ، وكان
متولياها يومذاك هو « دانيال بن حسداي » الذي كان يشغل وظيفة قاضي اليهود
عامة بالاستعانة بمعاونيه العشرة ، وينعته مسلو يومه « بسيدنا ابن داود » ،
ويسميه اليهود « سيدنا رأس الجالوت » ، وله السلطان على جميع أبناء ملته
الساكنين في كافة البلاد الخاضعة للخليفة ، وكان المقتفي هو الذي مكن له الأمر
فيهم وبوأه الرياسة عليهم (٣) ، وأقر الجميع له بالتقدمة فيهم ، حتى لقد أصبح
من الفرائض على المسلمين واليهود على السواء الوقوف إجلالا له إذا كانوا
يحضرته ، ومن لم يقف له ضرب مائة سوط ، وكان يذهب للقاء الخليفة مساء
كل خميس ، وإذا ذاك يصبح أمامه الفرسان من اليهود والمسلمين « أعمالوا الطريق
لسيدنا (٤) ابن داود » ، وكان دانيال يتعمم ويمتطي حصانه ، فإذا جاء إلى
الخليفة قبل يده واقعد مكانه ، كل ذلك وأمراء المسلمين وكبارهم وقوف بين
يديه (٥) ، وكان دخله من الضرائب المفروضة على اليهود مائتي ألف دينار .

وجرت عادة « رئيس الجالوت » عند تعيينه أن يجزل العطاء للخليفة وللأمراء
وكبار رجال الدولة (٦) ، على أن يهود مصر قد صار لهم فيما بعد رئيس طائفة

(١) سفر ناه ، ص ٢٠ .

(٢) السعدي : التنيه والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) راجع رحلة بنيامين ، ص ١٣٦ ، حاشية رقم ٦ .

(٤) راجع الرحلة ، ص ١٣٧ ، حاشية رقم ٢ .

(٥) رحلة بنيامين ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٦) رحلة بنيامين ، ص ١٣٨ .

مستقل عن غيره ، فتولاها سنة ٦٨٤ هـ الشيخ المهذب أبو الحسن بن الموفق بن شميل الطيب ، كما كتب له التوقيع برئاسة سائر الفرق اليهودية والقرائين والسامرية في جميع ديار مصر (١) ، وكان اليهود إذا أرادوا تكفير أحد ما نفخوا الشبور (٢) رغم أن هذا لم يكن مما تقضى به شريعتهم ، لأنه لم يكن في قدرة رئيس جالوتهم أن يصدر حكمه بجلد أحد ما أو قتله في دار الإسلام (٣) .

وقد حاول أحد اليهود - في ذات مرة من المرات - القيام بالثورة ، فنهض رئيس الجالوت لإقناذ شعبه ، ونادى أن هذا الداعى لم يكن « المسيح المنتظر » ، ثم أعطى ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك حمله على عدم معاقبة اليهود لجريئة اقترافها أحدهم (٤) .

* * *

أما الحكم بأن اختلاف الدين يقف حائلا دون الميراث فأصله ناتج من زواج امرأة عربية من أحد اليهود ، أما المرأة فهي [وردة بنت معد يكرب] عمة الأشعث التي ماتت دون أن تترك بعدها وريثا لها ، فجاء الأشعث إلى عمر سائلا إياه أن يورثه إياها فأجابه عمر : لا ميراث بين أهل ملتين ، (٥) .

وقد أقام محمود الغزنوى بستانا في بلخ وألزم أهالي البلد بالعناية به فتأفوا من ذلك الإلزام ، ومن ثم فرض السلطان على اليهود القيام بهذا العمل . مشروطا

(١) الملوك ، لعمدة كاترمير ، ج ٣ ، ص ٨٠ .

(٢) الشبور من العبرية ، وهو مثل البوق ويستعمل في الأعياد والمناسبات الدينية ، ص ٥٢٥ ،

كتاب الحيوان للجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ١٩٤٠ .

(٣) الجاحظ : الحيوان ، ج ٤ ، ص ٢٧ .

(٤) الرحلة لبنيامين ، ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ٢٠٥ .

أن لا يأخذ منهم أكثر من خمسمائة درهم (١) .

أما في مصر فقد أصبح منذ سنة ٨٦٠ للمسلمين والقرايين من اليهود
رئيس جالوتهم الخاص بهم ، ولم يمودوا يخضعون لحكام اليهود العام (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بالمجوس فقد ذكر بعضهم لعمر الخطاب : قوما يعبدون النار
ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب ، فلم يدر عمر ما يصنع بهم ، وحينذاك
نهض عبد الرحمن بن عوف وقال : « أشهد على رسول الله أنه قال : « سنوا بهم
سنة أهل الكتاب (٣) » ، وأمثلة هذا الحديث كثيرة الورد في كتب الفقه ،
ومن الجلي أن المسلمين كانوا في حيرة شديدة بشأن الطريقة التي يتبعونها في معاملة
المجوس ، ومع أنه يقال إن النبي حسم الموضوع بما قال وبما رواه عنه ابن عوف
إلا أنه ليس ثمة بينة على أنه اتصل بعبد النار أو عرفهم ، والواقع أنهم كثيراً
ما كانوا يعاملون معاملة الشعوب المعاهدة ، ذلك أن اليهود التي أعطيت لهم
إباحة لهم مطلق الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية ، ولم يكن ذلك مجرد حبر
على ورق ، والدليل على ذلك ما كتبه أحد كتاب القرن الرابع للهجرة (٤) إذ
قال : « ومن دين المجوس أن المرأة إذا زنت في حملها أو في حيضها لم تطهر إلا بأن
تأني إلى هذه النار فتعمرى لبعض المزابذة ليظهرها بيول البقرة » ، والواقع أن
معابد المجوس لم تلق في بداية الأمر أكثر مما كانت تلقاه الكنائس ، وقد أوضحنا
في الفصل الثالث ما كانت عليه هياكلهم من الكثرة العددية ووفرة الثروة

(١) Barthold : Turkestan down to the Mongol Invasion, (١)
p. 288.

(٢) Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt, p. 409.

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٤ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٩٠ .

وتزاحم الزوار . وكان المجوس أنفسهم شديدي المحافظة على تقاليدهم الخاصة بالزواج ، وإن نظر الناس إليهم على أنهم دون بقية الذميين مكانة ، فكانت دية القتل المجوسى النقدية أقل بكثير من دية سواء من الذميين ، كما حرم على المسلم الزواج فيهم أو أكل لحم حيوان ذبحته أيديهم^(١) .

وفي العصور الأولى للإسلام كانت العلاقات بين المسلمين والمجوس في أحيان كثيرة على أحسن ما تكون من المودة، وقد تزوج المغيرة الأقيشر ابنة عمه له [الرباب] على صداق قدره أربعة آلاف درهم ويقال عشرة آلاف درهم^(٢) . وأتى قومه فسألهم فلم يعاونوه في الحصول على هذا المبلغ ، لذلك سأل دابن رأس البغل ، أحد دهاقنة المجوس فأمدّه بما أراد^(٣) .

لم يمكن القضاء على العادات والتقاليد المجوسية إلا بعد مشقة كبيرة ، من ذلك أنه كانت هناك قرية من قرى المجوس قرب بحر قزوين ، وكان أهلها يأكلون لحوم البهائم التي تقوم بالجلل إذا ماتت ونفقت^(٤) ، وكان مجوس بخارى يضحون بديك قبل شروق الشمس يوم النوروز^(٥) ، أما الذين يعيشون منهم في

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨٠ ؛ الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٢) الأغاني ، ج ١٠ ص ٨٦ .

(٣) وفي ذلك يقول الأقيشر .

كفاني المجوسى مهر الرباب	فبدي للمجوسى خال وعم
شهدت بأنك رطب المشاش	وأن أباك الجـواء الخضم
وأنك سيد أهل الجعيم	إذا ماترديت فى من ظلم
تجاور قاروت فى قعرها	وفرعون والمكتنى بالحكم

والمعروف عن الأقيشر أنه كان هجاء لم يسلم أحد عرفه من لسانه .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ .

(٥) Barthold : Turkestan down to the Monghol Invasion, (٥)

p. 107.

« سمر قند » فقد وضعت عنهم الجزية لقاء قيامهم بالمحافظة على أحد السدود هناك (١) .

ولم تقصر الحكومة في معاونة المجوسية التي اعترفت بها رسمياً باعتبارها ديناً من الأديان الواجب حمايتها ، فقد حدث أن استغاث كهنة النار بأبي مسلم للقضاء على « بيه أفريد » الذي أخذ في الدعوة لمذهب الإصلاحى الجديد ، فلم يتوان أبو مسلم عن إقناذ القوات لحرب الخارجى المجوسى (٢) ، وحدث أيضاً أن فكر المتوكل فى إصلاح التقويم فاستشار أحد الكهنة المجوس ، كما لو كان الأمر طبيعياً جداً . (٣)

على أنه لم تخل الأحوال من وجود معارضة وروح تدمير لكل ما هو فارسى ومجوسى ، إذ رفض عبد الله بن طاهر الاستماع إلى قصة « وامق وعنداء » ، ورمى بالكتاب فى النهر ، كما أمر بحرق جميع كتب المجوس (٤) . وتذهب إحدى الروايات للنول بأن رجلاً من أتقياء المسلمين رفض دفن الفردوسى لأنه كان هرطقياً ، أما الرواية المتأخرة زمنياً فتذكر أن هذا الودع رفض أن يصل على صلاة الجنائز لا متداحه الملوك الفرس (٥) .

(١) Barthold, Op., Cit., p. 85.

(٢) البيرونى : الآثار الباقية ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٣) البيرونى : شرحه ، ص ٣١ وما بعدها .

(٤) دولت شاه ، ص ٣٠ .

(٥) نظامى : شهر مقالة ، ص ٥١ ؛ ودولت شاه ، ص ٤٤ .

الفصل السابع

الشعائر الدينية

من الأمور التي حرمها العهد ، على المسيحيين الضرب بالناقوس بصوت عال ، ورفع الصوت أثناء الترنم في الصلاة ، وإظهار الكتب الدينية في الأعياد ، وورد في إحدى الروايات أنه حرم عليهم رفع الصليبان على الكنائس ، ومن رأى ابن عباس أن ليس للنصارى أن يضربوا بناقوس في مصر مصرته العرب (١) ، إلى غير ذلك من الالتزامات التي تضمنتها كتب الفقه ، ونعرف أن تمت أربعة أمور تنقض عهد الذمي وتحل دمه هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغي ، ومن رأى الشرعاني (٢) أن ثمانية أمور لا تجعل للذمي ذمة عند المسلمين منها أن يزني بمسلة أو أن يصيبها باسم نكاح ، أو أن يفتن مسلماً عن دينه .

ورغم ما يلاحظ من عدم وضوح آراء الفقهاء في بحث ما كان يقع ، إلا أنها لا تبعد كثيراً عما هو جار في الحياة اليومية العادية ، فيقول الشافعي إن الحكومة يجب ألا تتدخل في أي عمل من أعمال الذمي رغم ما قد يكون فيه من مناقضة للشرع طالما أنه لا يتعارض مع الوضع العام ، فإن كان الذميون في قرية ينفردون بامتلاكها لم تستطع الحكومة منعهم من إحداث كنيسة ولا رفع بناء ، و لا تتعرض لهم في خنازيرهم وخرمهم وأعيادهم وجماعتهم ، وقد يعير الذمي ذمياً آخر ديناً بالربا ، أو يعقد نكاحاً لا يجيزه الشرع الإسلامي فلا يحل

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٨٨ .

(٢) الشرعاني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

لأحد ما التدخل فيما فعلوه ، وإذا قيل إن عمراً قضى بالفرقة في حالات زواج معينة بين المجوس فإن الشافعي يظن أن لا بد من أن أحد الطرفين اللذين يعنيهما الأمر قد رفع شكواه إليه وطلب منه الحكم بالفرقة ، ويلاحظ أن بعض آراء الشافعي لا يتفق والنظرة العامة ، فهو يحيز لأي شخص أن يهرق دمن الخمر أو يقتل الخنزير أو يحرق الجلد الذي لم يدبغ لأن هذا كله حرام ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن ، أما إذا كانت الخمر في زق فزقه الشخص أو في جرة فكسرها دفع ثمن الجرة أو الزق ولم يضمن الخمر لأنه محل ملك الزق والجرة ، ولو كسر الشخص صليباً من ذهب لم يكن عليه شيء ، أما إذا كان الصليب من عود فعليه ما كسر ، ولو كسر الشخص للذمي تمثالاً من ذهب أو خشب يعبد به لم يكن عليه في الذهب ولا في الخشب شيء ، إلا أن يكون الخشب موصولاً ، وعلى هذا القياس ما يحدث في الطنبور أو المزمارة ، ويكره الشافعي أن يبيع المسلم النصراني عبداً مسلماً أو أمة مسلبة ، فإن باعه شيئاً من ذلك لم يتهياً للشارع فسخ البيع ، أو يجبر النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو يتعذر السوق عليه في موضعه فيلحقه بالسوق مدة اليوم أو اليومين أو الثلاثة ثم يجبره على بيعه .

ومن رأى الشافعي أيضاً أن المسلم إذا اشترى من نصراني مملوكاً أو أحاديث من أحاديث الرسول لم يفسخ له البيع ، وإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله وجاء ورثته إلى المسلمين أبطال القضاء ما جاوز الثلث إن شاء الورثة ، وإذا أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يدني به كنيسة ، أو يستأجر به خدماً للكنيسة ، أو ليعمر به الكنيسة ، أو يستصبح به كانت الوصية باطلة (١) .

وقد أثر عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز للذمي أن يوصى بالوقف على الكنائس من ماله لأهل ملته من النصارى أو اليهود (٢) .

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، ١٣٢ وما بعدها .

(٢) ابن سعد : كتاب الطبقات العكبري ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

على أن « العهد » لا تؤكد هذه الأمور تأكيداً تاماً ، فقد وعد أبو عبيدة بعدم التدخل في أعياد دمشق ، بيد أن هناك رواية أخرى للعهد المقطوع لأهل الشام اشترطوا فيه على أنفسهم « ألا يظهروا صليبا خارجا من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه (١) » ، ونص العهد المعطى لأهل « عانات » « أنه لا تهدم لهم بيعة ولا كنيسة ، وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات ، وعلى أن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم (٢) » ، ونرى في المعاهدات المعقودة مع بيت المقدس واللدة أن الصليبان — دون غيرها — هي التي أعفيت من الكسر والتعطيم (٣) ، ونطالع الشرط التالي في العهد المعطى لأهل الرى وهو « من سب مسلماً أو استخف به نهك عقوبة » ومن ضربه قتل (٤) .

وطالما يشير المؤرخون إلى التفاصيل العارضة التي تلتقي بصيصاً من النور على هذا الموضوع ، فقد صلى عمرو بن العاص في مصر في إحدى الكنائس متجهاً نحو الشرق مثلاً يفعل النصارى (٥) تماماً ، ويقال إن المنبر القائم في مسجده مأخوذ من إحدى بيعتهم وإن كانت هناك بشأن أصله روايات غير هذه ، وقد منع مسلمة بن مخلد [وإلى مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان] دق الناقوس أثناء الأذان (٦) .

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٦ .

(٣) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

(٤) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ .

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٦) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

ولما تولى معاوية الخلافة بالشام سنة أربعين للهجرة صلى عند جبل الجلجلة
بييت المقدس، ثم ذهب إلى Gesthsemane وصلى عند قبر مريم، ويرجع حرص
معاوية على إقرار الأمن والطمانينة بين رعاياه النصراني إلى ما انطبع عليه من
الحصافة والكياسة، وحدث أن قدم الاسقفان السريانيان « ثاودروس »
و « سابوخت » إلى دمشق، واشتد الجدل أمامه بينهما وبين أساقفة المارون في
أمور تتعلق بالدين والعقيدة، فتمت الغلبة للوارثة، وحينذاك ألزم معاوية
السريان بدفع عشرين ألف دينار، وأمرهم بالركون إلى السلم، وأصبح من
القواعد المرعية أن يدفع أساقفة السريان لهذا القدر من المال كل سنة حتى
لا يقع عليهم أى اضطهاد من جانب الكنيسة الأرثوذكسية، وحينذاك عمد
الشخص الذى يسمونه ببطرك اليحافبة إلى فرض ضريبة على جميع الرهبان
والراهبات وعامة رجال الدين وقاء لهذا المبلغ، وجعل معاوية وريثه، ومن
ثم خاف جميع السريان فنخضعوا له (١).

وذكر كتاب الأغاني أن الوليد بن عقبة المسلم والشاعر أبا زيد النصراني
دفننا معا في قبر واحد (٢)، كما أمر عبد العزيز والى مصر بتعطيم جميع الصلبان
الموجودة بمصر سواء ما كان منها من الذهب أو الفضة، ووضع عدة رقاع
على أبواب الكنائس بمدينة القاهرة والريف والصعيد جاء فيها (٣) « محمد رسول
الله وعيسى أيضا رسول الله »، وذهب إلى أكثر من ذلك إذ ما لبث أن أبطل
إقامة القدامس (٤)، ويظهر لنا أن هذه الأمور تخالف ما تقرأه بشأن الكنائس

(١) Chronica Minora, C.S.C.O. Ser. III, Vol. 4, p. 70 f.

(٢) الأغاني، ج ٤، ص ١٨٥.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٤) ساويرس: شرحه، ص ١٢٦.

التي بذيت بإذن خاص من عبد العزيز إن لم تكن بأمره ، غير أن المقرئ يقول إنه اشتد في معاملة النصارى (١) وقد ذهب ولده ، الأصمغ ، إلى دير بجلوان فرأى صورة العنداء والسيد في حضنها ، فبصق عليها وقال (٢) ، إن وجدت زمانا أحق النصارى من هذه الكورة . . وفي مرة أخرى بعدئذ قدم أبو القاسم إلى الصعيد وزار دير أبي شنودة ، وامتنطى هو وإحدى محظياته جوادا ، وبدا له أن يدخل الكنيسة وهو على هذه الحال ، فلما رآه رئيس الدير حاول ثنيه عن عزمه وقال له ، انزل أيها الملك لا تدخل بيت الله بهذه الكبرياء وخلص هذه المرأة التي معك ، لأنه ما دخلت باب هذه البيعة قط امرأة وخرجت بالحياة بل تموت لوقتها ، فلم يلتفت أبو القاسم لمقالة الشيخ ودخل البيعة ، حتى إذا توسطها نقر به الفرس ، فماتت المرأة لساعتها ، وإذ ذاك ندم أبو القاسم على ما فعل ، ودفع إلى البيعة أربعمائة دينار والفرس الذي كان يركبه . وكان في هذه الكنيسة بالذات تابوت خشب ساج مطعم بالماج ، عمله رجال الدين برسم النذور وصاروا يجعلون فيه الكتب ، فاستحسنه أحد غلمان الوالى وأراد شراءه ، فقال له القسيس ، ما تقدر ندفعه لأن الذى جعله هاهنا منع من خروجه ، فآلح في شرائه أو أن يهدى إليه ، لكن عجز ثلاثون رجلا عن تحريره من مكانه فلما رأى ذلك رجع عن قصده ودفع لرهبان الدير ثلثمائة دينار (٣) .

واستفسر الخليفة الوليد بن عبد الملك ذات يوم عن صوت طرق سمعه وهو جالس في منبره فعلم أنه قرع الناقوس ، فأمر بهدم الكنيسة ، فلما قرأى الخبر

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) ساويرس : شرحه ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

إلى الإمبراطور [جستنيان الثاني] بحث إليه راجيا صرفة عن عزمه (١) [قائلا له : إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك فإن يكونوا أصابوا فقد أخطأت ، وإن تكن أصبت فقد أخطأوا] ، كذلك منع عمر بن عبد العزيز دق الناقوس ونهى عن الترتيل بصوت مرتفع أثناء تأدية الصلاة (٢). وفي أيام ولاية حنظلة على مصر سنة ١٠٤ هـ قام أسامة بن زيد [التنوخى] استجابة لأوامر يزيد [ابن عبد الملك] بكسر الأصنام والتماثيل ومحو الصور والأيقونات (٣) [ورسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم ديريه وتاريخه] . أما مسألة أخو يزيد - والى العراق وخراسان فقد أمر بمحو الصور جميعها سواء ما كان منها في الكنائس أم على الجدران أم في البيوت والكتب ، كما قام بتحطيم جميع الأصنام والتماثيل ، سواء أكانت من الحجر أم العاج (٤) .

وكان المؤذن في الكوفة إذا قام للأذان عمداً النصراني إلى دق الناقوس في الكنيسة التي بناها خالد القسري لأمه - وموقعها خلف الجامع - وكان الخطيب إذا شرع في الصلاة أخذ النصراني في الترتيل والإنشاد بصوت مرتفع (٥) .

والظاهر أن الحادثة التالية وقعت في زمن متقدم وأنها جرت في دمشق ، وليس من الممكن التأكد من شخصية الوالى ، لكن ثمة شيء غير محتمل التصديق فيها ، ذلك أن جماعة من الأشرار أغروا الوالى عمرو بن سعد بمهاجرة من في ولايته من النصراني ، فقلب عمرو وجوه الرأى والتدبير لإيقاع الأذى بهم ،

(١) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, I, p. 307.

(٣) الحطاط للهريزي ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ؛ وسأويرس : سير البطارقة ص ١٤٤ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle., I, p. 308.

(٥) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٩ .

فهداه تفكيره إلى الأمر برفع الصليبان وإنزالها من على الأسوار وإزالتها من
الأسواق ، وحرم عليهم إظهار شيء من التقديس للصليب أو الطلوع به على
الملاقي الأعياد أو في عيد الفصح ، وحينذاك استبد الفرح باليهود وأسرعوا
يجمعون الصليبان المبجلة من أسطح المعابد والكنائس المقدسة، وراحوا يحطمون
ما وجدوه منها في الأسواق أو على الأسوار ، فقلق المسيحيون لهذا الأمر أشد
القلق ، وانزعجت له نواطرهم ، « وإذ ذاك أقدم أحد الاتقياء الأشراف - ممن
يخافون الرب - على الذهاب إلى عمرو - وكان له صديقاً وعنده مكرماً وقال له
« أيها الوالي الكريم : أمن العدل أن تمكن اليهود الملاعين : أعداء ملتنا - من
القوة وتسلطهم علينا ، فيذهبون إلى كنائسنا ويسخرون بمقدساتنا وصليباتنا ؟ »
فأجابه الوالي وقد أجرى الرب ذلك في قلبه فنطق به لسانه : « لم أمرهم إلا
بكسر الصليبان التي في الأسواق، وهي التي نراها ونحن سائرون »، ثم أمر واحداً
من الواقفين أمامه بالمضي لساعته ، وأن يطرح كل يهودي يلقاه على سطح
كنيسة ما من الكنائس، وكان أحد اليهود إذ ذاك فوق كنيسة يوحنا المعمدان
الكبرى ، وبينما هو يتأهب للنزول ومعه الصليب الذي سرقه إذا بعلام الوالي
يلحجه ، فأخذه منه ، وضربه على أم رأسه ضربة أسقطت مخه في أنفه ، ومات
بين يديه (١) .

وكانت كنيسة دمشق غير بعيدة عن قصر الخليفة هشام بن عبد الملك الذي
أمر ببناء دار مجاورة لقصره لإقامة البطريرك وليسمع الصلاة والعظة ، وكثيراً
ما كان يقول له (٢) « إذا بدأت الصلاة بالليل فتأني راحة عظيمة ويزول عنى
الهم بأمر المملكة ، ثم يأتيني النوم براحة » .

(١) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 262.

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٥ .

وكان هشام شديد العطف على النصارى ، حتى لقد حدث في عهده أن دخل
البطرك ميخائيل مدينة الإسكندرية في احتفال رائع وبين يديه الشموع
والصلبان والأناجيل ، [والكهنة يصيحون : قد أرسل الرب إلينا الراعي
المأمون الذي هو مرقس الجديد] . وجرت معجزة هي نزول الغيث (١)
وقت بلوغه الإسكندرية ، وظل المطر ثلاثة أيام ، ذلك أنه في مستهل حكم
بنى العباس انخفض منسوب النيل ، فخرجت فئة كبيرة من الأقباط والنصارى
يحملون الصليب والكتاب المقدس ، ووقفوا عند شاطئ النهر يصلون ، وظلوا
يهتفون حتى الثالثة صباحاً كبيراً يصون ، ، فاستجاب الرب دعاءهم (٢) .

وجرت العادة أيام هرون الرشيد على خروج النصارى في موكب كبير وبين
أيديهم الصليب ، وأصروا على هذا العمل ورأوا من حقهم القيام به يوماً واحداً
في السنة ، والأرجح أنه يوم عيد الفصح ، إلا أنهم كانوا يخرجون بلا رايات (٣) .

وحدث أن كان الخليفة يمر في شوارع الرها فاجتمع من بها من العرب
وجاءوا إليه يدعون الكذب على النصارى ، زاعمين أنهم ضالعون مع إمبراطور
الروم ، وأنه يأتي كل سنة للصلاة في الكنائس ، وسألوا الخليفة أن يرسم بهدم
الكنيسة الكبرى ويمنع الضرب بالناقوس ، غير أن يحيى - كاتب الخليفة -
تدخل في الأمر ونصح لمولاه بعدم السماع لهذه الفرية فانصاع الخليفة له ولم
يستجب لدعواهم (٤) ، وانقضت على هذا الحادث عدة سنوات قلائل واستطاع
جماعة من دعاة السوء إغراء أولى الأمر بمنع دق الناقوس في ملطية ، وتحريم

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٩ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t.2, P. 3.

Ibid., t. 2, P. 35. (٤)

سير الجنازات في الأسواق وحمل الصليبان بها ، ولم يعد مسموحا بالصليب إلا في الكنيسة وحدها .

أما مراسيم المتوكل فكانت صارمة ، إذ أمر [سنة ٢٣٥هـ] ألا يظهر النصارى في شعائرتهم صليبا ، وحرم عليهم قراءة الصلوات في الشوارع ، وأمر بتسوية قبورهم بالأرض ، وأن يجعلوا على أبواب دورهم صور شياطين من خشب (١) ، كما يقال إنه نهام أيضا عن إشعال النار في الطرقات (٢) . ولما قام أحمد بن طولون ببناء الجزء المعروف من القاهرة بمدينة القطائع أمر بحرق قبور اليهود والنصارى (٣) [واختط موضعها فبنى القصر والميدان] ، ولما شرع في إقامة مسجده أشار عليه من حوله بأن ينفذ إلى الكنائس في الأرياف والضياع فيحمل منها الأعمدة ، فأنكر ذلك الأمر ورفض ما أشاروا به عليه (٤) .

على أن النكبات كانت تزيل ما بين الأهلين من الفوارق والإحن ، فقد اجتاح تكريت [في شعبان] سنة ٣١٩هـ فيضان مدمر أهلك الكثيرين غرقا ، فدفن المسيحيون والمسلمون على السواء مجتمعين ، لا يعرف بعضهم من بعض (٥) .

ونطالع في المقدسى - من كتاب القرن الرابع للهجرة - أنه على الرغم من ضعف الدين في بعض الولايات والبلاد إلا أن المستخفين به كانوا من أكثر الناس انتفاعا به ، ففي شيراز كانت الأسواق تزين في أعياد الكفار ، (٦) ، كما

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ .

(٢) المخطط للمقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) المخطط للمقرئى ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ؛ الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٢١٥ .

(٤) المخطط للمقرئى ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣١٩ .

(٦) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

أن احتفال المصريين ببدء زيادة النيل يكون وقت عيد الصليب (١) ، وكان المسلمون في بلاد الشام يأخذون بعض الأعياد المسيحية بعين الاعتبار، ويقدرّون فصول السنة بها ، فالفصح يكون وقت النيروز ؛ وعيد العنصرة وقت الحر، وعيد الميلاد هو زمن البرد، وعيد القديس برباره وقت زيادة الأمطار، وعيد الصليب في وقت جمع الكروم ، وعيد مار جرجس المسمى بعيد اللثة وقت أوان البنر ؛ وجرت الأعياد مجرى الأمثال الشعبية فيقولون « إذا جاء عيد برباره ، فليتخذ البناء زمارة (٢) ، ويقولون « إذا جاء القلندس ، (٣) قدفاً واحتبس (٤) ، وجرت عادة نصارى أنطاكية والشام ومصر على إيقاد النار ليلاً في نواحي البلاد يوم أول يناير ، ويشترك معهم في هذا التقليد كثير من عوام الناس وخواصهم .

وفي سنة ٥٣٣ هـ (= ١١٤١ م) احتفل الناس بعيد الغطاس احتفالاً رائعاً ، فجلس محمد بن طنج الإخشيدى بقصره المختار في جزيرة في النيل وقد أسرج حوله ألف قنديل ، وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع ، وزخرت القوازيب بآلاف من النصارى والمسلمين - ولم يبق - من كثرة الناس - موضع لقدم على أسطح الدور وشواطئ النهر، ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأبهجها ، وأخرجوا الكثير من المأكّل والمشرب ووضعوها في أوان من الفضة والذهب ، وكانت ليلة لم تغلق فيها الدروب ، وغطس معظم الناس اعتقاداً منهم أن الاستحمام ليللة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء ؛ غير أنه صدر في سنة ٥٣٦ هـ (= ١١٧٧ م) الأمر الناهى بالاحتفال

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٦ .

(٢) المعنى : أى فليلزم بيته .

(٣) القلندس : هو اليوم الأول من السنة النورية ، أى أول يناير .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠٦ .

بهذا العيد، إلا أنه أعيد مرة أخرى سنة ٥٣٨٨ (= ٩٩٨ م) تحت رياسة الفضل ابن ابراهيم [كاتب الأستاذ برجوان] الذى نصبت له الأسرّة على شاطئ النهر فشرب حتى حان وقت الغطاس، ثم منّع الناس من هذا العيد مرة ثانية سنة ٥٠١ هـ، فلما جاء الخليفة الظاهر أباح للنصارى الاحتفال به كما جرت بذلك سابق عاداتهم، بيد أنه نودى ألا يختلط بهم المسلمون أثناء الغطس فى النيل، وجرى رسم الناس على شراء الفواكه والضأن وغير ذلك من أنواع المأكّل، ثم حضر القسوس والرهبان بصلبانهم ومشاعلهم، وكانت الكنائس فى عيد الميلاد تخرج حتى تصبح شعله من ضياء، وجرت رسوم الدولة زمن الفاطميين أن تفرق الهدايا [من النارج والليمون والقصب والسّمك والبورى] على جميع أرباب السيوف والأقلام.

وفى سنة ٥٣٨١ هـ منع الخليفة العزيز الأهالى من زيارة بنى وائل فى عيد الصليب، إلا أنهم خرجوا فى السنة التالية على مألوف عاداتهم للاستئناس وطلب الترويح عن النفس، ولما تولى الحاكم بأمر الله نهى عن الاحتفال بهذا العيد، ومنع الناس من التزيّن والاقتراب من الكنائس (١).

وجرت عادة أقباط مصر - يوم أحد الشعانين - على تزيّن الكنائس وحمل سعف النخيل أمامهم فى الموكب، فأمر الحاكم بمنع ذلك التقليد (٢). وكانت جنازة زوجة أبى نصر بن إسرائيل النصرانى سنة ٥٠٣ هـ سيّياً فى اشتعال الفتنة وحدث الاضطراب، إذ خرج النعش فى رابعة النهار وأمامه المصلبان والمشاعل، والقسوس والرهبان يصلون، والنساء يبكين وينتجن، مما انزعج له خاطر أحد

(١) خطط المقرئى، ج ١، ص ٢٦٥ ومابعدها، ج ٢، ص ٤٩٤.

(٢) مخرجه، ج ٢، ص ٤٩٥.

المسلمين فتناول حجراً وقذف به النعمش على الرغم من إحاطة غلمان الأمير به وقيامهم على حراسته ، فما كان من أحدهم إلا أن همز المسلم بحد سيفه ، فاضطرب الناس وهاجوا وكثر القتل في المسلمين والنصارى على السواء ، ففر أبو نصر إلى بيت مناصح ، وظلت الفتنة مشبوبة الأوار حتى سلوه إلى الثوار ، حيث أخذوه إلى قصر الخليفة فبقى سجينه فترة من الزمن ، ثم أطلقوا سراحه ففرح النصارى (١) . وظاهر هذه القصة أن العلاقات بين مناصح وبين وتابعه كانت علاقات مودة ، إذ كان حاميه الطبيعي ولم يخيب له رجاء .

وفي سنة ٩٢٤ هـ - أو حوالى هذه السنة - رسم بمنع كثير من الأعياد المسيحية في مصر ، وفي سنة ٥٠٢ هـ استولى الحشاشون على قلعة شيزر التي كانت حاميتها المؤلفة من بنى منقذ تشاهد المسيحيين في احتفالهم بعيد (٢) الفصح ، أما ياقوت الحموى - من كتاب القرن السابع - فيقول إن عادة غير المسلمين جرت على الاحتفاء بأعيادهم جهرأ في شيراز ، ثم يتكلم عن الأعياد وصلتها ببعض الأديرة كما يتكلم عن مناظر مألوفة ، ويشير إلى اجتماع أهالى القرى للمشاهدة (٣) ، أما فيما يتعلق بالكنائس الموجودة في المناطق المرتفعة من العراق فليس هناك من شك في أنها كانت تقيم معظم احتفالاتها في العراء ، ويذكر ياقوت أسماء أربعة أديرة ، وأن أعياد النصارى ببغداد مقسومة على ديارات معروفة ، منها أعياد صوم الأحد الأول في دير العاصية ، والثاني في دير الزويقية ، والثالث دير الزندورد ، والرابع دير دزمالس ، ويجتمع إليه النصارى والمتفرجون (٤) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 250. أبو المحاسن، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٢٤ .

(٢) القرى : المخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٥٨ .

(٤) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٠ .

وفي سنة ٦٦٤ هـ حيل بين الذميين وبين دخول مقام إبراهيم في الخليل (١).

ويشير ياقوت إلى حفل ديني في سمنود حين يشير إلى أنه في يوم الاحتفال بذكرى أحد الشهداء ، يخرج النصارى الشهيد من قبره مدرجاً في كفنه وموضوهاً في نعشه ، وإذا ذاك يتحرك النعش من تلقاء ذاته ولا يستطيع أحد ما إيقافه أو تعويقه حتى يصل إلى النهر فيثب فيه ، ثم يعود إلى مكانه في لحده .

والظاهر أن في الأمر خطأ غير مقصود ، ذلك أن هناك رواية مشابهة لهذه الرواية تذكر عن شبرا ، المجاورة للقاهرة ، إذ يزعم النصارى أن النيل لا يفيض ولا يرتفع ماؤه حتى يلتقي فيه عند شبرا صندوق خشبي فيه أصبح شهيد من شهداء الأقباط الذين يتقاطرون من جميع الجهات إلى تلك المنطقة للمساهمة في العيد وهم ممتطون جيادهم ، وتخرج القاهرة عن بكرة أبيها وبمختلف طبقاتها إلى شبرا وقيمون الطنب على شاطئ النيل وغيره من الأماكن ، وتأتي زرافات من المغنين وأصحاب آلات الطرب ، ويخرج العيَّاق ومن لا خلاق لهم ، وتثر الأموال دون حساب ، وكثيراً ما ينشاجرون وتسيل الدماء ، ويصرفون على الخمر وحدها أكثر من مائة ألف درهم ، منها خمسة آلاف دينار من الذهب ، وحدث في إحدى المرات أن باع أحد النصارى خمرأ بما يربو على اثني عشر ألف درهم ، وكان أهالي شبرا يعتمدون في دفع خراج الأرض على بيع الخمر وحدها ، وقد عمدت الحكومة سنة سبعائة وثلثين للهجرة إلى إبطال الاحتفال بهذا العيد بناء على أمر السلطان الظاهر بيبرس ، مما حزن كثيراً في نفوس المصريين من المسلمين والقبط على السواء ، وكان لبيبرس كاتب أثير عنده قريب المسكاة من نفسه ،

(١) السلوك ، كاترمير ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، طبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٥٤٤ .

يشرف على تدبير أموره ويعرف بالتساج بن سعيد الدولة ، وقد جرت عادة ملوك الترك وأمرائهم على اصطناع أمثال هؤلاء الكتاب سواء أكانوا من المسلمين أو النصارى ، ولما عرف الأقباط مكانة هذا الرجل عند بيبرس أغروه بأن يحمل مولاة على الرجوع عما أمر به فخوفه من انكسار الخراج بإبطاله إياه ومن عدم طلوع النيل ، فلم يلتفت بيبرس إليه وصمم على منعه ، فبطل ، وظل الاحتفال به ممنوعاً حتى سنة ٧٣٨ هـ (= ١٣٢٧ م) حين شرعوا في العودة إليه ثانية بناء على رغبة السلطان ، وفي سنة ٧٥٥ هـ أخذ المسلمون أصبح الشهيد وأحرقوه وذرّوا رماده في النيل ومنعوا هذا العيد (١) .

وفي خميس العهد [أو خميس العدس كما يعرف بمصر] تضرب خمسمائة دينار ، فتعمل كلها خرايب تفرق في أهل الدولة برسوم مقررة ، وحدث في ذات مرة أن ضاعف الأمر المبلغ ، وجرت عادة النصارى أن يتهادوا في هذا اليوم فيما بينهم وبين بعضهم ، وفيما بينهم وبين المسلمين أيضاً ، وقوام هداياهم السمك والعدس المصنّى والبيض ، وتباع كميات كبيرة من البيض الملون بشتى الألوان ، حيث يتراشق به العبيد والصبيان والعامة (٢) ، ويعرف هذا اليوم في مصر بخميس الفصح أو العدس ، أما في الشام فيعرف بخميس الارز (٣) .

(١) المقرئى: الخطط ، ج ١ ، ص ٧٨ ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ ؛ والسلوك ، كاترير ، ج ٤ ، ص ٢١٣ .

(٢) المقرئى: الخطط ، ج ١ ، ص ٢٦٦ ، ٤٥٠ .

(٣) شاهد المقرئى خميس العهد في مصر ، وما جرت به عادة المصريين من المسلمين والأقباط على السواء . فوصفه بقوله « أدركنا خميس العدس في القاهرة ومصر ، وهو من جملة المواسم العظيمة ، فيباع في أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان ما يتجاوز حد الكثرة ، فيقامر به العبيد والصبيان النوغاء ، ويندب لذلك من جهة الخسب من يردعهم في بعض الأحيان ، ويهادى النصارى بعضهم بعضاً » .

وكان أهل خوارزم يحتفلون في اليوم الرابع من مايو بعيد الورد ، حيث يجيئون فيه بالورد الجورى إلى البيع ، تذكراً لليوم الذى بشرت فيه مريم « إيليشبع » ، والدة يحيى وأتاحتها بالورد (١) .

وكانت الأسواق تعقد مرتين سنوياً في بخارى إلى زمن متأخر يرجع إلى عهد السامانيين ، وتباع فيها أصنام بوذية يشتد عليها الطلب شدة ملحوظة حتى يقدر ثمن ما يباع منها بخمسين ألف درهم (٢) ، وكان القسوس والشمامسة في أنخيم (٣) يخرجون يوم أحد الشعانين بالمجامر والبخور ، وأمامهم الصليبان والأناجيل والقناديل المرسجة ، ويقفون عند باب بيت القاضى ، ثم يتوجهون إلى أبواب بيوت وجهاء أهلها من المسلمين ، فيحرقون الطيب ، ويقرأون فصلاً من الإنجيل ، ويمتدحون رب البيت (٤) .

وكانت الكنائس تستعمل لأغراض أخرى غير الأغراض الدينية ، فتقرأ فيها المراسيم الحكومية ، ونطالع في إحدى أوراق البردى (٥) قوله عليك حين تسلم هذه الرسالة أن تجمع كبار أهل البلد وشرطته وقرأ عليهم هذا الكتاب ، ومُرهم بكتابة نسخة منه إلى كل محلة لتقرأ على ساكنيها ، وأذعها في بيعهم . وكانت الكنائس تتخذ كذلك أماكن للإقامة ، ونستدل على هذا من أن كثيراً من اليهود تنص على عدم استعمال البيع كساكن ، كذلك رأينا أن الشافعى يعتبر أن تشييد كنيسة - ينزلها المسافرون - صورة مشروعة من صور الإحسان ،

(١) البيرونى : الآثار الحالية ، ص ٢٩٦ .

(٢) Barthold: Turkestan down to the Mongol Invasion, p. 107.

(٣) وذلك في كنيسة « أسبوطير » أى الخنص ، وكنيسة ميخائيل .

(٤) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٥) Greek Payperi in the British Museum, Vol. 4, N. 1348, 1384.

ولما تزوج عبد العزيز [ابن موسى بن نصير] من أرملة لذريق بالآندلس يقال إنه سكن معها في إحدى كنائس أشبيلية (١) ، وفي سنة ٣٢٠ هـ قضى أبو عامر ابن شيمس ليلة بإحدى كنائس قرطبة ، وكانت الكنيسة مبعث سرور له (٢) « إذ فرشت بالآس ، وعرشت بسرور واستثناس ، وقرع النواقيس يبهج سمعه ، وبرق الحيا يسرج لمعه ، والقس قد برز في عبدة المسيح ، متوشحاً بالزنانير أبداع قوشيح ، قد هجرروا الأفراح ، واطرحوا للنعم كل اطراح ، ؛ ولا تزال كلة النافوس ، في أسبانيا تستعمل للجرس .

وفي سنة ٧٥٥ هـ كان من الدوافع التي حركت العامة في مصر والقاهرة على الشغب ارتفاع ييوت النصارى (٣) .

على أن هناك بعض الأعياد التي ظلت تقام في مصر حتى زمن متأخر ، وشاهدنا القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ ، فكان اليهود في عيد الحنكة يوقدون على كل باب من أبواب دورهم سراجاً (٤) ، وإذا حل عيد الميلاد زين النصارى كنائسهم وأضاءوها ، وغمسوا أطفالهم في النهر في عيد التعميد رغم شدة برودة الجو ، وبعد ذلك تأخذ الحرارة في الارتفاع ؛ ولذلك يقول المصريون في أمثالهم « غطستم صفيتم ، ونورزتم شتيم » (٥) ، وهم يظهرون في عيد الصليب الفرح بإيقاد النيران ورش الماء حولها ، ويشاركهم في لهوهم عوام المسلمين ، ويضيف صبح الأعشى - إلى ذلك - قوله « وربما حملهم ترك الاحتشام على أن يتجرءوا

(١) المقرئ : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) المقرئ : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ .

على الرجل المطاع ، ولولا أن ولاية الأمر يردعونهم ويمنعونهم من ذلك لمنعوا الطريق من السالك ، وهم مع ذلك إن ظفروا بأحد لا يتركونه إلا بما يرضيهم ، والذي استقر عليه الحال بالديار المصرية إلى آخر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أنهم يقتصرون على رش الأمواه والتصافع وترك الاحتشام دون إيقاد النيران إلا من يفعل ذلك من النصارى في بيته أو خاصته (١) .

ومن الواضح أن عيد الصليب قد أصبح يوم عطلة عامة وبطالة . ولانستطيع أن نقرر بالتأكيد ماذا كان الغرض المقصود من هذه المظاهر المسيحية عامة ، ومن ثم ففي زمن المأمون كانوا يلتقون جهارا يوم أحد الشعانين ، واسكن ليس بين أيدينا ما يدل عما إذا كان اجتماعهم هذا بقصد العبادة أو اللهو (٢) .

وخلاصة القول أن المسلمين كانوا منذ زمن بعيد جدا يكرهون من النصارى مجاهرتهم بصلاتهم ، وتدل المحاولات الكثيرة لمنعهم من ذلك على أن الناس كانوا يجهلون عمدهم أو أنهم لم يكونوا يلتزمون به ، ولم تنجح محاولات عمر بن عبد العزيز والمتوكل في القضاء على شيء من مظاهر النصرانية حتى أبسط صورها ، وقد شعر الناس زمن الرشيد أن للنصارى الحق في القيام ببعض الاحتفالات الدينية ، وأن هذا الحق أقدم وأعظم من أن يقضى عليه مهما كان انزعاج المسلمين وعدم ارتياحهم إليها . وكانت الاحتفالات فرصة للهو ، يقبل الجميع على الاشتراك فيها بشغف وسرور ، ومع ذلك فإن الذميين لم يكونوا قط بمنجاة من تعسف المفرضين من الحكام والرعية .

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٣٩ .

الفصل الثامن

ملابس أهل الذمة

من الشروط التي اشترطها عهد عمر على الذميين لبس الزنار والنهي عن التشبه بالمسلمين في ثيابهم وسمو وجههم التي يستعملونها ، وينسب أبو يوسف (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) هذه الأوامر إلى عمر ، على حين أن ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧ هـ يقرر أن الخليفة أمر النصارى بلبس المنطقة ، وجزء مقادير شعرهم . أما اليهود الواردة في الطبري والبلاذري فقد خلت من الإشارة إلى الملابس ، وإذا ذهبنا إلى ما ينهب إليه المستشرق الايطالي الأمير كياتاني (١) من أن هذه اليهود قد وضعت فيما بعد ، كما هو الحال إزاء العهد لبيت المقدس ، فإن خلو هذه اليهود من الإشارة إلى الملابس يدفع الإنسان للشك القوي في حقيقة إصدار عمر لهذه الأوامر .

كان الغرض من القواعد المتعلقة بالملابس سهولة التمييز بين النصارى والعرب ، وهذا أمر لا يرقى إليه الشك ، بل نراه مقرراً تقريراً أكيدا عند كل من أبي يوسف وابن عبد الحكم (٢) ، وهما من أقدم الكتاب الذين وصلت كتبهم إلينا ، على أنه يجب أن نلاحظ أنه لم تكن ثمة ضرورة وقت الفتح لإلزام النصارى بلبس نوع معين من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون ، إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة ، وكان النصارى يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون جبر أو

(١) Caetani : Annali dell' Islam, y, 17. 175.

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٢ ؛ وفتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥١ .

إلزام ، على أن الحاجة استلزمت هذه الفروض فيما بعد حين أخذ العرب يحظ من التمدن ، إذ حمل الإغراء الشعوب الخاضعة لهم على الاقتداء بهم في ملبسهم والتشبه بهم في ثيابهم .

ويُقبل المؤرخون الكلام عن ملابس الذميين ، ومن ثم فليس لدينا سوى تفاصيل ضئيلة عن هذه الناحية ، والمأثور عن الشاعر الأخطل النصراني المتوفى سنة ٩٥ هـ أنه كان يدخل على عبد الملك بن مروان وعليه جبة وحرز من الخز ، وفي عنقه سلسلة من ذهب ، تنفض لحيته خرا (١) ، ونلاحظ أن اتفاقية ٩٨ هـ المبرمة بين المسلمين والجراجمة الذين يسكنون المناطق الجبلية من بلاد الشام تضمنت النص على أن يلبس الجراجمة لباس المسلمين (٢) . ولما أراد العرب النازلون بمصر إهانة الأنبا اسحق هددوه بلبس ثياب اليهود ، وطلى وجهه بالرماد ، والطواف به في البلد (٣) .

ولعمر بن عبد العزيز مراسيم بشأن الملابس ، والروايات الواردة عنه في هذا الصدد كثيرة ، فيذكر ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد أن الخليفة حرّم على جميع الذميين لبس العمام أبر التشبه بالمسلمين في ثيابهم ، ويقول ابن العبري (٤) إنه منع النصاري من ارتداء ملابس الجند العرب ، ويشير مؤرخ سرياني آخر إلى أنه منعهم من وضع السروج على الخيول (٥) . ويكرّر أبو يوسف ذكر منع استعمال السروج ، ويضيف إلى ذلك أن نساءهم كان لا بد لهن من استعمال

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، ١٧٨ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٦١ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة الاسكندرانيين ، ص ١٦١ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 117.

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p 307.

الرواحل حين ركوبهن الجمال ثم يسهب في ذكر بعض التفاصيل عن الملابس. والمعروف أن عمر بن عبد العزيز نهى عن لبس القباء وأثواب الخبز والعصب، وتشكى من أنهم أهملوا «الزناز»، ولبسوا العامم وتركوا التقصيص فطالت شعورهم. (١) أما ابن عساكر فيشير إلى أن الخليفة منعهم من الظهور في الأماكن العامة إلا مفروقى الناصية، وألا يلبسوا قباء ولا يمشوا بزناز من جلد، ولا يلبسوا طيلسانا أو سراويل ذات خدمة، ولا يلبسوا نعلا ذا عذبة، وحرّم عليهم ركوب السروج (٢)، وتذكر الكتب أن قوما من بني ثعلبة جاءوه ذات مرة وأفضوا إليه بأنهم نصارى وسألوه أن يدلهم على ما يفعلونه، فدعى إليه حجاما جزّ نواصيهم وشق من أرديتهم حزما يحتمون بها، ونهاهم عن الركوب بالسروج، وأمرهم أن يركبوا بالأكف من شق واحد (٣)؛ وظل وثنيو حران حتى سنة ١١٦ هـ يلبسون القباء ويرسلون شعورهم (٤).

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عدم ورود كلمة «الزناز» عند ابن عبد الحكم ولا في كتابات أبي يوسف في معرض حديثه عن عهد عمر بن عبد العزيز، وإنما يستعملان بدلها لفظ «المنطق»، ونجد أن أبا يوسف يستعمل «الزناز» في معرض وصفه لتشريعات عمر بن الخطاب ويستعمل «الزنازات» بدلا من جمع التكسير «زنانير» التي أصبحت شائعة الاستعمال، والظاهر أنه لم يقتبس نفس عبارات عمر بن عبد العزيز بل يصطنع ألفاظا من عنده.

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٣ .

(٢) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ؛ وعبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ١٦٦ .

(٣) الأبهى : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

وقد أمر المتوكل فيما بعد بمنع الذميين من ارتداء « المنطق » ، ومن الجلي « أن كلمة « الزنار » قد أخذت بالتدريج تصبح علماً على الحزام الذي كان علامة فارقة اختص بها اليهود والمسيحيون وأصبحوا يتميزون بها عن المسلمين ، والكلمة يونانية الأصل ، وربما دخلت العربية عن طريق اللغة الآرامية حتى أصبحت في النهاية خاصة بالذميين ، ويعنى بها في العربية الحديثة العذبة عند اليهود وجوانب الرأس التي يحرم عليهم جزها (١) .

ولما كان زمن هرون الرشيد فرض على الذميين لبس الزنارات مثل الخيط الغليظ تعقيد في وسطهم ، وأن تكون قلانسهم مضرّبة ، وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايبس كرتين من الخشب مثل الرماتة ، وأن يجعلوا شرك نعالمهم مثنية ، وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل (٢) . وكان بعض هذه الأوامر قد صدر قبل ذلك التاريخ بخمسين عاماً ، ففي سنة ١٣ هـ كان أساقفة مصر يستعملون القلانس (٣) . وفي أثناء القتال الذي جرى بين بقايا بني أمية وطلّاح بني العباس والذي أدى إلى مقتل مروان الحمار وانتهاء أسرته الأموية نادى الجند العباسي في أهل مصر « من كان نصرانياً فليعمل الصليب على جبهته وثوبه وعلى باب بيته (٤) » . على أن هرون الرشيد أمر في سنة ١٩١ هـ أهل الذمة ببغداد بمخالفة التشبه بالمسلمين في لباسهم وركوبهم (٥) .

وفي زمن خلافة المأمون كان هناك نصراني يدعى « بكام » من أثرياء « بورة » ،

(١) لا أعرف من أين استقى الدكتور ترتون هذا التفسير .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ؛ الطبري ، ج ٣ ، ص ٧١٣ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٥ .

(٥) تاريخ الطبري : ج ٣ ، ص ١٣ .

من أعمال مصر ، فإذا كان يوم الجمعة لبس السواد وتقلد السيف وشد حوله المنطقة ، وامتطى حصانه ومضى إلى الجامع وبين يديه رجاله ، حتى إذا بلغ باب المسجد وقف وأنفذ رسولا مسلماً من قبله دخل الجامع وصلى بالناس (١) ، ولا يشير المؤرخ صاحب الرواية إلى شيء من الغرابة في هذا الأمر ، ومن هذا يتبين لنا أن المنطق أو المنطقة كانت جزءاً من اللباس الرسمي .

وفي سنة ٥٢٣٦ هـ صدر مرسوم (٢) للمتوكل ألزم « النصارى وأهل الذمة كلهم لبس الطيالس العسلية والزنانير وركوب السروج بركب خشب وبتصيير كرتين على مؤخر السروج ، وبتصيير زرين على قلانس من لبس منهم قلنسوة مخالفة لون القلنسوة التي يلبسها المسلمون ، وبتصيير رقعتين على مظهر من لباس مما ليكمم (٣) ، يكون لونهما مخالفاً لون الثوب الظاهر الذي عليه ، وأن تكون إحدى الرقعتين بين يديه عند صدره والآخرى منهما خلف ظهره ، وتكون كل واحدة من الرقعتين قدر أربع أصابع ، ولذلك يسمون بالمرقطى (٤) الثياب ، ويكون لون الرقعتين عسلياً ، ومن لبس منهم عمامة فتكون عسلية اللون ، وأمر المتوكل أيضاً بأخذ مما ليكمم بلبس الزنانير ومنعهم من لبس المناطق .

ولما صدر قرار الحرمان ضد حنين خلع زناره (٥) ، ويضيف المقرئ إلى ذلك أن المرأة كانت تتدثر بالدثار الأصفر حين تغادر بيتها إلى الخارج وتضع

(١) Eutychius : Hist. Vol. 2, p. 434. ؛ ظم الجوهر ، ص ٦٢ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ ؛ المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛

Bar Hebraeus : Chronicle, p. 155.

(٣) الملاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٤) يلاحظ أن الطبري وابن العبري يستعملان كلمة « ممالك » على حين أن المقرئ يستعمل كلمة « رجال » .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

المنطقة حول وسطها ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أخذ الخليفة المتوكل أهل الذمة بلبس دراعتين عسليتين على الأقيية والدراريع ، وأمرهم بالاعتصار في مراكبهم على ركوب البغال والخير دون الخيل والبراذين (١) .

وإذا رجعنا إلى الوراء وجدنا ما كان للمتوكل من المراسيم الصارمة المتعلقة بما ينبغي على النصارى ارتداؤه من الملابس ، وقد اكتفى هرون في أمرهم بنهيهم عن التشبه بالمسلمين في الثياب ، كذلك كان عمر بن عبد العزيز قد نهاهم عن تقليد المسلمين ، ثم أخذت المراسيم تزداد عنفاً شيئاً فشيئاً ، فهل كان لعمر ابن الخطاب دخل في هذا التشريع ؟ الأرجح أن لا ، إذ لم تكن تمت ضرورة في هذه تدعو لإلزام الذميين باتخاذ ضرب معين من الملابس يميزهم عن غيرهم ، وعلى أية حال فليس بين أيدينا ما يدل على أن هذه القيود كانت قد وجدت قبل زمن عمر بن عبد العزيز ، بل إن الدلائل الموجودة تشير إلى عدم وجودها ، ومهما يكن الأمر فقد كان من اليسير نسبة هذه الإلزامات إلى الشخص الذي يعتقد إجماع الأخبار على أنه منظم الدولة الإسلامية ، وأصبح الأمر أيسر من قبل نظراً للحقيقة الثابتة القائلة بأن هناك عمراً آخر هو واضح بعضها ، ونلاحظ أن أبا يوسف هو أول من ينسبها إلى عمر بن الخطاب ، وكان هناك من طول الوقت ما يكفي لنمو الأسطورة .

* * *

أما يهود الأندلس فكانوا يلبسون الملابس الصفراء ، وحرم عليهم لبس العمامة تحريماً باتاً (٢) . وفي ختام القرن الخامس كان رجال الدين يشدون الزنار

(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

(٢) القرى : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ١٣٧ .

حول وسطهم (١) ، بينما نجد أن القوانين التي منها المتوكل كانت على جانب كبير من التشدد والقسوة ، ولقد قام سكان بغداد سنة ٢٧١ هـ أو ٢٧٢ هـ بالثورة ضد النصارى لركوبهم الخيل (٢) ، ويذكر المقدسى - من أهل القرن الرابع - أن المجوس في شيراز كانوا لا يلبسون « الغيار » ، وأن المسيحيين كانوا يلبسون الطيالس (٣) .

والغيار ثوب مرقع لكنه يستعمل في العادة للزنا .

ثم سمع الناس عن ملابس النصارى مرة أخرى زمن الحاكم بأمر الله خليفة مصر المجنون ، حيث ألزم الذميين بلبس السراد وهو شعار خصومه العباسيين تحقيراً لهم ، كما فرض على النصارى حمل الصليبان في أعناقهم ، وحتم على اليهود لبس خشبة على شكل تمثال رأس العجل إشارة إلى ما كانوا يعبدونه أيام ضلالهم في البرية ، وأمر بأن تكون سروجهم بسيطة غير مزينة ، عليها أخشاب وجلد أسود مدبوغ ، وحرم عليهم لبس الخواتم في يدهم اليمنى ، فإن خالفوا شيئاً من هذه الأوامر أخذوا بالعنف والقسوة ، حتى لقد اضطرب بعضهم للخروج على دينه ، ونفى الكثيرون منهم خارج مصر ، أما الذين بقوا بها وظلوا محافظين على ملتهم فقد حملوا صليباناً من الذهب أو الفضة ، واتخذوا لأنفسهم سروجاً بالغوا في تزيينها ، ثم ألزم الحاكم النصارى مرة أخرى بتعليق الصليبان الخشبية في أعناقهم ، زنة كل صليب منها خمسة أرتال ، وفرض على اليهود أن يلبسوا في أعناقهم قرامى الخشب في زنة الصليبان أيضاً وتكون ظاهرة فوق ثيابهم ، وإذا

(١) المقري : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٢) Elias of Nisibis, Hist., P. 68.

(٣) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

ذهب المسيحيون أو اليهود إلى الحمامات لبس الأولون صلبانهم وحمل اليهود النواقيس (١) ، ثم زاد على ذلك بأن أفرد لهم حمامات على حدة ، ومنع اليهوديات والنصرانيات من اتخاذ نعال كنعان المسلمات ، وأمرهن بلبس « السرموز » واحدة حمراء والآخرى سوداء (٢) ، وظلت هذه القوانين متبعة في مصر مدى تسع سنوات (٣) .

وفي سنة ٤٨٤ هـ بينما كان أبو شجاع الملقب بربيب الدولة وزيراً للخليفة في بغداد صارت الأوامر بإلزام أهل الذمة بلبس الغيار وما شرطه عليهم عمر (٤) .

وأرغم السلطان محمد السلجوقي الذميين في بغداد سنة ٥١٥ هـ بلبس الغيار ، فجرت مفاوضات ومراجعات ، وانتهت بأن تقرر عليهم للسلطان عشرون ألف دينار ، وللخليفة أربعة آلاف دينار ، وبذلك تخلصوا من التزامهم بلبس هذا الشعار البغيض إلى نفوسهم (٥) .

وبعد أن تم لنور الدين محمود زنكي الاستيلاء على الموصل أمر النصارى بلبس « الزنار » ومنعهم من استعمال السروج إن ركبوا الخيل أو البغال ، كما أن قائده أسد الدين شيركوه فرض هذه القوانين ذاتها بمصر ، ثم ذهب إلى أبعد من

(١) خطط المقرئى ، ج ٢ ص ٤٩٥ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, P. 204 ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٤ ؛ تاريخ ابن أبياس ، ج ١ ، ص ٥٢ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) غازى الواسطى : الرد على الذميين ، ص ٣٩٥ .

(٣) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٦ ، الترجمة ص ١٤٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٨٤ هـ ؛ البندارى : زبدة النصر ، ص ٧٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥١٥ هـ .

ذلك حين نهى النصارى عن ركوب الخيل والبغال ، ومع ذلك فإن ميخائيل السرياني نسب فرض هذه الأوامر إلى صلاح الدين ، لكن يقال إنه بعد مغادرة نور الدين الموصل لم يعبأ أحد ما بالتزام هذه القيود ، أما في مصر فلا شك أنه كان عند صلاح الدين جماعة من الموظفين النصارى ، والأرجح أنه لم يرغمهم على التزام الأوامر المتعلقة بالملابس (١) .

وإذا رأينا عدم التزام الذميين الأوامر والنواهي المتعلقة بالملابس في فترة ما فليس معنى ذلك أن هذه المراسم كانت ملغاة ، لكن كل ما يقال هو أنها لم تكن تراعى تمام المراعاة إلا إذا كان الوالى شديداً في غيرته الدينية ، أو يسكون قد حدث من جانب العامة سخط وانفجار على الذميين يحمل المسئولين على التزام هذه القوانين ، وبما يؤيد هذه الفكرة ما نراه من إعادة لبس الزنار بالقوة في مصر سنة ٦٨٣ هـ (٢) ، أضف إلى ذلك أنه لم يسمح لأى مسيحي بارتداء ثياب حمراء (٣) . ولا يجوز لرجل أن يحدث مسلماً راكباً ، كما ألزم النصارى بركوب الخير دون غيرها من المظى .

وفي شهر شعبان سنة ٧٠٠ هـ حمل اليهود في مصر والشام على لبس العمام الصفراء ، والنصارى العمام الزرق والسامريين الحمر ، وأمروا جميعاً بالتزام ما نص عليه العهد العمري ، ولقد كانت تلك القيود لا تزال سارية زمن السيوطى ، حتى ليقول أحد الشعراء :

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser, III, vol. 2, P. 166—168 ; Michel Le Syrien : Chroniques, (trad. Langlois), P. 328.

(٢) خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

(٣) ويشترط فيها أن تكون حمراء من قماش خفيف؛ راجع لسان العرب، ج ١٣ ، ص ٤٠٤ .

تعجبوا للنصارى واليهود معاً والسامريين لما عمووا الخسفا
 كأنما بات بالأصباغ منسهلاً نسر السماء فأضحى فوقهم فرقا

وتذكر في هذا المقام أن التزام الذميين هذه الأوامر يرجع إلى زيادة أحد
 الأغراب لمصر ، فقد آله وحز في نفسه ما كان يظهره أحد النصارى بها من
 الآبهة ، إذ كان يركب حصانه وبين يديه المشاة ومن ورائه العبيد ، بينما يجتمع
 فقراء المسلمين حوله يقبّلون رجله ، والواقع أن مرد معظم الثورات الشعبية
 وانفجار العامة ضد الذميين يرجع إلى عدم تحفظ النصارى واليهود حين تكثر
 الثروة في أيديهم وحين تواتتهم السلطة ويتنفذون ، حتى إن جمهوراً غفيراً من
 النصارى رأى نفسه أكبر من أن يلبس العمام الصفراء ، وحاول هؤلاء
 النصارى الامتناع عن التزام هذا الفرض عن طريق حماية الأمراء إياهم ، بما
 حمل المسئولين على أن ينادى المنادى بالمرسوم القاضى بأن ينهب دار كل نصراني
 يعتم بعمامة بيضاء وأن يحمل دمه . ولقد قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب إنه
 حرّم على الذميين لبس ملابس المسلمين والتشبه بهم في الثياب ، وإن إقدامهم
 على ذلك الأمر يعرضهم لنفس المسكاره ، ولقد بلغت كراهية العامة لهم حداً
 قوياً وازداد شعورهم ضدهم عنفاً ، حتى اضطر الخارج منهم من بيته إلى استعارة
 عمامة صفراء من أحد اليهود ، على أنه أذن للنصارى بلبس العمام البيضاء في
 الشوبك والسكر لقلّة من بها من المسلمين (١) .

وفي سنة ٧٠٤ هـ تكلم الوزير ابن الخليل في أن يسمح للذميين بلبس العمام
 البيضاء ذات العلام إذ ألزموا لبيت المال بسبعمئة ألف دينار غير الجالية التي

(١) المقرئى : الخط ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص
 ٢١٢ ؛ السلوك للمقرئى ، ق ٤ ، ص ١٨٠ .

يدفعونها وهي الجزية ، وكاد الاقتراح أن يقبل لولا معارضة الشيخ تقي الدين بن تيمية ؛ وفي سنة ٧٢٤ هـ قلدت بغداد القاهرة وجارتها في إلزام الذميين بلبس الإزار الأصفر والأزرق (١) ، كما أن النصرانيات في مصر ألزمن سنة ٧٥٥ هـ بلبس الإزار الأزرق ، واليهوديات الإزار الأصفر ، والسامريات الأحمر (٢) .

ويورد المستطرف قائمة بما تراه جماعة الشافعية من القيود على الملابس ، والظاهر أنها أقرب للاستعراض التاريخي منها إلى أن تكون سجلا لما حدث ، فعليهم أن يلبسوا قلانس يميزونها عن قلانس المسلمين بالحمرة ، ويشدوا الزناير على أوساطهم ، ويكون في رقابهم خاتم من نحاس أو رصاص أو جرس يدخلون به الحمام ، وليس لهم أن يلبسوا العنائم ولا الطيئسانات ، وأما المرأة فإنها تشد الزنار تحت الإزار ، ويكون في عنقها خاتم تدخل به الحمام ، ويكون أحد خفيها أسود والآخر أبيض ؛ ولا يركب الذميون الخيل ولا البغال ولا الحمير إلا بالكف عرضاً ، ولا يركبون بالسروج (٣) .

على أنه ليس من الصحة في شيء أن تعتبر قاعدة عامة ما يقرره Juynboll من أن اللون الأزرق كان لون غيار النصارى ، والأصفر لغيار اليهود ، والأسود أو الأحمر لغيار المجوس (٤) ، إذ الواقع المعروف أن اللون الأصفر اتخذ في بادئ الأمر لجميع الذميين ، ثم جاء الاختلاف في الألوان بعد ذلك .

على أن هذه القوانين كانت عرضة للتغير حتى تلائم الظروف والأوضاع ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٣) الأبشيهي : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٤) Juynboll, Handbuch des Islamischen Gesetzes, P. 352.

بدليل أن الزرادشتيين كانوا إلى بضع سنوات قلائل يرتدون الملابس الصفراء اللون ، ولم يكن يسمح لهم بلبس الجوارب (١) .

أما ما أشرنا إليه آنفاً من ختم رقاب الذميين على الدوام فأمر مبالغ فيه تمام المبالغة ، والحقيقة تتلخص في أن عمر بن الخطاب كان قد أنفذ لجمع خراج العراق رجلين من لدنه هما عثمان بن حنيف وحذيف الباقى ، فختما أعناق جميع الذميين [وهم مائة ألف وخمسون ألف عِلج] وحدث هذا أولاً في خاتمين (٢)؛ كما يقال إن ابن حنيف ختم رقاب خمسمائة وخمسين ألف ذمى في مكان آخر، وليس من الثابت تماماً أن الختم كان يتعلق بدافع الخراج ، وقد أمر عمر عمرو بن العاص بختم رقاب أهل مصر (٣) في وقت جباية جزية الروم ، ولا يمكن للبرء أن يتصور دوام بقاء ختم الأعناق ، إذ ليس بين أيدينا شاهد على استمراره ، ويشير أبو يوسف إلى أن ختم الأعناق لم يكن يستعمل إلا عند جمع الجزية فحسب ، وهذا نص ما يقوله ، ينبغي أن تختم رقابهم في وقت جباية جزية رءوسهم حتى يفرغ من عرضهم ، ثم تكسر الخواتيم كما فعل عثمان بن حنيف حينما سأله كسرهما (٤) ، ونجد صورة أختام سنة ٢٤٠ هـ ، ٢٨٧ هـ واردة في مجموعة أوراق البردى التي نشرها رينيه (٥) . ومن العجيب أنه ورد في تاريخ سرياني لأحد المؤرخين المجهولين النص على اسمي إثنين من الحكام هما مسلمة أخو الخليفة الوليد وموسى بن مصعب وذلك زمن المنصور الذي وضع الأختام على رقاب

(١) E. Browne, A Year Among the Persians, P. 370.

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٥١ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ، وراجع أيضاً ص ٢١ .

(٥) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 672.

الرجال ، على أنه يجب أن تذكر أن هذا أمر شاذ وليس له من ضريب ولم يكن بالقاعدة المتبعة (١) ؛ ويشير ابن المقفع في كتابه «سير البطارقة الاسكندرانيين» ، مرة واحدة إلى الختم ، لكنه يذكره في مناسبة أخرى (٢) .

ومن الحق ألا نحمل العرب وزر هذا العيب إذ لم يكونوا فيه بالبادئين ولا المبتدعين بل كانوا مقلدين لما اصطنعه البيزنطيون قبلهم ، ففي سنة ٥٠٠ م ذهب Demosthenes إلى الإمبراطور وأخبره بنكبته ، فوصله الإمبراطور بمبلغ غير قليل من المال لتوزيعه على الفقراء ، فلما عاد من حضرته إلى الرها ختم على رقاب الجميع بأختام من الرصاص ، وأعطى كل واحد منهم رطلا من الخبز كل يوم (٣) .

على أنه كانت تفرض غير هذه المعاملات ، ففي زمن ولاية سليمان (٩٦ - ٩٩ هـ) أحصى أسامة بن زيد الرهبان في مصر ، ووسم يسمهم بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم ديرهم وتاريخه العربي ، لكن ليس عليها الصليب ، فن وجد بغير وسم عرقبه ، فيظل أعرجا على الدوام ، وحلق للكثيرين لحاهم وسمّل أهين البعض وقتل بعضاً آخرين ، ثم عمد بعد ذلك إلى تفتيش الأديرة فوجد فيها بعض الرهبان بلا وسم فضرب أعناق البعض ، وضرب باقيهم حتى ماتوا (٤) .

وفي زمن ولاية هشام بن عبد الملك عمد حنظلة بن صفوان إلى التشديد على النصارى وختم رقاب الجميع ما بين الثانية عشرة والمائة ، ودوّنهم في السجلات ، وجعل على كل نصراني وسماً هو صورة أسد ولا يستطيع أحد بدون هذا الوسم

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 1, P. 299, 340.

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٣) Joshua Stylites (ed. Wright) , P. 37.

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٢ وما بعدها ؛ خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

من البيع أو الشراء ، ومن وجود غيره بترت يده وفرضت عليه غرامة كبيرة (١) .
وقد أثارت هذه الطريقة الأخيرة كثيراً من النقد عليها ، ومن المصيب أن
الحكومة احتفظت بسجلات كاملة عن جميع دافعي الجزية ، ومن ثم فلا محل
في القول بأن حكومة ما تحتفظ بمثل هذه القوائم لا بد وأن تكون قد فعلت
ذلك تحت تأثير شيء ترمي من وراءه إلى عمل أمر يستحق أن يوصف بالتفصيل .

* * *

على أنه يوجد لفظ آخر يطلق على ملابس خاص بالذميين وهو « كستجة » ،
وهي كلمة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، ولا يبعد أن تكون قد انتقلت
منها إلى للسان العربي ، والمقصود بها في اللغة الفارسية ما يعرف في العربية
« بالمنطق » ، على أنه يقصد به في السريانية (٢) شيء آخر أكثر من « الزنار » ،

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ ، المقرئ : الخط ٦ ج ٢ ، ص ٤٩٣ .
(٢) بمناسبة إشارة الدكتور ترنون لصلة الكستيج بالسريانية فقد كتب المترجم إلى فبطة
البطريك الأطاكي يسأله رأيه في هذه الإشارة ، ففضل غبطته فكتب « ... الكستيج
(وليس الكستجة) بالضم . قال الفيروزبادي : خيط غليظ يشده الذي فوق ثيابه دوت
الزنار . معرب « كتي » — وفي قطر المحيط وأقرب الموارد : خيط غليظ بقدر الإصبع من
الصوف يشده القديمون فوق ثيابهم دون ما يترنون به من الزناير المتخذة من الأبريسم ، جمعه :
كستيجات ، معرب . قلنا هي لفظة فارسية ، ومن الفارسية نقلتها السريانية وإن خلت منها المعاجم
السريانية إلا معجم (الدليل) الذي أوردها في ص ٤٣٧ « كستيجات » Koustigeo :
كستيج . هميان . حزام . » . وقال الحسن بن بهلول في معجمه ، ج ١ عمود ٦٣٧ في لفظة
« كستيجات » Hemyono هميان ؛ كستيز ؛ وجاء في التوارة « والمصنفة والهميان » وارتأى
ابن سروشويه أنه « كستيجات » doustigo فطاق عريض . ويقال له بالفارسية
« كوستيج » . وبشبه الزنار المدور ولكن الهميان أبيض — كوستيج الهوس
هميات) . وقال أيضاً ، ج ١ عمود ٤٤٤ في « زنار عريض . الكستيج » . فمن هذه
العروج نعلم أن ليس لهذه اللفظة الدخيلة معنى في السريانية سوى معناها الأصلي في الفارسية .
وإذا كان استفاد من كلام العلامة ابن العبري ، وترجمته : ولم يكن أحد منهم يظهر في الخارج
بدون زناير وكستيجات » (تاريخه المدني السرياني ، ص ١٥٥) أن الكستيج هو غير

لأن ابن العبري (١) يقول في معرض كلامه عنها ، إنه إن يكن يسمح لأحد منهم بالظهور بدون الكستجة والزمار ، لكن هذا لم يمنع المؤلفين في العربية - في بعض الأحيان - من استعمالها للدلالة على الزمار ، بدليل قول الصولي (٢) ، إن عمر بن الخطاب أمر الذميين أن يربطوا الكستجات في أوساطهم ليعرف ذمهم من زى المسلمين ، كما يورد البستاني صورتين للكلمة ، إحداهما « كستجة » والأخرى « كستيج » ، ويقول إنها جبل في تخانة الإصبع يلبس تحت زمار من الحرير ، ولست أعرف المصدر الذي استقى منه هذا التفصيل للكلمة ، لأنه يختلف عن التعاريف التي ذكرناها .

وحدث أن طاف الشرطة شوارع بغداد بسجين يلبس القلنسوة (٣) ، والظاهر أنها كانت سمة خاصة بالذميين ، ومن ثم كان لبسها رمزاً للتحقير والازدراء والتجريس ، وإن يكن هذا غير ثابت وأمرأ غير متحقق منه ، لأن أمثال هذا السجين يلبسون في العادة الدراعة التي كانت جزءاً من ملابس الشريف .

== الزمار ، فإنه أراد أن المسيحيين كانوا يسامون لبس الكستيج أي النطاق أو الحزام العريض المدور ، أهني الموقوف بعضه على بعض . وهو مما كان يلبسه المجوس ، وفوقه الزمار - ويظهر لنا أنه كان أرق ، ولونه غير لون الكستيج وهو أشبه شيء بالجبل الطليظ وذلك لإذلالهم وتمييزاً من المسلمين - هذا الذي نرتأيه نحن خلافاً لما أورده أصحاب المعاجم العربية الذين قالوا إن الذي يشده فوق ثيابه دون الزمار - ؟ وزاد البستاني والمرتوني : أن الذميين يشدون فوق ثيابهم دون ما يترنون به من الزنابير المتخذة من الابرسم ، فإذا كانوا يشدون دون الزمار فلا يظهر ، وهذا مخالف للهدف الذي قصده منهم الخليفة أو الملك . وإذا كانوا يترنون بالزنابير الحريرية فلم يبق مجال للقول بأن لبس الزمار كان للإذلال ، - هذا ولعل استعمال الكستيج والزمار تطور مع الزمان ؟ والذي قاله فيه المعاجم ينطبق على زمان الحرية والرفاه ، لا على زمان الشدة والعنف .

(١) Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 215.

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٣) من قصيدة لابن المعتز في المعتضد ؛ ج ١ ، ص ٣٥٩ .

الفصل التاسع

المضايقات المالية

فتك جنود سعد بن أبي وقاص بكثير من الرهبان والمتزهدين في دير ومونت ماردة ، ، واستمر الفتك على وجه الخصوص في أهل الدير المشهور العظيم المعروف « بدير بنات الكنائس الخمس » الواقع على تل رأس العين ، كما ورد الخبر بما ارتكبه العباسيون من قتل النصارى عند استيلائهم على دمشق وفي أثناء القتال ضد مروان بمصر (١) ، مما يتضح لنا منه أن الفتك بهؤلاء المسيحيين كان شيئاً غير مألوف ، ومن ثم فهو أمر يستحق عناية خاصة . على أن هذه الأحداث الثلاثة جرت زمن الحرب .

ولقد حدث أن اتهم « يوحنا » بطرك سمود بامتناعه عن الحضور لاستقبال الوالى ، وزعم الوشاة [من جماعة المسيحيين المخافين له في المذهب الدينى] أن امتناعه كان ترفعاً منه وكبرياء ، فأراد العرب في بداية الأمر تغريمه مائة ألف دينار ، ثم ما لبثوا أن اكتفوا بعشرة آلاف فقط ، فلما اتصل الخبر بالكتاب المتصرفين بالإسكندرية ، وأن الحالة انتهت إلى هذا القدر من المال استحثوه على الرضا ، وقطموا العهد له على أنفسهم بتقييدها منهم ومن كتاب الدواوين (٢) ، كما أن الأصبح بن عبدالعزيز ألزم الاساقفة بمختلف كور البلاد بدفع ألفي دينار سنوياً

(١) Anonymous Syriac Chronicle, I.P. 245؛ وساويرس: سير البطارقة،

(٢) وساويرس : سير البطارقة الإسكندرانيين ، ص ١١٦ .

زيادة عن الخراج المضروب على ما يبدعهم من الأراضى (١) ، ولما عاد أثناسيوس ، إلى عبد الملك بدمشق قبض القوم عليه وأخذوا منه كل ما كسبه بمصر ، بحساب كانوا عملوه له (٢) ، ، ولما مثل البطرك ، ألكسندروس ، في حضرة عبد الملك وإلى مصر تسامل عن يكون ألكسندروس فأجابوه ، هذا أب جميع النصارى وبطركهم ، ، فقال لواحد من حجابيه ، أفعل به ما تريد من الهوان إلى أن يقوم بدفع ثلاثة آلاف دينار ، ، [فلما نظر ذلك جرحه الشماس الغمراوي ، وأنه لا يفرج عن البطرك إلا بعد أن يأخذ الوالى المال المفروض تقدم إليه سائلا إياه عن غرضه فقال له ، غرضى المال ، فأجابيه ، ضعه إلى مدة شهرين أنحدر به إلى بحرى وأنا أقوم لك بثلاثة آلاف دينار ،] ، ومن ثم أخذ البطرك يطوف بجميع نواحي البلد حتى حصل المال من الأساقفة والمقدمين والرهبان (٣) .

ولما ذهب ألكسندروس لتهنئة قرعة بن شريك ، بتوليته حكم مصر قبضوا عليه [لو شاية وشى بها تاوضوتيس متولى خراج الإسكندرية لما كان بينه وبين البطرك من معادة] وأرغموه بدفع مبلغ من المال مماثل لما دفعه إلى عبد الله بن عبد الملك ، فأفكر أن يكون في قدرته دفع مثله ، فقال له قرعة ، هذا الكلام لا ينفع ، ولو أنك تبيع لحك لا بد من ثلاثة آلاف دينار وإلا فلن تخلص من يدي ، ، فاضطر البطرك للسير إلى الصعيد ليجمع له المال المطلوب ، وإذ ذاك عثر أجدهم على أربعة كيزان عملوة سكة من سكة الروم ومدفونة تحت الأرض ، فأعطاها إلى جرحه ، وكيل الراهب وإلى كاتبه ، فلما تراسى هذا النبأ إلى سماع الحكومة صادرت كل ما بالدير من المال ومن أواني الذهب

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٥ .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٦ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ،

حيث يقول « ستة آلاف » دينار .

والفضة والكتب والحيوانات، وزجوا بالبترك في السجن سبعة أيام، وأرغموه على أن يتعهد بدفع ثلاثة آلاف دينار، وبعد انقضاء سنتين لم يستطع الوفاء إلا بألف دينار فقط، ذلك أن الرهبان الذين كانوا قد أخفوا جزءاً كبيراً من الكنز أخذوا في صرفه على الملابس الفاخرة والجواري والسراري، إلا أن العرب ما لبثوا أن قبضوا عليهم، وأجبروهم على أن يشرحوا لهم كيف كان حصولهم على المال (١).

وفي زمن الحجاج فتك مجدين مروان بكثير من النصاري البارزين واستباح دورهم، فامتدت إليها يد النهب والسلب، فكان من بين القتلى مردنشاش من أهل نصيبين وولده، وسيمون الخالوجي وأنسطاسيوس الرهاوي (٢).

ورمى أسقف دمشق الخلقدونى عند الوليد بأنه جدف في الرسول، فقطعوا لسانه ونفوه إلى السجن (٣). وحوالي سنة ١٦٠ هـ، تكلم أحد المسيحيين بمصر في حق الرسول كلاماً نال به منه فشكى القاضي إلى مالك بن أنس الذي أفتى بضرب عنق النصراني، فكان ما أفتى (٤).

كذلك حاول الوليد إرغام المسيحيين على نبذ ديانتهم مما أدى إلى قتل كثير بالكنائس (٥)، وعمد أحد البطارقة الخلقدونيين إلى رشوة قرعة بن شريك بألف دينار، فإما كان من قرعة إلا أن أقره في الكرازة بالإسكندرية، ويورد المقرئ

(١) ساويرس: سير البطارقة الاسكندريين، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, t. 1, 294.

(٣) Ibid., Op. Cit. 1, p. 314.

(٤) الكندي: الولاية والقضاء، ص ٣٨٢.

(٥) Michel Le Syrien, trad. Langlois, P. 250.

خبر تعيين بطرك الإسكندرية سنة ١٠٧ هـ [وهو البطرك قسيا] بناء على اقتراح إمبراطور الروم ، وجاء البطرك الملكاني ومعه هدية الإمبراطور إلى الخليفة دمشق^(١) [وإذ ذاك عهد هشام إلى رد كنائس الملكية إليهم] ، ويشير ساويرس إلى غرامة قدرها ألف دينار فرضت على أحد الأساقفة^(٢) ، ويقول إن أحد الولاة - واسمه أبو القاسم - أجبر الأنبا إبراهيم أسقف الفيوم على أن يعطيه ثلاثمائة دينار ، وقدم إليه واحدة من السراوى وكانت مغربية وقال له : أنت تعلم أنتى أحبك جدا من زمان أبى ، وكل ما كنت تطلبه من أبى أفعله لك ، وأريد منك لهذه الجارية ثلاثمائة دينار ، وإننى أكرمك بهذه الكرامة العظيمة حتى إننى جعلت زوجتى لك ابنة ، فادفع لها شيئا تكرمها به ، فكان ما دفعه الأنبا إبراهيم محسوباً من باقى الخراج الذى عليه^(٣) .

أما عبد الملك بن رفاعة الذى تولى مصر من ٩٦ إلى ٩٩ هـ ، ومرة أخرى سنة ١٠٩ هـ فقد طالب الكنائس بكل متأخر الخراج ، واستدعى إلى قصره الأنبا د خايل ، وطلب إليه أن يدفع له قدرأ من المال فوق طاقتة مدعياً أنه جزء من الجزية ، فلما عجز البطرك عن الدفع زج به فى السجن بعد أن ثبتوا فى قدميه كتلة كبيرة من الخشب ، وجعلوا فى عنقه طوقاً ثقيلاً ، ووضعوه فى حجرة مظلمة لا تدخلها الشمس وليست بها نافذة ولا طاق ، وهى حجرة منقورة فى الصخر ، حيث ظل بها واحداً وثلاثين يوماً من ١١ توت إلى ١٢ بابيه^(٤) ، ولما شكى أحد الولاة أن الكنيسة لم تؤدّ ما عليها من الخراج ضيق المسئولون

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ ؛ خطط المقرئى ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٦ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

الخناق عليها ، فطلب البطرك أن يؤذن له بالسفر إلى صعيد مصر لجمع ما يستطيع جمعه من المال هناك . (١) إلا أن كوزارا [أو كوتر صاحب العسكر الإسلامى] ألقى القبض على البطرك وطالبه بمبلغ كبير عجز البطرك عن الوفاء به ، وإذ ذاك وضعه فى المظبق ، وجعل فى رجليه المقدستين طوبة حديد ، وجلدوه مائتى سوط ، كذلك سُجن قسما Kosmas البطرك المملوكى إلا أنه تخلص من حبسه بدفع ألف دينار لكوتر (٢) ، وقد جرت كل هذه الأحداث عقب فرار مروان إلى مصر ؛ وحدث قرب هذا العهد أن حاول عمران بن محمد الاستحواذ على دير بيت عبته وما يتبعه من الأراضى ، إلا أن رئيس الدير تمكن من إخافته وصرفه عن فكرته ، غير مستعين فى ذلك بأحد سوى شخصيته القوية التأثير حتى لقد اتهمه بقتل كثير من النصارى وامتلاك دورهم ، فرجع عمران عما أراد ، إلا أنه ما لبث أن عاد ، فبعث جماعة من خواصه للفتك بقيم الدير (٣) . ويقال أيضا إن المهدي هالته كثرة من يجلب من النصارى الذين نيفوا على اثنى عشر ألف شخص فخيرهم بين الموت أو الإسلام ، فأسلم البعض أما الذين تمسكوا بدينهم - وكانوا سبعة آلاف - فقد قتلهم عن آخرهم (٤) . وربما كان الحادث صورة أخرى من مذبحة الزنادقة (٥) . وشهدت الفترة الواقعة بين عامى ٢٠٦ ، ٢٣٨ هـ اضطهاد المسيحيين فى طليطلة مما هو وارد بالتفصيل فى كتاب دوزى المعروف بتاريخ مسلى الأندلس ؛ على أن الدافع لهذا الاضطهاد هو تعنت

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة الإسكندريين ، ص ١٨٤ .

(٣) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, P. 239

(٤) Michel le Syrien: Chron. trad. Langlois, p. 262.

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

النصارى ورغبتهم الخاصة في الاستشهاد ، ولذلك فمن الصعب أن يلام المسلمون فيما فعلوه إزاءهم (١) .

وقد فرض أحمد بن طولون على النصارى أن يحملوا إليه عشرين ألف دينار على أنها عادية ترد إليهم ، مما حمل البطريرك [ميخائيل] على بيع الأراضى الموقوفة على الكنائس [وكذلك أرض الحبش بظاهر القسطنطينية] ، كما باع إلى اليهود كنيسة في قصر الشمع وامتلكات البيع في الإسكندرية وما يحوزة رهبان دير أبي مقار من الإبل (٢) .

• • •

أما في الشرق الأقصى فقد قام البريدي سنة ٣٢١ هـ بمراجعة اليهود الذين احتكروا التجارة في تستر إذ كان لا يتم بيع أو شراء إلا بإذنهم ، وعاملهم معاملة يندى لها الجبين خجلا ، فبلسهم من أموالهم مائة ألف دينار (٣) ، وفي سنة ٣٦١ هـ اغتصب الوزير المال من الذميين ثم من المسلمين حتى انتهت عليه لعنات المسلمين في الكنائس والكنيس والمساجد (٤) ، وشهدت سنة ٣٦٩ هـ فتنة طنجيا في شيراز شبت بين المسلمين والمجوس ، دارت فيها الدائرة على كثيرين من المجوس ونهبت دورهم ، فعمد عضد الدولة إلى القسوة في معاملة المجرمين (٥) . وفي سنة ٣٨٦ هـ استقرض بهاء الدولة أحد اليهود فلم يقرضه ، فاحتال بهاء الدولة أنيل

(١) Michel le Syrien, Op. Cit, p. 268.

(٢) القرطبي : الخط ، ج ٧ ، ص ٤٩٤ ؛ تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٥٦ ، وترجمته ص ١٢٦ .

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 1, p. 257.

(٤) Ibid., Vol. 2, p. 308.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣٦٩ هـ .

مأربه بالقبض على جماعة منهم وبلص المال وعاقبهم (١) ، وفي سنة ٤٩٢ هـ ألقى القبض على الجائليق وأسبئت معاملته لاستخلاص المال منه (٢) ، مما حل جائليق بيت المقدس وبطرك أنطاكية على استعمال نفوذهما عند الإمبراطور ليضمن حسن معاملة من في أسره من المسلمين (٣) ، ولما شبت الفتنة عام ٤٢٢ هـ بين جماعة السنة والشيعة في بغداد أحرق القوم بعض دور اليهود لاتهمهم إياهم بمعاونة أهل صوب الكرخ (٤) ، وصادر الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٨ هـ ممتلكات الكنائس والأديرة الموجودة داخل بلاده في مصر والشام على السواء (٥) .

ومن الحالات الفردية في أخذ أملاك الكنائس استيلاء الحكومة بمصر زمن الخليفة الأمر (٥٢٣ - ٥٤٣ هـ) على بستان تابع لإحدى البيع ، وكان الشيخ صنيعة الملك أبو الفرج بن الشيخ قد اشترى هذه القطعة من الأرض ووقفها على الكنيسة ، ولسنا نعرف على وجه التحقيق إن كان هذا الأمر قد جرى قبل العزل أو بعده (٦) ؛ كذلك وضعت اليد السلطانية على بستان ملحق بكنيسة المرقوقى (٧) . ولما غزا الأكراد مصر استولوا على بساتين أحد الأديرة القريبة من أسيوط (٨) وعلى غيرها من الممتلكات والأوقاف . ويشير بنيامين التطيلي

(١) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 282.

(٢) Ibid, Vol. 3, p. 456.

(٣) التنوخي : لشوار المأضرة ، ص ٣١ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٢٢ هـ .

(٥) المقريزي : الخطط ، ج ٧ ، ص ٢٨٦ ، ٤٩٥ .

(٦) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٤٤ ، في الترجمة ص ١١٤ .

(٧) تاريخ أبي صالح ، ص ٥٧ ، وترجمته ص ١٣٨ .

(٨) تاريخ أبي صالح ، الترجمة ، ص ٢٥٠ .

إلى أن أحد اليهود حاول إثارة الفتنة في فارس ضد السلطة الحاكمة بما حمل رأس الجالوت على إعطاء ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك صرفه عن معاقبة اليهود جزاء ما ارتكبه ابن جلدتهم (١) .

ولما تمت هزيمة المغول في عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ وقع الكثير من الاضطهاد على نصارى دمشق فقتل العدد الجهم منهم ونهب المسلمون دورهم (٢) ، ولم ينقذهم من ذلك سوى دفعهم مائة وخمسين ألف درهم إلى المظفر قطز (٣) .

وفي سنة ٦٦٣ هـ أحرقت حارة الباطلية وقت أن كثر اندلاع النيران في مصر والقاهرة ، وحامت الشبهات حول النصارى ، واستعد الظاهر لإحراقهم ، وإذ ذاك تقدم الأمير فارس الدين [أقطاي أنابك المساكر] متشفعا لهم ، على أن يلتزموا بالأموال التي احترقت وأن يحملوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار ، وكانت جموع كثيرة قد تقاطرت لترى الحرق وجرى بالنصارى واليهود ، وهنا برز الصيرفي اليهودى ابن الكازرونى وقال للسلطان « سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاء أعدائنا وأعدائكم ، احرقنا ناحية وحدنا ، فضحك السلطان وأفرج عنهم جميعاً ، وتم الاتفاق على دفع مبلغ من المال مقدماً على أن يقسط الباقي على عدة سنوات ، وبعد مدة من الزمن صرف النظر عما تبقى

(١) رحلة بنيامين ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .

(٢) لم يبدأ المسلمون بهذا العمل ، وإنما هم « النصارى في مدة استيلاء التتر بالثورة على المسلمين ، وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم ، وأعلنوا بضرب الناقوس وركبوا بالصليب ، وشربوا الخمر في الطرقات ، ورشوه على المسلمين » . راجع السلوك للمقريزى ، نشره زيادة ، ص ٤٣٢ .

(٣) المقريزى : المخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

منه عليهم (١) ، ويعتقد المقرئ بقصة الحريق العمد ، ويعزوها إلى كراهية
المسيحيين للانتصارات الإسلامية على المغول .

وفي أثناء الاضطراب الذي جرى عقب تخريب بغداد تسلم الملك الصالح
صاحب الموصل رسالة ينصحه فيها كاتبها بالتمرد على المغول والقعود إلى مصر ،
إلا أن أحدهم تمكن من سرقة الرسالة ، وأراد اللص حماية نفسه فأشاع في الناس
أن الملك الصالح موشك على الفتك بالمسيحيين والهروب إلى مصر ، فصدقه
الناس وهرب منهم إلى أربيل من استطاع إلى الهرب سبيلاً ، وخاف الصالح
افتضاح أمره عند المغول وما ينجم عن الوقوف على سره عندهم فشدّ الرحال
إلى سورية ، إلا أن بعض أتباعه لم يتابعوا المسير معه إلى النهاية بل انكفأوا
راجعين من منتصف الطريق واستولوا على الموصل ، وقتلوا النصارى الذين
أبوا أن يسلبوا ، وأنكر كثير من القسوس والشمامسة عقيدتهم . وقتل الكرد
في تلك الناحية كثيرين من بينهم أولئك الذين هربوا إلى ديت كديدة ، معتصمين
به ، كذلك هاجموا دير مار متى وجرى بينهم وبين من فيه قتال فقتل أثناءه رئيس
الدير إحدى عينيه ، ثم ارتد المهاجمون أخيراً بعد أن رشاهم القوم بمبلغ من
المال (٢) . ومن الواضح أن القصة التي رواها سارق الرسالة ما كان لها أن تجد
تصديقاً لو كان قتل النصارى أمراً غير مألوف . ومن المعروف عن سيف الدين
أخى الملك الصالح وصاحب جزيرة ابن عمر أنه عمد إلى ابتزاز المال من رعاياه
المسيحيين (٣) .

(١) المقرئ : الخطط ٦ ج ٢ ، ص ٨ ، السلوك كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٦ حيث يذكر
خمسة ألف .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 516.

(٣) Op. Cit. Loc. Cit, p. 518.

وخير عبد المؤمن أمير الموحدين من عنده من النصارى واليهود بين الإسلام أو النقي ، فكان ذلك مؤديا لمجيء موسى بن ميمون إلى مصر (١) .

وإذا كان هذا الثبوت يبين سوء معاملة الحكام المسلمين فيجب أن تذكر أن ذلك طبيعة ركبت في بعضهم ليس نحو النصارى فحسب ، وطالما سلكوا سبيل العنف والاضطهاد واضطنوا القسوة والفظاظة إزاء أبناء ملتهم ، ولم تكن حال رعاياهم المسيحيين أسوأ بكثير من حال من تحت يدهم وسلطانهم من المسلمين ، لذلك لا يأخذنا العجب إذا رأينا النصارى الناقين ينضمون إلى صفوف القرامطة (٢) .

* * *

شهدت نهاية القرن الأول لظهور الإسلام هجرة كثير من الفلاحين لدورهم وخروجهم منها في جماعات وفيرة العدد ، وقد حملهم على ذلك الخروج كثرة الضرائب الباهظة المفروضة عليهم والتي أثقلت كاهلهم ، وقد حاولت الحكومات وقف هذه الهجرة بتتبع الهاربين والاحتفاظ بسجلات فيها أسماءهم ، وفرضت غرامة قدرها خمسة دنانير على كل من يؤدي لديه آبقا ويتستر عاياه ، وغرمت نفس المبلغ كلا من رئيس البلد وعماله وشرطته ، أما الهارب فيغرم هو الآخر خمسة دنانير ويجلد أربعين جلدة ويوضع في نير خشبي ويرسل إلى الوالي ، وتمنح الحكومة من يبلغها الخبر دينارين عن كل شخص يحمل إليها نبأه (٣) ، وتحتوى ورقة البردى رقم ١٤٦٠ - على الرغم من حالتها الرديئة - على قائمة بها أسماء أكثر من مائة وثمانين هاربا ، كلهم من ناحية واحدة .

(١) القفطى : تاريخ الحكماء ، ص ٣١٧ .

(٢) هريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ١٠ .

(٣) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4, N. 1384.

وقد أمر الوالى بين سنتى ٨١ ، ٨٦ بأن يجمع من كل البلاد أولئك الذين لم تتجاوز إقامتهم عشرين سنة ، ووكل أمر القيام بهذه المهمة إلى عاصم ويزيد ورفاقهما ، فكانوا يسمون أيدي وجباه الأجانب عن الناحية ممن يصادفونهم بها ويرسلونهم إلى أماكن لم ينزلوها من قبل (١) ، أما قره بن شريك فقد اتبع سياسة أخرى مخالفة لهذه السياسة ، فكان الناس يهربونهم ونساؤهم وأطفالهم من مكان إلى مكان ، ولا يؤويهم موضع من البلايا ومطالبات الخراج ، وعظم ظلمه وزاد عن تقديمه ، ثم تولى رجل اسمه عبد العزيز - من أهل سخا - وكان يجمع الهاربين من كل موضع ويربطهم ، ويعاقبهم ، ويعيد كل واحد إلى موضعه (٢) ، واستأن أسامة بن زيد نظام السجلات - ويشبه جواز المرور حالياً - فأمر بفرض خمسة دنانير على كل نصراني يوجد بلا سجل (٣) ، واشتد غاية الشدة في تنفيذ تلك السياسة ، وتمسك بضرورة وجود السجل مع كل مسافر أو منتقل من موضع إلى موضع ، وكذلك كل مركب طالع أو نازل في النيل ، فإن لم يكن فيه سجله أخذ الرجل أو القارب وصودر مافيه ثم أحرق المركب ، وإذا وجدوا الروم في البحر أخذوهم إلى الوالى فيقتل منهم من يرى قتله ، ومنهم من يصلبه ، ومنهم من يشوهه بقطع أيديهم وأرجلهم ، فأقفر الطريق وانقطعت السبل وهجرها الناس ، وانعدم المسافرون ، ووقفت حركة البيع والشراء ، وتكدس العنب أكواماً لا تجد من يشتريها ولو بدرهم واحد ، إذ كان على أربابها القيام عند باب الوالى مدة الشهر أو الشهرين ينتظرون السجل ، وإذا

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) المخطط للمقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

فسد السجل من فارة أكلته أو سقط في الماء. أعطى صاحبه غيره بعد تفريره خمسة دنانير .

وحدث أن حصلت أرملة على سجل لها ولولدها ، فرحلت من الإسكندرية إلى قرية مجاورة للنهر تلتبس عملاً لابنها يرتزق منه ويقيان أودهما من أجرته ، وذهب الإبن ذات مرة إلى النهر ليستقى فاخطفه التمساح والسجل مربوط معه ، ففقدت المرأة ابنها والبطاقة ، ووقفت تنظر وتبكي . ولما عادت إلى الإسكندرية أفضت بالقصة إلى الوالى فلم تأخذه الشفقة بها بل زج بها في السجن حتى دفعت عشر دنانير لضياع بطاقتها ولدخولها المدينة بغير إذن ، واضطرت لبيع ملابسها وكل ماتمك ، وسألت الناس واستجبتهم حتى وفيت المبلغ (١) .

• • •

كان تعديل الدين حائلاً دون الوراثة ، وتجدد الرواية الأصل التاريخى لهذا الحكم في قرار أصدره عمر بن الخطاب ، وذلك أن الأشعث طلب أن يرث أملاك عمته التى تزوجت يهودياً ثم ماتت بلا ولد ، فرفض عمر بن الخطاب طلبه (٢) ، ومن هنا جاء الحكم بحرمان ابن الذى من أملاك أبيه إذا أسلم الإبن ، كما تسقط ولاية الذى على ابنته المسلمة في الزواج (٣) .

ولذا أسلم الذى فقد نزل عن أملاكه (٤) ، وكان هذا أمراً مهماً لعلاقته

(١) كل ما يتعلق بنظام السجلات مأخوذ عن ساويرس ، سير البطارقة ، ص ١٤٢ .

(٢) ابن رسة : الأهل والنفيسة ، ص ٢٠٥ .

(٣) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٤) بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف بالمتن نشير إلى أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما ذمى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله . وما كان من أرض فانها من فيء الله على المسلمين . وأيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن منهم أسلم كانت داره وأرضه لبيعتهم .

بالضرائب ، وإذا كانت الجماعة من الذميين تتعاون فيما بينها في دفع مبلغ معين من المال كجزية وتتعاون في توزيعه فيما بين أفرادها بما يروونه ملائماً . فعلى الذى الذى يسلم أن يتخلى عن داره وأرضه لجماعته الأولى ولا يحتفظ إلا بأملكه الخاصة به دون المشاع . أما حيث تجب الجزية من كل فرد منهم على حدة فإن نصيب الذى يسلم منهم فى الأرض المشاع يصبح ملكاً للدولة (١) ، وهناك رأى آخر يقول إن هذا النصيب من الأرض المشاع لا يعود إلى الدولة إلا حين لا يكون للبهتدى وريث (٢) .

ويرى الشافعى (٣) أن الذى إذا دخل ديناً آخر من الأديان المعاهدة ينفى من بلاد الإسلام ، ذلك لأن الحماية التى كان يتمتع بها تنتفى لتبديله ملته [لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذى أخذت منه أولاً عليه] .

(١) قال يحيى بن آدم إن الجزية جزيتان : جزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التى عليهم جزية مسماة على القرية ليست على رؤوس الرجال . فانا نرى من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته فى جملة ما عليهم من الجزية ؛ ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع له وارثاً فأت أرضه للمسلمين .

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٤ ؛ المقريزى : المخطط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

الفصل العاشر

الأحوال الاجتماعية

يصر الإسلام على وجوب اصطناع الرق مع الشعوب المغلوبة على أمرها ويوصى بحسن معاملتها والالتزام العدل معها ، ومما روى عن الرسول (١) . قوله « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » ، وقال أبو بكر (٢) « لا تقتلن أحداً من أهل ذمة الله فيطلبك الله بذمته ، فيكبك الله على وجهك في النار » .

ولما شرعت القوات الإسلامية في التآهب لغزو بلاد الشام يقال إنه خاطبها بقوله (٣) « لا تملوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مشرة . ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لما كلة ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرّغوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما فرّغوا أنفسهم له ، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله » .

والروايات الواردة بحق عمر في رأفته بالذميين كثيرة ، حتى يقال إنه مر على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام ، فقال ما شأن هؤلاء فقيل له أنهم أقيموا في الجزية ، فسكره ذلك وقال « هم وما يعتشدون به » ، قالوا

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٧ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t. 1, p. 240.

« يقولون لا نجد » قال « فدعوهم ولا تكلفوهم مالا يطيقون » ثم أمر بهم فدخل سييلهم^(١). وحدث أن مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل ، وكان شيخاً ضير البصر ، فضرب عمر عضده وقال له « من أى أهل الكتاب أنت ؟ » فقال « يهودى » قال « فما الجأك إلى ما أرى ؟ » قال « أسأل الجزية والحاجة والسن » فأخذ عمر ييده ، وذهب به إلى منزله وأعطاه مما وجده ، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال وقال له « انظر هذا وضرباه » فوالله ما أنصفناه إن أكنا شيبته ثم نخذله عند الهرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والفقراء هم الفقراء المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب » ثم وضع عنه الجزية^(٢).

ومن العسير أن نوفق بين هذه القصة والقصة الأخرى القائلة بإعفاء العمى من الجزية ، وربما كانت موضوعة والمقصود منها تفسير السبب الذى من أجله لم يدفعها بعض الذميين ، ويقال أيضاً إنه أصدر هذه التعليمات بشأنه أتباع الملل المعاهدة ، فقال « من لم يطق الجزية خففوا عنه ، ومن عجز فأعينوه فإننا لا نريدكم لعام أو لعامين ، سموهم ولا تكنوهم ، وأذلومهم ولا تظلموهم ، وإذا جمعتم وإياهم طريق فالجثوهم إلى أضيقتهم^(٣) » . ولما تدانى أجله أوصى من بعده وهو على فراش الموت بقوله « أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيراً ، وأن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، وألا يكلفهم فوق طاقتهم^(٤) » ، وفى الأخبار النصرانية شهادة تؤيد هذا القول ، وهى شهادة « عيشويابه » الذى

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٥٤ .

تولى كرمى البطريكية من سنة ٦٤٧ - ٦٥٧ هـ إذ كتب يقول « إن العرب الذين
مكنهم الرب من السيطرة على العالم يعاملوننا كما تعرفون ، إنهم ليسوا بأعداء
لنصرانية بل يمتدحون ملتنا ، ويوقرون قسيسينا وقديسينا ، ويمدحون يد
المعونة إلى كنائسنا وأديرتنا (١) » ، والظاهر أن الاتفاق الذى تم بين عيشويابه
وبين العرب كان من صالح النصارى ، فقد نص على وجوب حمايتهم من أعدائهم ،
وآلا يحملوا قسراً على الحرب من أجل العرب ، وآلا يؤذوا من أجل الاحتفاظ
بعاداتهم وممارسة شعائهم ، وآلا تزيد الجزية المجبأة من الفقير على أربعة دراهم ،
وأن يؤخذ من التاجر والغنى اثنا عشر درهما ، وإذا كانت أمة نصرانية في
خدمة مسلم فإنه لا يحق لسيدها أن يجبرها على ترك دينها أو إهمال صلاتها والتخلي
عن صيامها (٢) .

على أنه يوجد إلى جانب هذا ما يدل على أن المسلمين لم يكونوا جميعهم
واسمى التفكير حول مكانة الشعوب الخاضعة لهم ، إذ نرى الإصرار الكثير
على رفع هربها ، وهناك رواية أخرى مذكورة في عدة أماكن تشير إلى اختيار
رجلين بلج خراج السواد من أرض الجزيرة هما عثمان بن حنيف في منطقة
الفرات وحذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة ، فسألها عمر ، كيف وضعتا على
الأرض ، لعلكما كلفتما أهل عملكما مالا يطيقون ، فقال عثمان « لقد تركت الضعف
ولو شئت لأخذته » وقال حذيفة « لقد تركت فضلا » ، لكن حدث في زمن على
ابن أبي طالب أن قال ثعلبة بن يزيد (٣) « الله هلى آلا أرجع إلى السواد أبداً
لما أرى فيه من الشر » .

(١) Thomas of Marga : Books of Governors, Vol. 2, p. 156.

(٢) Bar Hebraeus : Ecclesiastical History, Vol. 3, p. 118.

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٢١ .

كان العرب في أيامهم الأولى يلتزمون جادة الصبر والآناة ، إذ كثيراً ما تقرأ
عن مدن استسلمت بشروط ، ثم ثارت وتمردت على العرب ، ثم استسلمت مرة
أخرى فأعادوا لها عهودها الأولى (١) .

ولم يفكر أحد من المؤرخين في كتابة تاريخ اجتماعي للأحداث الإسلامية ،
لذلك كان لابد لنا من جمع شتات الحقائق المبعثرة هنا وهناك . فقد حدثوا أن
أغاثو Agatho بطرك الإسكندرية اعتاد شراء أسرى الحرب البيزنطيين
وإطلاق سراحهم (٢) ، كما أن مسلمة والى مصر (٣) (٤٧ - ٥٦٢) جمع سبعة
أساقفة وأنفذهم إلى سبخا لعقد محاكمة جماعة من السجناء استقر الرأي على حرقهم
بأنار عسى أن يكشفوا عن جريرتهم .

واتفق بعض القسوس والسحرة على تدبير مؤامرة لتسميم البطرك أنبا سيماون
[وقدموا إليه تدينا مسموماً فأقام أربعين يوماً في كرب عظيم حتى اعتقد القوم
بموته] ولما تراءى نبا ذلك إلى سمع عمر بن عبد العزيز أمر بحرق الكهنة
والسحرة ، وإذ ذاك سجد الأنبا وبكى من أجل الكهنة فأطلق الوالى
سراحهم ؛ أما العرافون فقد أحرقوا أحياء (٤) [لأجل عمل آخر تقدم منهم] .

وكان الأختل الشاعر النصراني من الشخصيات البارزة في بلاط عبد الملك ،
وكان يدخل على الخليفة دون إذن وهو مرتد عبادة من الحرير وعليه تعويذة
وقد تدلى من عنقه صليب ذهبي مشدود إلى سلسلة ذهبية والخمر تقطر من لحيته ؛

(١) انظر على سبيل المثال ما ورد في البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ، ١٤٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٢ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٤ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٥ .

ولما حكم لبكر بن وائل ذهب إلى أحد المساجد وجاءوا هم إليه (١) ، ودخل على عبد الملك وعنده الجحاف [بن حكم السلي] وهجاه أمامه ، فقال له الجحاف : لقد ظننت يا ابن النصرانية أنك لم تكن لتجترأ علىّ ولو رأيتني مأسوراً ، فاشتد خوف الأخطل ، فقال له الخليفة : أنا جارك منه ، فأجابه : هبك أجرتني منه يقظان فن يجيرني منه نائماً . (٢) ، وعلى الرغم من أن بعض العرب كانوا يزدرون النصارى إلا أن ذلك لم يمنع الأخطل من أن يسلك إزاء الخليفة مسلكاً جريئاً كماى شاعر مسلم ، حتى لقد كان من بين ما اتهم به الوليد بن عقبة صداقته لهذا الرجل وما ترتب عليها من العواقب (٣) ، ولما زار الأصمغ أباه عبد العزيز وجد النصارى جالسين باللهو عنده ، والظاهر أنه جرت عادتهم على الحضور رغم أن الوقت إذ ذاك كان في عيد الفصح (٤) ، وكان من واجبات البطريرك والموظفين الحكوميين إظهار مراسيم الاحترام لكل وال جديد ، ويظهر أن حضور البطريرك كان متطلباً (٥) ، ونهى عمر بن عبد العزيز النسوة - ولعلمن نصرانيات - عن زيارة الحمامات في الأسواق (٦) .

وكان بعض الولاة شديدي الحب للنصارى يظهرون لهم المودة البالغة ، من ذلك ما يرويّه ابن المقفع الأشموني من أن أبا القاسم كان يحب : أنبا ميسس ، أكثر من جميع الأساقفة ويحضر له صغاره من السراى ليباركهن [بحضور

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) الكامل للبرد ، ص ٢٨٧ .

(٣) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ ، ج ١١ ص ٢٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٤ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ .

(٦) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٦٩ .

ساويرس] . ويقول للأنبا « هؤلاء هم أولادك ، ضع يدك عليهم ، باركن بأعظم البركة (١) » ، وقال لأنبا ابراهيم أسقف الفيوم « لأننى أكرمك كرامة عظيمة حتى أننى جعلت زوجتى ابنة لك (٢) » . على أن ابن المقفع يابى إلا أن يفسد صورة ذلك الحاكم ، فيقول إنه كان شريراً وكان قافه العقلية والتفكير وله عقل طفل . أما « حسان » الذى استعمل والياً سنة ١٢٧ هـ فكان لا يهتم به للكنائس والأساقفة والرهبان ، وطالما كان يشاور الأب القديس أنبا ميسيس لأجل خلاص نفسه (٣) .

وحدث أن طالب الملاكينون باسترداد كنيسة « أبو مينا » فى مريوط ، فأصر القبط على مقاومتهم ومن ثم التأم مجلس من الطرفين فى قصر الوالى ذاته ولما سمع بعض الناس من أهل الصعيد بحضور قسطنطين الملاكاني [أسقف مصر] وثبوا عليه وجروه إلى الخارج وأرادوا الفتك به لولا أن ألقى الأساقفة عليه برانسهم وخلصوه من أيديهم ، ويتابع ساويرس ذكر خبر هذه الرواية فيقول « إن أحدهم وقف وسط الجماعة وشتم ساويرس وجدف على الثالوث ، فحينئذ شاهد الجميع ثوب الرجل وقد انشق من فوقه إلى تحته إلى ثلاث قطع ، فصرخ كل من بالقصر من المسلمين والنصارى والمهرطقة « لا إله إلا إله النصارى » ، ولا أمانة إلا أمانة خايل ، وجرح كثيرون فى هذا الزحام ، ، وليست هناك أى إشارة إلى معاقبة أحد من المتخاصمين (٤) .

كانت معاملة الذميين تنطوى فى بعض الأحيان على ما يشير إلى مساواتهم

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٥ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٦ - ٢١٠ .

التامة بالمسلمين في كافة الحقوق ، ونستدل على صحة هذا الرأي من أنه لما صالح عبد الله بن سعد بن أبي سرح (٢٥ — ٣٥ هـ) ملك النوبة [قليدوروث] تقرر في الصلح ، أنه أمان وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين ممن جاوروهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة ، وأخذ النوبيون على أنفسهم العهد بحماية ، من نزل ببلدهم أو طرقة من مسلم أو معاهد ، (١) .

وكان الخوارج أشد من أهل السنة في ميلهم إلى الذميين ، وقالوا : لأنهم أخطأوا المحجة وجعلوا قرى عربية بمنزلة قرى عجمية ولم يأخذوا بما اجتمع عليه أصحاب الرسول فأباحوا للذميين الجهر بدينهم (٢) ، هذا مع أن المجرم لا يجدر رحمة من أحد الفريقين ، من ذلك ما تنهب إليه الروايات من أن عمر ابن الخطاب سمع ينبطى من أهل الشام قد أنزل امرأة من على ظهر جوادها وفسق بها فأمر بصلبه وقال : لم نعطهم العهد لمثل هذا (٣) . ومن الأدلة الطيبة على ما كانت تسترشد به الحكومة الإسلامية في معاملتها الذميين ما جاء في الأمر الذي وجد بين أوراق البردى اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني ، وعلى الرغم من فساد قسم منه فقد جاء في الباقي :

« خوفاً من الله ، وحفظاً للعدالة والحق في توزيع القدر المفروض عليهم.... » (٤) ورتب ناظراً يعاونه أربعة من البارزين في كورتك لمساعدتهم في جمع الضريبة ، فإذا فرغوا من ذلك فابعث إلينا بمكلفة شاملة للتفاصيل المتعلقة

(١) القرظي : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٣٣ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١٠٠ .

(٤) بياض في الأصل .

بالمبلغ المطلوب من كل واحد بينهم ، مييناً في هذه المسكفة أسماء الأشخاص الذين جمعت منهم هذه الجزية المقررة ومكان إقامتهم ، ولا تجعلنا نعرف أنك قد خدمت أهل كورتك بأى صورة من الصور في مسألة الضريبة التى كلفت بها ، أو أنك حايت أو ظلت أحداً ما فى جمعها ، لانتا نعرف أن الأشخاص المكلفين بدفعها لابد وأن لا يطيعوا بعض أوامرك ، فإذا وجدت أنهم قد عاملوا أحداً ما بلين زائد نتيجة محاباتهم لإياه ، أو أثقلوا عليه غاية الإثقال لكراهيتهم لإياه ، فإننا سنقتص منهم فى أشخاصهم وأملاكهم تنفيذاً للشرع ، ومن ثم أنذرهم وحذرهم ، وأنخبرهم أن لا يرهقوا عاملاً ولا يحملوه ما لا يطيق ، حتى ولو كان بعيداً عنهم أو ليس من زميرتهم فى جمع الضريبة ، ولكن يجب معاملة الجميع بالعدل ، وأخذ الشئ من كل منهم بقدر طاقته ، ومرجياة هذه الضريبة بأن يبدءوا باتفاق مدون يبينون فيه أنه إذا ثبت - بعد التحصيل - أنهم كلفوا أحداً فوق قدرته وخففوا عن آخر تماماً فإنهم يتحملون جميعاً سدّ النقص فيما بينهم بالتساوى ، وسيكونون عرضة - إلى جانب ذلك - للعقاب الشديد جزاء عدم انصياعهم لأمرنا ، ويجب أن يرسل الاتفاق المذكور إلينا برفقة المكلفة المشتمة على ما قرّر على كل شخص ، (١) ، ومع ذلك كان القبض غير راضين عن الأوضاع بدليل كثرة الثورات التى قاموا بها ، وهاك ثبتاً بها :

ثورة سنة ١٠٧ هـ ، فى الدلتا .

• ١٢١ هـ ، فى الوجه القبلى .

• ١٢٢ هـ ، فى سمنود .

• ١٢٥ هـ ، فى سمنود .

ثورة ١٣٠ هـ ، في سخا .

• ١٥٦ هـ ، في بلهيب .

• ٢١١ هـ ، في الوجه القبلي .

وفي سنة ٢١٦ هـ اشتد الاضطراب ، وتفاقت الفتنة ، وقتل الرجال المحاربون وأسرت النساء والأطفال (١) . ومن حينئذ أذل الله القبط في جميع أرض مصر وخذل شوكتهم ، فلم يعد أحد منهم يقدر على الخروج ولا القيام على السلطان ، وغلب المسلمون على القرى ، فعاد القبط من بعد ذلك إلى كيد الإسلام وأهله بإعمال الحيلة ، واستعمال المكر ، وتمكنوا من النكاية بوضع أيديهم في كتاب الخراج (٢) .

على أن الظروف كانت بالغة السوء في «تنيس» ويقول البطرك ديونيسيوس Dionysius إنه في أيام عبد الله « رأينا في أرض مصر بتنيس أمراً غريباً ، وأخبرنا سكانها خبراً عجيباً ، ذلك أن قوام سكان هذه البلدة من النصارى وهم كثرة لكنهم يعيشون في فقر مدقع ، ولما سألناهم عما أدى بهم إلى هذه المترية البالغة قالوا لنا إن المياه تحيط بنا من كل ناحية ، وليست لنا حقول أو زراعة نتعمدها ، ولا نستطيع تربية الماشية ، أما الماء الذي نشربه فوارد من مكان ناء وقليل نتمكن من شربه إلا بدفع درهم لكل أربع جرار ، ونحن نشغل بتجارة الكتان ، فتغزله نساؤنا وتقوم نحن بنسجه قماشاً ، ويؤجرنا أصحاب المال نصف درهم كل يوم ، وقلبا يفي دخلنا بثمان طعامنا ، وإذا جئ

(١) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٨١٦ ، ٧٣ ، ٦٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١١٩ ،

١٩٠ ، ١٩٢ .

(٢) النبط للمقريزي ، ج ١ ، ص ٧٩ ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

المستولون الضرائب فرضوا خمسة دنانير على كل دار ، واستعملوا العنف في جبايتها وحبسونا في المطبق ، ويدفعنا البؤس إلى رهن أهلنا فيشتغل أولادنا وبناتنا كالعبيد ، وإذا حدث أن زوجة أحدنا حملت من سيدها دفعونا للتعبيد بعدم رفع شكوانا إلى القضاء . وهناك أسوأ من هذا وهو أنه قبل حلول وقت تحرير الزوجة أو البنت يطالبوننا بخراج السنة التالية ، فنُدفع عن هذه الرهائن دنانير أخرى ، وبذلك يظل أولادنا وبناتنا عبيداً للعرب على الدوام ، وقد أفضى البطرك بهذه الحال إلى عبد الله لما يعرفه فيه من عطفه على القبط وحبه إياهم ، فلما وقف عبد الله على جليلة الخبر أمر أن تكون جزية الروس عن كل فرد اثنين وعشرين درهماً كما نصت قوانين أرض السواد^(١) ، وبلغ خراج تيمس عام ٤٣٩ هـ ألف دينار في اليوم ، كما يقرر شاهد هيان^(٢) .

على أنه كان بمصر جماعة من النصارى الأثرياء ، وعلى الرغم من أنه ليس من الثابت وقوع الحادثة التالية إلا أنه لا يبعد حدوثها ، ذلك أنه لما سار المأمون في قرى مصر كان يبنى له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والعساكر من حوله ، فيقيم في القرية يوماً وليلة ، فر بقرية يقال لها إد طاء النمل ، فلم يدخلها لحقارتها ، فلما تجاوزها خرجت إليه عجوز تعرف بـ « بمارية القبطية » ، صاحبة العزبة وهي تصيح ، فظنها المأمون مستغيثة متظلة فوقف لها ، وكان لا يمشى أبداً إلا والتراجم بين يديه من كل جنس ، فذكروا له أن القبطية تقول « يا أمير المؤمنين : نزلت في كل ضيعة وتجاوزت ضيعتي ، والقبط تعيرني بذلك ، وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرفني بحلوله في ضيعتي ليكون لي الشرف ولعقبى

(١) Anonymous Syriac Chornicle, Vol. II, p. 17.

(٢) سفرنامه ، ص ٣٧ ؛ المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

من بعدى ، فلا تشمت بي الأعداء ، ، ثم استخرطت في البكاء فرقة لها المأمون وثنى عنان فرسه إليها ، فجاء ولدها إلى صاحب المطبخ وسأله عما يحتاج إليه من القمح والهجاج والفراخ والسماك والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به عادته ، وأحضر جميع ذلك إليه وزاد ، وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ويحيى بن أكرم والقاضى أحمد بن داود ، فأحضرت المرأة لكل واحد منهم ما ينحسه على انفراد ، ولم تكل أحداً منهم ولا من القواد إلى غيره ، ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولذيذه شيئاً كثيراً حتى إنه استعظم ذلك ، فلما أصبح - وقد عزم على الرحيل - حضرت إليه مارية القبطية ومعها عشر وصائف ، مع كل وصيفة طبق . فلما عاينها المأمون من بعد قال لمن حضر : قد جاءكم القبطية بهدية الريف السامخ ، ، فلما وضعت بين يديه إذا في كل طبق كيس من الذهب (١) .

وباع عامل من همال يزيد بن الملهب فصاً من الياقوت الأحمر ليهودى من أهل خراسان بثلاثين ألف درهم ، وبعد أن تم البيع قال له اليهودى ، : والله لو أبيت إلا خمسين ألف درهم لأخذه ، ، فلما رأى تغير وجه صاحبه وغمه أعطاه مائة دينار أخرى (٢) ، كذلك كان المسلمون يعمدون إلى خديعة رعيتهم ، فقد حدث أن تعهد بكام ، قيم بلدة « بورة » من أعمال مصر ببناء جامع جديد إذا أذن له المستولون بهدم الجامع القديم ، فرضى المسلمون ، ولما كملت إقامة المسجد الجديد رجع المسلمون في كلتهم واتفاقهم قائلين : لا يجوز لنا في ديننا

(١) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) الأغانى ، ج ١٥ ، ص ٧١ .

أن نهدم مسجداً صليبا فيه وأذنا (١) ، مع أنه يلاحظ أن صلاح الدين هدم كثيراً من جوامع القاهرة ليقيم أسوار عاصمته (٢) .

ولقد اختلفت الآراء إبان ذلك الوقت بشأن معاملة الذميين ، فيقول صاحب كتاب الخراج في كلامه إلى الخليفة هرون الرشيد : ينبغي أن تتقدم بالرفق بأهل الذمة والتفقد لهم حتى لا يُظلموا أو لا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم (٣) . وهذه نوايا طيبة فسرت تفسيرات واسعة ، فيقول يحيى إن العاجز من الذميين عن دفع الجزية يعفى منها ولا يكلف فوق طاقته ، وكذلك الحال إزاء من لا يستطيع دفع الخراج (٤) ؛ لكن ورد في كتاب الأم للشافعي أنه إذا أخذت الجزية من شخص ثم افتقر كان الإمام غريباً من الغرماء ، ولم يكن له أن ينفق من مال الله على فقير من أهل الذمة (٥) .

وتدلنا القصة التالية على عدم ازدياد المسلمين للذميين . ذلك أن يعقوب ابن اسحق السكندی لم تمنعه يهوديته من أن يكون أبرز فلاسفة عصره ومطبيب دهره وأدنى الناس منزلة إلى المأمون . وحدث أن جاء ذات يوم إلى حضرته وجلس مجلساً فوق مجلس أحد كبار المسلمين الذي قال له (٦) : لما تجلس وأنت اليهودي فوق ما يجلس علماء الملة ، فأجابه يعقوب : لأنني أعرف ما تعرف . ولكنك لا تعرف ما أعرف .

(١) Eutychius : Hist., Vol. 2, p. 434.

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٣) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٩ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) شهر مقالة : نظامي ، ص ٥٥ .

(٦) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

وكان المستنصر (٣٥٠ - ٣٦٦ هـ) يجلس في ديوانه ومن حوله كبار نصارى
الاندلس المعاهدين ، ومنهم الوليد بن الخيزران قاضى نصارى قرطبة وعبد الله
ابن قاسم مطران طليطلة^(١) ، كما استعمل المسلمون أحد اليهود سنة ٣٧٩ هـ عاملاً
على^(٢) سيراف .

والمعروف أنه قد تولى جمع خراج البصرة أحد اليهود المتنفذين واسمه بن
علان^(٣) ، ولما ماتت زوجته شيعها أهل البصرة بأجمعهم عدا قاضيا ، وكانت
اليهودى أموال طائلة ، حتى لقد أخذ منه السلطان مائة ألف دينار . وضمن
وخارتكين ، البصرة كل سنة بمائة ألف دينار ومائة فرس ، ولما وصل السلطان
ملكشاه إلى خوزستان ، لحقه دخرتكين الشراي ، وسعى عنده لقتل ابن
علان اليهودى الذى كان ملتجئاً إلى نظام الملك ، فأمر السلطان بقتل ابن علان
غرقاً ، فلما قتل انتقطع نظام الملك عن الركوب ثلاثة أيام ، وأغلق بابه عليه ،
ثم أشير عليه بالركوب فركب .

ولنا لنسمع عن الحياة التى كان الأقباط يحيونها في بيوتهم من حيث
الترف والإسراف ، وتقلبهم في بلهنية من العيش واتساع الأحوال وكثرة
النفقات حتى إن الواحد منهم يكون في ديوانه بأدنى اللباس ويأكل أدنى المأكـل
ويركب الحمار ، حتى إذا صار في بيته انتقل من حال إلى حال وخرج من علم
إلى وجود^(٤) ، وقد قرّب المستنصر إليه سروراً الجلال [وكان ذا جاه ومال] ،
وأذن له بتجديد كنيسة القديس مار جرجس بالقاهرة^(٥) .

(١) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3. p. 150.

(٣) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٧٢ هـ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعيان ، ج ٤ ، ص ٤٣ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٨٨ .

ولقد ساهم الأقباط في حياة المسلمين الاجتماعية وأخذوا منها بنصيب ، فجرت عادة المسلمين في إسنا من صعيد مصر في أفراحهم وأعراسهم على دعوة النصارى الذين يفتنون بالقبطية الصعيدية ، ويمشون أمام العروس في أسواق إسنا وشوارعها ، ويقول أبو صالح الأرمنى تعقياً على ذلك ، إن هذا صار هندم هرقاً وعادة مستقرة إلى عصره هو (١) .

على أن المسلمين لم يكونوا في عزلة تامة عن الديانات المعاصرة ، فهناك بناية في بيت لحم اتخذت جامعاً ، وتعهد النصارى لعمر — استجابة لطلبه — بإضاءته والمحافظة عليه والقيام بنظافته (٢) ، وكثيراً ما حفلت الأديرة بالمسلمين لما كانت تغريهم به من اتخاذهم إياها أما كن للهو ، وعرف أهالى القاهرة بترددهم بين آونة وأخرى على دير القصير للترويح عن النفس ، أما دير الخنافس بالعراق فأثير لدى أهل العراق لموقعه ، إذ تربض عند سفحه القرى ويشرف على الأنهار والمروج ، ومما يذكر عن سيف الدولة أنه قلما مر بدير مارت مروثا [في سفح جبل جوشن ، المطل على حلب] إلا نزل به ، وحجب هذا الدير إلى الناس ما به من خمرة لثة للشاربين ، وعرف دير العذارى بمحاناته ، ويشير الشعراء إلى أن الخور والنساء كانا من بين المفاتن التى تجذب الناس ، [فلا يعدم من دخله أن يرى من روائبه جوارى حسان الوجوه والقدود ، والالفاظ والآلفاظ ، وفي المحانات التى حوله خلق يشربون على الملامى (٣)] ، ويقول فيه

(١) تاريخ أبى صالح الأرمنى ، ص ١٢٩ ، وترجمته ص ٢٧٨ .

(٢) راجع ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين مضاف من مسالك الأبحار للعمري ، (طبعة دار الكتب المصرية ج ١ ، ص ٢٦٠) ، والقول للعمري والغالى معا ، على أننا نضيف إلى ما ذكره المؤلف في النص ما أورده العمري كذلك لابن المعتز حيث يقول في وصف « دير العذارى » :

ابن المعتز (١) (+ ٥٢٩٦) :

سقى المطير ذات الظل والشجر وديرَ عبدون هطال من المطر
ياطالما نبهتني للصبح به في ظلمة الليل والعصفور لم يطر
أصوات رهبان دير في صلاتهمو سود المدارع نعارين في السحر
مزندين على الأوساط قد جعلوا على الرموس أكاليلا من الشعر

ويقول جحظة البرمكي المتوفى سنة ٥٣٢٦ (٢) :

أيها الحاذقات بالله ، جئدا واصلحنا لي الشراع والسكانا
واحططالي الشراع بالدير بالعلث لعل أعاشر الرهبانا
وظباء يتلون سفرا من الإنجيل باكرن سحرة قربانا
لابسات من المسوح ثياباً جعل الله تحتها أغصانا
خفرات حتى إذا دارت الكأس كشفن النحور والصلبانا

ويقول أحد الشعراء (٣) :

== أيا جيرة الوادي على المصروع المذب سفاك حيا ، حي الثرى ميت الجذب
وحسبك يا «دير العذارى» قليل ما يحن بما تحويه من طبيعة قاي
كذبت الهوى إن لم أقف أشتكى الهوى إليك وإن طال الوقوف على صجي
وهجت به والصبح ينتهك الدجى بأضوائه ، والتجم يركض في الغرب
أصانع أطراف الدموع بقلة موقرة بالدمع غربا على غرب
وهل هي إلا حاجة قضيت لنا ولوم تحملناه في طاعة الحب ؟

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٨ ؛ وراجع ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٠ ؛ والأغانى ، ج ٨ ، ص ١٧٨ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

(٣) لم يذكر الأستاذ ترتون إلا ترجمة الشطر الأول من البيت ، فأكملنا في الترجمة الأبيات نقلا عن الديارات النصرانية في الاسلام لحبيب زيات ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٨ .

اشرب على قرع النواقيس في دير أشموني بتفليس
لا تخف شرب الكأس والليل في حد نعيم لا ولا بوس
إلا على قرع النواقيس أو صوت قسان وتشميس

* * *

على أن المسلمين كانوا في بعض الأحيان يسيثون تقدير كرم الضيافة
التي يصادفونها في الأديرة ، فقد حدث أن جماعة من فتيان تغلب أرادوا قطع
الطريق على قفل بلغهم أن يمر قرب دير العذارى ، فاختفوا بالدير ، حتى
إذا أمنوا عين السلطان عمدوا إلى القس فشدوا وثاقه ثم خلى كل واحد منهم
براهبة (١) .

وفي أثناء الاضطرابات التي صحبت سقوط بني أمية أقتحمت عصابة من
الصوص بمصر ديورا من أديرة الراهبات ، وفيهن واحدة وهبت من الجمال
ملا مزيد عليه لمرتعج ، وقد دخلت الدير وهي بنت ثلاث سنوات ، فلما
نظروها شدهم حسنها وراحوا يتقارعون لمن تكون ، فاحتالت عليهم بأن
ادّعت أنها ورثت فيما ورثت عن أسلافها دهنًا إذا ادّهن به الإنسان لا يعمل
فيه السلاح ، وتصير السيوف والرماح في جسده مثل الشمع ، ثم أوثقت
أحدهم بأن مكنته من التجربة ، فتمت حيلتها عليه ، فأخرجت زيتا أدهنت به
ثم مدت عنقها فضربها بسيفه ضربة أطارت رأسها ، فعرف القوم إذ ذاك
مقصدها وأنها اختارت الموت على العار ، فما كان منهم إلا أن تخلوا عن الراهبات
الأخريات وتركوهن وشأنهن ، وخرجوا ديمجدون الله ، ويفيض المقريزي

(١) تصرفنا في الترجمة العربية بما يوفق وما جاء في مسالك الأبصار دون أن نغير له
بقية الحادث .

في ذكر هذه القصة دون أن يشير إلى الكلمتين الأخيرتين (١) .

وكانت بعض الأديرة بالغة الثروة ، حتى ليقال إن دخل دير مار سمعان
القريب من دمشق قدّر بأربعمائة ألف دينار (٢) .

* * *

لم يسكن اللهو الباعث الوحيد لزيارة القوم للأديرة ، فقد تداول الناس فيما
بينهم أن بدير مياس — الواقع بين دمشق وحمص — شهيداً يبرئ المرضى بما
بهم فجاءوه بالشاعر ، البطيخ ، وهو مريض التماساً للعافية ، فأهمله أهل الدير
وتغافلوا عنه ، فما كان من الشاعر إلا أن بال أمام قبر الشهيد وشاءت الصدفة أن
يموت ، فزعم الزاعمون فيما زعموا أن قد حل عليه غضب القديس فأورده
مصرعه ، فغضبت العامة لموته وقصدوا الدير يريدون هدمه وهم يصيحون
« نصراني يقتل مسلماً ، لا نرضى أو تسلموا لنا عظام الشهيد حتى نحرقها ، وإذا
ذاك عمد بعض النصارى إلى رشوة أمير حمص ليدفع العامة عما هي بسبيله ، فدفعها .

كذلك كانوا يقومون بالسفرات إلى مكان مجاور لدير برصومه القريب من
ملطية وكان المسلمون يأتونه بالندور ، ويذكر ياقوت (٣) الروى قصة تاجر

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨٥ ؛ خطاط المقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) راجع ياقوت : معجم البلدان .

(٣) أوجز المؤلف القصة ، ولانرى بأساً أن نذكرها في هذه الحاشية ليسهل على القارئ إدراك ما يرى إليه ، وهى أن هذا التاجر قال إنه اجتاز بدير برصوما قاصداً إلى بلاد الروم فلما قرب منه أخبره الناس بفضله وسكنته ما يندره ، وأن الذين يندرون له قل أن يخالف مطلوبهم ، « فالتقى الله على لسانى أتى قلت : إن هذا القماش الذى لمى مشتراه بخمسة آلاف فإن بعته بسبعة آلاف درهم فلبرصوما من خالص مالى خمسون درهما ، فدخلت ملطية وبسته بسبعة آلاف درهم ، فعجبت ، فلما رجعت سلمت إلى رهبانه خمسين درهما . »

[اسمه العفيف مرجى الواسطى] حيث نذر للدير نذراً فوقاه، كما أن الدير كان يؤدي إلى الإمبراطور من نثوره عشرة آلاف دينار كل سنة^(١). ويقول بنيامين التطيلي^(٢) إن بعض أتقياء المسلمين يؤمنون مقام النبي حزقيال لإقامة الصلاة فيه ، إذ له في قلوبهم حرمة كبيرة ، ، كذلك يقول إن قبر دانيال كان موجوداً في خوزستان في كورة صغيرة يشقها نهر يقسمها قسمين ، يقيم اليهود في أحدهما حيث يوجد القبر ويقيم فقراء البلدة في الجانب الآخر ، فأح كل فريق أن يكون مشوى النبي في جانبه ، فاصطالحوا أخيراً على أن يبقى نأووسه سنة حولية عند كل من الجانبين^(٣).

* * *

على أن المسيحيين كثيراً ما تمتعوا بالنفوذ العظيم والسطوة الكبرى ، وقد يرجع ذلك كله إلى ما امتازوا به من صلابة الخلق أحياناً ، كما يرجع أحياناً أخرى إلى الخرافة ، فقد ذكر الرواة أن « مار قرياقص » كان مسافراً سنة ١٣٦ هـ في سفينة بلغت به قلعة العبرانيين من ناحية الشرق ، فبعث المؤمنون من أهل الموصل في طلبه وأوقفوه في طريقه بعد أن وصلوا صاحب السفينة وضامنها بقدر كبير من المال ، وأقبلت حشود النصارى والمسلمين يتلو بعضها بعضاً لتتملى طلعة ذلك الرجل البار وليباركها ويمنحها نفحاته القدسية^(٤). وحدث في مصر أن مسح البطرك « خايل » بالزيت بنت رجل اسمه عيسى ، وهي « فتاة مجنونة بها روح نجسة وعمرها أربع سنوات » وصلى عليها فما لبث الشيطان أن غادر جسمها وشفيت^(٥) ، كما حملت امرأة المنصور بغلام ذكر استجابة لصلوات

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤٦ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ١٤٢ .

(٣) رحلة بنيامين ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, p. 249.

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٩ .

الأنبا إسحق ودعواته ، أو هكذا يزعم النصارى ، ومن ثم لم يكند المنصور يتولى الخلافة حتى جعل إسحق بطرك أنطاكية والمشرق (١).

وانخفض النيل ذات مرة حتى خيف على البلاد فأمر الوالى أن ينادى المنادى بخروج الناس للصلاة ، ولما صلى أنبا ميسس وشعبه زاد النيل وزال الخطر ، لذلك قام أبو عون وأحسن السيرة مع النصارى وعطف على كنائسهم وخفف عنهم الخراج (٢) ؛ ولما عرضت لأحمد بن طولون علته التى كان فيها حتفه أمر الناس بالدعاء له ، ففدا الناس بالدعاء له عند مسجد محمود بسفح المقطم ، وحضرت اليهود والنصارى معتزلين عن المسلمين ، ثم حضروا فى اليوم الثالث مع النساء والصبيان ، وأقاموا على ذلك أياماً حتى وافاه أجله (٣) .

ولما مرض تمرناش الأرتقى أمير ماردین وعجز الأطباء عن إبرائه من سقمه لجأ إلى المصلين النصارى ، وبعث إلى دير مار برسومة فى طلب كف القديس البنى ، فرأى رجلاً فى نومه يشع نوراً ويقول له : لقد بعثنى النصارى لأقيلك من الموت ، وسرعان ما زال عنه سقمه وقام خفيف الحركة ، ثم بذل ما وسعه الجهد لتخفيف أعباء النصارى ، وبسط يده بالمنح الجمّة إلى كنائس نصيين ومردین ومياقارقين ورأس العين ودارة ، وغيرها من البيع التى فى بلاده (٤) .

• • •

على أن ذممة المرء لم تكن تحول قط بينه وبين تولى المناصب الدينية الرفيعة

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٠ .

(٣) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٢٣١ .

(٤) Michel Le Syrien, Chron., p. 312.

بين المسلمين ، ولنفق دليلين على ذلك أحدهما هو الصوفي صاحب الكرامات معروف الكرخي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ فقد خرج من صلب أب نصراني (١) ، وأما الآخر فهو الحسن (٢) بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي المجوسي الأب ، وقد توفى الحسن سنة ٣٦٨ هـ .

على أنه كان لبعض النصارى شهرة غير طيبة ، حتى ليقال إن أحمد بن علي الرازي كان أقدر من الرهبان ، (٣) .

وعلى أية حال فقد كان النصارى في بعض الأحياء يؤثرون العيش في ظل الحكم الإسلامي على العيش في ظل إخوانهم المسيحيين ، فقد تمكن Philardus الأرمني [ويسميه ابن الأثير بفردوس] من انتزاع أنطاكية من أيدي المسلمين ثم قفل راجماً إلى القسطنطينية بعد أن استعمل عليها والياً فارسياً اسمه إسماعيل ، فلما ترامى نبأ هودة فيلاردس ، إلى سمع سليمان بن قطاش - الذي قتل قرب القسطنطينية - جهز السفن بعد أن استولى على أنطرسوس وطرسوس وهاجم أنطاكية من ناحية الجبل ، ووجد المعوثة في التغلب عليها وانتزاعها من عاملها الفارسي . كما استولى على كنيسة كسيان ، وعلى كل ما بها من المتاع والأواني الذهبية والفضية وودائع أهل البلد وتقدر كلها بمبالغ طائلة ، ثم حوّل الكنيسة إلى مسجد ونادى بالسلام في البلد ، وأمن أهلها على أموالهم وأرواحهم ، وكف الترك عن اقتحام بيوت النصارى ونهاهم عن سبي بناتهم حتى ولو قصدوا من وراء ذلك الزواج بهن ، ولم يسمح لهم بنقل شيء ما من أنطاكية ، كما أمرهم

(١) أبو الفداء ، المختصر ، سنة ٢٠٠ هـ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) النجوم ، ج ٦ ، ق ٧ ، ص ٢٨ .

ببيع كل ما امتدت إليه أيديهم وأن يقنعوا فيه بالثمن الزهيد ، فسر أهل البلد وسلم له الوالى القلعة ، وفضَّله سكانها على « فيلاردس » الذى لم يكن له من المسيحية سوى اسمه فقط ، وقد حدث هذا الاستيلاء على أنطاكية سنة ٧٧ هـ (١).

* * *

على أنه كان من الامور التى يعاقب عليها المرء أن ينعت مسلماً باليهودية أو المسيحية أو المجوسية أو عبادة النار (٢) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 257 f.

(٢) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ .

الفصل الحادى عشر

الطب والأدب

من المعروف تماماً أن زمرة كبيرة مع المطبيين أيام الخلفاء كانوا يهوداً أو مسيحيين ، وليس من هدف هذا الكتاب أن يورد بالتفصيل تاريخهم وأن يلم بما قاموا به ، فذلك أمر أدخل فى موضوع تاريخ العلوم ، وإنما الذى يعنينا هو صلتهم بحكامهم ، وبما كان بينهم وبين الرعية من العلاقات (١) .

ويذكر أحد المؤرخين أن جمهوراً كبيراً من الناس مات بالسم زمن معاوية ، وينسب هذا المؤرخ إلى أكثر من ذلك فيشير إلى أن ابن أثال الطبيب النصراني قد دس السم لعبد الرحمن بن خالد انصياعاً لأمر الخليفة ، ويترك هذا المؤلف قراءه يضعون بأنفسهم خواتيم هذا الأمر ، كذلك يشير المؤرخون إلى أن يزيداً استصحب معه أثناء حجه نصرانيا يعرف بأبى الحكم (٢) .

وقد استدعى خصيب — وهو من أهل البصرة — لمعالجة وإلى البلد ، وهو ابن الخليفة السفاح ، بيد أن المنية عاجلت السقيم ، فحاتت الشبهات حول الطبيب ، ومن ثم قبض عليه وزج به فى السجن حيث ظل رهينة حتى مات (٣) .

ويذكرون أن جرجيس بن بختيشوع كان يسكن جند شابور ويعمل فى أحد البيمارستانات التى كان يعدها من أملاكه الخاصة ، ويحكون أن الخليفة المنصور

(١) التفاصيل الواردة فى هذا القسم مستمدة من طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ، ما لم

ينص على سواه من المراجع .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٣) الأغاني ، ج ١٣ ، ص ٩٥ .

مرض وعجز جميع أطباء بغداد عن إبرائه من علته ، وحينذاك بعث في طلب جرجيس ، فلما صار المطيب في حضرة الخليفة تقدم وحياه ودعى له بلسان طلق فصيح باللغتين العربية والفارسية ، فعجب المنصور منه وأجلسه قدامه وأدناه إليه . واتفقت فترة من الزمن لاحظ الخليفة بعدما تدهور صحة جرجيس فعزا الأمر إلى منعه عن الشراب الذي اعتاد شربه ، فأمر به فأحضروا له شيئا من خمر قطربل ، وفي أحد أيام عيد الميلاد كان جرجيس جالسا مع المنصور الذي سأله « أى شيء آكل اليوم ؟ » فأجابه « كل ما تريد » فسأله الخليفة « سمعت أنه ليست لك امرأة » فقال « لى زوجة كبيرة ضعيفة ولا تقدر تنتقل إلى من حضرتها » فسكت الخليفة حتى انصرف جرجيس من مجلسه ، ثم أمر سالما - كبير الخصيان - بانتقاء ثلاث جوار روميات جميلات وحمامن إلى الطيب ووصله بثلاثة آلاف دينار ، ففعل سالم ما أمره به الخليفة ، ولم يكن جرجيس بداره حين وصوله ، فلما عاد قال لتلميذه « يا تلميذ الشيطان لم أدخلت هؤلاء منزلى ؟ إمض ردهن إلى صاحبهن » .

ثم نادى الخصى وأعاد بصحبته الجوارى للخليفة قائلا « نحن معشر النصارى لا نتزوج بأكثر من واحدة ، وما دامت المرأة فى الحياة فلا نأخذ غيرها » ، فسر الخليفة من ذلك وأمر أن يرفع كل حجاب بين طبيبه وبين حريم القصر ، وأذن له بالدخول على نسائه وجواريه ، وازداد له تعظيما وعليه إقبالا ، وأحبه حبه نفسه (١) ، ويقال أيضا عن بختيشوع بن جزائيل إن الخلفاء كانوا يستأمنونه فى الدخول على جواريههم (٢) ، واستدعى الرشيد « ماسويه » لتطبيب

(١) Cf. Bar Hebraeus : Chronicle, p. 125.

(٢) ابن النديم : الفهرست ، ص ٢٩٦ .

أخته ، فأصر الطبيب على رؤيتها فأذن له الخليفة ، كما أجاز له جس عروقها ولكن بحضرته . ولا مشاحة في أنه كان لهؤلاء الرجال في الغالب نفوذ عظيم ، حتى لقد قال الرشيد عن جبرائيل بن بختيشوع « كل من كانت له حاجة إلى فليخاطب بها جبريل لأنى أفعل كل ما يسألنى فيه ويطلبه منى » . على أنهم كانوا في بعض الأحيان يسيئون استغلال مراكرهم ومكانتهم ، فقد خلف عيسى بن شهلا جرجيس بن بختيشوع في خدمة المنصور فبسط يده ضد الأساقفة والمطارنة ، واحتجز أموالهم لنفسه ، حتى لقد كتب إلى أسقف نصيبين سائلاً إياه أن يبحث إليه بعض أواني الكنيسة وكانت جليلة القدر غالية الثمن ، وتوعده بالسوء إن تواني عن إجابة طلبه ، وجاء في الكتاب الذى بعثه إليه هذه العبارة « أأنت تعلم أن أمر الملك بيدى ، إن شئت أمرضته وإن شئت عافيته » ، فلما وقف المطران على هذا الكتاب احتال في وضعه في يد الوزير [الربيع] الذى أوصله إلى الخليفة الذى ما كاد يطلع عليه حتى صادر أملاك عيسى وفصله من العمل (١).

وجرت العادة عند مقدم كل طبيب جديد أن يختبر القوم مقدار معرفته بفنه أو يحتملوا عليه ببعض الحيل ، من ذلك أنه لما قدم بختيشوع بن جبرائيل بغداد لأول مرة دس إليه الخليفة ماء ثور مدعياً أنه لإحدى نسائه ، فلم تجز الحيلة على الطبيب .

كذلك ذاعت شهرة جبرائيل بن بختيشوع كطبيب وخادم للرشيد ، وحدث في ذات مرة أن شكت إحدى جوارى الخليفة من تصلب في الذراع ، ولم تجدها نفعا وصفات المطيبين الذين أجهدوا أنفسهم في تهيتة الزيت ودهنه وغير ذلك

(١) ابن أبى أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، ويذكر أن اسم أبيه « شلالة » .

من وسائل العلاج ، فاستدعى الرشيد الحكيم جبرائيل وأفضى إليه بالقصة ، فقال له : إن لم يسخط عليّ أمير المؤمنين فلها عندي حيلة هي أن تخرج الجارية إلى هنا بحضرة الجميع حتى أعمل ما أريده ولا تعجل بالسخط عليّ ، فأطاعه الخليفة وبعث فجاء بالجارية ، فلم يكذ جبرائيل يراها حتى جرى إليها وأمسك بذيلها كأنه يريد أن يكشفها ، فانزعجت الفتاة واستحيت حتى تفصد جيئها عرقاً ، واسترسلت أعضاؤها وحركت ذراعها المتصلب ، وأمسكت بذيلها تغطي نفسها ، فتركها جبرائيل لساعته وول للخليفة ، لقد برئت يا أمير المؤمنين ، وحركت الفتاة ذراعها يمنة ويسرة فاشتدت الدهشة بالخليفة وبجميع الحاضرين .

وكان بختيشوع يتناول اثني عشر ألف درهم شهرياً ، وقد سجنه المأمون وصادر كل بضاعته نظراً لأن هواه كان مع أخيه الأمين ، ثم مالبث أن أطلق سراحه وحباه بعطفه ووصله بمال يفوق ما أخذه منه ، كذلك كان الرشيد يجري على دماسويه ، ألف درهم شهرياً ، ويصله كل ستة عشر ألفاً ، أما جبرائيل ابن بختيشوع فكان يتناول عشرة آلاف درهم شهرياً غير الهبات الدائمة ومالديه من الإقطاعات .

والكتاب المسلمون كريمةون في تقدير فضائل هؤلاء ممن على غير ملتهم حتى ليسمون حنين بن اسحق برأس أطباء عصره ، وهبه الله بن تليذد بأبو قراط عصره وجالينوس دهره ، ويعجب ابن خلكان من أن رجلاً في ذكائه وعبقريته لم يعتنق الإسلام ، وكان معاصره أبو البركات هبة الله اليهودي يسمى « بشمس العصر » .

بل إن المتوكل ذاته لم يستطع الاستغناء عن هؤلاء الأطباء ، فكان حنين

يلبس « الزنار » ، وكان يختيشوع بن جبرائيل ينعم بمعطف الخليفة إلى درجة أنه كان يضاهي المتوكل في اللباس ، وحسن الحال وكثرة المال وكمال المروءة ومباراته في الطيب والجوارى والعبيد ، ، وفي ذات يوم بينما كان الطبيب جالسا إلى جوار الخليفة مرتديا دراعة ذيباج روى إذا بالمتوكل يلاحظ فتقا في ثوب طبيبه ، فظل يحادثه ويعبث بذلك الفتق حتى بلغ حده دون أن يتحرك يختيشوع وكان الحديث بينه وبين المتوكل عن المجانين ، فسأله الخليفة « بماذا تعلم أن المشوش يحتاج إلى الشد والقيادة ؟ » فأجابه « إذا بلغ في فتق دراعة طبيبه إلى حد النيفق شددناه » فضحك الخليفة حتى استلقى على ظهره ، ومع ذلك فقد حسده المتوكل وحقد عليه وصادر أملاكه [سنة ٥٢٤ هـ] ، ويقال إنه جلده مائة وخمسين جلدة وصفد قدميه بالأصفاد وسجنه ، وفي رواية أخرى أنه نقاه إلى البحرين (١) .

وقصة استقباله للمتوكل من أحسن أساليب ألف ليلة وليلة، ذلك أنه أحضر كل ما بالعاصمة من الخيش ورطبه بالماء ليكون كل مكان بداره يمر به الخليفة نديا ، وكان من عادته أن يجلس في عربة من الأبنوس ، ويخرج من القصر وبين يديه ألف من الرجال ، ويحضر على هذه الصورة ويمضي الوقت من المساء حتى ينتصف الليل يتمتع بكل ضروب المتعة ، ثم يقوم للصلاة ومن حوله خصيانه السود الذين كان شديد الولع بهم ، وبعد الفراغ من الصلاة يجلس للحديث ، ويظل يقرأ الإنجيل حتى يتنفس الصباح ثم يذهب للقصر ، وقد خرج على أوامر الدين فجمع في بيته بين امرأتين في وقت واحد ، ويقال إنه كان يصرف كل ليلة خمسمائة دينار على الشموع والزيت والبخور .

(١) الطبري : تاريخ الملوك ، ج ٣ ، ص ١٤٣٧ ، ١٤٤٧ .

فلما أخذوا منه كل شيء بيع ما عنده من الخشب والفحم والخمر بستة آلاف دينار ، فباعها من اشتراها باثني عشر ألف دينار (١) .

ولما مرض دسلويه ، بعث المعتصم ابنه لزيارته ، ولما مات أمر بأن تحضر جنازته إلى القصر ، وأن يصلى عليه بالشموع والبخور جريا على عادة النصارى ، وامتنع المعتصم - يوم موته - عن أكل الطعام .

واختار المقتدر [أباسعيد] سنان [بن ثابت بن قره] الصابي لاختبار كل من يريد ممارسة الطب ، فلم يعد في قدرة أحد مزاوله هذه المهنة دون تفويض منه ، وفي ذات يوم جاءه شيخ حسن البزة مليحها ، فنهض سنان مرحبا به ، ولما أراد اختباره ومعرفة ما به دفع إليه الشيخ قرطا سافيه دنانير وقال له : بما أحسن أن أقرأ ولا أكتب ، ولا قرأت شيئا جملة ، ولى عيال ومعاشى دار دائرة ، وأسألك ألا تقطعه عني ، فضحك سنان ، وأخبره أنه سيأذن له بممارسة الطب على شريطة ألا يداوى مريضا بما لا يعلم ، وألا يشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض ، فقال الشيخ : هذا منهي مذكنت ، فلما كان اليوم التالى وفد على سنان شاب ذكى حسن البزة مليح الوجه ، فسأله سنان عن تلقى عليه علومه فقال : على أبي الشيخ الذى جاءك بالأمس ، فضحك سنان واشترط عليه ما اشترطه على أبيه (٢) .

* * *

أما هبة الله [بن صاعد] بن تليذ فكان شديد الجد والوقار ، ولم يؤثر عنه أنه ضحك مع المقتنى غير مرة واحدة فقط ، ذلك أنه حضر مجلسه ، وكانت

Bar Hebraeus ; Chronicle, P. 157. (١)

Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 175. (٢)

دار القوارير ، ببغداد مجراة في إقطاعه ، فحلها الوزير [يحيى بن هبيرة] دون علم الخليفة ، فلما أراد الشيخ الانصراف من حضرة المقتدى عجز عن القيام لضعفه وكبره ، فسأله الخليفة عما به فقال : « كبرت وتسكرت قواريري » ، وكان هذا مثلاً يتماجن به أهل بغداد لمن عجز وبطل وتقدم به العمر ، فذهل المقتدى من جريان هذه العبارة السوقية على شفقتي الشيخ الوقور ، فتعقب الأمر وأعاد إليه دار القوارير [وزاد إقطاعاً آخر] ، ولما مات سنة ٥٦٠ هـ [كان ذهنه بحاله] وقد خرجت بغداد كلها تشيعه .

وكان المطبيون في بعض الأحيان يعانون المكائد في القصر ، من ذلك أن الطبيب البارع أمين الدولة أبو الكرم صاعد بن توما — من سريان بغداد — قتل يوم الخميس ٢٨ جمادى الأولى سنة ٦١٨ هـ ، وقد برع في التضميد ، وكان ثقة في أعماله ، حكيماً باراً خيراً ، عطوفاً على الفقراء حسن الوساطة ، تقضى على يده حاجاتهم ، وكان هذا الطبيب مقرباً من الخليفة الناصر ببجله ويوقره ، ويوكل إليه معالجة أهل قصره وحريمه ، وفي أخريات أيام الناصر ضعفت عيناه وكلَّ بصره وأدركه سهو في أكثر أوقاته ، وعجز عن النظر في القصص والإنهاءات التي يبعث بها إلى وزيره ، فاستحضر صاعد امرأة ببغداد تدعى « ست نسيم » لا يفرق خطها عن خط الناصر شيئاً واستصحبها إلى القصر وأفضى إليها بالخبر ، فكان الخليفة إذا رغب في الكتابة كتبت ما يمليه عليها ، كل ذلك والوزير [القمى] يظن أن هذه المكتب بخط الناصر الذي أخفى عنه ذهاب بصره ، وظل الأمر مكتوماً فترة من الزمن حتى اتفق معها أحد الغلمان واسمه « تاج الدين رشيق » ، على أن يكتب ما يريد أن حين يملئها الخليفة ، فأطاعته ، وبذلك كانت أوامرهما نافذة .

وفي ذات يوم كتب الوزير مؤيد الدين رسالة إلى الخليفة وجاءه رد فيه

اختلال يئس ، فأنكر [القمى] صدور هذا من الخليفة الناصر ، وشرح يتقصى الأمر سرا من أمين الدولة الذى أفضى إليه نبأ ذهاب بصر الخليفة وبخبر دست نسيم ، وقصة النصى رشيق وعلاقته بها ، وخبر الرسائل التى يكتبانها وفق أهوائهما دون علم الخليفة ، فتوقف الوزير عن العمل بأكثر الأمور الواردة عليه ، فحققت المرأة والنصى على أمين الدولة لإفشائه السر لأنه كان الشخص الوحيد الذى يقابل الوزير الذى وقف على السر المكتوم ، فاستأجرت المرأة والنصى أخوين هما ولدا قر الدولة اللذان تربصا للطبيب ذات ليلة فى بعض الطريق وهو يغادر القصر إلى داره ووثبا عليه وطعناه بالخنجر ، فلما رآهما صاح وخذوهما ، إنهما ولدا قر الدولة ، فعاد الشريران إليه وأجهزا عليه ، كما جرحا الخادم الذى يصاحبه ويحمل أمامه المصباح ، فضجت المدينة والقصر ، وحمل أمين الدولة إلى بيته جثة هامة ودفن به ، وبعد تسعة أشهر من دفنه نقلوه إلى كنيسة « مارتوماس » ودفنوه مع أبويه وألقى القبض على قاتليه المجرمين ليلة مصرعه ، وشق بطناهما ، وصلبا على باب المذبح [الموازى لباب الغلة] حيث قتلاه (١) .

* * *

لم يقتصر أمر الرحلات على المسلمين وحدهم ، ذلك أن يعقوب بن صفلان المقدسى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، كان طبيب الملك العادل الأيوبي وقد أخذ إلى دمشق حيث ارتفعت حاله هذه ، وفى أخريات أيامه أدركه « النقرس » ووجع المفاصل حتى قيل إن الملك العادل كان إذا احتاجه استدعاه إليه بحفنة يحملها الرجال (٢) .

(١) Bar Hebraeus; Chronicle, p. 449 f.

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٤٣ .

وفي حوالى سنة ٥٧٠ هـ [١١٧٤ م] هاجر من الغرب اثنان من اليهود هما يهودا وابنه صمويل الذى ألقى عصا التسيار في أذربيجان ، وأصبح طبيب آل بهلوان وحكيم أمراء دولتهم وما لبث أن أسلم (١) . أما يوسف بن يحيى بن اسحق الفاسى فقد فر من وطنه حينما شرع عبد المؤمن في اضطهاد اليهود والنصارى وإلزامهم بالإسلام أو الجلاء عن بلاد المغرب ، فرحل ابن يحيى إلى مصر ثم غادرها إلى حلب ومالبت أن مضى عنها إلى العراق متاجراً ، ثم سافر إلى الهند ، ولما عاد ازدادت خبرته بالطب زيادة عظيمة وكان حديقاً حياً للقنطري صاحب تاريخ الحكماء ، وقد مات يوسف بن يحيى على يهوديته سنة ٦٢٣ هـ (٢) .

أما يوحنا بن ماسويه فقد خدم الخلفاء منذ الرشيد إلى المتوكل ، وكان لا يغيب قط عن طعامهم ، وكانوا هم لا يتناولون شيئاً من أطعمتهم إلا بحضوره ومن ثم لم تكن هناك أدنى كلفة بينه وبين المتوكل ، فكان الخليفة يداعبه في رفق ولين ، وكانت في يوحنا دعاية شديدة ، لا يتورع عن تناول الدين في نكاته التي دونها الكتاب المسلمون ، فقد ذكروا أن قسيساً جاءه يشكو إليه فساد معدته ولم تجده نفعاً شتى ضروب الدواء التي وصفها له ، فقال له يوحنا : إن أردت أن تبرأ فأسلم ، فإن الإسلام يصلح المعدة ، ، وحدث أنه لما أسلم عيسى بن إبراهيم ابن نوح كاتب الفتح بن خاقان أن جاء يوحنا من القصر إلى داره حيث ألقى جماعة من الرهبان فقال لهم : أخرجوا من بيتي يا أبناء الخطيئة ، وأسلموا فقد أسلم المسيح الساعة ، .

وعلى الرغم من ثراء هؤلاء الرجال ونفوذهم الواسع الذي يتمتعون به إلا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٧٧ .

(٢) القنطري : تاريخ الحكماء ، ص ٣٩٢ .

أن المسلمين كانوا يشعرون أنهم دونهم مرتبة وأقل مكانة ، ويتضح لنا هذا بأجل بيان من القصة التالية وهي أن الوزير [علي بن عيسى بن الجراح] وقّع إلى سنان بن ثابت ، توقيعا بإرسال جماعة من الأطباء وخزانة من الأدوية والشراب تجوب نواحي السواد من أرض العراق ، فوجد الحكماء أن جمهرة سكان « سرراء » و « نهر ملك » من اليهود فكاتبوا يتساءلون عما إذا كان يؤذن لهم بالمقام فيهم وعلاجهم أو الانصراف عنهم إلى حيث يوجد المسلمون ، ومع معرفة سنان بأن الرسم في البيمارستانات قد جرى للإسلام والذي إلا أنه بعث يسأل عما يفعل ، فكتب إليه علي بن عيسى « فهمت ما كتبت ، وليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب ، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به هو معالجة الناس قبل البهائم ، والمسلمين قبل أهل الذمة ، فإذا فُضِّل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم (١) » .

ونشير هنا إلى أن بختيشوع بن جبرائيل عمراً الذي دُفِن فيه أبوه (٢) [وهو المعروف بدير مار جرجس بالمداين] .

وكانت المنازعات تحدث بين الأطباء في بعض الأحيان ، من ذلك أن جرجيس المسمى بالفيلسوف كما يقال للغراب أبو الياض ، كتب أبياتاً عن سلامة بن رحمون اليهودي يقول فيها (٣) .

إن أبا الخير على جهله يخف في كفته الفاضل

(١) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٩٤ .

(٢) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٤٢ .

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٤٨ .

عليه المسكين من شؤمه في بحر هليك ماله ساحل
ثلاثة تدخل في دفعة : طلعت ، والنخش ، والغاسل

• • •

ظلت علاقات العرب برعاياهم في ميدان الآداب والفنون علاقات طيبة قائمة على المودة خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ، بل إن كثيراً من هذه المودة استمر بعد هذه الفترة ، ولقد أشرنا آنفاً إلى أن الحكومة اصطنعت مهندسين وعمالا من غير المسلمين ، ونضيف هنا إلى ما سبق أن قصير عمره ، — وهو مسكن صيد أحد الأمراء الأمويين — قد نهض بزينتة نقاشون لا يعرفون العربية .

لم يكن للدين دخل في معاملة الشعراء والمغنيين ، من ذلك أن حنيفا المغني المسيحي الحيري كان من أقرب أصدقاء بشر بن مروان ، ويخصه كتاب الأغاني بست صفحات من صفحاته (١) ، كما أن برصوما الزامر ، طالما عزف أمام هرون الرشيد ، والارجح أنه مسيحي الملة بدليل تلقيبه بالقبطي ولأن اسمه اسم آرامي (٢) ، وكان عثمان بن عفان يعطف على أبي زيد الشاعر النصراني (٣) . كما لحن ابن مشج أبو عثمان سعيد أبياتا للشاعر أبي زناد اليهودي (٤) .

وكثيراً ما يرد في الأدب العربي ذكر نصراني نبه صيته بين المسلمين وأهني به الشاعر الأخطل . وكان واحداً من اصطفاهم الخليفة يزيد بن معاوية لمنادمته

(١) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٦ ، ص ٧٢ .

(٣) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٤ .

(٤) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ١٠٢ .

في لهوه وهم سرجون وقاسم بن طويل العبادي (١) ، ويقدر الشعراء حكم
الاخلط على الشعر ، رغم اتهامه ذات مرة بقبوله دنا من الخمر على سبيل
الرشوة (٢) ، وحدث حينما ذهب إلى السكوة أن زاره الشعبي للاستماع إلى قريضه
ودعاه لتناول الغذاء والشراب معه (٣) وهو القائل : إن العالم بالشعر لا يبالي
إذا مربه البيت الجيد : أمسلم قاله أم نصراني .

وهذا قول يبلغ جادة الصواب رغم قول حماد الرواية (٤) : لا تسألوني عن
رجل قد حجب شعره إلى النصرانية .

وقد ذكر الخليفة هرون أن أعظم وأجل بيت في المديح والفخر بخليفة
هو بيت الاخلط الذي يقول فيه (٥) .

شمس العداوة حتى يستقاد لهم وأعظم الناس أحلاماً إذا قدروا

ويقال إن معاوية (وفي رواية أخرى ابنه يزيد) لم يكن ليتورع عن حمل
الاخلط على هجو أهل المدينة الذين كانوا كارهين له غاضبين عليه ، فأقدم الاخلط
على ما أمر به بينما أحجم غيره من الشعراء عن مهاجمتهم والنيل منهم ، يحملهم على
ذلك شعور ديني يمنعهم من هجو قوم آووا النبي ونصروه (٦) ، ولولا هذه الحرية
التي كان يتمتع بها لقتل .

(١) الأغاني ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، ج ١٦ ، ص ٧٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٧ ، ص ٤٠ .

(٣) الأغاني ، ج ٨ ، ص ٨١ .

(٤) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٥ ، ١٧٢ .

(٥) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٤ .

(٦) الأغاني ، ج ١٣ ، ص ١٤٧ .

ولقد أسمع جرير عبد الملك بعضا من قصيدة له في مدح الحجاج (١) ، فلما فرغ من إنشادها طلب الخليفة من الأخطل أن ينشئ واحدة على غرارها في مدح أمير المؤمنين ، فوقف الأخطل وأنشد قصيدة أروع من قصيدة جرير وأبعد منها في الفخار ، فقال الخليفة : أنت شاعرنا ومادحنا : اركبه ! ، غير أن جريرا قال : يا أمير المؤمنين إن النصراني الكافر لا يعلو ولا يظهر على المسلم ولا يركبه ، فأمن أهل المجلس على كلام جرير ، وإذا ذاك أمر الخليفة الأخطل بالامتناع ، فامتنع (٢) .

وإن "نفس الشعور بتفوق الإسلام ليتضح في جواب جرير على سؤاله : أيهما أشعر هو أم الأخطل فقال (٣) : إني أعنت عليه بتولية من سنه ، وكفر من دينه ، وما رأيته في موضع قط إلا خشيت أن يبتلعني ."

ويشير أحد الكتاب إلى أن ربيعة وقفت إلى جانب الأخطل وتعصبت له وأيدته في دعواه لأن كلاما من منافسيه الفرزدق وجرير من مضر (٤) ، وربما كانت الغيرة الدينية تكن وراء هذه المسألة وهي محاولة التقليل من شأن المسيحي بالقول بأن شهرته راجعة إلى الكبرياء القبلي وليست إلى الموهبة الشعرية ، ويكاد شعره لا يختلف في تكوينه عن بقية شعراء المسلمين باستثناء بعض أبيات قلائل منسوبة إليها فيما بعد .

* * *

(١) وهي التي يقول فيها :

وقد صبرت نفسي يا ابن عقل
ولو لم يرض ربك لم ينزل
إذا سر الخليفة نار حرب
محافظة فكيف ترى الثواب
مع النصر الملائكة الغضاب
رأى الحجاج أثقبا شهابا

(٢) الأمل ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٣) الرزباني : الموشح ، ص ١٣٠ .

(٤) الرزباني : الموشح ، ص ١٣٨ .

ويقول عهد عمر إنه لا يجوز للذميين حفظ القرآن كما لا يجوز لهم أن يعلموه أبناءهم ، وقد نهى المتوكل سنة ٢٣٥ هـ المسلمين عن تعليم النصارى (١) ، وربما كان هناك شيء من الواجهة ضد تعليم القرآن لغير المسلمين ، ذلك أن جماعة من الذميين سألت أبا عثمان المازني أن يطالع لهم كتاب سيوييه لقاء مائة دينار ، فرفض أبو عثمان العرض (٢) رغم تربته وإملاقه ، فلما مضى أحد اصداقائه لمجادلته احتج أبو عثمان عليه قائلا ، إن في كتاب سيوييه ثلاثمائة حديث وكثيراً من الآيات القرآنية ، فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة .

وحدث بعد فترة قصيرة أن دعى للشول بحضرة الخليفة الواثق بالله لشرح بعض قواعد اللغة ، فامثل الأمر وتقدم الخليفة ألف دينار ، فعلق على ذلك بقوله ، وهبت الله مائة فموضني عنها ألفاً ، ولسنا نجد في هذه القصة ما يدل على أن الشرع حرم على الذميين تعلم القرآن أو نهى عنه ، وإنما المنع لا يعدو أن يكون راجعاً إلى التقدير الشخصي .

والواقع أن ماسنه المتوكل ظل غير معمول به ، فقد درس كثير من الذميين على أيدي مدرسين وفقهاء مسلمين (٣) ، من ذلك أن حنين بن اسحق درس على يد الخليل بن أحمد وسيوييه حتى أصبح حجة في العربية (٤) ، وقتلذ يحيى بن عدي بن حميد - ألقه رجال عصره في المنطق - على يد الفارابي (٥) ، ودرس ثابت بن قررة على محمد بن موسى الذي قدّمه إلى المعتضد (٦) ، وتلقى بن جزلة

(١) القرطبي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) السيوطي : بنية الوعاة ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٨ ، ص ١٣٦ في الحاشية .

(٤) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٩٦ .

(٦) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٦٥ .

علومه على يد علي بن الوليد من رجال المعتزلة ، وكان حسن الخط متمكناً من الأدب ، وتدل مؤلفاته وكتبه على عمق تفكيره وقوة معرفته ، وما لبث أن أسلم (١) [وعرف يسحي بن عيسى بن علي بن جزلة] ومات سنة ٤٩٣ هـ . ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن روح التسامح هذه كانت توجد أحياناً بين المسيحيين ، فقد تلقى متى بن يونس المنطقي النسطوري علومه على يد أساتذة من السريان (٢).

على أنه يمكن اتخاذ إبراهيم بن هلال مثالا لما قد يصير إليه الذمي من بلوغ أرفع المناصب في الدولة ، فقد تقلد إبراهيم الأعمال الجليلة فامتدحه الشعراء ، وعرض عليه [عز الدولة] بختيار [بن معز الدولة] البويهى أن يوليه الوزارة إن أسلم فامتنع ، وكان إبراهيم بن هلال الصابي حسن العشرة مع المسلمين ، هفيفاً في مذهبه ، وكانت بينه وبين صاحب اسماعيل بن عباد والشريف الرضى مراسلات ومواصلات ومتاحفات وغم اختلاف الملل وتباين النحل ، وإنما كان ينظمهم سلك الأدب ، مع تبدد الدين والنسب ، فكان الأدب وشيخة قري غير منكورة . وكان إبراهيم حافظاً للقرآن حفظاً يدور على طرف لسانه ، واعتاد أن يروى قصة موت أبيه هلال بقوله : جاءني أبو محمد المهلبى معزياً به ، فن حين عرفت خبره في تقديمه مشرعة دارى الشاطية بادرت لتقيه ، واستعفيته من الصعود ، فامتنع من الاجابة إلى ذلك وصعد وجلس ساعة يخاطبني فيها بكل ما يقوى النفس ويشرح الصدر ، ويصف والدى ويقرظه لى بقوله : ما مات من كنت له خلفاً ، ولا فقد من كنت عنه عوضاً ، ولما مات إبراهيم بن

(١) ابن أبي أمية : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٨٥ .

هلال الصابي رثاء الشريف الرضى فى شعره (١) ، وأتف البعض أن يرثى شريف صابئاً فدافع الرضى عن نفسه بقوله إنه يبكى الفضل فيه (٢) ، ويقال إن رسائل

(١) من قوله فى رثائه قصيدته الدالية :

أرأيت من حملوا على الأهواء	أرأيت كيف خبا إضياء النادى
جبل هوى ، لو خر فى البحر اغتدى	من وقعته متتابع الإزباد
ما كنت أعلم قبل حطك فى الثرى	أن الثرى يعلو على الأطواد
بعدا ليومك فى الزمان فانه	أقضى العيون وقت فى الأعضاء

(٢) كان الوفاء من الشريف أمرا غير منكور ، وصداقته لإبراهيم بن هلال فوق كل شبهة ، وليس أدل على محبته الخاصة للصابي أن مرور الأهوام على موته لم يبدل مكانته فى نفس الشريف فيقول له وقد مر بقبره :

لا بد لقرناء أت يتزايلوا	يوما بغدر قلى وغدر فراق
أمضى وتعطنى إليك نوازع	يقنفس حكتنفس العشاق
وأذود عن عيني السموع ولو خلت	لجرت عليك يوابل غداق

ولعل من أروع مرأى الشريف لصديقه هلال الصابي مرثيته اليائبة التى أنشدتها - هى الأخرى - وقد مر بعد سنوات على قبره ، فاستشفرفه فقال :

أعلم قبر بالجنينة أننا	أقننا به نعى الندى والمعاليا
مررنا به فاستشفرفنا رسوميه	كما استشفرف الروض الظباء الجوازيا
وما لاح ذاك التراب حتى تحلبت	من الدمع أوشال ملأنا الأماقيا
نزلنا إليه عن ظهور جسادنا	نكفكف بالأيدى السموع الجواديا
ولما تهاشنا البكاء ولم نطق	عن الوجد لإقلاعا عذرنا البواكيا
أقول لركب رائحين تعرجوا	أربكم به فرعا من المجد ذاويا

• • •

ألا أيها القبر الذى ضم لحده	قضييا على هام النوائب ماضييا
هل ابن هلال منذ أودى كعهدنا	حللا على ضوء المطالع باقيا ؟

• • •

خلا بعدك الوادى الذى كنت أنه	وأصبح تعسروه النوائب باديا
رضيت بحكم الدهر فيك ضرورة	ومن ذا الذى يندو بما ساء راضيا
وطاوعت من رام انتزاعك من يدى	ولو أجد الأعوان أصبحت عاصيا =

الصابي الرسمية وإخوانياته من أحسن ما كتب في زمانه ، ويترجم له ياقوت في أربع وثلاثين صفحة من معجمه (١) .

وفي سنة ٣٨٥ هـ مات بشر بن هرون النصراني الكاتب وكان شاعراً هجاء خبيث اللسان ، ومع ما كان هناك من الكراهية ضد النصارى وغيرهم إلا أن هذه الكراهية لم تكن قوية ولا عامة (٢) ، بدليل ما نراه من أن واحداً من المؤرخين يرى أنه من الجدير أن يسجل خبر موت رجل مثل هذا ليس بالخطير ولا الذي يعتد به .

أما رواية ابن رشيقي عن الأخطال فتختلف اختلافاً كلياً في الروح عما جاء في كتاب الأغاني ، وهي توضح كيف أن الدين تحول إلى تعصب .

كان الأخطال من شعراء العصر الثاني البارزين ، وقد مكنته قدرته الشعرية من أن يرقى فيلأزم عبيد الملك بن مروان الذي أركبه ظهر جرير وهو المسلم التقي ، ويقال إن الداعي له على ذلك الأمر ما كان بين الشاعرين في حضرته من المنافسة الشعرية ، أما الشاعر — عليه أمانة الله — فلم يتورع عن المجاهرة بالنيل من الإسلام والتحقير من شأو المسلمين فقال :

واست بصائم رمضان طوعاً ولست بآكل لحم الأضاحي

== وطأنت كعباً بهبر الخطب جاني فألقى على ظهري وجر زمامي
رثيتك كي أسلوك فازددت لوعة لأن المرائي لا تحب المرازيا
وأعلم أن ليس البكاء بنافع عليك ولكني رأيت الأمانيا

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١ ، ص ٣٢٤ ؛ أبو المحاسن ، النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ،

ص ٥٤ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٩ ؛ وفي طبعة دار الكتب المصرية ،

ج ٤ ، ص ١٧٣ .

ولست بزاجرٍ عنا بكوراً إلى بطحاء مكة للنجاح
ولست منادياً أبداً بابل كثل العير : حى على الفلاح
ولكنى سأشربها شمولاً وأسجد قبل منبج الصباح

ويقول ابن رشيقي (١) القيرواني في كتابه العمدة : إن هذه غاية عظيمة ومنزلة قريبة ، حملت من المسامحة في الدين على مثل ما تسع ، والملوك ملوك يزعمهم . . . وهجا الانصار ، ولولا شعره لقتل دون أقل من ذلك ، وقدرد عليه جرير أقبح رد ، وتساؤل مالا يجوز مع مثله علوى فضلاً عن نصراني ، وعبارات ابن رشيقي هذه تدل على روح جديدة كل الجدة ، لما فيها من قسوة في القول لم تظهر من قبل ، كما أن السكبرياء الدينية جعله منتفخ الأوداج ، ولم يحمله على اصطناع المرح في كتابته ، وإلا لرأى تفاهة تسمية هذه العبارات البريئة هجوماً على الاسلام ؛ فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على العزلة الفكرية التي ابتلى بها الاسلام ، كما أنها ظاهرة تدل على أن الناحية الفكرية كانت آخذة في التدهور .

كانت الترجمة الخطوة الأولى في قيام الفلسفة والعلوم الإسلامية ويلاحظ أن أغلب نقلة الكتب اليونانية والسريانية إلى العربية كانوا من النصارى ، ومن أقدمهم : ستيفسان الكبير ، الذي استجاب لخالد حفيد معاوية (٢) فترجم ما ترجم من الكتب المعروفة ، كما اصطفي المنصور والمأمون — على وجه الخصوص — جماعة انقطعت للترجمة دون سواها من الأعمال ، ويقال إن أبناء موسى الثلاثة — وكانوا من مشجعي الحركة العلمية — كانوا يدفعون خمسمائة دينار شهرياً للكتب المترجمة (٣) .

(١) ابن رشيقي : العمدة ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٢) الفهرست ، ص ٢٤٤ .

(٣) الفهرست ، ص ٢٤٣ .

وقد يكون من العسير أن نبالغ في تقدير أهمية بعض الأشخاص أمثال حنين ابن اسحق وثابت بن قرّة ، بيد أن عملهم لم يكن أدبياً ، إذ استهان بهم فقهاء اللغة ونحويّوها ، وقد أورد ياقوت نقاشاً بين أبي سعيد الحسن بن علي السيرافي وبين متى بن يونس ، وفيه يتكلم عن رجال « ترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة صناعة (١) . وتفصح المحاورة بأكملها عن اعتقاد العربي بتفرد لغته بالروعة دون سائر اللغات ، إلا أن ذلك لم يحل بين كتاب السير والمؤرخين وبين الترجمة لهم ، وحفظهم أسماء هؤلاء الرجال على الرغم مما قد يرمون به من نقص في اللغة العربية .

وحينما تنازع المختار المعروف بابن بطلان (+ ٤٥٥ هـ = ١٠٦٣ م) مع ابن رضوان كتب رسالة في التهجم عليه مشيراً فيها إلى جهله بما يدعيه من علم الأوائل (٢) ، وعلى أية حال فإن هذه القصة ترينا أنه لم يكن ثمة حائل يحول بين تهجم أحد من النصارى على أحد من المسلمين ، وجعل الاثنين في مرتبة واحدة .

وقد رأى ابن خلدون أن شعر هبة الله بن تلياذ من الشعر الذي يستحق أن يقتبس منه رغم شدة ياقوت في نقده ، هذا على الرغم من أن شعر هبة الله لا يرقى إلى مرتبة نشره في الصنعة ، وعدّ المقرئ كلا من اسماعيل اليهودي وابنته كسمونه من الشعراء الجديرين بالإشارة (٣) . كذلك نرى في إسبانيا أن المنصور — المغني اليهودي — قد ناب عن الخليفة في استقبال زرياب المغني الفارسي (٤) .

-
- (١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ٣ ، ص ١١٧ .
(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٣١ .
(٣) المقرئ : قحط الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .
(٤) المقرئ : قحط الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

وعلى الرغم من أن الكتّاب المسلمين قلما يعنون بالاهتمام بما لا يمت إلى الإسلام ، إلا أن هناك ما يدل على خروجهم على هذه القاعدة ، وينفرد كتاب البيروني عن الهند - دون سائر الكتب في هذا المضمار ، إذ يعالج فيه البلاد والسكان وعاداتهم ودياناتهم وفلسفتهم ، كما كان ابن حزم الأندلسي (١٠٦٤هـ = ١٠٦٤م) ملما بالإنجيل واللاهوت المسيحي إلما تاما ، وعرف ابن خلدون شيئا غير قليل عن الإنجيل وعن التنظيمات الكنسية ، واستعان بهذه المعلومات في مقدمته لدراسة التاريخ ، كما كان التقويم أحد المواضيع التي استرعت الانتباه ، فنرى الدقة النامة في معالجة البيروني للنظم المختلفة لتوقيت الزمن في كتابه «قانون مسعودي» ، وكان القلقشندي يرى ضرورة معرفة الكاتب بأعياد الذميين الدينية ، بل لقد كان هو ذاته ملما غاية الإلمام بالأعياد والقصص المتعلقة بها وبالعواديات المرعية فيها ، من ذلك مثلاً أنه يعرف البحث عن يديت الخيرة قبل عيد الفصح ، وهو يأذن لنفسه - في معرض الحديث عن أمثال هذه الأمور - أن يكون منقبا تقياً ، ونرى المقرئ أ أكثر تفصيلاً في صدد كلامه عن أعياد النصارى واليهود ، فيصف الفرق المختلفة ، ويذكر ثبنا بأسماء بطارقة الإسكندرية كجزء حيوي هام من تاريخ مصر ، ويأتي بنبذة عن تاريخ المسيحية واليهودية ، أما القزويني فيصف التقويم في كتابه «عجائب المخلوقات» ، كما نرى لذة المسعودي الذاتية تذهب إلى ما وراء حدود الإسلام فيورد في كتاب «التنبيه والإشراف» قصة الترجمة السبعينية للتوراة ، ويلخص تاريخ القسطنطينية مع تعداد المجامع الكنسية ، ويورد تفصيلاً دقيقاً رائعا عن فرق الهرطقة والمذاهب المختلفة وعن تضارب الفقه المسيحي والفقهاء المسيحيين .

ولقد كتب المسيحيون الأوائل كتبهم بالسريانية أو القبطية غير قاصدين أن يشاركهم المسلمون في الاطلاع عليها ، فخرج ساويرس بن المقفع الأشموني

على الأسلوب الأدبي إذ كتب بالعربية الدارجة التي يتكلمها المصريون في زمنه ، وبذلك أَرْضَى كبرياء الأدباء المحدثين . وقد عمل النصارى على حفظ كيانتهم مستقلاً باستعمالهم الرسم السرياني والقبطي في كتابة مؤلفاتهم العربية ، ثم أخذ المسيحيون واليهود في الكتابة بالعربية إلا أن مؤلفاتهم كانت إلى حد بعيد بعيدة عن الأسلوب الأدبي ، وقرجم و سديه ، القانون إلى العربية فلم يكثرث به أحد من المسلمين؛ ولا بد من أن المقرئ قد اعتمد على كتب وضعها الذميون، بيد أنه كان أحرم من أن ينص على أسماء أصحابها ؛ وكانت للسعودى معرفة بكتب النصارى ، فقرأه يثنى على كتابه و قيس الماروني ، [في التاريخ الذى انتهى فيه إلى خلافة المكتنى] وكتاب أثناسيوس [الراهب المصرى] الإسكندرى ، كما يمتدح كتاباً لأبي زكريا الكسكرى ، وآخر من تأليف أحد السريان واسمه أبو زكريا أيضاً (١) ، وهذا أمر غير مألوف ، إذ جرى العرف والعادة على تجاهل الكتاب المسيحيين ، على أن كلا من المكين وابن العبرى يحظى بشهرة فائقة في الغرب أكثر منها في الشرق .

وإن كتاب الدين والدولة لعل الطبرى الذى اقتبس فيه كثيراً من الإنجيل ليعتبر نسيجاً وحده ، لأنه دفاع عن الإسلام من نسيج رجل جباً المسيحية واعتنقه ، ومع ذلك فن العسير أن نتصور أنه من الشهرة بمكان إلا عند أولئك الذين يعرفون شيئاً عن الإنجيل .

وهناك كتاب فريد في بابيه وضعه الكندى ، قبيل سنة ٣٠٠ هـ بقليل ، ومهما يكن من أمر المؤلف فإنه يكتب بحرية عظيمة ويوغل في تقده للإسلام إذ يندد بفكرة الجهاد، ويستخر من تقاليد الحج في مقارنته لإياها بالشعائر

(١) السعودى : التنبيه والإشراف ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

الهندية ، وهو ينتقد أمهات المؤمنين ، ولعل أبرز ما فيه اقتباسه خطبة للخليفة يهاجم فيها مداينة المنافقين في المسائل الدينية .

ولقاضى حران رسالة غن ديانة الصابئة ترجمت ترجمة دقيقة إلى العربية بأمر على بن عيسى ^(١) ، ويقال إن الأصمغ بن عبد العزيز قرأ الكتب المسيحية بمساعدة أحد الشمامسة ليعرف عما إذا كانت تحوى طعنا في الرسول أم لا ^(٢) .

وكثيراً ما حوت كتابات المؤلفين - لا سيما الجغرافيين - حقائق عجيبة عن الذميين ، ويوجد [في قرية مبرون من قرى] صفد مغارة تتجمع فيها المياه مرة في كل سنة ، فيجتمع اليهود يومئذ وينزحون الماء إلى الأماكن القاصية والبلاد البعيدة ؛ ويزعم البعض أنه إذا اجتمع حشد كثيف من الناس في كنيسة معينة من كنائس الناصرة ، وعملوا سماعاً ، تفصّد أحد أعمدتها بالعرق حتى ليلع هذا العرق ^(٣) . وتوجد في مصر كنيسة للروم [في قرية يقال لها بمرسانة العرا] ينزل الناس إليها عشرين درجة حيث يوجد سرير ، وتحت السرير رجل ميت مشدود في نطع ، وفوق السرير وعاء كبير من المرمر ، في جوفه باطية زجاج ، في جوفها فتيلة نحاس مجوفة ، فيأتي قندلفت الكنيسة ويضع فتيلة بكتان في جوف الفتيلة النحاسية ، ويصب عليها الزيت ويشعلها ، ومرعان ما تمتلئ الباطية الزجاجية بالزيت حتى يفيض وينصب في الحجر الرخامية ، فيعمد قيّسم الكنيسة إلى أخذ هذا الزيت الذي يظل يسيل على الدوام ، ويسرج به قناديل الكنيسة ويبيع الفائض منه لينفق على نفسه وعلى من معه من خدم الكنيسة ، وقد اختبر

(١) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٧٥ .

أحدهم - من يوثق بهم - هذا الأمر وتحقق من ذلك بنفسه ، وذكر أنه إذا أخرج الميت من تحت السرب انطفأت النار ولم يفض الزيت (١) .

* * *

لقد حوِّظ على عهد عمر من ناحية واحدة ، تلك هي أنه حرم على النصارى أن يضيفوا إلى أسمائهم كلمة « الدين » ، وسمح لهم بأسماء غيرها كأمين الدولة .
ومهما يكن الأمر فثم رجل مسلم لم يستنكف أن يستعمل الأفكار السياسية في معرض الهجو السياسي إذ قال : (٢)

تنصر فالتنصر دين حق عليه زماننا هذا يدل
وقل بثلاثة عزوا وجلوا وعظّل ما سوام فهو عطل
فيعقوب الوزير أب وهذا العزيز ابن ، وروح القدس فضل

(١) ابن رسته : الأملق النفيسة ، ص ٨١ .

(٢) ابن الأثير ، سنة ٣٨٦ هـ .

الفصل الثاني عشر

الأسس الدينية

من المتفق عليه تاريخياً أنه ورد في الحديث النبوي ، لا يجتمع دينان في بلاد العرب ، مما حمل عمر بن الخطاب على طرد جميع اليهود والنصارى من شبه الجزيرة العربية باعتبارها دار الإسلام دون سواء من الأديان ، وطبيعى أن هذا التصرف منه مبالغة في تنفيذ حرفية الحديث ، على أن ذلك لم يؤد قط إلى إخراج الذميين من بلاد اليمن، بدليل ما يورده الهمداني من الإشارة إلى وجود مائتي يهودى في إحدى بلدان غربي شبه الجزيرة (١) . أما الحجاز فقد نخلت من الذميين نتيجة إخراجهم منها ، رغم أن هذا كان مناقضاً لحطة الرسول وآراء بعض كبار الفقهاء من أصحاب المذاهب ، ولم ينفذ على الدوام .

نزل أهل الذمة في حياة النبي المدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، بل إن هناك نصرانياً اسمه موهب ، كان يسكن مكة ذاتها (٢) ، ولما جاء عمر حراً دخول المدينة على الأسرى الذكور البالغين من غير المسلمين ، ولم يستثن من هذا التحريم سوى أبى لؤلؤة ، استجابة لطلب المغيرة بن شعبة ، فقد كان أبو لؤلؤة صانعاً ماهراً (٣) . وتدل الظواهر على تردد النبطيين على المدينة المنورة بين آن وآخر ، بدليل الأمر القاضى بأخذ نصف العشر ممن يتاجر منهم مع المدينة (٤) . وليس هناك من شك في أن الشاعر النصراني أبا زيد كان يتردد

(١) الهمداني : صفة جزيرة العرب ، ص ١٥٢ ؛ الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٢) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ ؛ الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

(٣) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(٤) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

على يثرب لأن عثمان [بن عفان] كان يدنيه إليه ويجلسه إلى جواره (١)؛ ونعرف من الأغاني أن حنين [بن بکوع] مغنى الحيرة النصراني قد أقام في المدينة (٢) ، ولما عهد معاوية بن أبي سفيان إلى ولده يزيد بقيادة الحج استصحب يزيد معه في سفرته إلى مكة أبا الحكم النصراني (٣) ، كما بعث عبد الملك أحد المهندسين الروم لعمل الضفائر وردم الردم بمسكة عقب أحد الفيضانات (٤) . وفي سنة ٨٧ أو ٨٨ هـ أرسل الوليد [ابن عبد الملك بن مروان] ثمانين صانعا من الروم والقبط لإعادة بناء مسجد الرسول ، ويقال أيضا إنه كتب إلى إمبراطور بيزنطة في طلبهم (٥) لتعميره [فبعث الإمبراطور إليه بأعمال فسيفساء وبضعة وعشرين عاملا] ونعثر في أوراق البردي على إشارات كثيرة إلى العمال الذميين الذين عملوا في إقامة المساجد وتعميرها .

وفي الميزان للشمراني ما يشير إلى أن أبا حنيفة أذن لأحد الكفار بدخول المسجد الحرام ، كسافر ، بينما نهى الأئمة الثلاثة الآخرون عن دخول غير

(١) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٤ .

(٢) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) حدث في زمن عبد الملك بن مروان أن ذهب السيل بأمتعة الحجاج وأحاط بالكعبة ، فقال الشاعر :

لم ترفسان كيوم الإثنين أكثر محزوننا وأبكى للعين
إن ذهب السيل بأهل المصرين وخرج الخبآت يسعين
شوارداً في الجبلين يرقين

فكتب عبد الملك إلى عامله على مكة يأمره بعمل ضفائر الدور الشارعة على الوادى وضفائر المسجد وعمل الردم على أفواه السكك لتحسين دور الناس . راجع في ذلك كتاب فتوح البلدان للبلاذرى ، ص ٥٤ .

(٥) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٧ ؛ ابن رسته : الأعلاق النفيسة ، ص ٦٩ .

المسلمين إياه نهياً باتنا (١) ؛ على أنه جاء في كتاب الأم ، أنه لا يحرم على ذي المرور بالحجاز على ألا يقيم ببلد من بلدانه أكثر من ثلاث ليال على أن يكون ذلك مقام مسافر ، فإذا وافت هذا المسافر منيته وهو بمكة دفنت جثته خارج مكة ، وإن مات بغيرها من مدن الحجاز دفن حيث مات ، وإذا مرض وخيف عليه التلف إن حمل أو خيفت زيادة مرضه ترك حتى يطيق الحمل ثم يحمل (٢) .

* * *

أما من ناحية المساجد فقد رأينا أن البنائين النصارى كانوا يعملون في بنائها وترميم عمارتها ، وما ورد في هذا الصدد أن ملك النوبة [زكريا بن برقي] أرسل لعبد الله بن سعد بن أبي سرح منبراً وأرسل معه نجاره واسمه بقطر من أهل دندرة ليضع المنبر في جامع عمرو بن العاص (٣) .

وفي العصور الأولى من الإسلام كان المسيحيين الحرية التامة في دخول المساجد رغم منهم من ذلك في بعض الأحيان ، ولطالما قام الأخطل مقام الحكم لقبيلة بكر بن وائل في المسجد (٤) ، ويبدو أن خالده بن مهاجر فنك باين أثال في جامع دمشق وهو خارج من مجلس معاوية (٥) ، وحدث أن طالبت سفارة من لدن امبراطور الروم الإذن بزيارة مسجد دمشق فأجيببت إلى ملتتمسها ، ومر رجالها في الصحن حتى دخلوا من الباب المواجه للقبعة فلما صعدوا أبصارهم في القبعة خر رئيسهم مغشياً عليه فحملوه إلى داره (٦) ؛ وما رمى به الوليد بن عقبة وإلى

(١) الشعرائي : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٤) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٧١ .

(٥) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٦) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

الكوفة أنه منح أبا زيد النصراني دارا (كانت لمسلم بن عقيل) على باب مسجد الكوفة ، فكان أبو زيد إذا ذهب إلى الوليد شق الجامع إليه ، وتبالغ القصة فتزعم أن أبا زيد اعتاد قضاء الليل بصحبة الوالي ، فإذا كان الصباح شق المسجد وهو سكران (١) .

وأمر عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري بإحضار كاتبه إلى المسجد فاعتذر أبو موسى عن إجابة هذا الأمر لأنه يستعمل كاتباً نصرانياً ، فقبل الخليفة عنده بطبيعة الحال (٢) .

أما أصحاب المذاهب فقد اختلفوا فيما بينهم في دخول الذميين المساجد ، فنهى مالك وأحمد بن حنبل عن دخولهم إياها مهما كانت الظروف ، أما أبو حنيفة النعمان فيجوز دخول غير المسلم إلى الحرم والإقامة فيه مقام المسافر لكن على ألا يستوطنه ، أما غير الحرام فيدخله بغير إذن ؛ أما الشافعي فيقول إنه لا يجوز للذميين دخول المساجد إلا بإذن من المسلمين (٣) .

والظاهر أن الذميين في عصور الإسلام الأولى كانوا يتحاضرون إلى القاضي بالمسجد ، فالمتواتر أنه لما تولى خير بن نعيم القضاء بمصر من سنة ١٢٠ هـ حتى ١٢٨ هـ كان يجلس في الجامع للفصل بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على الممارج فيقضي بين النصارى ، وكان غيره يقضون بين المسلمين في دورهم ، ويقال إن أول من أخذ المسيحيين إلى المسجد هو محمد بن سروق (٤)

(١) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis, p. 388. ؛ ابن قتيبة :

عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٣) الشعرائي : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٤) الكندي : القضاء والولاية ، ص ٣٥١ ، ٣٩٠ .

الذى ولي القضاء من سنة ١٧٧ - ١٨٤ هـ ولا يستطيع الإنسان أن يظن أن المؤرخ قد أخطأ فيما أورده عنه بهذا الصدد ؛ وليس من المستبعد أن عمداً في عمله هذا كان مسبوقاً بغيره ، وأن هناك من القضاة من فعل قبله مثل فعله ، لكن كراهية القوم إياه وتحاملهم عليه دعيتهم للانتقاص منه وذم كل عمل يأتيه واعتباره عيباً ، وإذا كان ديكام ، كبير نصارى بورة زمن المأمون - لم يدخل الجامع إلا أنه كان يمضى أيام الجمعة في موكب حافل إلى باب المسجد ثم يدع هناك رسوله ليصلى بالناس (١) .

وفي سنة ٧٢ هـ تنكر أحد النصارى في زى مسلم ودخل مسجد الظاهر بالقاهرة وحاول حرقه ، على أنه ليس هناك ما يظهر منه أن الأمر كان يسترعى منه التنكر على هذه الصورة ليتمكن من الدخول (٢) .

• • •

أما فيما يتعلق بالفدية فقد تألف العرب في الصحراء على أن تكون دية القتل نقداً ، ثم نقل العرب معهم هذه العادة إلى البلاد التي فتحوها وبالعوا في نشرها حتى شملت النميمين ، وليس بين أيدينا ما نستدل منه على ما كان واقعاً بالفعل ، إذ المسألة موضع تضارب وكل رواية لها ما يناقضها ، بل إن المذاهب الفقهية ليخالف بعضها البعض الآخر مخالفة كبيرة في هذه الناحية ، والبيانات قلائل .

ويقال إن كلا من النبي (٣) وعمر بن الخطاب أباح دم المسلمين الذين يقتلون

(١) Eutychius, Hist., Vol. 2, p. 434. أفتشيوس : نظم الجواهر ،

ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٤ .

(٣) القصة التي يشير إليها المؤلف في أن رجلاً من المسلمين قتل ذمياً ، فلما رفع ذلك إلى الرسول قال « أنا أحق من أوفى بنمته » ثم أمر بقتل للمسلم ؛ وبهذا الرأي أخذ أهل المدينة .

النصارى غيلة ، والمأثور عن الرسول أنه أشار إلى أن من قتل ذمياً فلن يشم رائحة الجنة وإن رانحتها لنشم من مسيرة أربعين سنة . وإن يكن على بن أبي طالب قد قال ، لا يقتل مؤمن بكافر ، وقد دعاه إلى هذا القول وجود فكرة ضد قتل أحد المسلمين لقتله ذمياً ، ولم يطالب بذلك من الفقهاء سوى أبي حنيفة (١) ، ويقول أحد المؤرخين النصارى إن عمر بن عبد العزيز نهى عن ذلك ، وإن جاء في الأثر أنه أمر بمثل هذا التنفيذ (٢) .

كذلك ليس هناك اتفاق بشأن مبلغ معين من الفدية ، إذ نرى أن كلام أبي بكر وعمر وعثمان طالب بها كاملة غير منقوصة كما في حالة المسلم تماماً . ووافقهم في هذا الرأي فيما بعد أبو حنيفة ، أما مالك بن أنس فيقول إن فدية الذي نصف ما يدفع فدية للمسلم سواء أكان ذلك القتل عمداً أو خطأ ، على حين أن الشافعي يقول : إن دية الذي قتل في العمد والخطأ من غير فرق ، ويقول أحمد ابن حنبل : إن كان للنصراني عهد وقتله مسلم عمداً فديته كدية المسلم ، وإن قتله خطأ فديته النصف أو الثلث ، فإذا كان القتل امرأة كسائية أو مجوسية فيقول أبو حنيفة ومالك والشافعي إن دياتهن على النصف من ديات رجالهم لافرق بين العمد والخطأ ، وقال أحمد : على النصف في الخطأ ، وفي العمد كالرجل الكسائي أو المجوسي على السواء ، على أن دية المجوسي عند أبي حنيفة كدية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، أما مالك والشافعي فيقولان إن دية المجوسي ثمانمائة درهم في العمد والخطأ ، أما أحمد بن حنبل فيطالب بثمانمائة دينار في حالة الخطأ ، وبألف وستمائة في حالة العمد (٣) .

(١) صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١١٩-١٢٠ ؛ الأم للشافعي ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, P. 107.

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ٧ ، ص ١٢٦ .

والواقع أن بعض هذه الاختلافات بين آراء الفقهاء يمثل الاختلاف الإقليمي للعادات ، ويرجع بعضها الآخر إلى تغير قيمة العملة .

ويقال إن الفدية زمن الرسول كانت ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم للمسلم ، ونصف هذا القدر عن الذمي المقتول ، أما في أيام عمر فكانت ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم أو مائة بعير أو مائتي رأس من الماشية أو ألفي رأس من الغنم أو مائتي ثوب بما فيها العباءة والقميص والسراويل ، بينما بقيت الدية ثابتة فيما يتعلق بالذمي .

أما الشافعي فيرى أن دية الذمي ثلث دية المسلم ، أي أربعة آلاف درهم وهي تعادل نصف الدية التي كانت تؤخذ زمن النبي ، أما عمر بن عبد العزيز فقد جعلها خمسة آلاف درهم ، وهي نصف الفدية التي كانت تؤخذ أيام عمر بن الخطاب ، هذا إذا اعتبر أن الدينار يساوي عشرة دراهم ، ونستدل من هذا على أن دية الذمي كانت على الدوام نصف دية المسلم ، ولما كان الأئمة يختلفون فيما بينهم في تقدير المبالغ فقد نشأت الاختلافات اللمة (١) .

وهناك مسألة واردة في كتاب الأغاني تزيد الأمر تعقيدا ، تلك هي أن معاوية ابن أبي سفيان فرض على بني مخزوم دفع اثني عشر ألف درهم فدية لابن أثال ، فدفعوا نصفها لبيت المال واحتفظ الخليفة بالنصف الثاني لنفسه ، وقد كانت هذه هي العادة المتبعة فيما يتعلق بفدية الذمي إذا كانت تدفع نقدا ، وظل المسلمون على هذا المنوال حتى تنازل عمر بن عبد العزيز عن نصيبه ، أما بيت المال فقد ظل يأخذ نصف الدية وأعطى به ستة آلاف درهم (٢) . ويرد في مكان آخر

(١) سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

أن معاوية وضع نصف قدية الذي في بيت المال (١) ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن نسطنعه لحل هذه المسألة هو أن الدية كانت في بداية الأمر تدفع بالتام كاملة غير منقوصة ، فدخل نصفها فقط بيت المال ، ذلك لأن معاوية لم يوجد أى تفرقة بين ما هو خاص به وبين ما هو من بيت المسلمين ، ثم هدت الحكومة بعد ذلك إلى التنازل عن حقها ولا زال بنو قريظة القليل يستحوذون على نصفهم وقد ارتضى الفقهاء هذه العادة فقرروا أن تكون دية الذي التقدية نصف دية المسلم .

على أن رأى القائل بأن المسلم لا يقتل لقتله ذمياً لم يكن متبعاً على الدوام ، ويلاحظ أن السبب الذي من أجله التحق أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين بخدمة نور الدين زنكى يرجع إلى أن شيركوه كان قد قتل نصرانياً من أصدقاء أمير تكريت ، فهرب فراراً من العواقب المترتبة على ذلك القتل (٢) . ولما قتل الطبيب أمين الدولة سنة ٦١٨ هـ قتل قاتله حالماً ألقى القبض عليهما ، ومثل بهما في البقعة التى فتكا فيها بالطبيب (٣) .

وإذا قتل رجل من المسلمين فى أرض أهل الذمة التزم ذميوها بديته إذا لم يعرف قاتلوه أو لم يستطع القبض عليهم (٤) . ويرى مالك أنه لا يجب كفارة فى قتل الذى إن كان قتيلاً الخطأ ، أما الفقهاء الثلاثة الآخرون فقالوا بوجوب الكفارة فى قتل الذى على الإطلاق (٥) .

(١) كتاب الأم للشافعى ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 330.

(٣) Ibid., p. 449.

(٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) الدراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

ولو أن ذمية حملت فجنى عليها جان ، فألقت جنينا ميتا كانت فيه دية جنين نصرانية وهي عشر دية أمه ، أما إذا كانت المرأة زوجة مسلم ، فالدية هي ذات دية جنين حرّة مسلمة (١) .

* * *

أما فيما يتعلق بالردة فالفقهاء متفقون على أن الموت جزاء الردة عن الإسلام ، وهم في ذلك متمسكون بالحديث القائل بقتل من بدل دينه ، ويصرّ البعض على قتل المرتد مهما كانت الظروف التي دعت إلى ردّته ، على حين يرى البعض الآخر أن يستتاب ، فإن استتاب ولم يصر على ردّته لم يجز فيه القتل ، وهناك قصص مختلفة واردة في شرح المعنى الأخلاقي لهذا الحكم ، فقد حدث أن أسامة بن زيد قتل رجلا بعد أن قال : « لا إله إلا الله » ، ودافع أسامه عن نفسه بأن الرجل لم يقلها إلا خوفاً وفرقاً من السلاح ، فسأله الرسول « هلا شققت عن قلبه ؟ » . وهناك قصة أخرى تشير إلى أنه عند فتح « تستر » لحق أحد المسلمين بالمشرّكين ، ثم أخذه قومه فقتلوه ، فقال عمر : « هلا أدخلتموه بيتاً وأغلقتم عليه باباً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفا ، واستببتموه ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتلتموه ؟ » ، وحدث أن « معاذاً » دخل على أبي موسى الأشعري وعنده يهودى أسلم ثم ارتد ، فاستتابه أبو موسى شهرين فلم يتب ، فما كان من معاذ إلا أن ضرب عتق اليهودى (٢) .

واتفق الأئمة على قتل المرتد عن الإسلام ، بيد أنهم يختلفون حول المدة التي ينفذ بعدها الحدّ فيه ، فيقول أبو حنيفة إنه يجب قتله في الحال ، ولا يتوقف

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٦ ، ص ٩٦ .

(٢) أبو يوسف : الحراج ، ص ١٠٩ وما بعدها .

على استتابته ، وإن يكن بعض أتباعه يرون أن يمهل ثلاثة أيام ، ويقول مالك : إن المرتد يجب أن يستتاب ، فإن تاب في الحال قبلت توبته ، وإن لم يتب أمهل ثلاثة أيام لعله ينيب ، فإن تاب كان بها وإلا قتل . أما أحمد بن حنبل فله رأيان في هذه المسألة يتفق أولهما مع مذهب الإمام مالك ، وثانيهما يقول إنه لا تجب الاستتابة ، كذلك اختلفت الروايات عنه في وجوب الإمهال .

أما إذا ارتدت المرأة عن الإسلام فيرى أبو حنيفة حبسها ولا يجوز قتلها ، ثم تدعى إلى الإسلام وتجبر عليه ، على حين يرى غيره من الفقهاء وجوب معاملتها معاملة الرجل المرتد (١) .

وإذا لحق المرتد — رجلا كان أو امرأة — بدار الحرب اعتبر في عداد الموتى ، وقسم ما خلفه بين ورثته ، وعتق عبيده وأمهات أولاده ، ويفرق بينه وبين امرأته ، ويحق لها الزواج بعد أن تعتد بثلاث حيضات منذ يوم ارتداده عن الإسلام ، وكل شيء يدخل به المرتد من ماله إلى دار الحرب فيصيبه المسلمون فهو غنيمة بمنزلة الغنيمة من الحرب (٢) .

ويقضى الشافعي بنفى الذى عن بلاد الإسلام إذا انتقل من ديانة معاهدة إلى أخرى ، وذلك لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذى أخذت منه أولا عليه (٣) .

وآراء الأئمة لا تصور لنا الأسلوب الذى كان المسلمون ينهجونه في صدر الإسلام، فلو أن رجلا أسلم ثم ارتد ثم عاود السكرة مرات عدة أيقبل إسلامه ؟

(١) الشعراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٣١ .
(٢) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص ١١١ .
(٣) القافى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

قال عمر بن الخطاب في هذا الصدد ، اقبلوه منه ، وقدموا له الإسلام فان قبله اتركوه وإن لم يقبله فاقطعوا رقبته (١) ، واتهم الصلت بن العاصي عند عمر بن عبد العزيز - وقت أن كان والياً على الحجاز - بشرب الخمر فحده عمر ، فتنصر الصلت وفر إلى القسطنطينية ، وحدث أن وصل رسول عمر إلى بلاط بيزنطة للاتفاق على الفداء وتبادل الأسرى فلقية الصلت ، وحاول الرسول إغراءه على العودة إلى الإسلام والرجوع إلى بلاد العرب فرفض ابن العاصي متذرعاً بأنه تزوج فيهم وأطفاله منهم ، وأنهم يسيرون - إن رحلوا - بأنهم نصاري ، وهناك جزء آخر من القصة يؤكد أنه أرغم على التنصر بعد وصوله إلى القسطنطينية ، وإن لم تكن هناك أية بينة تدل على أنه قد كان يعير لورجع (٢) أو يناله ضرر ما .

وحدث أن أسلم يهودي ثم ارتد ، فكتب أحدهم في شأنه إلى عمر بن عبد العزيز الذي قال : ادعه إلى الإسلام فإن أسلم فخل سبيله ، وإن أبى فاقتله ، ففعل به العامل ما أمره به الخليفة ، ثم وضع الحربة على قلبه فأسلم ، وإذ ذاك خلوا سبيله (٣) .

وقد أسلم بعض وثني حوران خوفاً من تهديد الخليفة المأمون إياهم، ولكن معظمهم ارتد عقب موته (٤) .

وحدث حوالي سنة ٣٧٥ هـ أن رفع بعضهم إلى محمد بن النعمان أن نصرانيا

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٧ .

(٢) الأغاني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٢ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

جاءوا الثمانين من عمره قد أسلم ثم ارتد ، وأنهم استتابوه فأبى ، فأنهى ابن النعمان أمره إلى الخليفة العزيز الذى أسلمه لوالى الشرطة ، وطلب من القاضى أن يبعث إليه أربعة شهود ليستتيبوه ، فإن تاب ضمن له عنه مائة دينار ، وإن أبى كان جزاءه الموت ، فلم يستجب لهم فقتلوه ، وألقوا بجثته فى النيل (١) .

وفى أثناء الاضطهاد الذى وقع زمن الحاكم بأمر الله فى مصر اضطر كثير من الذميين لاعتناق الإسلام خوفاً من بطش الخليفة ، ثم بدا له أن يقلع عن هذه السياسة فأقلع ، حتى يقال إنه ندم على ما ارتكبه من الأعمال ، ولم يمانع فى الإذن للنصارى الذين أكرمهم على الإسلام بالرجوع إلى سابق ملتهم ، وتذكر إحدى الروايات أن جماعة من اليهود والنصارى قدموا عليه وأفضوا له بأنهم يؤثرون دينهم القديم فأذن لهم بفعل ما يرون ؛ كما سمح الخليفة الظاهر للذين أرغموا على الإسلام زمن الحاكم بالعودة إلى سالف ديانتهم ، فارتد الكثيرون سنة ٤١٨ هـ (٢) .

ويقال إنه فى زمن اضطهاد عبد المؤمن اضطر موسى بن ميمون للتظاهر بالإسلام وما كادت فرصة النجاة تنهياً له حتى فر من اسبانيا واتجه إلى مصر حيث نزل بين اليهود فى مصر القديمة ، واتصلت الصداقة بينه وبين القاضى دُعبد الرحمن بن على البيسانى ، ، ولحقه بمصر رجل ممن كانوا يعرفونه بالاندلس [ويعرف بأبى العرب] ، وحاول جهده تجريمه لارتداده إلى اليهودية ، بيد أنه وجد من عطف القاضى ما كفاه السوء ودافع عنه البيسانى بقوله « رجل يُكره

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٥٩٣ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 205. أبو الحسن : النجوم الزاهرة ،

ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٩ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

على الإسلام لا يصح إسلامه شرعا ، وهذه عبارة تنطوي على التسامح الجميل (١).

* * *

أما فيما يتعلق بالجند فالثابت أنه في العصور الأولى للإسلام لم يكن معروفاً النص الوارد في عهد عمر القاضى بمنع الذميين من حمل السلاح ، وليس أدل على ذلك من أن الشاعر النصراني أبا زيد الطائي حارب مع المسلمين في وقعة الجسر ، وكان قد أتى الحيرة في بعض أموره ولم يأتها للقتال ، وإنما حارب حماية للمسلمين وساهم إلى جانبهم (٢).

ويقول يوحنا النيقى إن عمرا أرغم سكان مصر على محاربة (٣) أهل Pentapolis وإن أحد العرب النصارى كان في جيش الوليد بن عقبة أثناء غارته على آسيا الصغرى (٤) ، ونرى في المعاهدة التي أبرمها «سراقة» سنة ٢٢ مع أرمينيا أنه اشترط على أهلها أن يشتركوا إلى جانب المسلمين في قتالهم بدلا من دفعهم الجزية ، وتدل الظواهر على أنهم كانوا يؤثرون الخدمة الحربية على دفع الجزية (٥) ، والمعروف أن جراجمة الشام حاربوا في صفوف المسلمين (٦) ، كما أن مروان بن الحكم استعان بمائتي رجل من أهل أيلة - وهم نصارى - لضبط المدينة (٧) المنورة حيث جاء بهم إليها ، ونظالع في أوراق البردى العربية أسماء كثيرة للجند تدل على أن أصحابها من اليونان والقبط ، ولما كان جميع المسلمين

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤١٧ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٥٢ .

(٣) John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 376.

(٤) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٦) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٩ .

(٧) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .

في هذه الوثائق يحملون أسماء عربية خالصة فإنه يمكن القول بأن هؤلاء الجند كانوا نصارى (١)، وقد حملت قبيلة تغلب النصرانية السلاح وشنت الحرب على جيرانها في حملة كاد الأخطل فيها أن يكون من الهلكى (٢).

وفي عهد ولاية حفص على مصر انخرط كثير من الأهلين الأقباط في سلك الجندية (٣)، ومع أن العبارة الدالة على ذلك الانخراط ليست خالية من الغموض إلا أنه من المرجح أن كل هؤلاء الرجال قد أسلحوا أولاً، وقد أصر عمر بن عبد العزيز على وجوب حضور الذميين في معظم الجيوش (٤)، وفي سنة ٨٣٦٥ نرى أن أبا العلاء عبيد الله بن فضل النصراني تولى قيادة الجيش تحت إمرة عضد الدولة (٥)، ويشير بنيامين التيطلي في رحلته إلى أنه كان يقيم بتدمير جماعة من المحاربين اليهود يبلغون نحو الألفين، وأنهم كانوا يعاونون جيرانهم المسلمين والعرب من أتباع نور الدين في حروبهم ضد النصارى (٦).

يبد أن الرهبان أنفسهم كانوا مزودين بأنواع معينة من السلاح، يدل على ذلك قدرة الأديرة في الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت (٧).

ومن الواضح الجلى أن القوم لم يعبروا هذا الشرط من العهد القاضى بتجريد النصارى من السلاح اهتماماً ما.

* * *

(١) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4. No. 1448, 1449.

(٢) الأغاني، ج ٢٠، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٦٤.

(٤) ابن سعد: الطبقات، ج ٥، ص ٢٦٢.

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 2. p. 392.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١١٦.

(٧) Bar Hebraeus: Chronicle, p. 516.

أما فيما يتعلق بشهادة الشهود فلم يكن مالك يجيز شهادة ذمي لا في سفر ولا في حضر لمسلم (١)، ويقال إن عمر بن عبد العزيز كان أول من أخذ بهذا الرأي (٢).

ولقد كانت بعض المصادر شديدة التزمّت، فافترضت حالة بالغة الشذوذ وهي أن مسلماً مريضاً مريض الموت وهو في سفره، وأراد أن يوصي فلم يجد أحداً من المسلمين يتخذونه شاهداً وأوصى وصيته لذمي، فيرفض أبو حنيفة ومالك والشافعي شهادة الذمي في هذه الحال (٣). أما في كتاب آخر فترى الإشارة إلى قبول شهادة الذمي، وإن يكن أحمد بن حنبل يتطلب من الذمي أن يقسم أنه ليس بخادعاً، ولم يخف شيئاً، ولم يبدل في الوصية شيئاً أو يغيره، وأن هذه هي وصية المسلم الراحل (٤).

أما نظم الفقهاء فأشدّ تزمّناً من المؤلف العادي، وقد جاء في لسان العرب، مادة «شهد»، أنه «لا تجوز شهادة كافر هل مسلم لا في سفر أو في ضرورة» (٥)؛ على حين اختلفت الآراء فيما يتعلق بشهادة الذمي ضدّ الذمي الآخر هل تقبل أم تنبذ؟ قبلها أبو حنيفة ولم يقبلها الشافعي ولا مالك، أما أحمد بن حنبل فقد قال بالرأين (٦). وهنا نلاحظ أن المتفق عليه أشد من الجاري، ذلك أنه إذا مرّ أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذت الحكومة من قيمتها نصف العشر تقداً،

(١) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١.

(٢) Michel le Syrien: Chronicle, p. 253.

(٣) رحمة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨.

(٤) الشعراني: الميزان، ج ٢، ص ١٧٧.

(٥) لسان العرب، مادة «شهد».

(٦) رحمة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨؛ سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١؛

الشعراني: كتاب الميزان، ج ٢، ص ١٧١.

ولا يقبل قول الذى فى ثمنها حتى يؤتى برجلين من أهل الذمة أيضا يقومانها عليه (١) .

وينذكر مالك الأساليب الواجب على الذى مراعاتها عند حلف اليمين ، فيرى أن يكون استخلافه فى محل عبادته سواء أكان كنيسة أم كنيسة أم بيت نار ، وعلى المسيحى أن يقسم بالله لا ، بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى ، وكذلك يفعل اليهودى فيقسم بالله ، لا ، بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، والمتواتر أن كعب بن سوار كان يحلف بالله ، وكان يضع على رأسه الإنجيل فى المذبح (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بالزواج فتفيض كتب الفقه بالأخبار الجمة عن العلاقات بين المسلمين والذميين ، وعلى الرغم مما هو ثابت مؤكد من أن أحكام الفقهاء لم تكن نافذة على الدوام ، إلا أنه لا يمكن الشك فى أن ضغط الرأى الشرعى ساعد على إجماع الشعور الشعبى ، مما أثر فى وضع الذميين .

ويستحيل على المسلمة الزواج من غير المسلم ، ولم يرد قط حدوث حادثة تدل على الخروج على هذه القاعدة ولو مرة واحدة . أما من ناحية الرجل فهناك موانع تمنع زواج المسلم من غير المسلمة ، كأن تكون المرأة المراد الدخول بها مجوسية أو وثنية أو زنديقة لا تنسب إلى نبي ولا إلى كتاب ، أو أن تكون كتائية قد دانت بدين أهل الكتاب بعد التبديل أو بعث الرسول ومع ذلك فليست من نسب بنى إسرائيل (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٧٩ .

(٢) سعنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٣) الفزالي : إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

وإذا أسلت زوجة الذمي وهي ما تزال تحته وكانت حاملا في الوقت ذاته حقت لها النفقة حتى تضع حملها ، فإن أرضعته كان لها أجر الرضاع . وإذا أسلم أحد الوالدين اعتبر الأولاد الذين دون الحلم مسلمين ، ولا يوافق الشافعي على ما يذهب إليه البعض من أن الأولاد الذين يولدون قبل إسلام أبويهم يقون على غير الإسلام حتى يقفوا على أسرار الدين فيعتنقونه من تلقاء ذاتهم ، وإذا أسلت زوجة الذمي بعد دخوله بها فلها المهر كاملا غير منقوص ، أما إذا كان إسلامها قبل أن يدخل بها الذمي تقاسمت وإياه مناصفة ، ويحتم الشافعي على الذمية التي تزوج مسلما أن تراهي بعض شروط الإسلام كالوضوء ، وإلا جردت زوجها من حقوقه (١) .

وإذا طلق المسلم زوجته النصرانية ثلاث مرات ، ثم تزوجت نصرانياً ، ثم طلقها ذلك النصراني حل للمسلم الزواج منها مرة أخرى بعد انقضاء عدتها (٢) ، وإذا أسلت جارية النصراني حبل بينها وبينه وأعتقت عند موته (٣) ، أما إذا أسلت زوجة النصراني وزوجها غائب في سفر طويل فلها أن تنتظر عودته - لعله يسلم هو الآخر - أو تزوج غيره إن أحببت (٤) .

ويرى المشرعون أن ليس هناك من أحد يشأو المسلم خلقياً ، ومن ثم فعدم طهارة الذمي أهون من عدم طهارة المسلم من حيث النتائج المترتبة عليه ، وعلى ذلك فإذا اقترف المسلم الفحشاء أو زنا بامرأة ذمية حُرِّمَ ، أما المرأة فترد إلى أهل دينها فيحكمون عليها بما يرون ، ولا يحق لصاحب الشرع الإسلامي إتخاذ

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٩ .

(٤) سجنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

أى إجراء آخر إذ أن ذلك يعد تدخلا في أمور الذميين واقتراء على حقوقهم وتعديا على امتيازاتهم (١)؛ أما إذا اعترف النصراني إحدى هاتين الفعلتين فإنه لا يؤخذ بالشدّة التي يؤخذ بها المسلم فلا يطبق عليه الشرع من حيث الحد (٢). على أن واقع الأمور يدل على أن ما حدث لا يتفق وهذه الأحكام، إذ المعروف من النبي أنه رجم يهوديين زنيا يهوديتين (٣)، ولم يكن النبي في هذا الحد إلا منفذا للشرع اليهودي.

وحدث في سنة ٦١٨ هـ أن ألفت الشرطة القبض على رجل مسيحي اسمه أبو علي بن أبي البقاء وقد زنى بأمرأة مسلمة تدعى دست شرف، فأقر على جماعة من المسلمين كن يأتينه طائعات طمعا في ثروته ومنهن اشتياق، زوجة ابن التجارى صاحب الخزن، فسجنت النسوة، واقتدى أبو علي نفسه بستة آلاف دينار (٤)؛ وفي سنة ٨٢٠ هـ زنى أحد النصارى بمصر بأمرأة مسلمة واعترف الاثنان بجريمتيهما فرجا بظاهر باب الشعريّة حتى ماتا، وحينذاك دفنت المرأة، أما الرجل فقد أحرقت جثته (٥).

وإذا أقسم النصراني ألا يقرب زوجته أربعة أشهر ثم احتكما في نهاية المدة إلى القاضي المسلم أجرى القاضي حكم الشرع الإسلامى، وإذا ذاك يكون له أن يقضى بالعودة إلى بيت الزوجية أو بالتفرقة بينهما بالطلاق، ويشير الشرع على

(١) سحنون : المدونة الكبرى ٤ ج ٤ ، ص ٤٠٠ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ص ٣٩٨ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ص ١٨٦ .

(٤) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤١٩ .

(٥) السيوطى : حمن المحاضرة ، ج ٧ ، ص ١٨٤ .

الزوج أن يدفع لزوجته تعويضاً ، إلا أنه لا يملك من القوة ما يرغمه على التزام الحكم بالتعويض . أما إذا قذف النصراني زوجته فرافعته وتحاكما إلى القاضي قضى لهما كما يقضى بين المسلمين ، فإن رفض الزوج الخضوع للحكم عزّر ولم يحد ، إذ ليس ثم حد على قاذف النصرانية (١) ، وإذا ارتكبت جارية الذمى جريمة عرض على صاحبها أن يفتسكها بقيمتها إذا كانت الجناية أكثر من قيمتها ، وإن كانت أقل لم يكن عليه إلا الذي هو أدنى ، فإن أبى أسلمها بجنائيتها (٢) .

ويقول الغزالي إن المرأة المسلمة يجب ألا تكشف جسمها للذمية في الحمام ، وهو يدعى أن ذلك قد يحدث في الحمام الذي يغشاه الذميون والمسلمون ، والرجال والنساء على السواء (٣) .



أما فيما يتعلق بالتجارة فليس ثمة داع لأن نكرر هنا ما سبق لنا أن قلناه في غير هذا الفصل عن وجود كثير من التجار الذميين وراثتهم العظيم ، واسكننا نشير إلى أن بنيامين التطيلي كان دقيقاً في تسمية المهن التي يزاولها من قبلهم من اليهود ، إذ احترفوا الصباغة ونسج الحرير وصناعة الزجاج الصوري وإدارة السفن .

على أن المشرعين لا يوافقون على الاتصال بأمثال هؤلاء في التجارة ، ويرى مالك أن ليس من الصواب للمسلم أن يستأجر بستاناً من نصراني على أساس

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٤ .

(٢) سحنون : المنة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ .

(٣) الغزالي : إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

المنافسة في الربح ، رغم أنه يرى ألا بأس في أن يدفع المسلم إلى النصراني كرمه مساقاة إذا لم يكن النصراني يعصر حصته خيراً (١) ، كذلك يسمح بالمشاركة بين ذمي ومسلم على أن يكون المسلم حاضراً جميع العمليات التي يقوم بها شريكه (٢) ، كذلك يرى مالك أن يستجر المسلم عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء (٣) ، على أن القيمة التالية (٤) تدلنا على أن أحكام هؤلاء الفقهاء لم تكن أكثر من آراء استشارية ، ذلك أنه حوالي سنة ٥٦٧ هـ أخذ الفرنجة مركبين مصريين مملوكتين من الأمتعة والتجار وغدروا بالمسلمين ، وكان نور الدين قد هادنهم فنكثوا ، فراسل الفرنجة وأمرهم بإعادة ما أخذوا ، ثم راسلوه هم وبذلوا بإعادة ما أخذوه من المركبين ، وكانت هناك تجارة لشخصين أحدهما فيه أمانة وكان نصرانيا ، فلم يأخذ إلا ما عليه اسمه وعلامته ، فذهب من ماله ومال صاحبه الشيء الكثير بسبب هذا ، وكان ما حصله رفيقه أكثر مما حصله هو ، فلما عاد النصراني إلى شريكه سلم له الذي له فامتنع عن أخذه أو أخذ النصف ، فلما كان بعض الأيام جاء غلام ومعه عدة من الآثواب وأخبر أن تاجراً من أهل تبريز كان في المركب وحصل على هذه الثياب ، فأراد ردها لتبرأ ذمته ، و هذان الرجلان نادران في هذا الزمان .

ويقول ناصري خسرو إنه كان في زمنه بمصر رجل نصراني ، وأن الجميع كانوا يتوقعون حدوث مجاعة تعم القطر بأجمعه ، فإكان من هذا القبطي إلا أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٨ .

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

تقدم إلى الوزير مخبراً ليأبه أن في شونه قدراً من القمح يكفي لتموين القاهرة
ست سنوات (١) .

* * *

على أن بعض نظرات الفقهاء في صالح الذميين تماماً ، من ذلك أنه إذا كان
نصراني ومسلم يمتلكان داراً واحدة ورغب المسلم في بيع نصيبه كان للنصراني
حق الشفعة (٢) .

ومع أن فكرة استرقاق الذمي للمسلم مكروهة إلا أن الفقهاء لم يستطيعوا
أن ينكروا على الذمي حقه في شراء أي جنس من العبيد يقع عليه اختياره ،
فالبيع شرعي ؛ لكن الشافعي يميل لحل النصراني على بيع عبده المسلم لرجل
مسلم ، وعلى هذا فإن إسلام العبد الذمي يرغم مولاه النصراني أو قسيمه على بيعه
أو بيع نصيبه فيه (٣) ، وإذا أسلم العبد الذمي وكان مولاه الذمي غائباً باعه
السلطان ولم ينتظر عودة صاحبه (٤) .

ولا يجوز للذمي أن يبيع أرضاً مواتاً بوراً (٥) [فإن أحيائها لم تكن له
ياحيائها بل أخذ منها عمارتها فقط] ، ولا يحل للمسلم أن يرتهن من الذمي خيراً
أو خنزيراً (٦) ، كما أنه لا يجوز للمسلم أن يوصي بأي شيء للذمي ، ولكن

(١) سفرنامه ، ص ٥٣ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٥) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ .

(٦) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٦٤ .

يحق له أن يقبل ما يوصى به الذمي له ، إن لم يكن في تركته خمر أو خنزير أو ما يخاف منه أن يلتزم به الجزية (١) . ويقال إن عبد الملك أمر بذبح جميع الخنازير الموجودة في بلاد الشام وشمالي الجزيرة (٢) .

وإذا وهب الذمي مسلماً هبة بعهد ثم حاول الرجوع في هبته حكم عليها بحكم المسلمين وقضى على الذمي بالدفن ، أما إذا كانت الهبة من ذمي لذمي ، وبدأ للوهب أن يرجع فيما وهب فلا يقضى بينهما (٣) .

ولم يكن ينظر بعين الرضا لاستدانة المسلم مالا من نصراقي (٤) ، وهذا تطابق للرأي القائل بأنه لا ينبغي أن تكون للذمي سلطة على المسلم .

* * *

أما من ناحية الصيرفة فقد أسس اثنان من اليهود مركزاً للصيرفة في أرض السواد ، أما هذان اليهوديان فهما يوسف بن فيجاس وهرون بن عمران ، وقد التزما بخراج الأهواز (٥) ، كما استودعهما الوزير ابن الفرات مبلغ سبعمائة ألف دينار (٦) ، واستخدمهما هو ذاته وكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما بل يحتججه لنفسه (٧) . وكان بمصر رقابة للصيرفة اليهود (٨) ، كما أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p. 296; Chronica, Minora, p. 23.

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٥) الصابي : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ١٧٨ .

(٦) هريب : صلا تاريخ الطبري ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٧) الصابي : تحفة الأمراء ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٨) Mez: Die Renaissance des Islam, p. 449.

الحى اليهودى بأصفهان كان مركزاً كبيراً من مراكز التجارة (١) .

* * *

وتفيض كتب التاريخ بالقصص الواردة فى حق شرب المسلمين الخمر ،
ويزعم البعض أن هناك فارقاً بين نبيذ الخمر ونبيذ الكرم ، مما دعى هذا البعض
إلى تحليل أحدهما وتحريم شرب الثانى ، فالمسكر منها منهى عن تناوله نهياً باتاً ،
أما نبيذ التمر فمسموح به غير ممنوع ، ويقال إن هرون الرشيد كان لا يشرب إلا
نبيذ التمر ، على حين أن لسان العرب لا يفرق بين الاثنين ، فقد يقصد بالنبيذ
عصير التمر الطازج الذى لا يحدث نشوة ، إلا أنه يطلق على كل مسكر . ومن
المحتمل أن يكون كثيراً من المسلمين قد شربوا الخمر المعصورة من العنب ، ومن
المؤكد أن الكثيرين كانوا متسامحين إزاءه ، يدلنا على ذلك الأخبار الواردة فى
شأنها فى وقت متأخر .

يقول عهد عمر إنه لا يجوز لدمى أن يبيع لمسلم خمرأ أو يعرضها فى السوق ،
ورأى الشافعى أنه إذا باع الذمى الخمر لمسلم فعلى الحكومه ان تبطل البيع ويطل
منها إذا كان قد دفع ، وتهرق السائل ، وتعاقب البائع (٢) على أن ذلك كله لم
يكن معروفاً فى القرن الأول للهجرة .

والمأثور عن بشر بن مروان أنه أرسل الخمر من بين ما أرسل من الهدايا
للأخطل (٣) ، ولما قدم الأخطل الكوفة أقام الشعبي فدعاه للغذاء والشراب
فأجابه (٤) ، وقد دخل الأخطل ذات مرة على الخليفة والخمر تنفض من

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ص ٣٨٨

(٢) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

(٣) الأغانى ، ج ١٠ ، ص ٢ .

(٤) الأغانى ، ج ٨ ، ص ٨١ .

لحيته (١) ، وكانت حرية القول ملبوسة وأعظم منها في أى وقت بعد ذلك ،
لقد قيل إن الأخطل قال للتوكل الليثي ، لو نبحت الخمر من جوفك لكنت
أشعر الناس (٢) ، ، وتفيض السكتب بأخبار السكارى ، والظاهر أن الناس
كانوا يدنونهم إليهم ، من ذلك أن الأقيشر مر ذات يوم بامرأة في الحيرة تبيع
النبيذ فقال لها ، جودى لى الشراب حتى أجيد لك المدح (٣) ، وحدث أن خرج
هذا الرجل ذاته لمشاركة الجيش الذاهب لقتال أهل الشام ولم يكن عنده فرس
فامتطى حماراً ، فتأخر به عن الركب ، حتى مر بقرية [يقال لها قنين] فيها خمرة
يضمنها أحد النبطيين فتوارى الأقيشر عنده عن الجيش ، وباع الحمار وأنفق
ثممه على الشرب وعلى زوجة الخمار (٤) .

وتوجد بين أوراق البردى ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ٨٢ هـ فيها أمر
بإحضار الخمر لبيت الوالى (٥) ، وربما كان هذا من أجل أن يستعملها رجال القصر
الذميون ، كما أن الخمر المغلاة على النار كثيرة الوردود في مكلفات الخراج وأوامر
السيطرة ، ومن المحتمل أنها هي النبيذ المعتقد في النصوص العربية .

والمأثور عن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن استعمال الخمر وأمر بكسر
جرارها وإغلاق الخانات (٦) ، على أن هذا المنع كان ضعيف الأثر إذ أن

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٣٧ .

(٣) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٤ .

(٤) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٦ .

(٥) Greek papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1375.

(٦) السكندى : الولاية والقضاء ، ص ٦٨ .

الخلفاء لم يكونوا من التزمت بالدرجة التي تحملهم على منع تجهيز الخمر لمن يبغيها ، من ذلك أن المنصور ظن أن جرجيس بن مجتيشوع قد أضرب به امتناعه عنها ، فأمر بإحضار نوع معين منها جاء به من قطريل ، وحدث في مرة أخرى أن كان يوحنا بن ماسويه يشرب مع الخليفة الواصل ، فسقاه الساقى شراباً غير صاف ولا لذيذ لأنه قصر في بره ولم يبسط يده له ، فقال الطيب للخليفة إنه عرف المذاقات واعتادها ، أما مذاقة هذا الشراب فخارجة عن طبع المذاقات كلها ، فغضب الخليفة على الساقى ، وأمر لجرجيس بثلاثمائة ألف درهم ترضية له (١).

ونستدل من أوراق البردى على أن المسلمين كانوا يتاجرون في الخمر سواء أكان ذلك مباشرة أم من طريق غير مباشر ، ونطالع في إحدى هذه الأوراق أن أحدهم — واسمه يزيد — قد سجل بيع كمية من النبيذ ، كما سجل أجر العرب التي نقلتها إلى القسطنطينية ودفعه الرسوم المفروضة عليها (٢) . كما أن شخصاً آخر اسمه أحمد بن عمر بن سريع يقرر أنه تناول نصف دينار من « اسطيفان » قيمة استجاره نخارته مئة ستة أشهر (٣) ، أما في القرن الرابع للهجرة فنسمع عن « عشور الكشاف » وهي ضرائب الخمر في نصيبين ، وأن دخل بيت المال منها كان يقدر بخمسة آلاف دينار سنوياً ، (٤) أما في القرن الخامس فقد فرضت ضرائب باهظة على الحانات في شيراز ، وبلغ دخل بيت المال في « الكرج » من تجارة الخمر أربعمائة ألف درهم (٥) .

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٢) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 161.

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٢ .

(٤) المقدمي : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

(٥) البعقوبي : كتاب البلدان ، ص ٢٧٣ .

وتدلنا الروايات عن الأعياد المصرية مقدار ما كانت عليه تجارة الخور من الأهمية ، وقد أمر الحاكم بمنع بيع المسكرات (١) ، كما قام ببيس بعدة محاولات لإبطالها ، حتى إذا كانت سنة ٦٦٤ هـ منع بيع الخمر والمزر — وهو نبيذ الشعير والحنطة — في مصر ، وأمر بأن د تعنى آثاره وتخرّب بيوته وتكسر مواعينه ويسقط ارتفاعه من الديوان ، ومن كان له على هذه الجهة شيء يعوض (٢) ، فلما كانت سنة ٦٥٩ هـ أهرق الخمر ، وعنى بيوت المسكرات ، وأبطل ضمان الخور الذي كانت الحكومة تأخذ منه كل يوم ألف دينار (٣) .

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

الفصل الثالث عشر

الضرائب

يقصد بالخراج لغويا الضريبة المفروضة على الأرض والجزية ، ولقد بينا ذلك إجمالا من قبل ، أما في هذا الفصل فعلى أن نفسر ذلك وأن نبين أن هذا الاستعمال ليس استعمالا بدائيا ، وأن كلا من كلمتي «خراج» في الشرق و«جزية» في مصر يعنى بها الضرائب ، والقول المأثور هو أن عمر بن الخطاب فرض ضريبتين هما ضريبة الأرض والجزية اللتين عمتا جميع نواحي الإمبراطورية .

وتفيض أوراق البردي بذكر التفاصيل المتعلقة بالضرائب ، كما تفيض بها المؤلفات التاريخية وكتب الفقه والتعاليم التي وضعت لعمال الدواوين لتصريف شئونهم .

* * *

أما فيما يتعلق بأوراق البردي المكتشفة في مصر فالكثير منها يتعلق بالضرائب بين عامي ٨٠ و ١٠٠ هـ ، فهناك قوائم بما كان يدفعه الأشخاص ، وإنذارات بدفع الضرائب والمعايد (١) وتفاصيل عن المبالغ المدفوعة من قبل الأشخاص أو المنظمات ؛ وقد امتدت يد البلي إلى كثير من هذه البرديات فلم يبق منها سوى قطع صغيرة ، ولذلك فإنها لا تساعدنا على الوصول إلى الغاية المنشودة في وقت نكون فيه في أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك فلا تزال حادية

(١) «المعايد» لفظ استعملناه لترجمة كلمة Requisitions ، وهو اصطلاح على عراق

لطلبات المالية التي تقتضيها المصلحة العامة من الأفراد ، لا سيما بين العجائز .

لبعض أشياء توضحها تمام التوضيح . ولقد كانت هناك ضرائب متعددة ، فكانت ضريبة الأرض تدفع تقدا وعينا وإن كنا غير متأكدين تمام التأكد عما إذا كانت هاتان الضريبتان منفصلتين بعضهما عن بعض أم أنها ضريبة واحدة . أما الضريبة الثلاثية Tetartia فكانت تدفع تقداً ، أما المعاتيد فالظاهر أن العادة جرت على دفعها تقداً . وهناك معاتيد معينة من اللبن والعسل والجزية ؛ ولا يرد ذكر دفع أحد من المسلمين للضرائب ، وربما كان هذا من باب الصدفة ، لكن إذا نظرنا إلى شهادات المؤرخين المسلمين تأكد لدينا أنهم لم يكونوا يدفعونها .

أما فيما يتعلق بالجزية فليس بين أيدينا ثبت تبين منه أن الفتوة كن يدفعنها ، وهذا يتفق مع الحقيقة الواردة عند المؤرخين والفقهاء . كما أنه لم تكن الجزية مفروضة على الرجال أجمعين ، فقد دفعها بعض القسوس ، وأعرفني منها آخرون (١) ، وكان الأبناء والصبيان (الذين بلغوا الحلم بطبيعة الحال) يدفعونها على حين وضعت عن غيرهم ولعلمهم لم يدركوا الحلم بعد . (٢) وإيست هناك أى بيئة نستدل منها على أن الرهبان كانوا يدفعونها ، على أن القدر المدفوع لم يكن واحداً إذ تراوح بين ثلاثة دنانير (٣) ودينارين ونصف (٤) وأربعة دنانير (٥) . ولتيسير دفع الضرائب اعتبر الرجل جزء من شخص ، فكان كل تسعة رجال يعتبرون بـ رجل (٦) ؛ وفي سنة ١٩٥ هـ دفع أحد الخبازين نصف دينار (٧) .

1) Greek Papyri in the British Museum, No., 1420; Rainer, No., 47, 49, 77.

2) Greek Papyri, No. 1420; Rainer, No., 36, 45, 87.

3) Greek Papyri, No., 1427, 1428.

4) Greek Papyri, No., 1428

5) Greek Papyri, No., 1428; Rainer. No. II.

6) Greek Papyri, No., 1427; Rainer, No. 5.

7) Rainer, No., 670.

والنسق ثبتا يبين المبالغ المدفوعة فعلا (١).

٩٥	رجلا	يدفعون	٢٣٠ دينارا
٥	رجال	»	٧ $\frac{1}{4}$ دينار
٧	»	»	١٧ دينارا
١٥	رجلا	»	٣٨ $\frac{1}{4}$ دينار
٧	رجال	»	٢٠ $\frac{1}{4}$ دينار
٥	»	»	١٣ دينارا
١٢	رجلا	»	٢٥ $\frac{1}{4}$ دينار
٤٤	»	»	١٠٨ $\frac{2}{3}$ »

* * *

أما الأرض فكان يدفع عنها نقدا أو عينا ، ولتيسير القول منسمى الأخيرة منها بضريبة الغلة ، ذلك أن أصحاب الأراضي - بما فيهم النساء - كانوا يدفعون هذه الضريبة ، بل كان يدفعها بعض من لا يملكون أرضا ، وكان أصحاب التجارة يدفعون ضريبة معينة لعلها كانت بدلا من ضريبة الأراضي (الخراج) ، أما حقول الغلة والكروم فكانت تقيد على حدة ، ومن المحتمل أنها مختلفة في تقدير ما عليها (٢) ويدخل في عدادها أشجار النخيل والسنط (٣).

وكانت قيمة ضريبة الأرض مختلفة ، والغالب أنها كانت دينارا واحدا أو أربع أرورات، وقد تنخفض في بعض الأحيان إلى ثلثي دينار وترتفع في أحيان أخرى فتبلغ دينارا وشدس دينار. وحدث في مرة من المرات أن بلغ الخراج دينارا

1) Greek Papyri, No., 1420., Rainer., No., 3, 146.

2) Greek Papyri, No., 1339.

3) Rainer, No., 577.

واحدا على ٣ أردبات من الأرض المروية ، ١ هـ من الأرض غير المروية (١).
ويمكن أن تتخذ بعض إيجارات الأراضي الحكومية المتأخرة زمنا مثلا
للمقارنة فقد بلغ :

(١) إيجار أربعين فدانا ثلاثين دينارا ، وذلك لأن هناك عشرة أفدنة لم
تسكن المياه لتصلها ومن ثم فلا تجب عنها الضرائب ، وقد حدث هذا سنة ١٧٦ هـ .

(٢) بلغ إيجار خمسين فدانا مبلغ خمسين دينارا . على أن الدفع لم يكن
تقدا ، بل كان بما تغله الأرض (وذلك سنة ١٧٧ أو ١٧٨ هـ) .

(٣) وهناك ورقة بردي خلت من التاريخ تشير إلى أن الخراج بلغ دينارا
وعشرة أراذب حنطة وثلاثة أراذب وثلاث أراذب شعير على الفدان الواحد .

(٤) ونستفيد من ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٠ هـ إلى أن الخراج
المأخوذ على فدان الحنطة بلغ دينارا وخمسة عشر أراذبا من الحنطة ، وعلى الأرض
المزروعة شعيرا بلغ دينارا ونصف أراذب من الشعير (٢) .

ومن المؤكد أن الأراضي الثلاثة الأخيرة كانت موهوبة للسلبيين . ويبدو
لنا أن معظم الأراضي المملوكة أخذت منذ نهاية القرن الأول للهجرة في التضائل
والصغر ، إذ بلغ أكبر قدر من الخراج دفعه أحد الأشخاص هو سبعة دنانير ،
ولعل الأثمان والأجور التالية خير دليل على تقدير القيمة الفعلية للنقود ، ذلك
أنه في سنة ٨٠ هـ قدر العشرون أراذبا من الحنطة بمبلغ دينار واحد ، وفي سنة

1) Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No., 1428.

2) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer. No., 621, 625, 626, 638.

٨٨ هـ بلغ ثمن الأثني عشر أردبا منها ديناراً واحداً ، ونرى بعد ذلك أن عشرة أراذب من الحنطة أو العشرين أردبا من الشعير تساوي ديناراً واحداً (١) . كما بلغ ثمن الرأس الواحد من الضأن سنة ٩٢ هـ نصف دينار (٢) .

وكان صانع السفن يتناول دينارين شهرياً أجرة ومصروفاً ، ويتناول طالها بالقار مبلغ دينار ونصف دينار شهرياً (٣) ، ويتناول النجار ثلثي دينار (٤) ، أما النشار فأجره ومصروفه أحد عشر ديناراً سنوياً ، والعامل ستة عشر والنجار ثلاثة وعشرون ديناراً سنوياً (٥) .

وفي سنة ٨٨ هـ كانت ضريبة الغلة تبلغ على وجه التقريب أردبا عن كل دينار من الخراج (٦) ، ولكن في سنة ٩٦ هـ كانت أردبين عن الدينار (٧) .

وفي سنة ٩٨ هـ والسنوات الخمس التالية لما ظلت ضريبة أرض أفرديت (أشكة) ثابتة لم يلحقها شيء من التبديل ، فبلغت ست آلاف وتسعمائة وواحداً وخمسين ديناراً وخمسة عشر قيراطاً ، أي أنها بلغت ما يقرب من $\frac{1}{4}$ من قيمة الزرع ، وإن لم يكن هذا أمراً ثابتاً على الدوام .

وفي سنة ٨٠ هـ دفعت « بوسير » سبعين ديناراً وواحداً وعشرين قيراطاً ، ثم دفعت في سنة ٩٢ هـ مبلغ مائة وأربعة دنانير وثلثي دينار (٨) .

1) Rainer, no., 587; Greek Papyri, No., 1433, 1434.

2) Greek Papyri in the British Museum, No., 1375.

3) Op. Cit., No., 1410.

4) Op. Cit., No., 1336.

5) Op. Cit., No., 1314.

6) Op. Cit., No., 1420, 1366.

7) Op. Cit., No., 1424.

8) Op. Cit., No., 1412; Der Islam, 2, 267.

والثبت التالي يبين كيف كان اختلاف الأجور (١).

سنة ٨٠ - ٨٥ هـ	سنة ٩٠ - ٩١ هـ
بالدينار	بالدينار
بكانوس	٢٧١
أمفيتون	٣٩٠
بونون	٤٠
كيرانيوس	٥٠
بوين	١٠٢
دير مريم	١١٤
دير فارس	١١١
دير ماري	٤٨
٣ بديادس	٤٣٦
٢	٢٣٢
٥	٤٢١
دير بروبوس	١١٠

• • •

سنة ٨٨ هـ	سنة ٩٧ هـ
ديناراً	ديناراً
دير ماري الصحراوي	٣٠
الابا إرمانوس	٢٨

يتضح لنا جلياً من هذه الأرقام ما وصل إليه بعض الأديرة من الثراء البالغ، حتى لقد كان لدير مريم الصحراوي ثمانية إقطاعات في سنة ٩٨ هـ، ودير بروبوس عشرة إقطاعات (٢).

1) Op. Cit., No., 1412, 1419.

2) Op. Cit., No., 1419.

وكانت الحكومة المركزية تخطر كل إقليم بالقدر الواجب عليه دفعه ،
وحينذاك يقوم عمالها المحليون بتوزيع المبلغ على دافعي الضرائب ، وهاك مثالا
من الإخطارات الحكومية « من قرة بن شريك إلى أهل بوصير ، إن جزيتكم
عام ٨٨ هـ كانت مائة وأربعة دنانير ، وثلاث دينار وخراجكم أحد عشر أردبا
وثلث أردب حنطة . كتبه رشيد في صفر سنة ٨٩١ هـ . والظاهر أن سنة ٩١
القمريه هي ٨٨ الشمسية (١) .

* * *

أما الضريبة المعروفة بالثلاثية Tetartia فكانت تبلغ على وجه التقريب جزء
من مائة من الخراج .

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك قائمة واردة في مجموعة رينيه (٢) تحتوي على
ثلاث ضرائب نقدية ، ويشير أحد المؤرخين السريان إلى : الضرائب والجزية
والخراج (٣) .

* * *

أما المعاتيد فتقسم إلى قسمين : منها ما هو « داخل في الكشف » ومنها
« ما هو خارجه » . أما الضرائب « الداخلة » فلم ينص فيها على قدر ثابت معين
من الخراج ، بل نراه يتراوح بين « النصف » - كما هو الحال إزاء ساهورة -
وبين جزء من اثنين وتسعين كما في حالة « بكانوس » .

أما المعاتيد « غير الداخلة » فأكثر اختلافا وأعظم تباينا من هذه ، إذ لم تكن
ضرائب اللبن والعسل تؤخذ على الأجزاء الصغيرة : والواقع يظهر لنا أن الأماكن

1) Gaetani : Annali dell, Islam, 4, pl.Y.

2) Rainer, No., 609.

3) Chronica Minora, p. 3351.

الصغيرة هي وحدها التي كانت تتحمل الضرائب الكبيرة في العادة ، والجدول التالي يبين لنا الضرائب المفروضة على ثلاثة من الأديرة (١) .

وجه الصرف	أبا إرماتوس	بربروسة	مريم المقدسة
لأمير المؤمنين	—	—	—
بضائع السفن	$\frac{2}{3}$	—	$\frac{2}{3}$
قماش لحيفة من الفعر	$\frac{1}{12}$ (٢)	$\frac{1}{12}$	$\frac{1}{12}$
غرامة	$28 \frac{1}{4}$	—	$23 \frac{1}{12}$
نصف بحار للأسطول ، ومصاريف ، وقسطان من خل للمهاجرين	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
قسطان من خل لمهاجري الأسطول	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$
عربة بضائع عند القلزم	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
أكوام للرصف	—	—	$\frac{1}{4}$
مصاريف للوالى	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$
العناية بالأكوام	—	(٢)	$\frac{1}{4}$
بضائع إلى القلزم	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	—
بحار للأسطول الأناضولى	$\frac{1}{4}$	—	—
ومصاريف أخرى			
أربعون عاملا لجامع دمشق	$\frac{1}{4}$	—	—
للعناية بالأكوام والسلال	٢	٢٠	٥٠
المجموع	$31 \frac{2}{3}$	$21 \frac{1}{4}$	$26 \frac{1}{12}$

1) Greek papyri in the British Museum, No., 1413.

وكثيراً ما يرد ذكر الأوزاق ولسنا متأكدين تمام التأكيد عما إذا كانت هذه الأوزاق بقدر المعاييد أم أنها تختلف عنها ، على أنه في الاستطاعة أن نستدل من مجموعة Rainer على ما يأتي :

عشرون أردبا من الشخير (١) ، ٣,١٦٤ أردبا من الحنطة وذلك سنة ٢١ هـ (٢) . وثلاث أكلات للرجال (٣) .

٣٤٢ أردبا من الحنطة ومائة وواحد وسبعون قسطا من الزيت لإعاشة ثلاثمائة واثنتين وأربعين جنديا واثني عشر صانع أسلحة (٤) (٥) .

وهذه المباراة الأخيرة تحمل المرء على الدهشة في التفكير فيما يتعلق بالطريقة التي اتبعها عمر بن الخطاب ليكفل تموين الجند بما يحتاجون إليه .

كذلك نطالع في أوراق البردي طلب المستولين خمسة وستين رأسا من الغنم (٦) وتسعين حصانا (٧) .

وفي سنة ٩١ هـ طلب أولو الأمر سبعين قميصا ، كل واحد بربيع دينار وجزية لأمير المؤمنين ، (٨) .

وكان الوالي يحتاج إلى مواد مختلفة لإعالتنا والعمال الذين معنا من العرب والنصارى على السواء ، ولغيرهم (٩) . كما أن الأساطيل كانت في حاجة إلى كثير

1) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 551.

2) Op. Cit. Loc. Cit., 553.

3) Op. Cit. Loc. Cit., 556.

4) Op. Cit., No., 557.

5) Op. Cit. No., 558.

6) Op. Cit., No., 394.

7) Greek Papyri in the British Museum, No., 1362.

8) Op. Cit. Loc Cit., No., 1375.

من البحارة الذين ياتزم لهم دافعو الضرائب بأجورهم ، وكذلك الحال إذا
العمال الذين كان لابد من اتخاذهم للعمل في بيت المقدس وفي دمشق .

وفي هذا الوقت فر كثير من الفلاحين المصريين من قراهم وتخلوا عن
أراضيهم ، وقد لا نكون بعيدين عن الصواب إذا قلنا إن فداحة الضرائب
كانت إحدى الدوافع لهم على ذلك .

وقد أدى ذلك الموقف من جانب الحكومة إلى حمل كثير من الفلاحين
المصريين على التخلي عن ممتلكاتهم والهروب منها ، وقد يمكن القول — في شيء
من التأكيد — بأن عبء الضرائب كان من بين الأسباب التي حملتهم على سلوك
هذا السبيل .

ومن الجلي أن هناك مناقضات عظيمة بين ما يراه الفقهاء والمشرعون وبين
الوقائع الواردة في أوراق البردي ، إذ تبرهن البرديات على وجود ضرائب لم
يشر الشرع إليها أبدا .

* * *

لم تكن اليهود التي تقطع للبلاد المختلفة المفتوحة مبنية على صورة معينة
فرضتها ، المدينة ، بل كانت تتوقف على ظروف الإقليم المحلية وعلى طبيعة
القائح ، ولكي يتم فهم الموضوع فنجعل فيما يلي الشروط التي وضعها الرسول
سواء أكانت هي شروط أم مدسوسة عليه .

لما تم للمسلمين فتح البحرين كتب النبي ﷺ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن لم يفعل فعليه دينار
معاقرى (١) ، ، على أن بعض أهالي البحرين جنحوا إلى السلم ، ووعدوا بأن

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ .

يدفعوا نصف حبيبهم وتمرهم (١) ، ويذكر البلاذري أن الجزية كانت ديناراً على كل بالغ من أهل البحرين (٢) أما في اليمن فقد وضع الرسول على كل شخص ديناراً أو ما يعادل قيمته من الثياب ، على أن كلا من الرجال والنساء في اليمن كان يدفع الدينار (٣) .

ولما جاء أحد النعميين من أهل بلاد اليمن لدفع دينار رأسه حاول الوالي أخذ الخمس من الغلة فلم يؤذن له بذلك ، كما أن النصراني الذي كان يعيش في مكة كان يدفع ديناراً في السنة (٤) .

أما الشروط التي اتفق عليها مع أهالي نجران فقد نصت على (٥) أن يدفعوا للمسلمين ألف حلة ، فمن كل حلة أوقية ، والأوقية من الفضة أربعون درهما ، فإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم النقصان بما يكافئه من الخيل والجمال والسلاح ومن جزيتهم مائتي حلة ، وتبعه من جاء بعده من الخلفاء ، والسبب في ذلك راجع إلى النقصان في عدد نفوس أهالي نجران (٦) .

ولما قفل الرسول إلى المدينة بعد غزوة تبوك فرض الجزية على من كان من أهل الذمة بالمدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، وقلدت هذه الجزية على السلاح والذخيرة ، كما اشترط عليهم أيضاً أن يضيفوا رسل النبي مدة شهر فما دونه ، وأن يمدوا المسلمين بثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً أو ثلاثين درعاً في حال

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٦٤ — ٦٦ .

(٦) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ .

حصول فتنة من اليمن ، وجعل لهم ذمة الله وعهده ، فلما جاء عثمان ابن عفان وضع على الرجل ديناراً أو نحوه ، ولم تفرض على من بها من النساء والصبيان (١).

ولما تم الصلح بين المسلمين وبين [يوحنة بن روبة] صاحب أيلة فرض على كل حالم بأرضه في السنة ديناراً ، وصالحهم أهل تبوك على مثل ذلك العهد .

وفي خلافة أبي بكر كانت بصرى أول بلد فتحه المسلمون خارج شبه الجزيرة ، ففرضوا على كل ذكر بالغ فيها ديناراً في السنة وجريب حنطة (٢) ، كما أن أبا عبيدة أعطى نفس الشروط لأهل أنطاكية فيما بعد (٣) . ونعرف من البلاذري أن أهل « باتقيا » صالحوا خالد بن الوليد على ألف درهم وطيلسان واحد (٤) ، ثم سارت الفتوح الإسلامية في زمن عمر بن الخطاب في خطوات سريعة ، وهناك كثير من الأخبار الواردة بشأن « الشام » ، ولكتنا لا ندرى عما إذا كان المقصود بها مدينة دمشق وحدها أم « سورية » بأكملها .

وكان كل شخص في البداية يدفع ديناراً وجريباً ثم بدا لعمر أن يبدل ذلك قبله .

وفرض خالد على أهل دمشق أن يدفع البالغ منهم ديناراً وجريب حنطة وزيتاً وخلا لطعام المسلمين (٥) ، أما أبو عبيدة فقد صالح أهل الشام بأن فرض عليهم جزية مائة لا يزيد عليهم إن كثروا ولا تنقص إن قلوا (٦) وقدرها ديناراً وان

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٥٩ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٧ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

(٦) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

على الرأس وشيء من الطعام ، كما أن البعض كانوا يدفعون الجزية بما يتناسب وطاقتهم المالية على الدفع ، فإذا زاد ما ييدم من المال زادت الضريبة ، وإن قل أسقطت (١) .

كذلك فرض على أهل الذهب من الذكور البالغين أربعة دنانير ومدّين من الحنطة وثلاثة أقساط زيت وذلك بالشام والجزيرة ، وفرض عليهم إيواء المسلمين والمسافرين مدة ثلاثة أيام (٢) . وهناك صورة أخرى من العهد تجعل دفع القمح والزيت شهرياً ، وتضيف إليها الودك (٣) والعسل ، واسكنها لاتنص على إيواء المسلمين والمسافرين (٤) .

أما في الرقة فكان مفروضاً على كل رجل مبلغ دينار وعدة أقمصة من القمح وشيئا من الخل والزيت والعسل (٥) ، كما فرض على كل شخص في الرها دينار تقدا ومدان من الحنطة (٦) .

أما في أرض الجزيرة فكانت الجزية تدفع في البداية زيتاً وخلا وطعاماً لمرفق المسلمين ، ثم جاء عمر قلالها وأدخل الآتاوة وقدرها مدان من الحنطة وقسطان من الخل ومثلها من الزيت (٧) ، على أننا نجد في رواية أخرى أنها كانت ديناراً ومدّين من الحنطة وقسطين من الزيت ومثلها من الخل (٨) ، فلما

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٣) هو المعروف في مصر عند العامة « بالدهن » .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٣ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٤ .

(٧) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٨ .

(٨) أخذ المسلمون الجزية من الجزيرة أول الأمر ديناراً عن كل فرد مع مدى قبح =

جاء عبد الملك [استقل ما يؤخذ وأحصى الجماعم ، وجعل الناس كلها عمالا بأيديهم ، وحسب ما يكسبه العامل في السنة كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته ، وطرح أيام الأعياد في السنة] فوجد الذي يحصل من ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير ، وجعلها (١) طبقة واحدة (٢) .

وارتضى الجالينوس يباروسما ، والزوابي دفع أربعة دراهم عن كل رأس ، على أن الجالينوس نكث في وعده وتقض عهده فقدم أبو عبيدة وخرب بلاده . (٣) وهذا الحادث شبيه بالقصة التي تقول إن قسطنطين بطرك الشام أخبر عمر بن الخطاب أنه اتفق مع أبي عبيدة على دفع أربعة دراهم وعبادة عن كل رأس ، ثم عاد فاعترف بأنه كان كاذبا فيما قال وزعم (٤) وأنه لم يحدث شيء من الاتفاق مثل هذا بينه وبين أبي عبيدة ، وكذلك يشبه العهد الذي وضعه ديشبه ، إذ فرض على النقي دفع اثني عشر درهما ، وأربعة على الفقير

== وقسطى خل وقسطى زيت ، ثم أعاد عمر النظر فيها (رفقا بأهل البلاد) بأن أبدل هذه الجزية بالنظام المتبع في السواد وهو ٤٨ درهما (٤ دنانير) على الأغنياء و ٢٤ درهما على المتوسطى الحال و ١٢ درهما على الفقراء ؛ ويظهر أن الرفق كان في أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت لأنها كانت لتموين الجيش فأرهقت تكاليفها الناس ، فخفف عمر عنهم بأن استعاض عن المواد الغذائية بالنقد . وأما ما ذكره الأستاذ ترتون فنشئ عن ارتباك بين روايات البلاذرى - الدورى .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٢) هذه رواية ضعيفة لأنها لا ترد عند أى مؤرخ ، بل جاءت عند فقيه هو أبو يوسف ، ولم يكن متأكدا من دقتها كما يلبين من نصه ، وما يؤكد ضعفها أن القسم الأول منها مردود إذ أبدل عمر هذه الجزية بالجزية المتدرجة كما ذكرنا في الملاحظة رقم ٥ ، وكما تؤكد روايات المؤرخين - الدورى .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٥١ .

(٤) Ghazi : An Answer to the Dhimmi, P. 389.

على أن يعنى منها القسوس (١). ومن المستغرب ورود رقم « أربعة » أخيرا ،
وتحدثنا إحدى الروايات أن تميا أبا هراب ثار على المعتصم في فلسطين ، وتبعه
ثلاثون ألفا من الجوعى العرايا ، ويقرر مينخائيل السرياني (ويسميه بثام)
أن المسيحيين تقرر عليهم دفع جزية قدرها أربعة دراهم (٢) .

وهناك رواية واردة في البلاذرى وإن كنا لا نميل إلى الاعتقاد في صحتها
وإنما نذكرها هنا لأنها بالغة الغرابة ، ومؤداهما أن قبيلة « بجيلة » كانت تؤلف
ربيع الجيش يوم القادسية ، ووعدهم عمر بن الخطاب بأن يجعل لهم ربيع السواد
(من جنوب العراق) ، ثم عمده الخليفة إلى حمل شيخهم جرير بن عبد الله على
التنازل عن هذه الشروط وأجازه بثمانين ديناراً في أحد الأقوال ، وبأربعمئة
دينار في قول آخر ، وهناك إحدى الروايات التي تنهب للقول بأن جريراً ظل
يتمتع بهذه الشروط مدة ثلاث سنوات . وتذكر الرواية أن تمت امرأة رفضت
أن تنازل عن نصيبها حتى يعطيها عمر « ناقة ذلولا عليها قطيفة حمراء » ، وملا
يديها ذهباً ، وتقول رواية أخرى إن جريراً تنازل عن حقوقه بعد وقعة
« جلولاء » ، وذلك بناء على طلب الخليفة ، ومع ذلك فتوجد رواية أخرى
تقول إن كل فرد من أفراد هذه القبيلة تسلم ألفي دينار (٣) .

على أن هناك بعض الأماكن الأخرى كانت تدفع قدراً مقطوعاً متفقاً عليه ،
فكان مفروضاً على الحيرة دفع ثمانين ألف أو مائة ألف درهم سنوياً (٤) ،

(١) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, Vol. 3, P. 115.

(٢) Michel le Syrien, Chroniques, trad. Langlois, p. 275; cf.

Bar Hebraeus, Chronicle, p. 152.

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٦٧ وما بعدها ؛ كتاب الأم للشافعي ، ج ٤ ،

ص ١٩٢ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٤٣ .

ويقول يحيى فى كتاب الخراج (١) إن أهل الحيرة صولحوا على ما يقتسمونه بينهم، وليس على رءوس الرجال شيء، وكانت «الأنبار» تدفع أربعة آلاف درهم وألف حلة (٢).

أما الرها وحران فكانتا تدفعان مبالغ معينة (٣)، وتقرر إحدى الروايات أن المفروض على حصص يبلغ مائة وسبعين ألف دينار، غير أن الطبرى يقول إن بعض السكان كانوا يدفعون ديناراً وطعاماً (٤).

وكان السامريون يدفعون فى البداية جزية رءوسهم أتاوة، ثم جاء يزيد بن معاوية فوضع الخراج على أرضهم، وفرض دينارين جزية الرأس على من يقيمون فى ولاية الأردن وخمسة دنانير على من يقيمون فى فلسطين فشكى بعضهم إلى المتوكل الذى أقصاها إلى ثلاثة (٥).

ولما استولى المسلمون على تفلحيس زمن خلافة عثمان وافق أهل كل بيت على دفع مبلغ دينارين، وتعهد الجانبان بالاتفاق على إحصاء الأسر (٦).

وورد فى المعاهدة التى أبرمها «سراقة» سنة ٥٢٢ هـ مع أهل أرمينيا والشغور أن يشتركوا مع الجيوش الإسلامية، وأن تحمل الخدمة الحربية محل الجزية،

(١) يحيى بن آدم: كتاب الخراج، ص ٣٦.

(٢) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٤٦.

(٣) أبو يوسف: كتاب الخراج، ص ٢٣.

(٤) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ١٣٠؛ تاريخ الطبرى، ج ١، ص ٢٣٩١؛

الأزدى: فتوح الشام، ص ١٢٨.

(٥) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ١٥٨.

(٦) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٠١.

أما الذين لا يشتركون في الحروب إلى جانب المسلمين فيلتزمون دفع جزية تكافئ ما يدفعه أهل أذربيجان (١) .

أما في الجزيرة فكان القرويون يعاملون نفس معاملة أهل المدن ، إلا فيما ألزموه من مد المسلمين بالمشقة (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بمصر فالأخبار في شأنها مستفيضة ، فيذكر المقرئى أنه لما تم فتح مصر صولح من فيها من الذكور بمن راقوا الحلم إلى ما فوق على دينارين (٣) ويقول في موضع آخر (٤) إن الجزية كانت دينارين على الرأس وعلى المصريين أرزاق المسلمين ، وفي رواية البلاذرى أن الطعام قد أضيف أخيراً على أساس دينارين مما يجعل الجزية أربعة دنانير (٥) . وهناك قول بأن الخراج وضع على كل جريب بمقدار دينار وثلاثة أرباب طعام ، والجزية دينارين على كل من بلغ الحلم من الذكور (٦) . وفي قول آخر إنها كانت دينارين على كل ذكر إلا من كان فقيراً فيعفى منها ، وألزم كل ذى أرض دفع ثلاثة أرباب من الحنطة وقسطن من الزيت ومثلهما من كل من الخل والعسل وزقا للمسلمين . وألزم كل واحد من أهل مصر أن يقدم للجيش جبة صوف وبرنسا أو عمامة وسراويل

(١) تاريخ الطبرى ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٥) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ .

(٦) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٥ .

وخفين (١) . ويذكر الصولي (٢) نفس الجزية ولكنه لا يشير إلى الملابس .

وضربت الجزية النقدية على أهل مصر فقشرت باثني عشر أردبا (٣) وأن يضيفوا من نزل بهم من المسلمين ثلاثة أيام (٤) .

ويقال إن عمرو بن العاص فرض ضريبة قدرها ستة وعشرون درهما وثلاثي درهم على الجميع ، وفرض على الأثرياء منهم دينارين (٥) وثلاثة أراذب من القمح (٦) ، وهذا واضح إذا كانت الضريبة الثانية مضافة إلى الأولى ، وفي ذلك يدفع الأغنياء قرابة ضعف ما يدفعه الفقراء . على أنه من المقرر تماما أن الإقباط كانوا يدفعون زمن عمرو بن العاص للمسلمين نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها للبيزنطيين (٧) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٤ .

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

(٣) هنا يوجد ارتباك في « ترجون » لأنه أخذ الروايات بظاهر معانيها دون تمييز بين الجزية والحراج ، فالذي يؤكد المقرئ وتؤيده الروايات الأخرى أن الجزية كانت ثابتة وأنها بلغت دينارين عن كل رأس وأنها تسير على أساس النقد ؛ ولكن الحراج لم يكن ثابتا بل يعتمد على حالة الزرع « المارة » وعلى حاجة الدولة ، وما تذكره الروايات من أشكال مختلفة للحراج إنما يشير إلى ما فرض فعلا في سنين مختلفة ، كما أنه كان يجبي عادة من الحاصلات بالنوع وقد يكون جزء منه بالنقد . أما رواية البلاذري بشأن الملابس فهي حالة خاصة تتعلق بما فرض على أهل حصن بابليون عند أول دخول مصر لحاجة الجيش المهاجم إلى كسوة ، ولم تتخذ هذه السابغة خطة — الدوري .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ؛ خطط المقرئ ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٢١ ، وترجمته ص ٧٥ .

(٦) كان النقد في مصر يستند إلى قاعدة الذهب ، وتحسب الضرائب بالدنانير وأجزائها لا بالدرهم الفضية ، والظاهر أن أبا صالح الأرمني استعمل الدرهم الفضي في كتابه لأنه كان من أسس العملة في العراق . أما قيمة الست وعشرين درهما وثلاثي الدرهم فتعامل دينارين ، وهذا يوضح كسور الدرهم التي لا نجد لها في فرض الضرائب مادة — الدوري .

(٧) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

ومجمل القول أن ما نستفيد من تلك الأخبار هو أن الجانب الأكبر من الضرائب كان يعتمد على الجزية ، وإن كانت أوراق البردى تشير إلى أن الجزية كانت أقل من الخراج .

ومن المتفق عليه أنه إذا استسلمت المدينة أملى المسلمون شروط الاستسلام ، إذ كانوا أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون بالبلد الذي أخذ عنوة ، وقد اختلفت الآراء حول فتح مصر : أتم عنوة أم كان استسلاماً ، والجدل حول هذه النقطة بالذات جدد لا طائل تحته لاعتماد أصحاب كل من الرأيين على حجج تؤيد وجهة نظرهم ، وقد حاول معاوية بن أبي سفيان أن يزيد الجزية على المصريين ففشل في هذه التجربة بفضل معارضة وردان مولى عمرو بن العاص^(١) ، وتروى هذه القصة بصورة أخرى وهي أن صاحب بلدة « أخنا » قدم على عمرو وقال له « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية فنصيرها » فأشار عمرو إلى أحد أركان الكنيسة وقال « لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما عليك ، إنما أنتم خزائن لنا ، إن كثر علينا كثرنا عليكم ، وإن خف عنا خففنا عنكم »^(٢) ، ولم يكن حديث عمرو كذباً ، إذ يذكر أحد النصارى أنه كانت لعمرو أساليب فظة في استخلاص الأموال ، ولا يسلك سبيل الشفقة في معاملة المصريين ، هذا إلى أنه لم يكن يلتزم عهوده التي عاهدهم عليها تماماً الإلتزام^(٣) ، حتى ليقال إنه خلف بعد موته سبعين بهاراً^(٤) من الدنانير ، ذنة كل بهار منها إردبان مصريان ،

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٦٨ .

(٣) Journal Asiatique, P. 377.

(٤) البهار : جلد الثور .

ورفض أبناؤه أخذ هذه الأموال حتى يتسلم كل صاحب حقه فيها حقه ، فبلغ الخبر معاوية فأخذها بما فيها . وحدث في هذا العصر ذاته أن حمد عمر بن الخطاب إلى تغريم بعض ولاته لإثرائهم على حساب أهل الولايات التي يحكمونها ، ومن هؤلاء الولاة سعد بن أبي وقاص في الكوفة وعمرو بن العاص في مصر ، وأبو هريرة في البحرين ، والنعمان بن عدسى في ميسان ، ونافع بن عمرو في مكة ، ويعلى بن منبه في اليمن (١) .

وحدث في زمن متأخر أن أراد أحد الخلفاء الوقوف على آلام الذميين فقال أحد المسلمين لعمر بن عبد العزيز : يا أمير المؤمنين : ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة ؟ ، فقال : إن الذين كانوا قبلي كانوا يكفون أهل الذمة فوق طاقتهم ، فلم يكونوا يجدون بدًّا من أن يبيعوا أو يكسبوا ما في أيديهم ، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته فيبيع الرجل كيف يشاء ، فقال له : لو أنك سعت لنا ، فأجابه عمر : ليس إلينا من ذلك شيء ، إنما السعر لله (٢) ، لكن الأمر المنسوب إليه الذي يقول فيه : دع لأهل الخراج من أهل الفرات ما يتختمون به من الذهب ، ويلبسون الطيالة ويركبون البراذين ، وتخذ الفضل (٣) ، أقول إن هذا الأمر المنسوب إليه يعطى فكرة غير طيبة تماماً عن سياسته إزاء الذميين .

ليس هناك من شك في أن قد ازداد خراج مصر وربما خراج غيرها من الولايات أيضاً ، يدلنا على ذلك أن عبد الله بن أبي سرح قد جمع خراجاً أكبر

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٨١ ؛ والبلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قتيبة : هيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٥٣ .

بما جمعه عمرو بن العاص ، هذا على الرغم من أن القول القائل بأن الدخل بلغ اثني عشر مليون دينار أو أربعة عشر مليون دينار لا يخلو من المبالغة ، على أن خبر دفاع عمرو عن نفسه أمام الخليفة أمر مشهور . وهناك غير هذا من الأخبار المتعلقة بالزيادات ، ذلك أن عبد العزيز بن مروان قام أيام ولايته على مصر بإحصاء الرهبان وفرض على كل واحد منهم دينارا (١) ، ويقول ساويرس (٢) « إن هذه هي أول جزية ، ولسنا نعرف على وجه التحقيق عما إذا كان ساويرس يقصد بذلك أنها أول جزية أو خراج يدفعه الرهبان . » (٣)

ويورد الصولي (٤) خبراً يستحق أن نوردته بتمامه حيث يذكر أن لأهل مصر من الشرط أن لا تباع نسائهم ولا أولادهم ولا أرضهم ولا ديارهم ، ولا تباع كنوزهم ولا يزداد عليهم في جزيتهم ، ولم يزل الحال على ذلك حتى ولي عبد الله ابن سعد بن أبي سرح فكان يرفع إلى عبد الملك بن مروان ألف دينار زيادة عما كان يرفعه عمرو بن العاص ، فلما ولي عبد الملك أخاه عبد العزيز خط الأرضين ، وذلك أنها كانت كثيرة ، فاقتطع أقواماً وزاد ذلك على الجناجم فكانت تستأدى ألف ألف دينار ، فرحلوا إلى عبد الملك يشكون ، فلما رجعوا زاد عليهم عبد العزيز الضريبة .

(١) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٤٩٢ ؛ ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٤ .
(٢) وزيادة عما ذكره المؤلف منسوبة إلى ساويرس بشأن هذه الزيادة فإن المقرئى يقول هو الآخر « أنها أول جزية أخذت من الرهبان » .

(٣) الخراج لا يعنى منه أحد ، لأنه ضريبة مفروضة على الأرض بصرف النظر عن المالك رجلاً كان أو امرأة أو عبداً أو حراً ، أما الجزية فأعفيت منها المرأة وأعفى منها الفقير والراهب والطفل ، ولذا فإن الجديد هنا هو فرض الجزية التي كان يصحبها وسم اليد أو العنق - الدورى .

(٤) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

وقد زادت الضريبة بمعدل الثلثين وإن يكن تاريخ هذه الزيادة مجهولا لعدم وروده في الكتب (١).

على أن قرّة بن شريك أضاف إلى الضريبة مائة ألف دينار (٢)، وفرض أسامة على كل راهب ديناراً . ولما جاء عمر بن عبد العزيز رفع الخراج عن أملاك الكنائس والأساقفة، فأرجعها يزيد مرة أخرى (٣). ثم ضوهفت الجزية زمن هشام (٤). وزاد عبد الله بن المهتاج متولى الخراج الجزية على مصر [قيراطاً في كل دينار] وهي تعادل الثمن أو جزءاً من أربعة وعشرين من الأصل (٥)، ثم ضاعف أبو القاسم الجزية (٦).

وفي سنة ١٩٧ هـ ضاعف موسى بن مصعب ما كان يؤخذ عن كل فدان ، ثم فرض الخراج على أهل الأسواق وعلى الدواب (٧). ومن الجلي أن هذا كان جزءاً من مياسة هرون الذي زاد في الجزية المفروضة على النصارى حتى آثر

(١) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ : السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٧٣ : المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٧) وفي ذلك يقول أحد الشعراء مندها بفعله موسى بن مصعب :

لو يعلم المهدي ماذا الذي يفعله موسى وأيوب
بأرض مصر حين حلاها لم يهتم في النصح يعقوب

انظر في هذا الولاة والقضاة السكندى ، ص ١٢٥ .

الكثيرون منهم الهرب من أملاكهم وتركها في أيدي العرب (١) ، كما شهدت سنة ٢١٣ هـ زيادة أخرى في الجزية (٢) .

ويلاحظ أن عبارة « ضاعف الجزية » شائعة الورد ، ومن ثم وجب عدم الأخذ بحرفيتها ، على أنه إذا داخلنا الشك في الشهادة المسيحية القائلة بأن الخراج على مصر زيد فهناك كثير من الشهادات الإسلامية تؤيد هذا القول .

* * *

أما فيما يتعلق بطرق جمع الجزية فقد وصف المقرئ - قلا عن ابن الحكم - طرق تقدير الضرائب الواردة في كتب الأحكام المحفوظة في أوراق البردي ، وهذه الرواية تتناول التقدير الأصلي للرخص لهم ، كما تتناول الزيادات ، والطريقة واحدة في كلتا الحالتين ، ويقول المقرئ (٣) إنه لما استوثق الأمراء لعمر بن العاص أقر قبظما على جباية الروم ، فكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وزاد أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصت الجباية ، فيجتمع غرافسو كل قرية ومازوتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العارة والخراب ، حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى السكور فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم يجمع أهل كل قرية بقيمتهم فيجمعون قسمهم وخراج القرية وما فيها من الأرض العامرة ، ويخرجون من الأراضي فدانين لكنائسهم وحماماتهم ومعديانهم من جملة الأرض ، ثم يخرجون منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا من ذلك نظروا لها

(١) Anonymous Chronicle, Vol. 2, p. 3.

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١٨٥ .

(٣) الخطط للمقرئ ، ج ١ ، ص ٧٧ .

في كل قرية من الصناع والأجراء قسموا الجباية عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيهم جالية قسموا عليها بقدر احتمالها ، وقلما كانت تكون إلا للرجل الشاب أو المتزوج ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على هدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد منهم وشكا ضعفه عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال ، وإن كان فيهم من يريد الزيادة أعطوه ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم ، وكانت قسمتهم على أن الدينار أربعة وعشرون قيراطا ... وجعل لكل فدان عليهم نصف أردب قمح وويبتان من شعير ، إلا القرظ ، فلم يكن عليه ضريبة ، وكان عمر بن الخطاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ما سمى على نفسه ، لا يضع منه شيئا ولا يزيد عليه ، ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه نظر عمر في أمره ، فإذا احتاجوا خفف عنهم ، وإن اغتتوا زاد عليهم بقدر غنাম .

ومن الخير أن تؤكد على بعض نقاط معينة نستنبطها من هذا الوصف فنلاحظ اتفاق بعضها مع ماورد في أوراق البردي ، ونعني بذلك أن الأرض تكون ملكا للشعب أكثر مما هي للأشخاص ، كما أن الهاريين الذين يحاولون الحرب تخلصاً من فداحة الضرائب لا يتنبأ لهم النجاح التام في محاولتهم هذه ، ونلاحظ أيضا أن بعض الحقول كانت تعزل على حدة لينى دخلها بما تقتضيه الأعمال العامة من المصروف ، ولم يكن معنى ذلك بحال من الأحوال تخفيف الضرائب عن كاهل دافعيها ، إذ الواقع أنها كانت تزداد على من ييدم الأرض المتبقية ، كما أن معظم المصادر التي بين أيدينا تشير إلى اعتبار استضافة المسلمين مسألة عامة وليست مسألة فردية خاصة ، حتى إنه لينخيل لمطالعها كأنها أمر من الوالى ، لتأكيدها على وجوب استعمال اللين في التصرف .

كان الرجال الذين يدفعون الجزية يقسمون إلى ثلاثة أقسام (١) :
 « صاحب أرض يعطى جزيته (٢) منها . وصانع يخرج جزيته من كسبه ،
 وتاجر يتصرف بماله يعطى جزيته من ذلك ، وإنما سنتهم واحدة » .
 وهذه الحقيقة عن عمر بن عبد العزيز تتفق وما جاء في أوراق البردي التي
 تبين لنا أن التجار كانوا يدفعون ضريبة معينة بدلا من الخراج .

ومعظم التفاصيل الواردة عن الخراج تتعلق بأرض الجزيرة والعراق ،
 ونورد بعضا منها فيما يلي ، ويلاحظ أن وحدة الموازين كانت « الجريب » على
 الدوام ، وهو ستون ذراعاً مربعاً .

والوارد في السكتب أنه وضع على كل جريب - [عامر أو غامر] - درهم
 وقفيز ، و « ألقى إليهم النخل عونا لهم (٣) » ، فكان على :

جريب حقول الكرم	عشر دراهم (٤) .
« الرطبة	خمسة دراهم وخمسة أقدرة
« القصب	« ستة
« البر	« أربعة
« الشعير	درهمان
« على جريب الكرم	عشرة دراهم (٥)
« على جريب الخضر	« ستة دراهم .

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لعبد الحكم ، ص ٩٩ .

(٢) لعل المقصود بها « الخراج » في اصطلاحنا .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٥) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

على جريب السمسم	خمسة دراهم .
» » الحضر الصيفية	ثلاثة »
» » القطن	خمسة »
» » الماش والكروم والرطبة والسمسم	ثمانية دراهم .
أما أشجار النخيل في السواد فقد وضعت عنها الضرائب ، ووضع على :	
جريب الكرم وحقول المحضرات	عشر دراهم .
» القطن	خمسة دراهم .
» النخلة من الفارسي	درهم واحد .
» الدقلة	درهم واحد .
على كل جريب زرع غليظ من البر دينار ونصف وصاح واحد من طعام ^(١) .	
على كل جريب وسط	دينار واحد .
» » من الشعير	ثلث دينار .
» » من الحنطة	درهمان وجريان ^(٢) .
» » من الشعير	درهم واحد وجريب واحد .
على كل جريب غامر يطاق زرعه	نصف درهم .

وكان الشعير يدفع من نصف هذه الأجور ، أما الفواكه وغيرها فكانت معفاة من الضرائب ، وأما البساتين التي تجمع النخل والشجر والكروم فعليها عشر دراهم^(٣) .
وتتفق جميع القوائم والمكلفات هذه مع الحقيقة القائلة بأن خراج العراق

(١) كان هذا في زمن علي بن أبي طالب .

(٢) وضع هذا عمر بن الخطاب ؛ انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٧٠ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

كان يقدر على أساس ثابت هو تقدير المساحة . وتختلف الأرقام اختلافاً بالغ
الكبر عما يورده ابن حوقل بشأن خراج فارس الذى يقدر هو الآخر على أساس
المساحة أيضاً . وكانت الضرائب أثقل فى شيراز منها فى غيرها ، ويلاحظ أن
وحدة المقياس عنده هى « الجريب الكبير » وهو $\frac{2}{3}$ من الجريب الصغير ،
ومن ثم كان يؤخذ على :

- جريب الحنطة والشعير (بالسبح) ١٧٠ درهما .
- « الشجر (« ») ١٩٢ »
- « الرطاب والمقاتى (« ») $\frac{2}{3}$ ٢٣٧ درهم .
- « الكروم (« ») ١٤٢٥ درهما .

أما فى (كوار) فكانت الضرائب تبلغ ثلثى الضرائب المذكورة أعلاه ، ولم
تكن هناك ضرائب على الكروم ولا أشجار الفاكهة التى تزرع فى السهول حتى
تولى الوزارة على بن عيسى بن الجراح سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) فألزم أصحابها
الخراج (١) .

ويذكر ابن حوقل أيضاً أن جوهر الصقل وزير المعز لدين الله الفاطمى قبض
عن الفدان بمصر سبعة دنانير بعد أن كان ما يقبض عنه ثلاثة دنانير ونصف
دينار (٢) .

وبلغت قطعة (٣) فدان القمح زمن الفاطميين فى إحدى نواحي الصعيد ثلاثة
أرادب على الفدان الواحد ، فلما مسحت الأراضى سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) تقرر

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٠٨ .

(٣) لفظ يقصد به الضريبة فى مصر الوسيطة .

على كل فدان أردب ونصف أردب ثم أصبحوا يأخذون أردبين عن الفدان الواحد (١).

وكانت هذه الطريقة في جمع الخراج مستعملة في مستهل حكم بني العباس وهي التي يشير إليها ديونسيوس التلمحري في معرض كلامه عن صدقة المال عند العرب فيذكر أن بسايتنهم وماشيتهم وجميع الغلات التي لهم سجلت وكان إذا امتلك أحدهم حديقة خضر أو كتان أو حمص تسجل هي الأخرى وتدون (٢). على أنه يتبين لنا أن المبالغ المجبأة لم تكن تتفق مع الأرقام الأخرى.

أما في السواد، فقد ارتأى المنصور أن يأخذ نصف الحنطة والشعير بدلا من النقود، وظل هذا الأمر معمولاً به زمن المهدي (٣)، وانتهى الأمر أخيرا بأن دفع السواد ثلاثة أخماس الغلة، ثم جاء الرشيد سنة ١٧٢ هـ (٧٨٨ م) فخفض ذلك إلى النصف (٤)، ثم نقص هذا مرة ثانية سنة ٢٠٥ هـ (٨٢٠ م) إلى الخمسين (٥).

ويقول القلقشندي إنه كان يؤخذ عن الفدان من الحبوب في صعيد مصر ما بين أردبين إلى ثلاثة أرادب (بكيل الصعيد)، وغالبا ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة دراهم، وفي بعض الأحيان كان يكتب بدفع القدر المطلوب دراهم دون غيرها، أما في الوجه البحري فغالب خراج بلاده دراهم. وظلت الحال على ذلك الوضع حتى سنة ٧٩٠ هـ (١٣٨٨ م) حيث كانت أجرة الفدان الواحد أربعين درهما، والبراب ثلاثين درهما، ثم غلا السعر فيما بعد

(١) خطط القرينى، ج ١، ص ١٠١.

(٢) Dionysius of Tell — Mahre, Text, p. 155. Trans, p. 129.

(٣) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٢؛ الماوردى: الأحكام السلطانية، الفصل السابع.

(٤) تاريخ الطبرى، ج ٣، ص ٦٠٧.

(٥) تاريخ الطبرى، ج ٣، ص ١٠٣٩.

حتى جاوز الباقي مائة درهم والبرايب ثمانين درهما. وفي سنة ٨١٠ هـ (١٤٠٧ م) أصبح يؤخذ عن الباقي عن كل فدان نحو أربعمائة درهم، وربما زادت الأرض الطيبة حتى بلغت مئتا درهم، وفي البرايب ونحوه دون ذلك بالنسبة (١).

بعد كل هذا نرانا في حاجة إلى شيء من التعليق، ذلك أن القفيز، كان سلس جريب أو عشر جريب، وكانت الغلة تقدر بثلاثة عشر ضعف إلى خمسة وعشرين ضعف قدر البذرة المبذورة، ومن ثم تقدر الضريبة على هذا الأساس، فلو كانت قفيزا واحدا كانت بأعلى تقدير $\frac{1}{8}$ أو $\frac{1}{10}$ من المحصول، وإن إضافة الدرهم ودفعه تقدا لا تجعل الضريبة بأي حال من الأحوال قريبة من العشر الذي يدفعه الفلاح المسلم، وكانت ضريبة الجريبين أكثر حكمة وسدادا، ويظهر أن هناك خطأ في الأرقام التي يوردها ابن حوقل لاسيما فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على حقول الكروم، ولا يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة إلا إذا كانت الحكومة تتبع سياسة ترى بمقتضاها أن تمكسها قبل جمعها ونضجها، ومن المستحيل أن نصدق أن أشجار النخيل كانت معفاة من الضرائب، ومن الممكن أنه لم تكن هناك ضرائب على الأشجار المفردة الموجودة في تلك النواحي، ويقال إن أشجار النخيل المفردة التي تعتبر أملاكا عامة كانت هي المعفاة من الضرائب (٢). ومن المحتمل كل الاحتمال أن يكون فرض دينار أو نصف دينار (تبعاً لنوعية الشجر) أمرا صحيحا. والمعروف أن الحكومة التركية كانت تجبي ضريبة قدرها سبعة قروش عن كل شجرة، وإن قيل إنها لم تكن دقيقة تماما في إحصائها إياها.

* * *

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٣.

(٢) البلاقرى: فتوح البلدان، ص ٢٧١.

معظم ما لدينا عن الجزية مستمد بما ذكره الفقهاء ، وتقول الكتب عادة إنها كانت تتدرج من أربعة دنانير إلى اثنين إلى دينار واحد في الأراضى ذات العملة الذهبية وهى بلاد الشام ومصر ، أما حيث تكون العملة ورقا فكان الدينار يقدر بإثنى عشر درهم وذلك فى العراق وفارس ، وهناك رأى آخر يقول إن الدينار يساوى عشرة دراهم (١) ، وهذا النظام بسيط للغاية ، أما اختلافات المدارس الفقهية فتبين لنا أن هذا القدر غير حقيقى .

وما هى آراء الأئمة الأربعة :

يقول أبو حنيفة إن الجزية على الفقير المعتدل إثنا عشر درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعون درهما ، ويقول أحمد بن حنبل إنها موكولة إلى رأى الإمام وليست مقدرة ، وإن كانت هناك رواية أخرى عنه تقول إن الأقل منها مقدر دون الأكثر .

ويقول مالك إنها مقدرة على الغنى والفقير بأربعة دنانير أو أربعين درهما ، ومن المحتمل أنه يشير إلى الحد الأعلى فقط .

ويقول الشافعى إن الجزية دينار ، يستوى فيه الغنى والفقير على السواء . وهذه الاختلافات فى التقادير تصور لنا اختلاف الظروف المحلية ، ويقرر الشعرانى هذا تماما فيقول : ووجه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ، فالفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتسلا ولا

(١) لم يكن سعر الدرهم بالنسبة للدينار ثابتا ، بل كان متبدلا حسب الأوضاع الاقتصادية العامة ، ذلك لأن الدرهم كان أساس العملة فى القسم الشرقى من الامبراطورية ، كما كان الدينار أساسا فى القسم الغربى ، لذا كان الدينار يساوى ١٢ درهما فى زمن عمر ، وكان يساوى ١٠ دراهم فى دور الرسالة وفى خلافة الإمام على - الدورى .

شيء له فإنه يخرج من بلاد الإسلام ، [وإن كان له قول آخر وهو أن يقر^(١) ولا يخرج] ، ويقول الثلاثة الآخرون إنه يجب أن يعنى من الدفع^(٢) ، على حين أن هناك كاتباً آخر يقول بوجوب مساعدة من لا يستطيع دفع الجزية^(٣).

كذلك اختلفت الآراء حول من يدفعونها ، فيقول أبو يوسف إنه لا تجوز الجزية على النساء والصبيان ولا المسكين الذى يتصلق عليه ولا المقعد ولا الأعمى ، ويضيف البعض إلى من ذكرنا الخدم والمجانين وأهل الصوامع^(٤) ؛ ومن ناحية أخرى نرى أن الشافعى يذهب للقول بأن الجزية واجبة على المجانين والشيوخ والعمى والرهبان والخدم الذين يتناولون أجراً لقاء خدمتهم ، وقد ورد فى موضع من كتاب الأم ، أن النساء يدفعنها^(٥) فى بعض الأحيان ، وقد قال الحسن البصرى^(٦) ، لا يلزم الرهبان أصحاب الصوامع جزية لفقرهم وتخليهم عن الدنيا .

وفى المعاهدة المبرمة مع « عيشية » نص على أن يعنى من الجزية فقراء القسوس والرهبان^(٦) ، وكان ابن عبد الحكم يعرف أن الرهبان لا يدفعون شيئاً مامن الضرائب لأن النعميين يتحملون ضريبة من ينخرطون فى ملك الرهبنة^(٧)؛

(١) الشمرانى : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ — ٧٠ ؛ الشمرانى : كتاب الميزان ،

ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٤) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ٩٨ .

(٥) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٦ .

(٦) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, 3, p. 115 f.

(٧) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥٦ .

ويقول أبو يوسف إن دفعها واجب على أهل الصوامع إن كانوا ذوي غنى ويسار ، وإذا كان هناك دير للرهبان وله أملاك وأرض تكفّل صاحب الدير بدفع الجزية عن دونه من الرهبان ، فإن ادعى الفقر وأقسم يمينا جائزة في دينه أعفى من الدفع (١) ولم يؤخذ منه شيء ، والمعروف أن « تيودوسيوس » النصراني الخلقدوني - متولى خراج الأسكندرية - كان شديد الكراهية للبطريرك القبطي أنبا أغاثوا ، ومن ثم أرغمه على دفع ستة وثلاثين دينارا جزية عن تلاميذه ، وربما كان هؤلاء التلاميذ من الرهبان ، فإذا تقرر هذا في الأذهان أمكن القول بأنه لم تجر العادة إبان ذلك الحين بأن يدفع الرهبان شيئا من الجزية (٢) . ولقد ذكرنا آنفا أن عبد العزيز بن مروان حمل الرهبان في مصر على دفع الجزية ، على حين أن أسامة بن زيد عمد إلى منع الرجال من الانخراط في سلك الرهبنة تخلصاً منهم من الجزية ، وقد طمع على بن عيسى بن الجراح في أخذها من الأساقفة والرهبان وضعفاء النصارى لولا أن منعه الخليفة المقتدر من ذلك العمل [جريا على العهد الذي بأيدي الأقباط] (٣) .

* * *

أما استضافة المسلمين فتختلف الشروط بشأنها بعضها عن بعض ، فحيث يكون أهل الذهب تكون الضيافة ثلاثة أيام ، أما أهل السواد ، فالتزموا إضافة المسلمين مدة يوم وليلة فقط ، وكانوا يقدمون إليهم من الطعام والخبز والتريد والتوابل والزيت والخضروات المطبوخة والسّمك أو اللحم وما تيسر وجوده ،

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٠ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٣ .

(٣) Eutychius: History, Vol., 2, P. 517. ؛ خطط المقرئى ، ج ٢ ،

ولا تزيد مدة إقامة المسلمين بينهم على ثلاثة أيام (١)، ويقال إنه لم يكن لمدينة حمص أن تضيف الطارقين أكثر من يوم وليلة (٢)، وإذا حدث أن أمطرت السماء وعوقت المسافرين وأخرتهم أمداً أطول مما هو مسموح لهم به كان عليهم أن يدفعوا ثمن ما يأكلون (٣)، وحدث أن شكى بعض الذميين إلى عمر أن هؤلاء الضيوف يكلفونهم فوق طاقتهم ويطلبون منهم الدجاج والضأن، فقال لهم عمر: لا تطعموهم إلا ما تأكلون ولا بما لا يحل لهم (٤)، كما أن المأمون أصدر أمره بتخليص النصارى من واجب تهيتة المساكن في بيوتهم للجنود (٥).

• • •

أما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على التجارة فقد كان عمر بن الخطاب أول من سنّها، والقول الشائع أن المقدور كان ٢١ في المائة على المسلم وخمسة في المائة على الذمى وعشرة على الرجل الذى لازمة له أو كان من أهل الحرب، وكانت الضريبة تدفع مرة واحدة كل سنة، ومع ذلك فقد ذهب مالك إلى وجوب أخذها على كل سفرة في تجارة، وكان التغلبى والتجراتى يعاملان معاملة غيرهما من الذميين تماماً، أما المجوسى فيعتبر أجنبياً (٦)، وتذهب إحدى الروايات إلى أن الأجانب وحدهم هم الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة وقدرها عشرة في المائة، وإن كانت هناك رواية أخرى تقول إن الذى يلتزم دفع العشر، ومع

(١) الشافعى: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٠٢، ١٠٤.

(٢) الأزدى: فتوح الشام، ص ١٥٢.

(٣) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٥٢.

(٤) ابن عساکر: تاريخ مدينة دمشق، ج ١، ص ١٧٩.

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, 2. p. 15.

(٦) لم يعثر المؤلف إلى المصدر الذى استقى منه الفكرة التى بنى عليها هذا الرأى، لا سيما وهو يدرج في الفصل الأول « المجوس » بين أهل القمة.

ذلك فثم قول آخر نستدل منه على أن الذي كان لا يدفع في ولايته الخاصة شيئاً ، لكنه يدفع العشر من رأس مال تجارته في كل مرة يغادر فيها ولايته .

وقد أخذ عمر بن الخطاب من النبطيين نصف العشر على الحنطة وكان يرمى من وراء ذلك إلى تشجيع نقل هذه البضائع إلى المدينة ، وفرض العشر على المقاتي كالخص والفول ، وعمد أحد الولاة [وهو عبد الله بن عتبة] زمن عمر بن الخطاب فأخذ العشر من النبطيين ، وقد حاول المؤلف التوفيق بين هذين القولين فلم يجد للتوفيق سبيلاً ؛ وهناك رواية أخرى للسألة ذاتها تقول إن عمر بن الخطاب أخذ العشر من القبط في المدينة ، ونصف العشر على الحنطة والزبيب (١) .

أما الضريبة على العبيد فكانت تبلغ عشر دراهم ، وعلى الخيل والمهجين ثمانية (٢) ، وكان المال الهلالي يجبي عما لا يقل عن مائتي درهم [من التجار المسلمين] أو عشرين ديناراً [من تجار العهد] أو عشرين مثقالاً ، لكن يقال إن عمر بن عبد العزيز جعل جزية الذي لا تقل عن عشرة دنانير ، وهذا هو ما يقضى به أبو حنيفة .

على أن العبد لا يدفع ضرائب عما معه من البضاعة إن كانت ملكاً له ، كما أن الذي إذا حمل خمراً لبيعها قدّرت قيمتها من قبل اثنين غيره من الذميين ، وإذا ادعى الذي أن ديونه تحيط بثمن بضائعه لم يدفع شيئاً ، وقد حدث في إحدى المرات أن ألغيت الضرائب على معاصر العنب والجسور والطرقات ، ثم أعيد فرضها عليها نظراً للخسارة التي لحقت ببيت المال .

(١) ما ألبتناه في المتن وارد في خطط المقرئ ، ج ١ ، ص ١٢١ ، أما المؤلف فيذكر أنه الزيت .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

ولما كان القرن الرابع للهجرة أضيف إلى الضرائب الدينية في فارس ضرائب الأعشار على السفن والآنحاس على المصادن والآجام والمراعى ودار الضرب والجزية والمستغلات ، وضرائب على الملاحات وأثمان الماء ، وفرضت كذلك على بيع العطور ، وتشمل كلة ، المستغلات ، ما يتحصل عليه من أجرة الأرض والطواحين والدور التى يعمل فيها المأورد . وكانت معظم هذه الضرائب واحدة تقريباً أو ما يشبه ذلك فى جميع الولايات (١) ، ويورد المقرئى ثبناً طويلاً بالضرائب التى تجبى فى مصر ، وكان دخل معظمها قليلاً إلى درجة أنه لا يسد تكاليف جمعها ، ولا يبعد أن يكون الكثير من تلك الضرائب كان موجوداً منذ أزمنة بعيدة .

وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة هو المكلف بجمع هذه المكوس فى مصر أيام ولاية عمرو بن العاص ، كما تولاهما « زريق بن حيان » فى الأبله فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقد اختير « أنس بن سيرين » لجمعها فى الأبله فرفض العمل (٢) « لا نعدم ما كان من التقوى عند السلف » ، وربما كان الرفض من جانبه قائماً على أساس تغير مدلول كلة « المكس » ، إذ كانت فى البداية بسيطة للغاية يقصد بها الخراج ، ثم تبدل مفهومها بمضى الزمن فأصبحت تطلق على ضرائب معينة لم يرد لها ذكر فى القرآن ولا فى الأحاديث وأصبح جميع المسلمين الخيرين ينظرون إليها نظرة ملؤها الشك والريبة (٣) . ويقال إن عمر بن عبد العزيز

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٣) ذكر السيوطى (شرحه ، ج ١ ، ص ٩٠) أن عمرو بن العاص دعى إليه خالد بن ثابت الفهمى ليجهله على المكس فاستعفاه ، فقال عمرو « ما تكره منه ؟ » فقال « إن كعباً قال : « لا تقرب المكس فإن صاحبه فى النار » .

ألفى هذه الضرائب (١) ، وربما كان في هذا القول خطأ في التسلسل التاريخي ، على أنه لا يخلو من الصواب ، لأنه من الواضح أن هناك ضرائب كانت تجبي ولم يكن لها موضع في التنظيمات الشرعية .

كان المنصور أول من وضع الضرائب على الحيوانات سنة ١٦٧ هـ ثم اقتدى به واليه على مصر في السنة ذاتها ، ففرض ضريبة على الدكاكين في الأسواق وعلى الحيوانات (٢) .

وشهدت سنة ٢٥٠ هـ (= ٨٦٤) في مصر احتكار النظرون [وقد أحاط عليه أحمد بن محمد بن مديبر والي خراج مصر] ، وقرر الأموال على الرعي [وسماه مال الراعي] وعلى صيد السمك [وسماه مال المصايد] ، فلما تولى الحكم أحمد بن طولون أمر بإسقاط هذه المعادن والمرافق (٣) رغم أنها كانت تغل لبيت المال مائة ألف دينار كل سنة ، ثم أعيد العمل بالأموال الملالية أيام الفاطميين وسميت بالمكوس ، فلما جاء صلاح الدين ألغاهما ثم أعادها ابنه عثمان مرة أخرى .

وإننا لنسمع عن بعض ضرائب كان إلغاؤها مثار معارضة من الأقباط ذلك أنه في سنة ٨٠١ هـ (= ١٣٩٨) أمقط يلبغا ضمان بحيرة البقر ، إلا أن الأقباط أعادوها من بعده ، كما أنه وجد أن بعض الضرائب في مصر تغل لبيت المال سبعين ألف درهم يوميا وأن الحكومة لا تكتسب شيئاً منها ألبتة ، وإنما يستفيد منها الأقباط وحواشيهم ، ولذلك فكر في التخلص عن تلك الضرائب

(١) المخطط المقريرية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١٢٥ ؛ المخطط المقريرية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٣) عرف المال الملالي زمن أحمد بن محمد بن مديبر باسم « المرافق والمعادن » .

فلم يفلح (١).

ولقد رأى المستولون سنة ٢٨٩ هـ (= ٩٩٨) فرض الضرائب على أنواع خاصة من القماش مصنوعة في بغداد ، إلا أن المعارضة كانت من القوة بدرجة صرفت أولى الأمر عن عزمهم (٢)، وفي سنة ٤٧٩ هـ (= ١٠٨٦) ألغى ملكشاه الضرائب التجارية والمكس في العراق (٣).

• • •

لم تكن طرق جباية الضرائب قاسية كما تبدو ، وواضح أن الرعايا كان يسمح لهم بمجال واسع في دفعها ، إذ يرد في أوراق البردى عدة شكايات عن التأخر في الدفع وعن صور أخرى من التراخي في دفعها ، ويقال إن عمر بن الخطاب اشترط على نبطي الشام أن يصيب المسلمون بعض ثمارهم وتبنيهم ، ولكنه لم يجبرهم على حملها إليهم (٤) ، على أنه كانت تأتي أوقات يعفون فيها من تلك الإلتزامات ، فقد جاء أحد الأقباط إلى عمرو وقال له :

« إذا أخذتك إلى مكان أمكن للسفن أن تصل منه إلى مكة فهل تعفيني وأسرني من الضريبة ، فوافقه عمر (٥) . ولما غزيت برقة لأول مرة لم يدخلها أى جامع ضرائب ، بل جرت عادة أهلها على أن يرسلوا الضرائب المستحقة متى حان وقتها (٦) ، وربما كان حكم مستر Bell ينطوي على جانب من القسوة والظلم

(١) خطط المقرئى ٤ ج ١ ، ص ١٠٧ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, P.. 136

(٣) ابن الأثير ، سنة ٤٨٩ هـ .

(٤) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٦ .

(٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٧١ .

حيث يقول ، نظراً لعدم توفر البيانات في الوقت الحاضر التي تمكنتنا من الوصول إلى خواتيم إيجابية تامة ، فقد يظهر لنا أن الحكومة العربية خلال القرن الأول للهجرة كانت على وجه العموم حكومة قادرة مكثفية بما عندها ولم تكن استبدادية طاغية ، غير أن طبيعة النظام المالي (الذي يجب أن نذكر أنه موروث من الإمبراطورية البيزنطية) كان يميل إلى ازدياد دائم في أعباء دافعي الضرائب ، وكان يعطى فرصاً استثنائية لابتزاز العمال الثانويين للأموال (١) .

وفي الأوقات المتأخرة كان خراج الأرض يدفع على شكل أقساط ، وربما كان من المحتمل أن هذه الحالة كانت موجودة منذ البداية (٢) . أما الجزية فالظاهر أنها كانت تدفع كلها مرة واحدة .

وفي زمن معاوية بن أبي سفيان كانت أرزاق أهل الديوان وأعطياتهم وأعطيات هياكلهم وأرزاقهم ونواب البلاد من الجسور وأرزاق الكتبة وحملان القمح إل الحجاز تؤخذ من الضرائب . ثم يرسلون ما تبقى من الأموال إلى دمشق العاصمة (٣) .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تجبي الضرائب على الأرض وتجمع الغلة والجزية ، وكان عمالها يستضافون أثناء تقلبهم لأداء مهمتهم الرسمية ، وقد يبدو عجيباً أن تفرض الضريبة ذات البرجات الثلاث على أعضاء الشيوخ في الإمبراطورية .

(١) Greek papyri in the British Museum, Vol 4, introd., 41.

(٢) النخط القرينية ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٣) النخط القرينية ، ج ١ ، ص ٧٩ .

ويمكن القول بأن النتائج التالية هي التي يمكن الوصول إليها من كل ما ذكرناه :

الغالب على اليهود الأصلية التي أعطيت للبلاد المفتوحة أن قد جر النسيان عليها ذيوله ، فلما تذكرها الناس فيما بعد عمد المؤرخون إلى تفسيرها في ضوء أوضاعهم المتأخرة زمنيا ، ومن ثم أخطأوا في فهمها ، ومن أوضح الأمثلة على هذا الرأي كلمتا « الخراج » و « الجزية » اللتين يقصد بهما « الضريبة » .

لم يكن نظام عمر نظاما متجانسا ، ولكنه كان يختلف من بلدة إلى أخرى ، كما أن عهده كان أقل اشتمالا لما يذكره عنه المؤرخون . والفارق بين البلد « المفتوح » والبلد « المعاهد » موضع نقاش فقهي . ذلك أن المسلمين ظلوا مدة بضع سنوات قلائل من الفتح وهم يعاملون الشعوب الخاضعة لهم معاملة ترتكز على أساس من الهوى والاختيار . كما أن الضريبة الأصلية التي فرضها العرب كانت هي ذات الضريبة المدفوعة للحكومة السابقة ، والظاهر أنها كانت تقرب من الدينارين في الغرب .

أما الضريبة المتدرجة فجاءت لأول مرة في أرض الجزيرة ، وكان الرهبان في بداية الأمر معفون من دفع الجزية . كذلك كانت الشعوب المغلوبة هي التي تتحمل في البدء كل عبء الضرائب ، على الرغم من أنه ليس في الإمكان أن نجزم بمقدار هذه الضرائب ، على أن الأمر الثابت المؤكد هو أنها أخذت تثقل وطأة وتزداد فداحة ، ثم لم يعد الذميون وحدهم يحتملون العبء كله بل شاركهم المسلمون في دفع الضرائب ، وكانت الضرائب التي نص عليها الشرع تدفع لبيت المال ، وأصبح الذميون والمسلمون سواء بسواء في تحمل الأعباء الأخرى.

على أنه حدثت تطورات في النهاية ، منها أن الجزية أصبحت تعرف
« بالجوال » ، ولما تم لصالح الدين فتح بيت المقدس سنة ٥٨٣ هـ (= ١١٨٧)
تمكن نصاراها من الحصول منه على تصريح بخول لهم حق الإقامة بالمدينة
لقاء دفعهم الجزية له (١) .

وفي منتصف القرن الثالث للهجرة كان مقدار الجزية المأخوذة من بغداد
مائة وعشرين ألف درهم ، ثم صارت مائتي ألف (٢) ؛ أما جزية مصر (أى
مصر والقاهرة معا) فبلغت مائة وثلاثين ألف دينار سنة ٥٨٧ هـ ، ثم بلغت
أحد عشر ألف دينار وأربعمائة دينار سنة ٨١٦ هـ (٣) ، وكانت الجزية تدفع
تبعاً للسنة القمرية (٤) ، فجيئت في سنة ٦٨٢ هـ في شهر المحرم أى أنها أجلت
من رمضان ، وهو الشهر الواجب أدائها فيه (٥) .

وتم في سنة ٦٧٤ هـ فتح جزء من بلاد النوبة ، وخير الفاتحون الأهليين
بين الجزية والموت ، فارتضى الأهالي أن يدفعوا دينارا عن كل ذكر بالغ (٦) ،
ويقول القلقشندي (٧) إن العادة جرت على أن تكون الجزية ثلاث درجات
قدرها $\frac{٦}{١٣}$ دينار ، $\frac{١}{١٣}$ دينار ، $\frac{١٣}{٨٤}$ دينار مع إضافة $\frac{٢}{٤}$ درهم ، وذلك لدفع
أجر المحاسب وأعوانه ، على أن هذه الجزية أخذت في الضالة أيام المؤلف ، فبلغت
أعلى قيمة لها ٢٥ درهما وأقلها ١٠ دراهم .

-
- (١) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٨٣ هـ .
 - (٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٢٥ ، ٢٥١ .
 - (٣) الخطط للمقريزي ، ج ١ ، ص ١٠٧ .
 - (٤) خطط المقريزي ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
 - (٥) السلوك للمقريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٣ ، ص ٣٩ .
 - (٦) السلوك للمقريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .
 - (٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

وكانت الجزية تدفع على حدة قبل دفع الخراج وبعد دفع الرسوم المعروفة بالمال الهلالى وإيجارات المباني ورسوم صيد السمك الخ ، إذ كانت هذه كلها تدفع شهرياً ، أما الجزية فكانت تجب سنوياً ، وإن كان البعض قد ارتأى وجوب دفعها شهرياً حتى لا تنحسر الدولة شيئاً إذا مات الذى أو أسلم (١) . وقد اختلف الفقهاء فيما يجب انخاذه فى حالة الذى إذا مات قبل دفعها ، فرأى البعض إسقاطها ، وذهب البعض الآخر للقول بوجوب أخذها من أملاكه (٢) ؛ كذلك تضاربت آراؤهم حول المهتدى للإسلام ، فقضى عمر بن عبد العزيز ألا تؤخذ الجزية من الذى عن السنة التى أسلم فيها ، ومن الجلى أن قضاءه لم يؤخذ به ولم يكن مقبولاً (٣) .

ولما كانت سنة ٦٧٨ هـ (= ١٢٧٩) قضى سيف الدين قلاوون بإبطال ضريبة الدينار عن الذى وهى التى فوق الجزية التى كانت تدفع لمدة ١٨ سنة ، وكانت تسمى بمقرر النصارى (٤) .

أما الأرقام التى تبين لنا المقدار السكى للضريبة فحيرة فى قلتها وعدم دقتها ؛ من ذلك أن الإسكندرية كانت تدفع فى بادىء الأمر ١٨ ألف دينار ؛ فلما تولى هشام بلغ خراجها ستة وثلاثين ألف دينار ، كما أن الوالى « ميتاس » فرض على المدينة ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ولعلها دنانير ، فنخلع عن الحكم ، وبلغت جباية المدينة فى عهد خلفه اثنين وعشرين ألف دينار فقط ، وهو المبلغ

(١) المخطط القرىزية ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الميزان العمراى ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٣) كتاب الطبقات لابن سعد ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

(٤) المخطط القرىزى ، ج ١ ، ص ١٠٦ ؛ السلوك (طبعة كاترمير) ، ج ٢ ، ص ٣ .

المستحق عن غير ظلم (١) ، أما قولهم بأن الخراج بلغ مئاة ألف دينار على أساس أن السكان ثلاثمئة ألف نفس ، وأن الجزية ديناران عن كل رأس فقول مردود .

وما هي ذى قائمة بخراج مصر عامة (٢) :

سنة المبلغ

١٩ — ٢٥ هـ ، مليون دينار ، زمن ولاية عمرو بن العاص .
٢٦ — ٣٥ هـ ، أربعة ملايين دينار ، زمن عبد الله بن سعد .
٤٧ — ٦٢ هـ ، أرسل الوالى مسلمة إلى دمشق الفاض وقدره مئاة ألف دينار .
حوالى ١٠٧ هـ ، أربعة ملايين دينار ، وكان متولى الخراج عبد الله بن الحبحاب ، والمصاريف ٧٨٣ ، ٢٠٧٠٠ (يذكر ابن خردادبة أن الخراج بلغ ٨٧٣ ، ٢٠٧٢٣) .

٢٠٠ هـ ، ٤٠٢٧٥٠٠٠٠ دينار (فرض ديناران على الفدان) وذلك زمن المأمون .
٢٥٤ هـ ، قص الخراج إلى ١٠٨٠٠٠٠٠٠ (النص ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) على أن أحمد بن طولون رفعه حتى أوصله إلى ٤ ملايين دينار .

٣٥٨ هـ ، ٣٠٤٠٠٠٠٠٠ في زمن جوهر الصقلي (يذكر ابن حوقل أنه بلغ ٣٠٢٠٠٠٠٠٠) .

٤٦٣ هـ ، بلغ ٢٠٨٠٠٠٠٠٠ .

(١) John of Nikiou (Journ. Asiat.), 1879., p. 384. ؛ البلاذرى :

فتوح البلدان ، ص ٢٢٣ .

(٢) الخطط ، ج ١ ص ٧٩ ، ٩٨ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ ؛ المسالك

والممالك لابن خردادبة ، ص ٨٣ ؛ والمسالك والممالك لابن حوقل ، ص ١٠٨ .

وهذه الأرقام كافية في إيضاح المبالغة الصريحة في نسبة الأثني عشر مليون دينار إلى عمر وأسامة ، ونسبة الأربعة عشر مليوناً لعبد الله بن سعد .
وما هي ذى أرقام حص .

٣٤٠٠٠٠٠ ، ٢١٨٠٠٠٠ ، ١١٨٠٠٠٠ دينار .

ولا يمكن اتخاذ هذه الأرقام أساساً لتكوين أى فكرة (١) ، وقد دفعت بركة وقت أن فتحها المسلمون ثلاثة عشر ألف دينار (٢) ، على حين أن ابن خلدون يقول إن جزيتها كانت مليوناً واحداً ، ومن ثم أخذ خراج مصر في التضاؤل ، بينما ارتفعت الضريبة من دينار على الفدان إلى سبعة دنانير .

على أنه أثر عن بعض الحكام بعض مراسيم تنطوي على الرحمة ، فيقال إن المأمون كان شغيفاً على أهل الرها وأمر بوضع جميع ما عليهم من الأعباء والضرائب ، ولا بد من أن في هذا القول جانباً من المبالغة ، وربما كان ذلك إجراء مؤقتاً ، ذلك أنه دخل الكنيسة الكبرى وأبدى إعجابه بروعتها وجمالها ، ثم سأل قيمها عن دخلها فقال له الأسقف : إن ثروتها - أيها الملك وحق الله - عظيمة ، ولكن الجانب الأكبر من دخلها تستنفده أعباء الضرائب المفروضة عليها ، وإذ ذاك أمر المأمون بالأيحى شيء من الضرائب عما يتبع الكنيسة من الحانات والحوانيت والحمامات والطواحين ، وإنما يؤخذ فقط عن بسائنها وأراضيها المزروعة ، وقال إنه ليس من الصواب دفع ضريبة عن شيء ماتحت سقف (٣) ، وليست هذه الفكرة خاصة بالمأمون وحده لأنه يوجد عندنا

(١) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ٧٦ ، ٧٧ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ .

(٢) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٧٠ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, 3, p. 23.

وأبان قهبيان أحدهما يقول (١) لو أن ذميا أو مسلما بنى حائوتا على أرض خراجية لم يكن عنها شيء من الضرائب ، وإذا استقر المسلمون على أرض لأمالك لها وأقاموا سوقا فليس عليها خراج .

* * *

كان المسلمون يتخذون السنة القمرية أساسا ، ومن ثم وجدت هناك سنوات قومية أكثر من السنوات الزراعية ، وقد منع خالد القسري استعمال التقديم في التقويم الفارسي ، وقد بينا آنفا أن خراج سنة ٨٨ الشمسية يعنى سنة ٥٩١ هـ ؛ والظاهر أنه لم يكن هناك تناسب بين التقويمين ، ولكنهم كانوا - بين آونة وأخرى - يسقطون سنة واحدة ، ولذلك فقد حدث في زمن المتوكل أن اعتبرت سنة ٢٤١ سنة ٢٤٢ هـ ، وكان الدافع لذلك هي الناحية المالية ، كما أسقطت سنة ٢٧٨ هـ وأسقطت سنتان سنة ٤٩٩ هـ ، وواحدة سنة ٥٠٧ هـ ، وسنتان أو أكثر سنة ٥٦٥ هـ . وفي عهد المعتضد غير عيد النوروز من ١١ صفر إلى ١٣ ربيع الآخر الذي يعادل ١١ حزيران (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بطريقة دفع الجزية فإننا نجد التعليمات التالية بشأنها واردة في دليل خاص عن الواجبات المفروضة على الجابي ، منها عدم استعمال العنف أو الضرب في جمعها ، وألا يجبر الذمي على بيع ما يملكه من الماشية والحجر والأغنام لسدادها ، وعليه أن يكون واقفا وقت دفعها ، أما العامل الذي يأخذها فيكون جالسا ، ويجب أن يشعر الذمي أنه شخص حر حين يدفعها وأنه لا يعامل بالاحترام (٣) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٤٨ .

(٢) الخطط القرينية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ — ٢٨١ .

(٣) الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

ولاسق مقتطفات من معاملتهم ، ذلك أنه يفرض على الذي - نصرانيا كان أو يهوديا - أن يذهب بشخصه في يوم معين إلى الأمير المخول حق تسلم الجزية ، ثم ينصب الأمير عرشا مرتفعا يجلس عليه ويميل أمامه الذي ويقدم إليه الجزية على كفه وهي مبسوطة ، فيتناولها الأمير بصورة تكون يد الأمير فيها هي العليا ويد الذي هي السفلى ، وحينذاك يصفعه الأمير على عنقه ، ثم يخرج الشخص الواقف أمام الأمير في غلظة ... وكانت العامة تدعى لمشاهدة هذا المنظر (١) . ولم أستطع أن أستدل على المصدر الذي استقى منه الكاتب هذه المعلومات .

* * *

وفي بداية الأمر كان يسمح للذميين بدفع الجزية نوعا ، حتى يقال إن على ابن أبي طالب قبلها حبالا وإبرا ، ولم تكن تقبل منهم الخمر أو الخنازير ، على أنه كان من حق جباة الجزية أن يبيعوها ويرسلوا ثمنها لبيت المال .

* * *

أما فيما يتعلق بالهدايا فقد جرت العادة بالسماح للولاة بأخذ الهدايا في المواسم والأعياد لاسيما في عيد النوروز ، على أن ذلك كان عرضة للنقد ، ومن الأرجح أنها كانت موجودة على الدوام ، ولكن المؤرخين العرب اكتشفوا أصلها ، فقالوا إنها عمل واحد من اثنين : إما الوليد بن عقبة أو الحجاج ، وقد منعها عمر بن عبد العزيز إلا أنها عادت للظهور ثانية زمن المأمون وذلك حينما أعطاه أحمد بن يوسف جوالا من الذهب (٢) ، كما أن خراج الكوفة أيام معاوية بلغ خمسين مليون درهم وكثيرا من الهدايا ، ثم بلغ أيام ابن الزبير ستين مليون درهم وبلغت قيمة الهدايا عشرين مليونا (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ ؛ الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٢) أدب الكتاب للصولى ، ص ٢٢٠ ؛ صبح الأعشى للقلقشندي ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٩ .

الختاتمة

ربما لم تكن دراسة العلاقات بين الحكومة ورعاياها الذين لم يعتنقوا الإسلام مؤدية إلى شيء سوى بلبلة الذهن ، إذ يظهر الذي في صورة المضطهد الماهل إهمالا تاماً تارة ، وقد تتعالى الشكوى المريرة من نفوذه الوبيل الأثر على من حوله من المسلمين تارة أخرى ، فكانت المراسيم تسن وتتبع فترة من الزمن ثم يتغافل المسؤولون عنها ولا يعمل بها أحد ما حتى تجذب ظروف معينة تدعو أصحاب السلطة لتذكرها والعودة للعمل بها ، وليس هناك من نمو ثابت مطرد ، بل إن الأحداث انتحرك على مسرح التاريخ دون ضابط معين، ويشعر الإنسان أنه إذا كانت الحوادث تخضع في سيرها للنطق فقد كان لابد للإسلام من أن يلاشى الأديان التي خضعت له ، لكنها ظلت قوية رغم ما لقيت من عنات واضطهاد .

وهناك عدة تواريخ قليلة ثابتة وبعض عصور يمكن الإشارة إليها بالإجمال رغم عدم وضوح الحدود ، ففي زمن الحكم الأوائل من بني أمية كانت الروابط بين الفاتحين والشعوب الخاضعة لهم روابط مودة وصداقة، فكان معظم الموظفين الصغار من جماعة الذميين، كما أن أغلب المنتصرين كانوا عرباً أكثر منهم مسلمين أى أنهم كانوا يقدمون العروبة على الإسلام ، ويهيب للوؤرخين أن يصوروا عدالة الفاتحين ، فيذكرون أن عمرو بن العاص كان ذات مرة مفترشاً الأرض في قصره مع جماعة من العرب حين دخل المقوقس عليه لزيارته وقد حمل معه عرشاً من الذهب ليجلس جرياً على عادة الملوك يومذاك، وكان المقوقس قد ألف الجلوس عليه في مجلس عمرو الذي لم يعارض قط في ذلك الأمر ولم يبد استنكاراً لما أقامه المقوقس ، ومن ثم فإن المسلمين ظلوا محافظين على العهد الذي قطعوه

معه (١) ، على أن هناك جانباً شديداً القنامة في هذه الصورة ، ذلك أنه ذكر لعمر بن العاص أن هناك رجلاً من الصييد اسمه بطرس عنده كنز فأنكر الرجل إنكاراً تاماً كل معرفة له بهذا الكنز فحبسوه ، وسأل عمرو الناس دهل تسمعونه يسأل عن أحد ؟ ، فقليل له إنه يسأل عن راهب في الطور ، فأرسل عمرو إلى بطرس وانتزع خاتمه ثم كتب إلى ذلك الراهب كتاباً ختمه بخاتم بطرس يقول له فيه دابعت إلى بما عندك ، فجاءه الرسول بقلة شامية مختومة بالرصاص وفي داخلها ورقة مكتوب فيها د مالك تحت الفسقية الكبيرة ، فحبس عمرو الماء عنها ثم اقتلع البلاط ، حيث عثر على اثنين وخمسين إردبا ذهباً مصرياً ، فأمر عمرو بقتل الرجل عند باب المسجد ، واضطر بقية الأقباط على إخراج كل ما يخفونه عندهم من الكنوز (٢) خوفاً من أن يذاهم ما نال بطرس ، ويصف لنا النيقى عمرو بن العاص بالوحشية البالغة ، ويتهمة بأنه عامل المصريين دون شفقة أو رحمة ، وأنه لم يف أبداً بالعهود التي أبرمها معهم (٣).

ونستدل من كثرة الثورات في مصر على أن الحكم الإسلامى كان عبثاً ثقيلاً على كامل أهل البلاد ، ومع أن عمر بن عبد العزيز قد أمر أحد الولاة بتوزيع الأموال الفائضة في بيت المال عنده على الذميين بعد قضاء حاجات المسلمين (٤) ، إلا أن الجارى هو أن هؤلاء الذميين كانوا يقومون بمد الدولة بكل ما تحتاج إليه من المال دون أن يأخذوا نظير ذلك شيئاً ، ومن الأرجح أن هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٠ .

(٢) القرىزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) Journal Asiatique, 1879, p. 377, 355.

(٤) عبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر ، ص ٦٧ .

الشعوب لم تكن تدفع - في بداية الفتح الإسلامي - ضرائب أكثر مما كانت تدفعها للحكومات السابقة ، بيد أن هذا القدر من الضرائب أخذ يزداد شيئاً فشيئاً وتثقل وطأته على مر الأيام ، وائس من شك في أن حكم عمر بن عبد العزيز - في نهاية القرن الأول للهجرة - كان بداية سلسلة من المتاعب التي ألتم بالذميين ، فقرضت القيود الخاصة على ملابسهم ، وبدأت حركة فصلهم من الوظائف الحكومية وإقصائهم عنها ، وقد يمكن اعتبار عمر بن عبد العزيز مثالا للرجل الذي تشقى تحمله تقواه على الشدة على مخالفيه دينياً (١) ، وكان إلى جانب ذلك رجلاً شديد الإيثار للعدل في معاملاته مع الناس على حين أنه حاول الضغط على الذميين كجماعة قائمة بنفسها ، إلا أنه لم يقدر الفاذ لجميع قوانينه ، بدليل ما نراه من أن أهل حران كانوا لا يزالون يلبسون القباء ويرسلوا شعورهم حتى زمن المأمون كما أنه لم يصادف نجاحاً ما في محاولته إخراج الذميين من دواوين الدولة .

واقعد أخذت الروح الإسلامية في الغلظة والقسوة أثناء القرن الثاني للهجرة ، فبينما نرى أحد الفقهاء زمن هرون الرشيد يقول إن من حق المجوسى التمتع بامتيازات أهل الكتاب إذا بنا نرى المأمون يخير أهل حران بين الإسلام والموت ، كما أن مراسيم الملابس أخذت في الوقت ذاته تزداد عنفاً وصرامة ، وتبلورت للفكرة الناهية عن استحداث الكنائس والبيع تبلوراً تاماً .

أما الطور الثاني الذي مرت به الروح الإسلامية فهو خلافة المتوكل الذي أصدر مراسيم هي أقرب إلى الاضطهاد منها إلى القوانين ، ومع ذلك فإن حماسه لم تسكن تتفق وشخصيته الذاتية ، إذ المأثور عنه أن صلاته بمطبيه النصارى

(١) الجوزى : سيرة عمر ، ص ١٠٤ .

كانت أطيب صلوات يمكن أن تقوم بين الناس بعضهم وبعض ، ومع ذلك فقد كانت مراسيمه أقسى المراسيم ضد الذميين .

على أنه تحسن الإشارة إلى أن سلوك الحكام في الغالب كان أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين ، وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة ، كما أنه كان يكتفى بتغريم النصراني الذي يأتي الفحشاء مع امرأة مسلمة بدلا من رجمه وقتله ، كما أن الردة لم تكن تعنى الموت دائما للمرتد . كما كان أتباع الديانات المختلفة يتلقون العلم على أيدي أساتذة من المسلمين ، ولم تخل دواوين الدولة قط من العمال النصارى واليهود ، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع المناصب وأخطرها ، فاكتمزوا الثروات الضخمة وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة ، والواقع أن الأضرار التي لحقتهم إنما ترجع إلى تفاخرهم الطائش بما لديهم من الثروة والسلطان . وكان محرمًا عليهم - من الناحية النظرية - عدة أمور كالجهر بالأفراح والخروج بالجنائز والاحتفال بالأعياد والجهر بالقدامات الكنسية ، وكان من الأمور التي يعاقبون عليها أن يطلوا الواحد منهم عن غير عمد ذيل المسلم ، كما كان عليهم أن يوسعوا وسط الطريق للسلميين (١) ، ويذكر Kinglake أنه لم يكن أحد من نصارى يومه في دمشق ليجرؤ على السير على الرصيف ، وعلى الرغم من هذه القوانين الصارمة فإن النصارى كانوا يزاحمون المسلمين لما كانوا يقومون به من الأعمال التي تتطلب الثقة والأمانة ، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية باعتبارها فرصة من فرص اللهو والمرح .

* * *

(١) فتح العلي المالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

وقد اشترى المعتصم دير سامراء الواقع في البقعة التي كان يريد أن يبنى فيها قصره (١) ، كما عمد غيره من الخلفاء إلى هدم بعض الكنائس للحصول على مواد يشيدون بها عمائرهم ، وكانت العامة على استعداد دائم لنهب الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من النعمة والبلهنية العظيمة التي كان الذميون يتقلبون في مطارفها إلا أنهم كانوا يعيشون في خوف دائم ، إذ كانوا عرضة لأهواء الحكام وعواطف العامة ، على أنه يجب أن ننظر إلى قصة الحاكم أنها على عمل رجل مخبول ، وليست من الاسلام في شيء ، ومع ذلك فنشير إلى أن حالة الذميين قد تطورت إلى أسوأ فيما بعد ، إذ أصبحوا أكثر عرضة لشغب العامة عليهم ، وصحب هذا التعصب الشعبي تشدد من جانب المثقفين أخذ يزداد وضوحا ، وأصبح الناس منقسمين إلى قسمين : مسلمين وغير مسلمين ولم يعد لغير المسلمين أهمية أو تقدير ، على أنه كانت هناك أحوال شاذة تحمل على الرضا وإن قلت هذه الأحوال ، فكان المسلم إذا مديد المعونة إلى ذمي طواب بالاستتابة ثلاثا فإن رفض قتل (٢) .

* * *

ولقد ثبت بالبرهان أن عمر بن الخطاب يرى من نسبة تخريب مكتبة الإسكندرية إليه ، ويمكننا أن نضيف إلى الأسباب التي يبنى عليها هذا الرأي قولاً آخر ، وهو تكذيب ما نسبته المؤرخون إليه من أنه قال إنه لا حاجة بالمسلمين إلى هذه المكتبة إذا كان ما فيها متفقاً وما جاء في القرآن ، وأنه لا حاجة بهم إليها أيضاً إذا كان ما فيها مخالفاً للقرآن ، فهذا قول حري بأن يكون من

(١) السعوى : التنبيه والإشراف ، ص ٣٥٧ .

(٢) فتح العلي المالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

أقوال أهل العصور المتأخرة عن عصر صدر الإسلام، كما نجد نفس القصة تروى عن أحد حكام خراسان في القرن الثالث للهجرة .

أما فيما يتعلق بـ «عهد عمر» ، فيكفي أن نجمع هنا ما قيل عنه في أماكن متناثرة وهي أن الإشارة إليه لم تصبح شائعة إلا في عصر متأخر ، ونلاحظ أنه كان مجهولاً أثناء القرن الأول للهجرة ، فلما كان القرن الثاني ظهرت بعض نصوصه، حتى إذا كانت سنة ٢٠٠ هـ وجد «العهد» على صورته التقليدية المتداولة مع شيء من الاختلافات الضئيلة ، كما أن اليهود التي قطعها القواد المسلمون للبلدان المفتوحة لم تنسج على غرار «عهد عمر» بل يظهر أن عمر بن عبد العزيز كان أول من وضع بعض نصوص هذا «العهد» ، ثم نسب الناس العهد إلى سلفه وسميه العظيم، وربما كان العهد الذي ذكره أبو يوسف صورة قديمة لعهد عمر بن عبد العزيز ، وإن يكن من المحتمل أنه كان في ذهنه صورة لعهد معين أو حقوق عامة وضعها الذميون ، والخلاصة أن العهد وضع في المدارس الفقهية ثم نسب — ككثير غيره — إلى عمر بن الخطاب .

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس

مطبعة الشايع

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس

Bibliotheca Alexandrina



0358293

١٠١١٣٥

٧٥٠ م

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (النشبة)